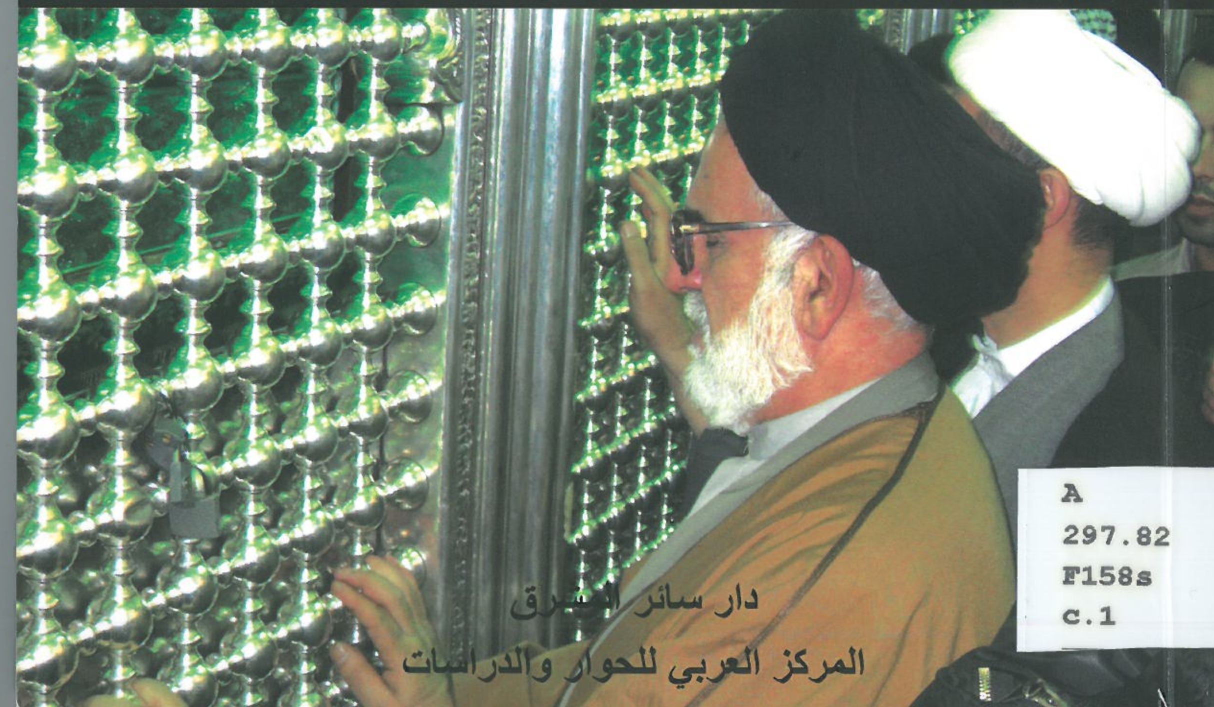
هاني فحص

الشيعة

بين الاجتماع والدولة



هاني فحص

الشيعة

بين الاجتماع والدولة



الطبعة الأولى
٢٠١٥

جديدة المتن – سنتر بايلايان – الطابق السابع
رقم الهاتف والفاكس 01-900624
info@entire-east.com
www.entire-east.com

المركز العربي للحوار
بيروت – كورنيش المزرعة مقابل ثكنة الحلو
بناية العطار – الطابق الثالث
رقم الهاتف 01-301444 01-301555

ISBN: 978-9953-569-71-0

تنفيذ الكتاب: **creative couple**
www.creativecoupleart.com

مقدّمة

بسم الله الرحمن الرحيم

هل الرفض المطلق صواب؟

هل هو ممكن وحضاري وبنّاء دائمًا؟

أم أن رفضًا ما، في لحظة ما، لأمر ما، قد يكون صوابًا كما قد يكون خطأ؟

وأساسًا هل هناك مكان مطلق في التاريخ والاجتماع والسياسة ويتّسع لرفض مطلق أو قبول مطلق؟

أم أن الصواب أن نتّفق على أن النسبيّة هي المساحة المرنة المتاحة للرأي والموقف والأطروحة؟ إن المرء ليحتاج إلى جرعة مضاعفة ومكثفة أو زائدة عن الحاجة وضارّة من الإيديولوجيا لكي، يزيغ بصره أو بصيرته، فيطلق الأحكام المبرمة، ويتوهّم أنه مالك حصريّ للحقيقة كلّها في لحظة ما أو دائمًا!

حاولت وسأبقى أحاول أن أجري فحصًا أوليًّا على المقولة التي تساوي تعسّفًا بين الشيعة وبين الرفض بقول مطلق، أي دائما، وكأن التشيّع أيديولوجيا تماميّة مقابلة أو معاكسة تقيم خارج التاريخ لتعصم نفسها من المتغيّرات وموجبات التغيير ومن نظام أولويّات ضروريّ للحياة.

هل تصلح فكرة العصمة أو الولاية أو نظريّة الإمامة المعصومة مستندًا نظريًا لهذا المسلك؟ إن العصمة والولاية ونظام الإمامة أنصبة عقديّة ورؤيويّة تنتظم في نصاب واحد جامع يجعل ناتجها الأصلي حفظ المسارات كلّها، المستقيم منها والمتعرّج، الصراطيّ

والواقعيّ، في الفكر والفقه والسياسة، في حركتها نحو المثال العادل الذي يمكن أن نقاربه أو نقترب منه أو نبتعد، ويمكن أن نلامسه أو نجاوره من دون مطابقة. إن الذين رتّبوا ويرتبون، من العلماء وطلّاب العلم، فرضيّة العدل البشري المطلق وإمكانه على قاعدة الولاية والعصمة هم الذين يدعون الشيعة إلى ملازمة الغضب واستسهاله والانكفاء التطهّري والاستنكاف... ولم يحدث أن تكلّف أحد من المتحمسين للعدل البشري المطلق بتحديد صورته وآليات تحققه ومثاله الذي يمكن أن يُحتذى. علمًا بأنّ البشر العادل مطلقًا، تكوينًا أو تشريعًا، على خلاف، أي المعصوم، ليس محالا. ومع الاقرار الإسلامي بضرورته وإمكان حصوله ووقوعه فعلًا، يبقى الخلاف قائمًا على مساحة العصمة ودائرتها. ولكن المعصوم عندما يتموضع في سياق التاريخ، يصبح التاريخ بتعقيداته وتعرّجاته وانكساراته والاجتماع بتنوّعاته وتعارضاته من شروط العادل وضروراته. أي إن المقدّس يصبح مشروطًا بغير المقدس: فتصبح النسبة الأعلى من العدل البشري متاحة إذا ما استقامت الأمور وتمكّن العادل، وتتدنّى النسبة كلّما كانت ظروف الجور أكثر ملاءمة لأهل الجور. علي بن أبي طالب (ع)... مثلًا... كثير الشكوى لا من قناعته وأطروحته واستعداده وجهده وجهاده. إنه يشكو من زمانه وأهل زمانه، من اللحظة ومن عدم الاجتماع حوله والذي فعل التاريخ فيه فعله، فذهب مذاهب شتّى، شأنه شأن كلّ الشعوب بعد مرحلة التأسيس في متحوّلاتها الحضاريّة... لقد تحوّل المجتمع من حوله إلى مارقين وقاسطين وناكثين... أما الصحب فقد امتلأ قلبه منهم قيحًا...

وأمضه منهم تفرقهم عن حقّهم واجتماع الآخرين على باطلهم، فماذا فعل؟ لخّص المفارقة الإشكاليّة بين النسبي والمطلق بقوله: لأسلمنّ ما سلمت أمور المسلمين ولم يكن فيها جور إلا عليَّ خاصة.

ليس الرفض هويّة شيعيّة

إذن، ليس إنصافًا للشيعة الذين رفضوا أمرًا ما في لحظة ما أو أمورًا في لحظات أن يلصق بهم الرفض وكأنه هويّة، أي خروج من الهويّة، أو كأنه يمكن أن يحمّلهم في نظر الذين يتحمسون على مساحات السلب، في مهب التاريخ لا في صلبه، بينما أثبتت الاختبارات المصيريّة أنهم مقيمون في التاريخ، لا يخرجون إلا ريثما يعودون أكثر وهجًا

وواقعيّة وعقلانيّة وتجاوزًا وميلًا إلى ترجيح المشروع العام على المشروعات الخاصّة، تقديمًا للأهمّ على المهمّ، كما ترسّخ وتأصّل في عقلهم الفقهي والأصولي. هل هذا مسح للخصوصيّة الشيعيّة؟

إن مسح الخصوصيّات هو شأن النظريات الشموليّة التي مسحت فمُسحت، وشأن الإسلام السياسي المعاصر الذي يكون مذهبيًّا دائمًا أو لا يكون، لأنه لا يقوم إلا على التعصيب والتصليب لجماعته. والإسلام العام جامع لا يصلح للتعصيب الذي يلزم الإسلام السياسي أو الحزبي متموضعًا في المذهب أو في بعضه. إن التأريخ الدقيق أو القراءة المتأنّية غير المثقلة بالمسبقات للتاريخ الشيعي من شأنها أن تعيد الخصوصيّة الشيعيّة إلى نصابها الإسلامي والعربي والوطني.

ولو كانت هذه الخصوصيّة في الوعي الشيعي حائلًا أو مانعًا من انخراطهم في المشروع العام، في مشروع الدولة والأمّة على تنوعاتها واختلافاتها وخلافاتها، لأدت بهم إلى الانفصال التام وحوّلتهم إلى أقليّة حزبيّة أو حزبويّة كما آلت إليه حال الفرق الإسلاميّة التي تراجعت إلى حدود الجماعة الحزبيّة فاضطرت من أجل أن تحمي نفسها أن تنغلق وتخترع إيديولوجيا إضافيّة لتحافظ على عصبيتها النابذة (الكيسانيّة والفطحيّة مثلًا).

وإذا ما كانت الدولة أو السلطة هي موضوع الرفض أو القبول، فإن السلطة في المعيار الديني العام والإسلامي ومنه الشيعي لا تندرج في لائحة العيوب أو الشرور حتى في حال التعاطي معها بشروط غير مكتملة فيها. لأن السلطة (الإمارة) في تعبير علي بن أبي طالب (ع)، من حيث الوظيفة، هي رصيفة العقيدة والشريعة في دورها الحاضن الحافظ لحال الفرد والجماعة والامة والوطن والاجتماع العام... وهي على مقدار ما تحققه من شروط دورها تقتضي معارضة دائمة بنسبة ترتفع وتيرتها وتنخفض بنسبة الجور أو العدل في أدائها. على أن المعارضة ليست استقالة من هم الدولة ولا تقويضًا لفكرتها بل هي مشروع تصحيح وإكمال... وهي سلطة في النهاية لأنها تحمل مشروعًا ولا تحيل إلى العدم، سلطة وإلا فقدت قدرتها على التصويب. ولكل من الدولة والمعارضة في الإسلام معايير ملزمة محفوظة في الاحتياطي الذهبي الدائم... أي في مشروع الدعوة، أي الاستمرار في إنتاج المعرفة الجامعة والعمران، مشروع الجميع ودائما.

إذن، واستنادًا إلى ضيق المساحة المعرفيّة الملزمة للآخر، هذه المساحة التي يجوز أن نوسعها، ولكن ببطء شديد وعلى حذر شديد، خوفًا من القمع والاستلاب والاختزال... خاصّة في مجال قراءة التاريخ باعتباره علمًا غير معياري، ولأن المعرفة تخسر من معرفيتها واحتمالات تقبلها كلما اقتربت من الإطلاق والتعميم، خطر لي أن أقرأ التاريخ الشيعي قراءة غير مشروطة، لا تجعل الرفض قاعدة ومفتاحًا تعريفيًّا وحيدًا للشيعة، وإن كانت تأخذه في اعتبارها في حدود المعارضة المألوفة والمتغيرة، مقرّبًا في ذلك بين الشيعة وأهل المذاهب الإسلاميّة الاخرى، غير منكر للخصوصيّة الشيعيّة، على ميل إلى جعل هذه الخصوصيّة في مكانها اللائق من العام الإسلامي والعربي والوطني، مؤكدًا باعتباري شيعيًّا إماميًّا أن منهجيّة أئمة أهل البيت (ع) وسلوكيّتهم هي التي رسمت المسار الشيعي الذي يبقى مميزًا بميله المتعاظم إلى الوحدة والاندماج مع الآخر من دون الغاء للذات وخصائصها وحساسياتها.

إن ما كتبته في هذه الأوراق لا يعدو كونه مقدّمة أو شروعًا في البحث، فيه إطلالة على المستوى النظري أردتها مدخلًا لتعديل الصورة أو الانطباع الذي يكون ظالما عندما لا يكون موضوعيًّا أو مفتقرًا إلى المرجعيّة النظريّة. وفيه، في ما كتبته، مقاربة للمسألة في مثالها اللبناني الحديث الذي لفتني فيه آليات في النصاب الشيعي وفي الخطاب تختلف كثيرًا عما استقر في أذهاننا وكأنه صورة مفترضة وساكنة، فيها رغبات وشهوات سياسيّة وأخيلة أكثر مما فيها من وقائع وأحداث وحيثيات ومعطيات. وقد يكون الدافع لذلك لدى الإسلام السياسي الشيعي هو سياسته أو سياسيويته التي تختلف تمامًا عن الإسلام بذاته كأطروحة واحدة ومعرفة بشريّة متعددة... أو معطى سماوي واحد يتموضع في معرفة بشريّة متعددة ومتغيرة.

لقد تأخّر زعماء السنّة اللبنانيون لأسباب جوهريّة في الدخول في مشروع الدولة التي تأسست في كنف الانتداب، ولم يشذ عنهم إلّا خير الدين الأحدب بعد فترة (١٩٣٧م)... والذين بكروا في الدخول كانوا على مقدار عال من الأهمّيّة، ولكن الذين تأخروا كانوا الأهمّ كما ثبت لاحقًا... تأخرّ آل الصلح وسلام وكرامي مثلًا، إلى عهد الاستقلال. وبكر زعماء الشيعة الفعليون والفاعلون والتحقت بهم اطرافهم واحلافهم تدريجيًّا في عهدي الانتداب والاستقلال.. وفي الحالين كانوا مضطرين اضطرارًا لم يمنعهم من مقاومة الاحتلال في الجنوب وكانوا في كلّ حال مضطرين للقبول

المبكر بمشروع الدولة ولو تحت ظل الانتداب حتى لا يبقوا على الهامش الموصول بهامشيتهم أو تهميشهم في العصر العثماني، وخاصة فترة الاتحاد والترقي التي عمّت الجميع ظلمًا وتهميشًا وتتريكًا، من دون أن يمنعهم ذلك من مناصرة السلطنة في وجه الغرب... انطلاقًا من أن إسقاطها على يد الغرب هو أشدّ جورًا من جورها... ولم يدقّقوا في حسابات الربح المذهبيّة في حركتهم من مؤتمر باريس إلى المنتدى العربي إلى ثورة العشرين في العراق... وكانوا منسجمين من خلال موقف عبد الكريم الخليل وأبي علي سلام ورفاقهما من المسلمين والمسيحيين الذين انتبهوا إلى الفرق بين الانفصال تحقيقًا لرغبة الغرب وبين الاستقلال الذاتي على قاعدة الوحدة.

حسبي... لعلّه حسبي، في هذا الكتاب المقدّمة، أنّي فتحت الباب على إمكان كسر التعميم والاطلاق في الأحكام، لعلّ ذلك يسهم في تصحيح الذاكرة ليتأسّس عليها وعي وطني تنظمه رؤية مستقبليّة تحصّن موقع الشيعة في لبنان المرتجى، ليستمروا في انهماكهم في المشروع الوطني على هدي انتمائهم العربي والإسلامي، ويبقى نزوعهم الجاد إلى الاندماج صائنًا لاجتماعهم وخطابهم ومصالحهم وكراماتهم وعَرَقهم المدخر لنهوض الوطن، ودمهم المنذور لتحرير الأرض والإنسان... أي الجهاد الأصغر والجهاد الأكبر... وعلى أساس أن الجهاد الأصغر هو مقدمة للجهاد الأكبر، وبذلك تتمّ حمايته وتثميره ويكتسب قيمته ومعناه في تحويل التحرير إلى تحرّر، أي إلى دولة ديمقراطيّة جامعة لأفرادها على أساس المواطنة، حامية لطوائفها وأديانها في أمكنتها الطبيعيّة أي الجوامع والكنائس أي مراكز حماية المدينة والدولة بالروح والقيم والتزام القوانين.

الشيعة الاثني عشريّة

- 1 -
تعريف

النشأة زمانًا ومكانًا

من الصعب تحديد تاريخ نهائيّ لنشوء أي مذهب ديني أو فكري لأن نشوء المذهب غير نشوء الدين (يمكن تأريخ نشوء الدين بسهولة لأنه يرتبط بإعلان مؤسّسه الموحى اليه أو غيره)، إذن فنشوء المذاهب مسألة كأي ظاهرة اجتماعيّة من حيث النشوء والتطور والاستقرار والعموميّة، والتشيّع بشكل عام، وهو ليس دينًا بل هو مذهب إسلاميّ، لم يكن واحدًا بعد تبلوره.

وقد تشكّلت فرقه في أزمان متقاربة بين القرن الأوّل والثاني للهجرة. وهناك فرق شيعيّة انقرضت لأسباب تاريخيّة موجودة في كتب التاريخ منها: الفطحيّة والكيسانيّة وغيرهما. وهناك فرق استمرّت أكبرها الإماميّة الاثني عشريّة (الاصوليّة والإخباريّة والشيخيّة [1] ثم الزيديّة والإسماعيليّة).

كيف نشأ التشيّع؟ وكيف انتشر الشيعة في إيران والعراق ولبنان وسائر الدول العربيّة وغير العربيّة؟ وما هي عقائد الشيعة؟ ماذا عن الجامعات الدينيّة الشيعيّة كالنجف وقم؟

سوف نقدّم إجابات غير نهائيّة، وقابلة للنقاش عن كثير من الأسئلة، ومن أراد

التوسع بإمكانه الرجوع إلى الموسوعات الشيعيّة.

بعيدًا من مشهد التطرف الديني المستشري الآن والذي يترجم في تطرف مذهبي داخل الدين الواحد (سنّة وشيعة) ولأسباب سياسيّة واجتماعيّة تجد في رفع الاختلاف الديني والمذهبي الطبيعي إلى درجة الخلاف مجالًا ايديولوجيًّا خصبًا لرفع درجة التوتّر والصراع.

بعيدًا عن هذا المشهد كان الشيعة يعترضون على اختزال هويتهم في التشيّع وكأنه كيان آخر منفصل، من دون رغبة في التنصل من مكوّناتهم الشيعيّة في الفكر والفقه والاجتماع والتاريخ، ويصرون على هويتهم المركبة من الدين والإسلام والتشيّع والعروبة أو غيرها، والمحليّة الوطنيّة الخ... على أساس أن تشيّع إيران مستجد في القرن (١٦م) في حين أن إيران السنيّة السابقة لم تكن تخلو من وجود لأعداد من الشيعة ومن مختلف الفرق. موزعين على عدد من الأقاليم (خراسان ومازندران وقم والري وكرمان). ومن هنا كان لديهم حرص على أن لا يقدموا أنفسهم كمذهب منفرد في مقابل المذاهب الاخرى، أي أن المسلمين في نظر علمائهم ومفكريهم هم أحناف وحنابلة وشوافع ومالكيّة وظاهريّة واباضيّة وزيديّة واسماعيليّة وشيعة اماميّة اثنا عشريّة أو جعفريّة.

والشيعة الإماميّة الاثني عشريّة هم أكبر الفرق الشيعيّة (١٥٠ مليون)٢. وهم يسمون بالجعفريّة نسبة إلى الإمام جعفر الصادق الذي تبلور المذهب على يديه عقائديًّا وفقهيًّا في أوائل العصر العباسي واستقرّ على الحال التي هو فيها الآن مع تعرضه إلى تشويهات لأسباب سياسيّة بلغت غاية خطورتها في هذه المرحلة بدءًا من انتصار الثورة في إيران وسيطرة رجال الدين فيها على السلطة، انتهاءً إلى حركات الربيع العربي التي يختلط فيها الليبرالي باليساري بالإسلامي الذي يغلب عليها ويقدم إشارات واضحة على أنه بعد نفسه لأسباب سياسيّة سلطويّة أو تسلطيّة لتحميل المذاهب الأربعة ما لا تحمل من تشويه جراء الخلط بين الديني والسياسي. هم إماميّة لأنهم يطابقون بين الإمامة الدينيّة والخلافة (بالنص كما يعتقدون) ويرون هذه المطابقة متحققة في الأئمة ويسمون بالاثني عشريّة لأنهم متفقون على اثني عشر إمامًا من نسل علي وفاطمة.

أما عن نشأة التشيّع فهناك آراء مختلفة وكلها عند الشيعة متفقة على أن التشيّع في بداياته يعود إلى عهد الرسول (ص) حيث ظهر بشكل مسلك حياتي وفكري

لدى علي بن أبي طالب وعدد من الصحابة إلى وفاة الرسول (ص) وبيعة أبي بكر في السقيفة حيث اعترض «علي» لأنه أحق بالخلافة ووافقه عدد من الصحابة ثم لم يلبث أن بايع أبا بكر حفاظًا على الجماعة ومصالح الأمة[1]، وتكرر هذا الأسلوب مع عمر وعثمان إلى أن بويع علي بالخلافة بعد عثمان وانفجر الصراع بينه وبين معاوية وبلغ ذروته في معركة صفين التي انتهت بالتحكيم لصالح معاوية. وبعد اغتياله تولى الخلافة ولده الحسن الذي آثر الصلح والتنازل لمعاوية على الحرب، وبقي الحسين على صمته احترامًا والتزامًا بموقف أخيه إلى أن توفي معاوية وخلفه ابنه يزيد وقدّر الحسين أن المسألة مع يزيد قد وصلت إلى درجة عالية من الخطورة وان اتفاق أخيه مع معاوية لم يعد ملزمًا له... فقبل العروض الكبيرة التي أتته من العراق لمبايعته بالخلافة. غير أن يزيد استطاع أن يقلب الموقف في العراق وخاض حربًا مع الحسين في كربلاء بقيادة عمر بن سعد بن أبي وقاص وإمرة والي يزيد على الكوفة عبيد الله بن زياد بن أبيه انتهت بشهادة الحسين وعدد من أهل بيته وأصحابه... فكانت حادثة كربلاء بمثابة اكتمال التبلور السياسي للشيعة من دون أن تمنع من ظهور الفرق المتعددة فيهم، وفي العهد الأموي كان النشاط الشيعي سريًّا ومحدودًا ولم تلبث هذه السريّة أن تراجعت في آخر العهد الأموي وأوائل العهد العباسي.

وسادت حالة من الحريّة الفكريّة المؤقتة مكّنت المذاهب الفقهيّة والعقائديّة من التبلور فتأسست المذاهب السنيّة (المالكي والحنفي خاصة) وتبلور المذهب الشيعي على يد الإمام جعفر الصادق وأبيه الباقر عقائديًّا وفقهيًّا:

عقائديًّا على أساس فكرة الإمامة بالنص أي نصّ النبي (ص) على علي في حجة الوداع مثلًا. وبدوره نص علي على ولده الحسن ثم نص كل واحد من الأئمة على اللاحق انتهاء إلى محمد بن الحسن العسكري الإمام الثاني عشر وهو المهدي المنتظر الذي يملأ الأرض عدلًا وقسطًا عند ظهوره الأول في مكة ومعه السيّد المسيح مؤتمًا به في الصلاة، وقد ولد المهدي في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري (260) وغاب غيبته الصغرى (أي مع وجود سفرائه الأربعة الذين كانوا يرونه وحدهم وينقلون آراءه لأتباعه)[2]. وعندما مات هؤلاء في الثلث الأول من القرن الرابع الهجري ابتدأت الغيبة الكبرى للإمام. والمهدي المنتظر عند الشيعة من ضروريات المذهب وليس من ضروريات الدين، وهو عند سائر المسلمين فكرة يختارها الشخص أو لا يختارها وليست عقيدة.

والشيعة بالإضافة إلى النص والإمامة يؤمنون بالعصمة المطلقة للرسول والأئمة معًا.

ومع فقههم الذي يختلفون فيه كغيرهم من أهل المذاهب، توجد مشتركات في المباني الفقهيّة بينهم وبين بقيّة المذاهب وتوجد مساحات اختلاف، فهم عمومًا لا يقولون بالرأي والقياس والاستصلاح والمصالح المرسلة والإستحسان، وإن كانت مبانيهم تختلف فإن قراءة دقيقة لهذا الاختلاف تكشف انه ليس عميقًا وأن المضمون والمقاصد واحدة. هذا ويختلف الشيعة عن المذاهب الأخرى فقهيًّا بأنهم يعتبرون أن الأئمة من أهل البيت هم الطريق الأصوب إلى اثبات سنّة الرسول أو نفيها، إلى ذلك، فهم يلتزمون بسنّة الأئمة في قولهم وفعلهم وتقريرهم لأنها كاشفة عن سنّة الرسول (ص). ولأن عصمة الإمام توجب طاعته والعمل الإلزامي بفعله وقوله وتقريره.

ليس للشيعة الجعفريّة عادات مختلفة عن عادات المسلمين الآخرين إلا في حدود محدودة ومنها الاحتفال بذكرى عاشوراء كموسم للذكرى والتواصل مع التاريخ ومنظومة القيم الموروثة.

وهم يقولون بوجوب الاجتهاد ووجوب أن يعود غير المجتهد إلى المجتهد الأعلم والأعدل من الفقهاء المجتهدين في الأحكام الشرعيّة العباديّة والعمليّة ولا يصوبون المجتهد بل هو في نظرهم يخطئ ويصيب. والمجتهد الأعلم هو المرجع، ولكن المراجع يتعددون لأن هناك حريّة في عودة الشيعي إلى المرجع الذي يختاره بناء على انه هو الأعلم والأعدل في سلوكه وحياته، وليس شرطًا في المرجع أن يكون عربيًّا ولا هاشميًّا وهو يتواصل مع مقلّديه في سائر الأقطار من خلال شبكة من الوكلاء (العلماء أيضًا) ومن خلال وسائل الاتصال والمؤسّسات الثقافيّة والاجتماعيّة التي تغذيها التبرعات والأوقاف وأموال الزكاة والخمس الذي يوجبه أكثر فقهاء الشيعة فيما يتعدى الغنائم، أي في فاضل المؤونة، أي ما تبقى من أرباح سنته، وتصرف هذه الأموال بموجب توجيه مكتوب من المرجع أو وكيله على الفقراء ومؤسّسات الرعاية الاجتماعيّة والصحيّة ومؤسّسات البحث والدعوة والتحقيق وعلى المدارس الدينيّة وطلبتها بشرط التحصيل الدراسي.

ويتولى المرجع أمور التدريس في المراحل العليا أي تدريس المؤهلين للاجتهاد الفقهي.

أما من يحدد المرجع أي الفقيه المجتهد الأعلم والأعدل فالمسألة تشبه الانتخاب الطبيعي المتدرج من أول حياة المرجع العلميّة إلى مرحلة تلمذته على مرجع أو مراجع آخرين في الفقه وأصول الفقه وعلم الحديث. والرجال واللغة العربيّة والمنطق وغير ذلك،

ولذا فالمرجع لا بد أن يكون تلميذًا لمجتهدين وأستاذًا لمجتهدين آخرين. ويشترط الشيعة أن يكون المرجع حيًّا بالإضافة إلى شرط الذكورة وطهارة المولد والبلوغ والعدالة واتقان اللغة العربيّة كشرط علمي.

أما تاريخ الشيعة الجعفريّة أو الإماميّة الاثني عشريّة في إيران فقد كانوا موجودين في مناطق محددة (قم[3]، أطراف همدان وخراسان ومازنداران) حيث كانت هذه المناطق مأوى للمطارَدين منهم من علماء وغيرهم، من قبل السلطة الأمويّة والسلطة العباسيّة، ولكن إيران أصبحت شيعيّة في غالبيتها الساحقة ٪90 في أوائل القرن السادس عشر الميلادي. أي مع تأسيس الدولة الصفويّة في إيران والتي اختارت التشيّع مذهبًا رسميًّا لها وفرضته بالحسنى وبالقوة على أهل المذاهب الأخرى في حين كانت الدولة العثمانيّة أثناء توجهها نحو المشرق ومنافستها للصفويين تضيق على الشيعة ما أدّى إلى انحسارهم نهائيًّا عن الأناضول مثلًا. وبقي من الشيعة في البلاد العربيّة حتى الآن عشرات الآلاف في سوريا وأكثر من مليون ونصف المليون في لبنان. وحوالي ٪60 من شيعة البحرين الذين يشكّل المهاجرون الإيرانيون حوالي ٪20 منهم هاجروا مع إيرانيين سنّة إلى البحرين وغيرها من دول الخليج منذ زمن بعيد، وهناك ما يقارب نسبة ٪20 من الشيعة في الكويت و٪10 في كل من قطر والإمارات وعمان وحوالي مليون ونصف مليون منهم في السعوديّة (المنطقة الشرقيّة) إلى عشرات الآلاف في الحجاز... وهم موجودون ببضع عشرات الملايين في الهند وباكستان وعدد من أقطار آسيا من أندونيسيا إلى بورما وتايلاند وآسيا الوسطى، ٪90 في أذربيجان. هذا بالإضافة إلى ٪25 من الأفغان.

أما نشأة الشيعة كجماعة في منطقتنا فهي تعود في بداياتها إلى الأردن، وهناك إشارة إلى بداية في الجولان السوري، أما القول بأن البداية كانت في لبنان وعلى يد أبي ذر الغفاري، فلم يثبت تاريخيًّا أن أبا ذرّ قد جاء إلى جنوب لبنان (جبل عامل) ليؤسس الوجود الشيعي. هذا علمًا بأن نشأة أي مذهب فكريًّا وديموغرافيًّا هي نشأة متدرجة لا يمكن تحديدها بشكّل عام وقاطع إلّا مع الأحداث الكبرى كحادث تأسيس الدولة الصفويّة في إيران واختيارها لمذهب الشيعة. أما العراق فهو الذي شهد البدايات منذ اختار الإمام علي الكوفة عاصمة لخلافته واستشهد فيها لتأتي حادثة كربلاء وكأنها تعميد سياسي واجتماعي مهّدَ لتبلور التشيّع فقهيًّا وعقائديًّا،

متميزًا ومتداخلًا في الوقت عينه مع المذاهب الأخرى على طول العصر العباسي.

لقد تميّز الشيعة في التاريخ بأنهم كانوا في صف المعارضة على أساس أن الخلافة هي لأئمتهم أو من ينوب عنهم، ولكن ذلك لم يمنعهم من الاندماج في المسلمين وقضاياهم ولم يمنع عدداً كبيرًا من فقهائهم الكبار ومنذ العصور الإسلاميّة الأولى أن يبحثوا علميًّا عن تكييف فقهي لعلاقة الشيعة بالدولة الإسلاميّة أو الحديثة غير الشيعيّة بناء على نظام مصالح المسلمين عمومًا.

أما ولاية الفقيه فهي فكرة لها جذور خفيفة في الفقه والتاريخ بلورها السيّد الخميني على أساس أن الفقيه العادل ينوب عن الإمام المعصوم الغائب نيابة مطلقة في كل شيء من العبادة إلى السياسة، وإن كان أكثر فقهاء الشيعة على أن النيابة أو الولاية للمرجع محدودة (في الأمور الحسبيّة فقط).

لم يقصر العثمانيون في اضطهاد الشيعة من دون أن يعني ذلك أنهم أنصفوا غيرهم من المسلمين. ولكن ذلك لم يمنع الشيعة من مساندة الدولة العثمانيّة في وجه أعدائها في الغرب. وقد خاضوا معركة قاسية ضد الانكليز بعد احتلال العراق في الحرب الكونيّة الأولى وعوقبوا على ذلك لاحقًا بتقليص شراكتهم في ادارة الدولة، وعندما أعلن الملك فيصل دولته في سوريّة أيدوه بشجاعة، وكانوا إلى جانب القضيّة الفلسطينيّة بصرف النظر عن الأرباح والخسائر ورفضوا مشروع الانتداب الفرنسي بإقامة دولة لهم في جنوب لبنان مصرّين على موقفهم الوحدوي. وعلى اندماجهم في أوطانهم وأقوامهم.

النجف كجامعة دينيّة شيعيّة توسعت في أواسط القرن الخامس الهجري بعد سيطرة السلاجقة على بغداد (448 هـ) حيث ضيقوا على الشيعة وعلمائهم فانتقل الشيخ محمد بن الحسن الطوسي كبير علماء الشيعة (توفي 460 هـ) مع تلامذته إلى النجف التي بقيت الجامعة الأولى لعلماء الشيعة ومجتهديها في كل الأقطار العربيّة والإسلاميّة. وكانت هناك (حوزات) أي جامعات أخرى تظهر وتزدهر في محطات مختلفة لتعود النجف وتأخذ موقعها الأول باستمرار (إن هذه الحوزات ظهرت في لبنان والعراق كربلاء، الحلة وسامراء، وفي إيران أصفهان وخراسان وطهران وغيرها). وعام 1920 كانت حوزة «قم» محدودة فأعاد تأسيسها الشيخ عبد الكريم الحائري ولكنها لم تصل إلى منافسة النجف وبقي مؤسّسها وأكثر مجتهديها من تلاميذ النجف أو الذين قضوا سنوات دراسيّة فيها إلى السبعينيات حيث اكتشف نظام البعث موقع النجف المؤثر

في حياة العراق وسياسته فقرر القضاء عليها وبدأ بتهجير علمائها وضيّق على طلابها بالسجن والقتل والرقابة الشديدة على كل شيء فأخذت تضعف ولم يبقَ فيها إلا عدد من الصامدين المحاصرين، من المراجع والطلاب. وفي هذه الأثناء حدثت الثورة في إيران بقيادة رجال الدين وتأسست الدولة برعايتهم فبرزت «قم» كحوزة منافسة للنجف وأقوى منها. لكن موقع النجف في التاريخ والعقل الشيعي كجامعة حرة غير تابعة لأي سلطة كفيل بأن يساعدها على النهوض واستعادة دورها خاصة وان علماءها خاضوا معارك تاريخيّة مهمة من الثورة الدستوريّة إلى مقاومة المحتل إلى الانحياز للقضايا العربيّة وعلى رأسها قضيّة فلسطين مما جعلهم يقفون ضد الدولة الإيرانيّة السابقة لموقفها من اسرائيل ومساعدتها لها ضد العرب، وحوزة النجف تعتبر مركزًا أدبيًّا كبيرًا، بالإضافة إلى مجالات التخصص في العلوم الدينيّة وهي التي شاركت في قيادة حركات التقريب بين المسلمين. والجنسيات الإسلاميّة التي تتلقى العلم في النجف منذ القديم وتتوزع بين إيران ولبنان وسوريّة وسائر دول الخليج وأفغانستان وباكستان والهند والتيبت. والمراجع الأربعة الأعلى في النجف الآن هم على التوالي: السيّد علي السيستاني – إيراني مقيم في النجف منذ أكثر من ستين سنة. والسيّد محمد سعيد الحكيم العراقي والشيخ بشير النجفي (باكستاني)، والشيخ إسحاق الفياض (أفغاني)، بالإضافة إلى عدد من العلماء، والمجتهدين من سائر الجنسيات. وقد تخرّج من حوزة النجف عدد من المفكرين والكتّاب والشعراء والقادة، ومنهم المرجع الشاعر وقائد ثورة العشرين السيّد محمد سعيد الحبوبي، والمفكر والسياسي والشاعر والوزير والمحقق الشيخ محمد رضا الشبيبي، والشاعر المجاهد الوزير الشيخ علي الشرقي أحد قادة ثورة العشرين، والشاعر محمد مهدي الجواهري، والشاعر العالم المحقق مصطفى جمال الدين، والعالم المميز فكرًا وفقهًا الشيخ محمد مهدي شمس الدين، والعالم المرجع على الرغم من الحرب عليه السيّد محمد حسين فضل الله، والعالم المجدد الشيخ محمد رضا المظفر، والعالم المؤسّس للفقه المقارن السيّد محمد تقي الحكيم، والرئيس الأسبق للمجمع العلمي العراقي وزير الوحدة الدكتور عبد الرزاق محي الدين.

ملاحظة: إن القول بأن التأسيس للوجود الشيعي في بلاد الشام قد يكون تحديدًا في (جند الأردن) يستند إلى نص نادر في كتب التاريخ ويؤكد الحاجة إلى التدقيق؛ والنص هو للمؤرخ محمد بن أحمد بن أبي بكر البناء (937-985) والمعروف بالمقدسي، في

كتابه الشهير أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ص 179 حيث يقول: «وأهل طبريّة ونصف نابلس، وقدس (في الجليل الأعلى) وأكثر عمان شيعة»[4]، وكان المسلمون بعد أن بسطوا سلطانهم على بلاد الشام قسموها إداريًّا إلى (جند حمص) و(جند دمشق) و(جند فلسطين) و(جند الأردن) وكانت طبريّة عاصمة جند الأردن ويمتد من (أذرعات) أي درعا شرقًا إلى ساحل البحر عند عكا غربًا ومن (اللجون) جنوبًا إلى طبريا شمالًا أي أن جبل عامل جنوب لبنان وموطن الشيعة الآن حيث يشكّلون أكثريّة كان في ذلك الوقت داخلًا في نطاق طبريّة وبقي كذلك إلى العهد الصليبي حيث أصبح تابعًا لإمارة القدس ليعود في العهد العثماني ويبقى حتى القرن الثاني عشر تابعًا لطبريّة. أما عن وجود الشيعة المبكر في الجولان فقد ذكر ذلك محمد كردعلي في (خطط الشام) وتبعه في ذلك الدكتور محمد حماده في رسالة دكتوراه بالفرنسيّة بإشراف د. كلود كاهن وذلك استنادًا إلى رواية تعود إلى عهد الإمام علي... وفي المصادر الشيعيّة عن مرحلة فقهاء التأسيس الشيعي فقهيًّا بعد الغيبة الكبرى للإمام الثاني عشر أن عددًا من كبار فقهائهم كانوا يوافقون الأحناف في القول بالرأي والقياس ومنهم (العمّاني) من علماء أواسط القرن الرابع الهجري.

أئمة الاثني عشريّة

- الإمام علي بن أبي طالب: ولد في مكة، قبل الهجرة بـ23 أو 25 سنة، بين 600 و 604م. توفي في الكوفة ودفن في النجف العراق عام 40 هـ.
- الإمام الحسن بن علي (المجتبى): ولد في المدينة سنة 3 هـ، توفي في المدينة عام 50 هـ.
- الإمام الحسين بن علي (الشهيد): ولد في المدينة سنة 4 هـ، قتل شهيدًا في كربلاء العراق في سنة 61 هـ، ودفن فيها.
- الإمام علي بن الحسين (زين العابدين): ولد في المدينة سنة 36 هـ، وتوفي في المدينة ودفن فيها عام 94 هـ.
- الإمام محمد بن علي (الباقر): ولد في المدينة سنة 57 هـ، وتوفي ودفن في المدينة عام 114 هـ.
- الإمام جعفر بن محمد (الصادق): ولد في المدينة سنة 80 هـ، وتوفي ودفن فيها

عام 148 هـ.

– الإمام موسى بن جعفر (الكاظم): ولد بالأبواء بين مكة والمدينة سنة 128 هجريّة وتوفي ودفن في بغداد سنة 183 هـ.

– الإمام علي بن موسى (الرضا): ولد في المدينة سنة 153 هـ وتوفي في طوس من خراسان في إيران ودفن فيها (مشهد) عام 203 هـ.

– الإمام محمد بن علي (الجواد): ولد في المدينة سنة 195 هـ وتوفي ودفن في بغداد عام 220 هـ.

– الإمام علي بن محمد (الهادي): ولد في قرية صريا سنة 214 هـ، على بعد 3 كلم من المدينة وتوفي ودفن في سامراء عام 254 هـ.

– الإمام الحسن بن علي (العسكري): ولد في المدينة وفي سامراء على قول آخر سنة 231 هـ وتوفي ودفن في سامراء عام 260 هـ.

– الإمام محمد بن الحسن (المهدي): ولد في سامراء سنة 255 هـ وبعد وفاة أبيه، وفي عامه الخامس (260هـ – 873م) غاب غيبته الصغرى مع وجود سفرائه الأربعة، وبعد وفاة رابعهم (علي بن محمد السمّري) بعد 74 سنة من مولد المهدي، بدأت الغيبة الكبرى المستمرة حتى الآن.

الهامشان (1) و (2)

1 - يمكن اختصار تعريف المدرسة أو الفرقة الأصوليّة الأكبر في فرق الشيعة الإماميّة بأنها التي تعتمد العقل إلى جانب النقل من مصادر الحكم الشرعي حيث يعتبر علماؤهم أن مصادر الأحكام هي (الكتاب، أي القرآن الموجود بين أيدي المسلمين من دون زيادة أو نقصان، و(السنة) أي قول المعصوم وفعله وتقريره. والمقصود من المعصوم هو النبي والأئمة الاثني عشر، حيث يقولون بالعصمة المطلقة لهم جميعًا و(الإجماع) المشروط بالمعصوم، ما جعل السيّد محمد باقر الصدر يعيده إلى السنة حسب تعريف الإمامة لها و(العقل) على أساس قناعة بأن كل ما أقر به الشرع يقرّ به العقل، إلى إمكان كون العقل دليلًا مستقلًا في حالات معينة... وإن كان السيّد

محمد باقر الصدر قد فتح التعريف على كل حقل علمي أو مسألة علميّة تقع نتيجتها في طريق استنباط الحكم الشرعي.

وهذه الفرقة التي تركز على علم أصول الفقه في عمليّة الاستنباط هي التي ينتمي اليها الاسلام السياسي الشيعي في إيران وغيرها.

أما الأخباريّة فهي فرقة تشبه مذهب أهل الحديث عند السنّة لأنها تعتمد أخبار أهل البيت مصدرًا لمعرفة عقائد الدين وأحكامه الشرعيّة ولا تستند إلى أي دليل آخر ما لم يرد في الأخبار ما يؤيده... أما نشأتها في مرحلة من العصر الصفوي، فقد جاءت نتيجة تورط الصفويين في الاستقواء بالفقهاء الذين عادوا فاستقووا عليهم، وأدى الخلط بين السلطة الزمنيّة والروحيّة إلى أن الزعيم الديني لم يعد كما كان من الغيبة الكبرى، حاكمًا روحيًّا فقط، بل أصبح حاكمًا زمنيًّا، وكان الصلح مع العثمانيين (الشاه عباس 1590م) ذا أثر في ظهور علماء عززوا المنحى العقلي كمحمد باقر الداماد (1630م) وصدر الدين الشيرازي (1640م) وتكون موقف ضد فقهاء السلطة، فسارع الصفويون إلى تشجيع حركة شيعيّة تشبه السلفيّة هي (الأخباريّة) التي قوت الشاه عباس بإضعاف حضور العقلانيين (الأصوليين) والمنفتحين على الأسئلة الفلسفيّة، وتوسعت الحركة بعد الشاه طهماسب بين 1577 و 1587م.

والمؤسّس للأخباريّة هو محمد الاسترابادي (ت 1036هـ) ويعتبر الحر العاملي محمد بن الحسن اللبناني العاملي صاحب موسوعة (وسائل الشيعة) المدفون في مشهد، والفيض الكاشاني (1091) والميرزا النيسابوري (المقتول 1233هـ) في الكاظميّة وباقر المجلسي صاحب موسوعة (بحار الأنوار)، ويوسف البحراني صاحب موسوعة (الحدائق)، من أهمّ علمائهم.

أما الشيخيّة الفرع الآخر من الإماميّة والذي احتدم الصراع بينه وبين اصله الأصولي وصولًا إلى العنف والقتل كما حصل مع الأخباريين، فقد تأسست على الغلو في مراتب الأئمة استنادًا إلى الروايات الاسماعيليّة التي تسربت إلى أمهات الكتب الشيعيّة كالكافي والبحار وغيرها... والمؤسّس هو (الشيخ أحمد بن زين الدين الأحسائي) الإشراقي الأخباري، والذي اعتبر الأحلام مصدرًا أو مدركًا للأحكام، وقويت شوكته عندما احتاجته السلطة القاجاريّة في القرن التاسع عشر (1826م – 1242هـ) التي عانت من انصراف العلماء عنها واستقلالهم في مناطقهم بالإدارة والشأن العام...

وعندما حقق لها المطلوب، طردته كما سبق للسلطة الصفويّة أن طردت منظرها الفقهي المحقق الكركي (اللبناني) بعدما استنفدته واطمأنت إلى شرعيتها الدينيّة... وقد تزعم الشيخ علي كاشف الغطاء في النجف حركة التصدي لهذه الفرقة بقوة... وبعد كاظم الرشتي زعيم الشيخيّة بعد الأحسائي (1843م) انقسمت الشيخيّة إلى ثلاث فرق:

الركنيّة، أتباع كريم خان القاجاري وهم يقولون بأن الركن الرابع أي المرجع أو نائب الإمام يلتقي مع المهدي الغائب ويأخذ عنه العلم.

الكشفيّة أتباع الميرزا محمد باقر الاسكوئي ، وقد قالوا إن اللقاء بين المرجع والإمام المهدي يتمّ عن طريق الكشف.

وهناك فرقة ثالثة ظلت تبحث عن الغائب وعلى رأسها الملا محمد البشروئي الذي تم العثور عليه في شخص ميرزا (علي محمد الشيرازي) الذي أعلن نفسه بابًا للمنتظر ثم ارتقى إلى أن يكون هو المنتظر، ومن هنا جاءت التسمية بالبابيّة التي تطورت بعد و فاته إلى البهائيّة حيث تصارع على خلافته الأخوان (صبح أزل) و(بهاء الله) فتغلب الثاني على الأول وأعلن ربوبيته وحورب وانتهى منفيًّا في عكا...

2- يرى الباحثون أن الشيعة بكل فرقهم كانوا يشكّلون حوالي نصف عدد المسلمين في العالم حتى سقوط بغداد في يد السلاجقة في منتصف القرن الخامس الهجري، وزوال الدولة الاسماعيليّة وانحسار الدولة الزيديّة إلى اليمن بعد القرن الخامس. وقد كان الاسماعيليون بسبب الدولة أو السلطة هم الأكثر عددًا بين الشيعة، يليهم الزيديون بسبب السلطة كذلك، ويليهم الإماميّة الاثني عشريّة أو الجعفريّة، وهم الأقل لأنهم لم يكن لهم دولة تقويهم أو يستقوون بها وينتشرون ليعودوا إلى التقلص بعد زوالها، وهذا ما مكنهم، عبر الاندماج والمسالمة، أن يبقوا ويصبحوا العدد الأكبر والأقوى. ولم تغير السلطة الصفويّة والسلطات الأخرى التي أعقبتها في ايران على أساس أو ذريعة التشيّع، لم تغير في مسلكهم الاندماجي أو ربط مصيرهم بالسلطة. عكس ما حصل في العقود الأخيرة لأسباب عدة منها قصور وتقصير العرب في بناء دولهم الوطنيّة الجامعة والحاضنة والعادلة، بالتزامن مع نجاح الثورة في إيران وتشكيل الدولة بقيادة رجال الدين واستيقاظ الأحلام الامبراطوريّة الإيرانيّة التي تمهد لمدّ سلطاتها بمدّ نفوذها إلى الشيعة في كل مكان وتغتنم مواضع الهشاشة في أهل السنّة لاختراقهم.

- 2 -
المرجعيّة

إن الطائفة الشيعيّة الإماميّة الاثني عشريّة (الجعفريّة) هي الطائفة الأكبر عددًا بين المسلمين الشيعة، والأكبر عددًا فيها هو فرعها (الأصولي) نسبة إلى أصول الفقه، في مقابل (الأخباري). فالأصوليون هم الأغلبيّة الساحقة، يليهم شيعة (الشيخيّة) التي تفرعت مع بداية حكم القاجاريين، عقب الصفويين في إيران، وبالتناغم معهم في البداية (أي القاجار)، في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي، على يد الشيخ أحمد بن زين الدين الإحسائي... وينتشر أتباع هذه الفرقة الاثني عشريّة في الأحساء خصوصًا وفي القطيف، أي المنطقة الشرقيّة في المملكة العربيّة السعوديّة، وفي البصرة من العراق... ثم كربلاء، ولهم حضور لافت في الكويت، وفي منطقة كرمان من إيران. وفي حضن أو فضاء هذه الطائفة، تكونت الحركة البابيّة، التي تطورت إلى الديانة البهائيّة... وهناك فرع شيعي إمامي اثنا عشري آخر، يؤول تدريجيًّا إلى الغياب بسبب تحول علمائه وجمهوره، تباعًا، إلى الفرع الأصولي الغالب والأشد جاذبيّة لاعتماده العقل كأحد مصادر الفقه والاجتهاد، في حين اختار هذا الفرع الأخبار مصدرًا حصريًّا للأحكام، وعمل بها في مقابل العمل بالأصول وأتباع هذا الفرع يتوزعون بين البحرين والمنطقة الشرقيّة من السعوديّة، وبعض مناطق الجنوب العراقي، خاصة مدينة سوق الشيوخ، في محافظة ذي قار، وعدد من قراها، إضافة إلى عدد ليس بقليل منهم في خوزستان (عربستان) أي المنطقة الغنيّة بالنفط، والملحقة بإيران منذ الثلث الأول من القرن الماضي وبالقوة، وخاصة مدينة (المحمرة) (خرّمشهر) وكان لهم وجود في جبل عامل، جنوب لبنان، تمثل في أسرة عَلميّة شهيرة، هي آل الحر. ولكنها منقطعة تمامًا عن سياقها الأخباري منذ عقود.

هذا... مقابل الشيعة الإماميّة الإسماعيليّة، التي كانت الحاضن الفكري والعقدي للدولة الفاطميّة (297هـ - 909م)... التي تمددت من المغرب العربي إلى مصر وبلاد

الشام. وتراجع عددهم الذي كان كبيرًا جدًا في ظل الدولة بعد نهاية الدولة على يد صلاح الدين الأيوبي (567هـ – 1171م)، وبقي منهم أعداد لا يستهان بها في سوريّة (مصياف والسلميّة) والسعوديّة (عسير وجيزان والدمام) مع عدد منهم في اليمن، وعدد كبير نسبيًّا وفاعل في الهند (البهرة) والقوقاز وباكستان وبريطانيا. وبالإجمال فهم موجودون في 25 بلدًا... وقد انقسموا بعد وفاة المستنصر الفاطمي (1094م) إلى فرقتين أساسيتين (نزاريّة ومستعلية)... وهناك انقسامات أخرى في صفوفهم حتى الآن، وكان القرامطة الذين انفصلوا عنهم وأقاموا دولتهم في البحرين قد انقرضوا.

يبقى هناك الزيديّة، ووجودهم شبه منحصر باليمن الشمالي... وقد تأسّسوا على يد زيد بن علي بن الحسين، في العصر الأموي، وقبل أن يتبلور التشيّع الاثني عشري، في آخر العصر الأموي وأوائل العباسي، على يد الإمام جعفر الصادق (48 هـ – 765 م) ما جعلهم طائفة شيعيّة مستقلة وليست فرعًا للتشيّع الإمامي، وإن كانت إماميّة على شروط مختلفة عن الاثني عشريّة، خاصة في عدم حصريّة الإمامة في أولاد فاطمة مع حصرهم في أولاد علي، وفي اشتراط القيام بالسيف مؤهلًا للإمامة إلى غير ذلك من الفوارق... وتحفل المصادر التاريخيّة بتعبيرات حادة وشاجبة لهذه الفرقة، على لسان أئمة الشيعة (محمد الباقر وجعفر الصادق خاصة) ومنددة بتصرفات زيد واختياراته العقديّة... ويشير بعض المهتمين بترجيح الوحدة الشيعيّة على الشقاق، إلى نصوص إماميّة أخرى إيجابيّة، ويميلون إلى إدراج النصوص السلبيّة في سياق (التقيّة).

غير أن الزيديّة تحولت تاريخيًّا إلى فرقة مركبة، من أساسات عقديّة شيعيّة معدلة، وأفكار كلاميّة اعتزاليّة، وفقه متداخل عمقًا وسعةً مع الفقه الحنفي (كان أبو حنيفة من أنصار الزيديّة المتحمسين ت 767هـ) ولكن هذا المزاج الوسطي لم يمنع أن يستقر الزيديون على قناعتهم وسلوكهم كطائفة سنيّة، وما يزالون كذلك، وإن كان الإسلام السياسي الشيعي الممتد من إيران بعد الثورة، ومن شق فشل الدولة اليمنيّة في التقدم والتنمية والجمع والعدل بين جماعاتها، قد دخل إلى الساحة الزيديّة مستقطبًا الحوثيين، سياسيًّا في البداية، ثم عقديًّا وفقهيًّا بالتدريج... ولعلّ أهمّ ما يميزهم عن الشيعة والسنّة على رضا سني قليل ورضًا شيعي على مضض، هو أنهم تدبروا صيغة فقهيّة سياسيّة للتوفيق بين قناعتهم بأحقيّة علي بن أبي طالب بالخلافة أولًا وبقائها في ذريته... وبين صحة خلافة الخلفاء الثلاثة، أبي بكر وعمر وعثمان، فقالوا بأفضليّة علي وأحقيته

على الجميع، وجواز تقديم الفاضل على الأفضل، إذا اقتضت المصلحة، وعليه يحتفظ علي بحقه، وتصح خلافة الخلفاء وتلزم الجميع.

كان أهل بلاد الشام (سوريا ولبنان والأردن وفلسطين) حتى منتصف القرن العشرين يسمون الاثني عشريّة (متاولة) أي موالون عقديًّا ومعنويًّا لأئمة أهل البيت أو متولون لهم، أي أنهم يعتقدون بولايتهم ويوالونهم أو يتولونهم، مستندين إلى المروي في حديث الغدير في حجة الوداع من قول الرسول (ص): «من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم والِ من والاه وعاد من عاداه»، ففسروا ذلك بأنه نص على الخلافة والإمامة إلى الأبد... أي الولاية العامة في الدين والدنيا... في حين كان الرأي السني هو أن الولاية في خطاب النبي هي الولاية الخاصة، وعائدة إلى خصوصيات النبي في حياته والتي أولي إلى علي متابعتها والقيام بموجباتها بعد وفاته (ديون النبي وأماناته مثلًا)... وفي محاولة لتأكيد الذات، خاصة في فترات العزل والعزلة والتهميش، وردًا على حرص معاوية وتعميمه للعن علي بن ابي طالب على منابر الجمعة في مساجد أهل السنّة، واستمرار ذلك إلى خلافة عمر بن عبد العزيز الذي منعه، أضاف الاثني عشريّة (أشهد أن عليًّا ولي الله) إلى الأذان والاقامة كمقدمتين للصلاة الفرديّة أو الجماعيّة لا كجزء منهما لأن الجزئيّة تبطلهما وتوجب الإثم عليهما، وهذا منصوص عليه في جميع مدوناتهم الفقهيّة، وهم يعتبرون الإضافة استحبابيّة... ولا يخفى تأثير السلوك الآخر على هذا التصرف وأشباهه في تاريخ الفرق والطوائف الصغيرة التي تؤكد ذاتها في رموزها وتعبيراتها، سرًا في فترات الإضطهاد، وعلنًا من المنازل والمساجد في فترات الحريّة.

وهم – إذن – يعتقدون باثني عشر إمامًا، من نسل علي وفاطمة ومن أسرة النبي وأهل بيته، أولهم علي، وثانيهم الحسن الذي تنازل لمعاوية عن الخلافة لأنه فضل التنازل والصلح على الحرب حفظًا للدين والدم وثالثهم الحسين الشهيد عام (60هـ) في كربلاء. ويأتي بعده التسعة من نسل الحسين: علي بن الحسين (زين العابدين) ثم محمد بن علي (الباقر) ثم جعفر بن محمد (الصادق) ثم موسى بن جعفر (الكاظم) ثم علي بن موسى (الرضا) ثم محمد بن علي (الجواد) ثم علي بن محمد (الهادي) ثم الحسن بن محمد (العسكري) ثم الحجة، قائم آل محمد، المهدي محمد بن الحسن (المنتظر) وهم معصومون منصوص عليهم من قبل الله عبر جدهم النبي جملة وتفصيلًا، عددًا وأسماء، أو منصوص عليهم من قبل النبي الذي يوحى اليه، أو أن كل واحد منهم نص

على الآخر، كما يقول علماء الشيعة المختلفون في هذا الأمر. والعصمة تشمل كل أفعالهم وأقوالهم الدينيّة والدنيويّة، التي هي جزء من السنّة لدى شيعتهم، كما تشمل كل مراحل حياتهم، من الطفولة إلى الوفاة. ومراجعهم المجتهدون في فقههم هم نوابهم العادلون، القائمون بأمرهم إلى ظهور المهدي، أي أنهم الأولياء على خلاف مستمر على سعة مساحة هذه النيابة وضيقها والتي يصل بها بعضهم إلى الشموليّة أي ولاية الفقيه /العامة أو المطلقة والشاملة للشأن السياسي وبناء الدولة، ويحصرها أكثرهم في الامور الحسبيّة – الولاية على القاصر، طلاق المرأة الغائب عنها زوجها، وراثة من لا وارث له ألخ... على أن القائلين بالولاية الحسبيّة لا يضعونها عادة في سياق النيابة بل في سياق مسؤوليّة أهل الخبرة والوثاقة عن شؤون المكلفين من أتباعهم والعاملين بفتواهم اختيارًا.

والشيعة الإماميّة الاثني عشريّة البالغ عددهم في العالم مئة وخمسين مليونًا أو أقل أو أكثر بقليل منتشرون في اصقاع عدة، من تايلاندا وبورما وشبه القارة الهنديّة إلى شرق افريقيا مرورًا بالبلاد العربيّة وأكثر الدول الإسلاميّة.وتربط بينهم منظومة عقائديّة محددة، ومختلف بين علمائهم على بعض تفاصيلها، إلى مجموعة من الذكريات المكوّنة وأهمّها استشهاد الإمام الحسين في كربلاء عام 60 للهجرة.كما يلتزمون بفقه علمائهم المؤسّس على الكتاب والسنّة في رواية الأئمة وأصحابهم وتلامذتهم. وهذا الفقه يلزمهم بالولاء والمعاملة الصحيحة مع اخوانهم المسلمين من سائر المذاهب كما يلتزم به المسلمون على أساس التوحيد الابراهيمي بالتعامل الشرعي الودود مع أهل الأديان السماويّة والمسيحيّة منها بصورة خاصة ومميزة.

هذا كله على نسبة من الاختلاف العلمي، كما بين أي مذهب اسلامي وآخر، وإن كانت هذه النسبة من الاختلاف بين الاثني عشريّة والمذاهب الاربعة والزيديّة والاسماعيليّة تتسع هنا في المجال العقدي أو هناك في المجال الفقهي، من عقيدة الإمامة والعصمة مثلًا إلى عدم الأخذ بالقياس والرأي فقهيا، كما هو عند الحنابلة والمالكيّة مثلًا. وفي واقع حياتهم وسلوكهم وعباداتهم ومعاملاتهم والأحكام الفقهيّة العائدة لها، يجتمعون في ظل مرجعيتهم الدينيّة، التي كانت مدينة النجف في العراق، ومنذ منتصف القرن الخامس الهجري، أي منذ بداية الحكم السلجوقي للعراق، مكان الحوزة العلميّة والمرجعيّة الشيعيّة الأولى وشبه الحصريّة، بعدما اضطر كبير علمائهم

محمد بن الحسن الطوسي (ت460هـ)إلى مغادرة بغداد عندما وصلها السلاجقة بقيادة طغرلبك وأسقطوا الدولة البويهيّة وضيقوا على الطوسي وتلامذته وأحرقوا مكتبته... هذا مع وجود مراكز وفروع كانت ولا تزال تغيب وتحضر تبعًا للظروف (كربلاء – الحلة – الهند – خراسان – اصفهان وجنوب لبنان/جبل عامل) إلى قم التي أعيد تأسيسها في عشرينيات القرن العشرين على يد الشيخ عبدالكريم الحائري المجتهد وخريج النجف.

وعلا شأن قم كجامعة دينيّة (حوزة) قبل الثورة (1979) ولكن هذا الشأن تعاظم بعد انتصار الثورة في ايران وفي ظل الدولة الإيرانيّة الإسلاميّة الجديدة متزامنا مع نجاح النظام العراقي السابق، في تشتيت الحوزة النجفيّة وتحجيم دورها من دون أن يستطيع إلغاءها تماما، بفضل صمود المرجعيّة فيها مع عدد محدود من العلماء والطلاب الذين عانوا مرارات الحصار والتجويع والسجن والتعذيب والقتل. منذ اواسط تسعينيات القرن الفائت أصبح السيّد علي السيستاني هو مرجعها الأول بعد وفاة السيّد أبو القاسم الخوئي، مع عدد من المراجع (3). وترجع أكثريّة الشيعة إلى السيّد السيستاني حتى شيعة ايران (50٪ من أعضاء الحرس الثوري في إيران و 60٪ من طلبة الحوزة وعلمائها في قم يقلدون السيّد علي السيستاني)، ما يؤكد أن المرجعيّة لدى الشيعة ما زالت تقوم على شروطها التاريخيّة (الكلاسيكيّة المتجددة) وان السلطة أو السياسة لم تؤثر تأثيرًا عميقًا في هذا المجال. وهذا يجرنا إلى الكلام عن الشروط الدينيّة العلميّة لهذه المرجعيّة وكيفيّة التحقق من توافرها في المرشح للمرجعيّة أو المتصدي لها.

وفي البداية لا يشترط في المرجع أن يكون عائدًا في نسبه إلى أي فرع من الهاشميين أو أهل البيت (ع). أي لا يشترط أن يكون من السادة أي الأشراف الذين يعتمرون العمة السوداء منذ اوائل العصر العباسي، وإن كان بعضهم بقي حتى الآن، وفي حدود ضيقة، يعتمر العمة الخضراء أو يضع لفافة خضراء على غطاء رأسه (الطربوش). علما أن الفقه الشيعي والإسلامي عموما، واستنادًا إلى عدد من المرويات، يؤكد استحباب العمة البيضاء، التي يعتمرها رجال الدين الشيعة من غير السادة، وهذا لا علاقة له بالمرجعيّة، أي انه لا يدخل النسب أو العمة السوداء في شروط المرجعيّة، ويمكن أن يكون المرجع من السادة الهاشميين ومن غيرهم بشرط الاسلام والبلوغ والعقل والذكورة وطهارة المولد كشروط طبيعيّة، يضاف اليها الشرط العلمي وهو أن يكون مجتهدًا أي

قادرًا على استنباط الأحكام الشرعيّة الفرعيّة من مصادرها (الكتاب والسنّة وغيرهما)بما يعني ذلك من ضرورة اتقان العلوم الضروريّة لفهم النص والدليل، من نحو وصرف وبلاغة ومنطق وتاريخ ودراية ورواية وعلم رجال وهيئة (فلك)الخ.وتأمينا لأقل احتمالات الخطأ في تعيين الحكم الشرعي للواقعة، يتفق علماء الشيعة أو أكثريتهم الساحقة على أن يكون المرجع المجتهد الذي يقلده ويعود اليه غير المجتهدين في الأحكام، هو أعلم المجتهدين، أما من يعين أن هذا مجتهد اعلم فالمعول فيه على الخبرة الشخصيّة لكل عالم من العلماء، أي معرفة العالم بالعالم علميا، أو البينة بمعناها الشرعي والعلمي، أي أن يشهد اثنان من العلماء الموثوقين في علمهم ودينهم، بأن فلانا هو المجتهد الاعلم، ويجب أو يجوز الرجوع اليه فيرجع اليه من يطمئن إلى شهادتهما فيه، ويكتفي البعض بأن تكون الأعلميّة شائعة بين المعنيين بالمرجعيّة مع الاطمئنان إلى عدم وجود عصبيّة أو محاباة حتى يصح التقليد.

هذا السياق هو الذي يسمح أو يقتضي تعدد المراجع، على أساس أن المرجع هو الذي يختاره المكلف ليرجع اليه بمحض ارادته، فلا يمنع ذلك أن يختار مكلف آخر مرجعًا آخر يرى أن الشروط متحققة فيه أكثر من الأول.والشرط الثاني للمرجعيّة هو العدالة، أي الأهليّة الراسخة بالخبرة والتجربة والمعرفة والسلوك الاختياري على اتباع العدل في نفسه وأهله ورهطه والناس اجمعين، وفي كل حركاته وسكناته وأقواله وأفعاله، أي انه ذو ملكة مكتسبة تمنعه من ارتكاب الكبائر أو الإصرار على الصغائر مع التواضع والزهد والعفة.والمرجع يتواصل مع مقلديه (اتباعه بالمعنى الفقهي)في الحوزات العلميّة مباشرة، أو بقليل من الوسائط، وخارجها يتواصل من خلال وكلاء موكلين خطيًّا من جانبه، وهم عادة من زملائه أو تلامذته الموثوقين علميًّا وخلقيًّا. وبعد انتشار الطباعة، اصبح المرجع يتواصل من خلال كتاب الأحكام الذي يسمى «الرسالة العلميّة» ويتضمن فتاوى المرجع وردوده على الاستفتاءات التي ترد إليه من سائر الاقطار في وقائع محددة...

وتستفيد المرجعيّة حاليًّا من وسائل الاتصال الحديثة، من الهاتف حتى الانترنت. وأهمّ الادوار التي تكرس مرجعيّة المرجع استمراره في التدريس اليومي للطلاب في المراحل العليا (درس الخارج أو الأبحاث المعمقة والممهدة للاجتهاد). فالمرجع إذاً في المحصلة هو تلميذ عدد من المجتهدين وأستاذ عدد من المجتهدين، ومن دون ذلك يبقى

اجتهاده أو مرجعيته موضع شك أو رفض أو إدانة، ولا تنفع معها دعاية إعلاميّة منظمة أو أي اسلوب استقطاب آخر (مالي مثلًا أو سياسي)... هذا إلى إقامته صلاة الجماعة مع توفر الظروف، وإشرافه عبر فريق عمل متخصص، على المدارس الدينيّة القريبة والبعيدة، مع تصديه لكل المشكلات الشرعيّة في مختلف الابواب والاقطار. ومع هذا كله يرعى المرجع عبر مؤسّساته ومعاونيه ووكلائه الشؤون الثقافيّة والعلميّة والاجتماعيّة ويتحول إلى ملاذ في الظروف الصعبة للجميع.

وفي السنوات الاخيرة، أي منذ أكثر من عشر سنوات تقريبا، أبدى المرجع السيستاني اهتماما مميزًا وواسعًا بالمؤسّسات الثقافيّة والرعائيّة ومراكز الابحاث والتحقيق والطباعة وإعداد البرامج للتعليم الديني، ونشر معاونوه ووكلاؤه هذه المؤسّسات في عشرات الاقطار الإسلاميّة والعربيّة والغربيّة، إضافة إلى المؤسّسات الخيريّة المتعددة الاهتمامات.

والحوزات الدينيّة لدى الشيعة قامت وتقوم على الاستقلاليّة الماليّة التامة عن الدول، وتكاد مصادرها الماليّة أن تكون محصورة في المجال الشعبي أو الأهلي، من خلال الالتزام الطوعي بالتبرعات والهبات، وريوع الاوقاف على الحوزات، والزكاة والأخماس التي يوجبها الفقه الشيعي في فاضل المؤونة من ارباح السنة لدى أي مكلف بالغ، وترسل الاموال إلى المرجع من طريق وكلائه في الامصار أو تقدم اليه مباشرة، ويتسلم من يقدمها ايصالات موقعة، وتعطى الأولويّة في الصرف والنفقة لبناء المدارس ورواتب الطلاب المحتاجين في شكل يتناسب مع احتياجاتهم وجديتهم في الدراسة وانضباطهم المسلكي، وكذلك يصرف قسم من المال على التبليغ الديني في المدن والاحياء والقرى في اوطان المبلغين وفي المهاجر.وللفقراء والمحتاجين من الناس العاديين حصتهم التي تصلهم من طريق الوكلاء، اضافة إلى المشاريع العلميّة والعمرانيّة التي تعود على الفقراء بالنفع، وبناء المؤسّسات الصحيّة، وغير ذلك. وهناك مصدر كان له دور في استقلاليّة الحوزات وهو ثلث تركة المتوفين الذي يحق لهم التصرف به بعيدًا من الورثة. وكانت أكثريّة الميسورين من الشيعة توصي بهذا الثلث لبناء المدارس الدينيّة أو طباعة الكتب العلميّة أو نفقة الطلبة. وتتسع قدرات المرجع الماليّة تبعًا لاتساع مساحة مقلديه، ومن هنا يأتي تعبير المرجع الأعلى، أي الأكثر انتشارا، وإلا ففي الواقع يعتبر كل مرجع هو المرجع الأعلى لدى من يقلدونه.

ختاما نشير إلى أن المرجعيّة لا بد فيها من التصدي، أي أن المجتهد لا بد من أن

يعلن عن قناعته بصلاحيته لأن يكون مرجعًا ويصرح لمن يسأله بأنه هو الذي يصلح للتقليد، والمرجعيّة لا تورث ولا تمنح من احد لأحد، ولا يفيد فيها إعلام ولا دعاية ولا عصبيّة سياسيّة أو اجتماعيّة أو قوميّة أو عائليّة، جل ما في الأمر أن المرجع لا بد من أن يكون متقنا للغة العربيّة اتقانًا علميًّا عميقًا وشاملًا يمكنه من فهم النص فهما صحيحا، من دون أن يكون بالضرورة متمكنا من التحدث بها بطلاقة، أو من دون لكنة إذا لم يكن عربيا، لأن ذلك يتأتى عادة من الاختلاط اليومي بالحالة الشعبيّة، ما لا يتوافر للذين ينكبون على الدراسة في اوائل سنوات عمرهم وحتى عمر متقدم، ومن هنا، ولصعوبة الوصول، قل في تاريخ الشيعة الحديث ونتيجة لاتساع حقول المعرفة وتنوعها، أن يصبح المرجع مرجعًا في سن مبكرة إلا في حالات نادرة (حالة السيّد محمد باقر الصدر مثلًا)هذا وأكثر فقهاء الشيعة يقولون بوجوب أن يكون الذي يقلده المكلف ابتداء، أي يتخذه مرجعًا من دون أن يكون مسبوقًا بتقليد أحد غيره قبل البلوغ أو لإهماله في سن البلوغ لذلك...يقولون بوجوب أن يكون هذا المرجع حيا ويفصلون في هذه المسألة بين من يجيز تقليد الميت مطلقًا وهم نادرون، ومن لا يجيزه مطلقا، ومن يجيز في حدود المسائل التي تعلمها الشخص من المرجع الميت وعمل بها، دون ما لم يتعلمه ويعمل به والذي يجب فيه الرجوع إلى أعلم العلماء من الاحياء، وهذا لا بد فيه كذلك من أن يكون مطابقًا لفتوى الاعلم من هؤلاء الاحياء (أي البقاء المشروط على تقليد الميت جزئيا أو كليًّا).

ومن مراجع الشيعة خلال القرن العشرين في النجف: السيّد علي السيستاني (ايراني) والسيّد محمد سعيد الحكيم (عراقي) والشيخ بشير النجفي (باكستاني) والشيخ اسحاق الفياضي (أفغاني) (أحياء). والسيّد محمد سعيد الحبوبي (عراقي) والسيّد محسن الأمين (لبناني) والسيّد حسين الحمامي (عراقي) والشيخ محمد حسين كاشف الغطاء (عراقي) والشيخ محمد حسن المظفر والشيخ محمد حسين المظفر (عراقيان) والشيخ محمد حسين الاصفهاني (ايراني) والشيخ محمد حسين النائيني (ايراني) والميرزا محمد تقي الشيرازي (ايراني) والشيخ مرتضى ياسين (عراقي) والشيخ محمد طاهر الراضي (عراقي) والشيخ عبد الحسين الحلي (عراقي) والسيّد أبو الحسن الاصفهاني (ايراني) والسيّد ابو القاسم الخوئي (ايراني) والسيّد محمود الشاهرودي (ايراني) والسيّد محسن الحكيم (عراقي) والسيّد محمد باقر الصدر (عراقي).

2005/1/14

حواشي

1- وقال مؤكدًا على وجوب صرف النظر عمليًّا عن المشروع الخاص في بناء الدولة وترجيح العام مفترضًا أن العام (الدولة) بمعاناها التدبيري قد تتحقق بشكل مجز حتى لو استبعد المشروع الخاص الذي يرى أهله أنه أوجب وأسلم «لأسلمن ما سلمت أمور المسلمين ولم يكن فيها جور إلا عليّ خاصة».

2- هم عثمان بن سعيد وابنه محمد والحسين بين رَوح وعلي بن محمد السمَّري.

3- كانت الأسرة الأشعريّة هي النواة الشيعيّة المؤسّسة في مدينة قم متزامنة مع ازدهار حوزة النجف كمرجعيّة عامة في القرن الرابع الهجري وعلى يد عضد الدولة البويهي.

4- الشيخ محمد جعفر المهاجر (التأسيس الشيعي في بلاد الشام).

المرجعيّة والثنائيّة في زمن الدولة الإسلاميّة

إن الخلاف حول المرجعيّة ليس مرحليًا، والمرجعيّة مسألة خلافيّة، من الأصل، مختلف على شروطها في الأصل، وهناك وجهتا نظر حول أن يكون المرجع هو الأعلم أو مجتهدًا مطلقًا. وحتى لو حصل اتفاق نظري حول مجمل الشروط المرجعيّة، يبقى الخلاف في التطبيق، في تشخيص المرجع. وسبب هذا الخلاف أن المعايير المطروحة ليست معايير محض ماديّة، بل فيها أبعاد ذاتيّة. والخلاف الآن لا يبعد كثيرًا عن شكل الخلاف ومضمونه في أي مرحلة من مراحل تاريخنا فُقد فيها مرجع أعلى وتم البحث عن مرجع آخر.

هناك مستجد نوعي في هذه المرحلة هو الخلاف على من هو المرجع في زمن توجد فيه دولة إسلاميّة شيعيّة، تعمل بنظريّة ولاية الفقيه الذي هو المرجع، ما يعني أن الشأن السياسي أصبح ذا مدخليّة واضحة في الشأن المرجعي. يضاف إلى هذا أن هناك مستجد يتبلور الآن وهو انه أصبح من الواجب الارتقاء بالمرجعيّة من مستوى الشخص إلى مستوى المؤسّسة ليس بجعل الشخص مؤسّسة، أو المؤسّسة شخصًا، بل تشكيل مؤسّسة حول المرجع. لذلك يمكن الكلام الآن عن الأهليّة الاداريّة للمرجع.

تاريخيًّا المسألة مطروحة ومحلولة بالسلب. الآن المطلوب حلها بالإيجاب بحل المسألة الإداريّة.

أريد أن أتساءل: كم هي مسألة منهجيّة أن نختزل العالم بالفقيه والعلم بالفقه؟ هذا التساؤل هو استكمال للفكرة المؤسّسيّة في المرجعيّة بعد المستجدات الحياتيّة

والمعرفيّة، فمن أين لنا أن نجد الشخص الفرد الملمّ بكل شيء، وقد تكلم علماؤنا باستمرار عن أهل الخبرة وعن الأحكام والموضوعات، لذلك أرى أن من الواجب البحث في ضرورة أن يتكامل الفقيه والفقه بالعلم المدني على اختلاف الحقول والآفاق، طموحًا إلى تكامل النتائج، مع التأكيد على ضرورة حفظ الموقع المتميز للفقيه ضمن المنظومة التي يمكن أن تتكون منها المؤسّسة.

كما أودّ أن أوضح أن جدلنا حول المرجعيّة هو جدل محاور العلماء وجماعاتهم والجدل السياسي، وحتى الفكري، حول المرجعيّة ضعيف العلاقة بمسألة علاقة الناس بالمرجعيّة. لأن الناس يعودون إلى أهل الثقة ويختارون حتى تكون مرجعيتهم أكثر شيوعًا. ولا يتقاتل اثنان على المرجعيّة إلا إذا كانا قريبين من مراكز القوى ومطيعين لها؛ وهي تريد لهما أن يتقاتلا لا لشأن أخروي أو لمصلحة دينيّة أو اجتماعيّة إنما لشيء آخر.

من دون أي التباس، أنا لست من أهل الخبرة ولا خبرة لي شخصيًّا في الأسماء المطروحة للمرجعيّة، وبتقديري أن ما أسمعه من أهل الخبرة ممن أثق بخبرتهم وعدالتهم يقول بأن أكثر الأسماء المطروحة مؤهلة ومبرئة للذمة.

عندما ذهبنا إلى النجف لندرس فيها، عشنا في جو ديمقراطي متكامل. تعوّدنا أن نختار كتاب الدرس وزميل الدراسة ووقت الدرس، والأستاذ. وترسخت فينا هذه المسلكيّة الديمقراطيّة التي تصل إلى حد عدم فرض مرجعيّة على أحد، ومهما حاولنا تضييق نقاط التعدد تبقى خيارات الناس هي التي تجعل التعدد أمرًا واقعًا، وهذا يأتي من تطبيق المعايير والشروط. ويمكن لهذه الديمقراطيّة، حتى في المستوى المرجعي أن نضع لها ضوابط أو أطرًا تمنعها من الوصول إلى حد الفوضى، وذلك باعتماد الأسلوب المؤسّساتي، بحيث نتلافى سلبيات التعدد الطبيعي لمنعه من الوصول إلى حد التعارض والتعاكس وتعطيل المصلحة، ونجعل المرجعيّة على درجة عالية من التنوع في الاختصاصات، أو أن تتكون حول كل مرجع نواة مؤسّسيّة تتكامل مع المؤسّسات الأخرى وتنسق بينها.

إن اختيار المرجع مسألة حوزويّة في الأصل والأساس، لذلك فإن أي شخص مرشح للمرجعيّة وتتكامل مكوّناته المرجعيّة يصبح مرجعًا إذا تصدى للمرجعيّة. وبالطبع فإن الوصول إلى مرتبة المرجعيّة الفعليّة يحتاج إلى التعامل مع مواقف

خارج الحوزة، وليس في المطلق، بل ذات صلة بالحوزة وذات نشأة حوزويّة؛ وأقصد علماء الأطراف. لكن كل المواقع الخارجيّة لا تستطيع أن تؤهل غير المؤهل. وهي عامل مساعد، له أثره في اتساع نطاق مرجعيّة المرجع. والعامل السياسي في مرجعية المرجع لا أقول انه عديم التأثير بل هو ضعيف التأثير، لأن السياسة تستطيع أن تستثمر المرجعيّة لكنها لا تستطيع أن تؤسسها.

السفير

1994/4/27

تذكير بشروط المرجعيّة لدى المسلمين الشيعة

في جو الكلام عن إمامة فلان وآية الله علان، أي الكلام عن الطلاب الذين يرقّعون في الإعلام إلى مقام أساتذة أساتذتهم من المراجع الكبار، أي المجتهدين الذي قضوا عشرات السنوات من عمرهم منقطعين للدرس والتدريس، حتى تخرّج على أيديهم عشرات أو مئات المجتهدين والفضلاء وأقرّوا بأعلميتهم، وزملائهم من المجتهدين، فكانت مرجعيتهم على نحو من أنحاء الانتخاب الطبيعي، أو التعيّن لا التعيين، من دون أن يكون من المؤثرات في ذلك أي مؤثر خارجي، من مال، إن لم يكن الفقر مقياسًا، أو رهط حزبي أو عائلي؛ ولا يشكو الملتزمون بالمرجعيّة إلا من هذه الأرهاط أو الرهوط التي تسعى إلى تجيير المرجعيّة لمصالحها...

في هذا الجو يحسن التذكير السريع بشروط المرجعيّة الدينيّة لدى المسلمين الشيعة... فالمرجعيّة هذه هي نيابة عن الإمام المهدي المنتظر (عج) أي هي نوع من الولاية المختلف في إطلاقها وتقييدها وسعتها وضيقها، مع بقاء قدر منها متيقنًا وهو ما يختص في جواز تصرف الفقيه في الأمور الحسبيّة المعروفة لدى الفقهاء.

هذا الفقيه، يقول السيّد أبو القاسم الخوئي: إن له ما تثبته الروايات المنقولة عن أئمة أهل البيت (ع) من نفوذ القضاء وحجيّة الفتوى. وهو في نيابته عن الإمام مشروط بشروط عدة أهمّها العلم، أي الفقه، أي الاجتهاد الذي يمر بإتقان علوم عدة (النحو والصرف والمعاني والبيان والمنطق وعلم الكلام والهيئة والحساب والفلك والدراية والرواية والرجال...) إلى المعرفة بأمور زمانه... حتى يصل إلى «القدرة العلميّة على استخراج الحكم الشرعي من دليله المقرر» على خلاف بين الفقهاء في اشتراط كون اجتهاده

مطلقًا أو جزئيًّا، وعلى خلاف في تعريف الإطلاق والتجزيء، وإمكان الإطلاق على مقتضى بعض التعريفات وإمكانه على أساس أن الاجتهاد (ملكة) أي قدرة ولياقة مكتسبة وراسخة تمكن الفقيه من الاستدلال على الحكم أو استنباطه من مصادره، حتى لو لم يكن علم الفقيه بالدليل ودلالته جاهزًا أو حاضرًا دائمًا... وعلى خلاف أيضًا بين وجوب كونه، أي المرجع، أعلم المجتهدين، أو الاكتفاء بكونه مجتهدًا، حيًّا أو ميتًا، ابتداء أو دوامًا، بالرجوع إلى الحي الأعلم أو عدم الرجوع، والرجوع إلى الميت في هذه الحال كليًّا أو جزئيًّا الخ... وإن كان الأكثر على اشتراط الأعلميّة فمن مؤيدات الأدلة في هذا المجال ضرورة تضييق مساحة الخطأ المحتمل، أي تأمين الاقتراب أكثر من الحكم الواقعي، أي ما هو في علم الله تعالى. وأما اشتراط الحياة، فإنه إضافة إلى ما يستدل به عليه، فإن فيه انسجامًا مع منهجيّة الشريعة في مواكبة التطورات والمستجدات والمستحدثات في الحياة لتكييفها بما يناسبها أخذًا بالفوارق النوعيّة بين الوقائع وما يقتضيه ذلك من اختلاف في الأحكام التي تبقى محكومة بضرورة انسجامها مع موضوعاتها... وهنا يميل البعض إلى ضرورة مركزيّة المرجعيّة بناء على الأعلميّة، على أن يبقى للأطراف خصوصيتها التي تغطيها المرجعيّة الفرعيّة أو الطرفيّة من خلال اتصالها بالمركز... خاصة بعدما أصبح من السهل التواصل بين المركز والأطراف نتيجة التطور العلمي والتقني، من دون أن يعني ذلك محواً أو إلغاء لدور المرجعيات الطرفيّة.

والشرط الثاني هو العدالة، وهي عبارة عن الاستقامة على شرع الإسلام وطريقته، شريطة أن تكون هذه الاستقامة «طبيعيّة ثابتة للعادل تمامًا كالعادة» و«كلما كانت المسؤوليّة أكبر وأوسع كانت العدالة فيمن يتحملها بحاجة إلى رسوخ أشد»، حسب تعبير المرجع الشهيد محمد باقر الصدر... وإذا كان المهدي المنتظر (عج) «يملأ الأرض قسطًا وعدلًا بعدما ملئت جورًا وظلمًا»، حسب المروي في الأمهات من مصادر الحديث لدى المسلمين كافة، فغاية الأمر أن مسألة المهدي في نظام الفكر الشيعي ضرورة من ضرورات المذهب لا الدين، وفي نظام الفكر السني فكرة أو عقيدة غير ملزمة... وعليه فإن من ينوب عنه لدى الشيعة لا بد من أن يتحلى بالمعرفة اللائقة واللازمة والعدالة المناسبة للمشروع العادل الذي يحمله المنوب عنه بالتسلسل عبر الأئمة ومن إمام إلى إمام إلى الرسول الأعظم (ص).

إن اشتراط الأعلميّة، يفرض أو يفترض أن يكون العلم تحصيلًا وتعليمًا ونشرًا، هو

أهمّ هموم المرجع، وهذا الهم لا بد من أن يطل من موقع المعرفة التي هي الأساس في استحقاق الرعاية أو وجوبها للمؤمنين كافة من دون تفريق بين الأتباع وغيرهم، أي من دون تعصيب أو تحزيب أو منافسة أو مصارعة، ومن دون اعتناء بالدنيا إلا بما هي عناية بسلامة المؤمنين والناس جميعًا من دمائهم إلى أموالهم إلى عقولهم إلى أعراضهم إلى خلاصهم...

الشيعة الإمامية والسلفيّة[1]

يقول سواد عِمّتي، بناء على ما تم التباني عليه، في متحدي الديني أو المذهبي الإسلامي، بأني هاشمي نسبًا... أما شكلها أو طريقة تكويرها، فهي تقول بأني رجل دين، فقيه أو نصف فقيه أو ربعه، أو متفقه في الدين في حوزة علميّة دينيّة، كانت هي النجف بشكل شبه حصري، بالنسبة إلى طلاب العلم الديني من المسلمين الشيعة العرب، إلى أن تزامن التغيير السياسي في إيران ووصول رجال الدين إلى السلطة، مع إصرار النظام السابق في العراق، على إضعاف النجف وتشتيتها وتضييق أبوابها أمام طلاب العلم، فشرعت الأكثريّة منهم أو كلهم، عربًا وغيرهم، سوى بعض العراقيين، بالتوجه إلى قم، التي انعكس التغيير السياسي عليها مكافأة لها على دورها فيه مع شرط ضمني لم يلبث أن أصبح صريحًا، وهو أن الحركة العلميّة فيها لا بد أن تخضع لتطلبات الدولة وتوجهاتها وتوجيهات أجهزتها، ما يمكن التعبير عنه باستتباع السياسة أو السلطة أو الدولة للدين والديني والعلوم الدينيّة وعلماء الدين، في محاولة مفكر فيها طويلًا، لوضع حد لاندفاعة الدين أو الديني أو رجال الدين في طريق استتباع السياسة أو السياسي أو الدولة أو السلطة، ما قد يعني إعادة تأسيس الاحتراب بين الدين والدولة أو بين السياسي والديني، لا المصالحة التي تقتضي حسابًا منهجيًّا للمسافة تضمن عدم الخلط العشوائي بينهما.

ومنطلق رجال الدين في تسويغ هذا الميل الاستيلائي على الدولة، هو أحقيتهم بذلك بناء على ما تم من إنتاج التغيير في الدولة أو السلطة، على أساس فقهي فرعي (ولاية الفقيه) التي نقلت في الخطاب السياسي الديني الإيراني إلى مصاف الأصل الذي

تترتب على إنكاره أحكام الردة والكفر، بينما يبقى النعت الملائم لعدم الالتزام به هو المخالفة التي يتكفل الاختلاف في المبنى الفقهي بمنع تجريمها. ومن واقع القناعة بضرورة أن يتكفل الدين أو الفقه وحده في إنتاج الدولة، أتى رفعها من مقام أو مجال التدبير إلى مقام التعبد. وقد كان رجال الدين أو الفقهاء، الذين قادوا الانقلاب وإعادة بناء الدولة على موجباته، أدرى الناس بخطورة تحويل الدين من أنظومة قيم حارسة للدولة من موقع التمايز عنها وضرورة التواصل معها، ومن الدور الإرشادي في مجالاتها، إلى دور الولاية المطلقة على إدارة الدولة واجتماعها الأهلي والسياسي.

لقد انتهى هذا المسلك الجدلي إلى ترتيبٍ قلقٍ لتناقض عميق بين التذرع بالدين إلى الدولة والتذرع بالدولة إلى الدين، أو بين إنتاج الدين للدولة وإنتاج الدولة للدين، على شك في إمكان تبادل المنافع في الحالين وأرجحيّة تبادل الأضرار بين الدين والدولة... حتى أصبح المتشبثون بالولاية المطلقة أو القابضة، مضطرين إلى تحويلها إلى أداة أو آلة فقهيّة لمركزة الدولة أو السلطة، وتحويل الحوزة بما تعني من فقه وفكر، إلى طرف من الأطراف، وظيفته الأولى والأساس، هي تدبير أو تدبر الغطاء الإيديولوجي السياسي بلغة فقهيّة، لممارسات السلطة، في المركز الذي استمر في ترتيب وإدارة تناقضاته بطريقة أدت أخيرًا إلى انفجار المتراكمات المتوالية هندسيًّا، وعودة السؤال إلى البداية حول علاقة الدين بالدولة والديني بالسياسي. وما إذا كانا واحدًا، أو أنهما حقلان معرفيان وعمليان مختلفان اختلاف حوار وتكامل إن شئنا أو اختلاف تقابل وتدافع إن شئنا كذلك... ولطالما قدمنا فرضيّة التطابق وفرضيّة التقابل معًا، ذريعة لعلمانيّة قاسية في فصلها التعسفي بين الدين والدولة وصولًا إلى الفصل بين الدين والاجتماع، وفي المحصلة تقديم العلمانيّة الشموليّة كدين بديل للدين.

ومن تناقض إلى تناقض، ومن التباس إلى التباس، بلوغًا إلى التناقض الأبرز والأعمق، وهو أن الإسلام السياسي الشيعي الذي أنتج السلطة الجديدة، لم يتوفر له وصف فقهي إمامي اثنا عشري لشكلها وشرعيتها وطرق أدائها وأنماط علائقها الداخليّة وأولوياتها التي تتلخص في ضرورة الاختيار التوفيقي بين الوظيفة التنمويّة وبين الرغبة في تمكين وتحكيم العصبيّة الوطنيّة المتماهية مع المذهب، على أساس الولاء والبراء المفتوح على إملاءات سياسيّة تتجافى أحيانًا مع مقاصد الشرع... وهنا تسلل إلى الخطاب الديني السياسي مصطلح يقترب من مصطلح السلفيّة في مضمونه أو في الرغبة الإيديولوجيّة

الكامنة فيه، وهو مصطلح الإسلام المحمدي الصافي (ناب محمدي) بالفارسيّة... أي إسلام المدينة، من دون صحيفتها التي نظمت التعدد تحت سقف التوحيد،.. وهو إسلام دولة في عهدة النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم) باعتبار ضمني، وصريح أحيانًا، أن الإسلام التأسيسي المكي مجرد مقدمة دعويّة لا ضرورة لتشغيلها أو اشتغالها إلا في حدود الضرورات السياسيّة أو السلطويّة.

حيث تبين أنه من الصعوبة بمكان، أن يكون مصطلح السلفيّة مصطلحًا دالًا أو مناسبًا، أو يكون المسلك أو الخطاب السلفي المتعارف هو الخطاب المعتمد... لأن الموروث الوجداني الشيعي الإمامي أو الجعفري الذي أصبح عقديًّا على مر الزمان، والمكثف والمتأتي من ذاكرة المعارضة التي وسمت بالرفض اختزالًا وتبسيطًا لهويّة أشد تركيبًا... والتي – الذاكرة – لم تمنع فقهاء الشيعة من البناء على خيارات أئمتهم، في التكييف الفقهي الإمامي (مقابل الإسماعيلي والزيدي مثلًا) للعلاقة بالدولة أو السلطة المرهونة شرعيتها التامة بحضور الإمام المعصوم... ما يضع أي حاكم غيرِه أو غيرِ نائبه الخاص كالولي الفقيه على قول هو قول الأكثريّة، في مقام المغتصب... بصرف النظر عن كونه شيعيًّا أو غير شيعي... ولكن الدولة، بما هي نظام عام صائن للمصالح العامة والحقوق والواجبات، هي ضرورة اجتماع ودين في المنظور الديني، وتقدر بظروفها التي تضعها في خانة المتغير على ثوابت أو الثابت على متغيرات في الزمان والمكان والحال. وعليه فإنها ولو جارت في حق الشيعة أو أي جماعة أخرى، فإن إسقاطها أشد جورًا وأوسع. وهنا يرتسم الخط الأحمر في التراث الشيعي الإمامي الإثني عشري... وكل محاولات تقويض الدولة في تاريخ الشيعة إنما أتت من فرق شيعيّة غير إماميّة أو غير إثني عشريّة بالتحديد.

وعليه فإنه ليس هناك من مثال ناجز وقابل للتمثل والاحتذاء وملزم سوى المثال النبوي... وهو مثال إسلامي عام إلى حد يصعب معه جدًا استعادته مميزًا على خصوصيات شيعيّة... لأن المثال الإمامي في خلافة الإمام علي لم يترك ليستكمل تجربته وأمثولته في الحكم والإدارة وإن استكملها في المستوى الأخلاقي والقيمي. بل إن الإمام علي الرضا أبى القبول بالخلافة للمأمون وقبل بولاية العهد راغمًا ولم يسلم ولم تسلم المحاولة. بعد أن كان الإمام جعفر الصادق، الذي ينسب إليه المذهب كأبرز مبلوريه، قد رفض إغراءات أبي سلمة الخلال في تحويل الدولة العتيدة والمنوي إقامتها

على أنقاض الدولة الأمويّة، إلى عهدته... مؤثرًا للدعوة بمعناها العلمي والرعائي، على السلطة، إذا ما كانت السلطة عائقًا أو مصادرة للدعوة أو انتقاصًا من صدقيتها... خاصة وأن الدعوة تشترط حريّة الفكر والنظر والرأي والاعتراض، بهدف التصحيح لا التقويض...

أما السلف الصالح فهو في المفهوم الشيعي منحصر في عدد من صحابة الرسول(ص) لا يتجاوز اصابع اليدين أو يقل مضافًا اليهم اصحاب الأئمة الاثني عشر الذين لا ملزم للشيعي بقولهم أو فعلهم أو تقريرهم لأنهم اتباع الأئمّه الذين يأتي الالزام من جهتهم بناءً على منقولات اصحابهم عنهم. و قد اختلفت مسالك الأئمه الاثني عشر اتجاه الدوله؛ فالأكثرية من الامام علي بن الحسين (ع) إلى الامام الحادي عشر (الحسن العسكري)نظرًا للغياب المبكر للثاني عشر مع اضافة صلح الامام الحسن مع معاوية وتنازله... كانت هذه الأكثريّة معرضة عن التصدي لحمل مشروع الدولة، وقد شكّلت بذلك قدوةً اغرت أكثريّة فقهاء الشيعة و في كل العصور باتباعها في الإعراض و ترجيح الدعوة على السلطة.

و أما السلف الصالح بمفهومه الواسع الذي يعني كل صحابة الرسول (ص) على خلاف معروف في معايير صدقيّة المصطلح، الى التابعين و تابعيهم فان فقهاء المذاهب غير الشيعيّة في الزاميّة قولهم أو فعلهم وحجيتها، في حين أن الادبيات الفقهيّة الشيعيّة تقطع بعدم الحجيّة. إلى ذلك فإنه ليس هناك مسلك شيعي ايجابي أو سلبي واحد في التعاطي مع مسألة الصحابة سواءً في المفهوم أو المصاديق و إن كان النهج الغالب هو تضييق مساحة القبول إلى أبعد الحدود محكومًا بموقف الصحابي من خلافة علي وسائر الأئمة... إذًا فالمسالك الشيعيّة بصدد التعاطي مع الصحابة أو استحضارهم بهدف إتباعهم محكومه بالسلب مبدئيًّا أما الايجابيّة المحدودة فهي طارئة ومحكومة بحاجة الشيعة ووعيهم بضرورة التضامن والتفاهم والتناصر الذي يستدعي السكوت عن الخلاف في مواجهة المخاطر، من دون أن يعني ذلك أن هاجس التمايز الشيعي لا يميل أو لم يمل إلى القطيعة خاصةً في ظروف العزل و الإقصاء أو في حالات استشعار الضعف واللجوء إلى العصبيّة المغلقة طلبًا للحماية وتماسك الجماعة، وفي حالات استشعار القوة المبالغ فيها كما هو حاصل الان في بعض الحالات من سعي للتعويض عن الماضي أو طموحًا لدى جهات شيعيّة لتوسيع رقعة نفوذها عبر توسيع رقعة الولاء

بالترغيب و الترهيب، اعني التشييع العقدي أو السياسي الذي يدور حوله و حول الدور والهدف الايراني منه جدل واسع.

بناء على هذا وعلى أنه ليس هناك تعريف ميسور للاختيار السلفي في الوعي والفقه الشيعي الإمامي... ما الذي حصل أو يحصل الآن، وفي إيران مثلًا، باعتبارها فضاء لتجربة أكثر دلالة على النهايات المنطقيّة المتوقعة لهذه المعاصرة أو الصحوة القلقة، والتي تحاول تخفيف قلقها أو حل تناقضاتها بترحيل الأزمات والتحديات والاعتراضات والسؤالات، وبالإحالة على الماضي النبوي كسلف حصري ومن دون تعريف أو تعيين... بمعزل عن الاختلاف في شأن تعيينه وتحديد الملزم فيه من غير الملزم... مع عدم قابليته للمذهبية إلا بتمحل شديد وبناء على إغراءات تأتي من خارج المعرفة الناجعة به؟.

لقد نتج عن هنا السير في حقول الألغام، الوصول إلى التناقض الأعظم، والذي يؤكد أن الإسلام السياسي الإيراني، لم يجد صورة للدولة الإسلاميّة أو الحكومة الإسلاميّة، يمكن استنساخها... مع الإذعان لمسلمة في الدين والسياسة والتاريخ والاجتماع، أنه لا بد من دولة... وهذه اللابديّة في الوعي الشيعي الإمامي تمتلك مرجعيّة فكريّة ساطعة في المأثور عن الإمام علي «لأسلمن ما سلمت أمور المسلمين». الذي يعني تسليمه بإمكان السلامة من خلال تصور أو أطروحة تختلف مشخصاتها عن تصوره أو أطروحته، من دون أن يخرجها ذلك من العموميات الإسلاميّة والمعياريّة الحاكمة... وعليه فهو يلتزم ويلزم بصرف النظر عن المشروع الخاص، إذاكان المشروع العام (دولة الخلافة المتحدرة من سياق السقيفة) حافظًا للنظام العام، بالقيم الإسلاميّة وأنظمة المصالح المشروعة والواجبة التحقيق مع مقدماتها اللازمة... لحفظ الدين بالدنيا والدنيا بالدين نهوضًا بالتكليف وتحقيقًا لحق الأمة وأفرادها على دولتهم... إلى قوله ردًا على إحالة الخوارج إلى الحاكميّة الإلهيّة من دون تعريف لها «لا بد للناس من أمير بر أو فاجر». وبناء على مسلكه في فصل العقيدة عن السياسة في قوله: «لا تقاتلوا الخوارج من بعدي فليس من طلب الحق فأخطأه كمن طلب الباطل فأدركه» مع التوقف والاعتبار الشديد بالمأثور النبوي «سلطان غشوم خير من فتنة تدوم». وأولويّة درء المفاسد لما فيه بذاته من مصالح.

وعليه فقد تشكّلت في إيران دولة حديثة لا تقدح ولاية الفقيه بحداثتها وإن أعاقتها،

دولة حديثة معدلة جزئيًا في الشكل والمضمون عن الدولة السائدة في الغرب على وجه الخصوص. هذا في حين أن المائز الفقهي (ولاية الفقيه) يكاد مفعوله أو مردوده أن ينحصر في أنه تكييف فقهي للدولة المركزيّة أو مركزيّة الدولة، التي ترقى في سلوك الشعب أو الشعوب الإيرانيّة إلى مستوى الثابت الوراثي في الجينات... وبحيث يصبح الولي الفقيه هو رأس الهرم المقلوب الذي لا بد من تثبيته في موقعه حرصًا على العمارة كلها ومنعًا للانهيار... ما جعل الولي الفقيه عمليًا استمرارًا لا قطيعة مع ملك الملوك (الشاهنشاه) الصفوي أو القاجاري أو البهلوي.

وهكذا انتهينا إلى دولة وطنيّة إيرانيّة حديثة ذات ثقافة إسلاميّة عامة وتكييف ديني للموروثات الإثنيّة المختلفة، وذات نكهة شيعيّة خاصة ووظيفيّة، وتوفيق متكرر، على صعوبة وإشكاليّة حاشدة بالعبوات الناسفة الموقوتة والموقوفة أحيانًا، بين الثقافة الفارسيّة والإدارة الآذريّة مع وضوح شديد لغلبة الثقافي على الإداري... ومن العصر البويهي إلى السلجوقي... إلى الآن... من دون أن يعني ذلك أن الآذريين (21٪) كما غيرهم من الأقوام والإثنيات والانتماءات المذهبيّة أو الدينيّة المتقاطعة مع العنصر (العرب والتركمان والبلوش والكرد واللُر)، قد استطاعوا مرة أن يكونوا مساهمين مكانة وفعاليّة للإثنيّة الغالبة التي بقي ميزانها مائلًا إلى الجهة الفارسيّة وعلى فوارق نوعيّة.

أما شكل الدولة، وعلى موجب دستورها الذي يتعرض للخرق والتعطيل ويستدعي الاحتجاج والاعتراض ويطرح الإصلاح... وما يترتب على ذلك من قمع ومنع... فهو مؤسّسات تشريعيّة ورقابيّة وتنفيذيّة وقضائيّة منفصلة نظريًا عن بعضها البعض، كما في كل التجارب التي لم يمنع فيها الفصل النظري من إخضاع المؤسّسات إلى الزبائنيّة أو الوصاية السياسيّة (القضاء خاصة)... وفي كل التفاصيل المتفرعة عن هذه البنيّة وصولًا إلى اعتماد الانتخاب والأكثريّة مرشحًا أو معينًا لمراتب الحكم والسلطة. نقف إذاً إزاء دولة حديثة، لا عائق من تكييفها فقهيًا على أساس ما تقتضيه الحاكميّة وولاية الأمة على نفسها إلا الأطروحة الدينيّة، ومن دون داع إلى ادعاء إسلاميتها، وكأنها فارق نوعي عن الدول الأخرى!

وبالعودة إلى مواد الدستور الإيراني لن نعدم دليلًا على أنه قد دخلت دساتير غربيّة حديثة في مصدريته كما يشهد عدو من المشاركين في كتابته... وهذا يذكرنا بالدستور الذي وضعته الثورة الدستوريّة في إيران في العقد الأول من القرن الميلادي الفارط،

حيث كان مثاله الذي بني عليه هو الدستور أو القانون البلجيكي الصادر عام 1851؟ من دون أن يكون الدستور العثماني المعطل أسوة بذاك الدستور الإيراني، مختلفًا في مصدريته أو مرجعيته الأوروبيّة.

لقد كانت النجف هي الحوزة التي تلقينا فيها تعليمنا الديني، وشكّلت حاضنة لوعينا السياسي بالقضايا الكبرى من فلسطين إلى الوحدة الوطنيّة والتضامن العربي والتقارب الإسلامي والتقدم والحريّة وضرورة الدولة وبنائها على الشرطيّة المتبادلة في التنميّة المستدامة بين المعرفة والثروة والحوار الدائم بين الدولة والمجتمع والدول والمجتمعات الأخرى.

وبعد الانقلاب العراقي عام 1958 جددت النجف انتداب نفسها للرقابة على الدولة العراقيّة بعدما قبلت بنتائج الانقلاب من دون أن تكون قد أسهمت فيه أو تحمست له، ليتبين لها بسرعة أن الوعود خادعة وأن الخسائر التي سوف تترتب على السلوك الجمهوري الانقلابي سوف تفوق ما كان يمكن أن يترتب على استمرار الحكم الملكي. فعادت إلى الاعتراض الشديد خاصة عندما كان الأمر يصل إلى حد المساس بالمسلمات الإسلاميّة والانتقاص من السيادة والاستقلال بإعادة إنتاج التبعيّة من طرف دولي إلى طرف آخر (من واشنطن أو لندن أو موسكو أو القاهرة). ولكن هذا لم يمنع أن تكون سلبيات الجمهوريّة حافزًا على بلورة أطروحة سياسيّة إسلاميّة – أو إسلامويّة – مضافًا إليها ما بدا وكأنه حوافز إيجابيّة على قاعدة القناعة بأن الدولة الإسلاميّة هي الحل الجذري لكل المشكلات، وهي الأقدر على تجاوز أو تفادي المخاطر المتأتية من مشروعات حركة التحرر العربيّة في مساريها الأممي الشيوعي، والقومي، الذي وضع العروبة في مقابل الإسلام ومن ضمنها الجاهليّة... وفي أحسن حالاته اعتبر الإسلام ناتجًا أو منجزًا قوميًّا أدى دوره لتعود العروبة وتؤسس لمتحول آخر في سياق الرسالة الخالدة... هذا قبل أن يضطر القوميون إلى استخدام الإسلام ذريعة إلى دولة شديدة التركيز والقطريّة تحت يافطات قوميّة لم يفد منها العرب بقدر ما أضرت بشركائهم في الإسلام والوطن من القوميات الأخرى... وكأننا مع هذه المشروعات قد كنا مع سلفيّة تجد مرجعيتها الأولى في الجاهليّة. وكأننا مع هذه المشروعات وغيرها مدعوون إلى الحذر الشديد من القطيعة الكاملة مع الماضي، الموافق والمفارق معًا، على أن لا يكون العلاج للقطيعة هو استسهال الاتباع وحرفيته، ما

يؤدي إلى تعطيل حركة التجديد والتجدد حفظًا للتقليد بالتجديد وضمانًا للتجديد بالتقليد وللماضي بالمستقبل والمستقبل بالماضي.

وهكذا وبعد عام واحد من الانقلاب العراقي وانكشاف مشروعه وتجربته ونظام أفكاره وقيمه وأدوات تحليله وشعاراته... تأسس أول حزب إسلامي شيعي في النجف وفي العراق. أعني حزب الدعوة الإسلاميّة... الذي بدا وكأنه غير متحدر من سلالة الفكر والتجربة والحساسيّة الحوزويّة، أو رحم الحوزة وحراكها الاعتراضي الذي لم يصل مرة إلى اقتراح دولة بديلة... وقد رأى بعض الكبار من علماء الحوزة وقتها، أن الحزبيّة في هيكليتها وتراتبيتها وطريقة إدارتها للأفكار والتشكيلات والتحالفات... وذرائعيتها... هي اختراق غربي للحوزة... وأن البسملة في مفتتح الخطاب لا تكفي لتزكيته... ما بدا معه أن حزب الدعوة مسألة لا تخلو من تناقضات حادة... ومن تناقضاتها ما يتصل بعدم امتلاك الشيعة لصورة الدولة الإسلاميّة أو المشروع الإسلامي السياسي البديل والمنتمي في مصدريته وتاريخه وشرعيته وتكييفه الفقهي، للتراث الشيعي الإمامي الإثني عشري... وهنا تم اللجوء إلى المثال السلفي السني في نموذج الإخوان المسلمين على حساسيّة مفرطة ضد العروبة وفكر عابر للوطن ومعايير المواطنة تحت تأثير فكر سيّد قطب من جهة وتأثير الشراكة القويّة للمؤسّسين الإيرانيين في الحزب، ما أثار الوجدان العربي لدى بعض الشركاء العرب في التأسيس ودعاهم إلى التمايز ثم الخروج من السياق الحزبي نهائيًّا... إلى حساسيّة مماثلة، وإن كانت أقل من حساسيّة الإخوان، ضد الفقهاء على أساس تقصيرهم في الاهتمام بالبديل الإسلامي للدولة (الجاهليّة)... وقد كان كتاب (معالم في الطريق) هو النص التأسيسي، ومن دون تنصل المؤسّسين من ذلك على الرغم من بعض الحرج لدى بعضهم، ومن دون تنصل المؤسّسين كذلك أو الذين استمروا منهم في تجربتهم الحزبيّة، من تشيّعهم، وإن كان كثيرون منهم قد اتهموا بذلك وأقروا بأن ثقافتهم السياسيّة موصولةً بالمستوى العقدي نسبيًّا، هي ثقافة سنيّة سلفيّة إخوانيّة... وقد بالغ بعضهم في هذا المنحى... وعندما استيقظ على تشيّعه سلك سبيل المبالغة والقطيعة التامة مع الجماعة السنيّة عمومًا والإخوان المسلمين خصوصًا بعدما كان قد تم بدءًا من أوائل الستينيات إغراق السوق النجفيّة بمؤلفات الندوي والمودودي ومصطفى السباعي وسيّد ومحمد قطب وعبد القادر عودة وغيرهم.

لم يتحول (الدعوتيون) إلى سنة... ومانع بعضهم كثيرًا في ذلك، ولكن خطابهم

العام كان يغترف من بحر الإخوان وأدبياتهم الفكريّة والسياسيّة... وكانوا أقل استحضارًا للفوارق المذهبيّة من غيرهم... وأقل احتفاءً بفلسطين وتحريرها، بل وأكثر اعتراضًا على الانشغال بها... شأن الإخوان، ومنذ أعاد الشيخ حسن البنا نظره في تأسيس الحركة الطلابيّة من أجل الجهاد في فلسطين، وبقيت الحوزة، فقهًا وفكرًا على حالها، وعلى سيرتها في الممانعة للتورط في الدعوة إلى دولة إسلاميّة بديلة للدولة الوطنيّة المنقوصة والتي كانت الحوزة لا تتوانى عن الاعتراض عليها وبشدة وتتظاهر ضد العدوان الثلاثي على مصر وتقدم الشهداء وعلى الرغم من أن أكثر المحاولات شجاعة وعمقًا في التأصيل الفقهي للدولة الحديثة كان قد صدر في النجف على يد المرجع الميرزا حسين النائيني، فإن هذا كله لم يمنع أن يكون أول كتاب فقهي يعالج مشروع الدولة الإسلاميّة هو كتاب (الحكومة الإسلاميّة) للإمام الخميني... وقد صدر في النجف... مؤسّسًا لتوجه شيعي فقهي غير حزبي نحو توصيف شيعي للدولة الدينيّة بناء على إشارات محدودة في محطات متأخرة من تاريخ الفقه وفقهاء الشيعة إلى ولاية الفقيه المطلقة... ولكن هذا التوجه لم يكن مولودًا حوزويًّا حقيقيًّا، ولم يكن العراق هدفه المباشر، بل كان هدفه منحصرًا بإيران ومتصلًا بحركة المعارضة الإيرانيّة لنظام الشاه ولأسباب وطنيّة إيرانيّة أولًا... غير أن المعارضة الإيرانيّة كانت حركة اعتراض وتصحيح؛ فإن تعذر الأمر كان البديل هو دولة وطنيّة أقرب إلى الليبرالية مع وصلة معينة بتركة مصدق والخلاصات التي وصلت إليها حركة الكاشاني مع نظام رضا بهلوي (الأب) وانتهت إلى المصالحة بينهما على أمل التصحيح الذي لم يحصل.

في النجف... وحيث آثر الخميني أن يحصر حركته في إطار إيراني صرف منعًا للتداخل، تسربت إلى إطاره أفكار من حزب الدعوة لم تصل إلى حد تفكيره بمثيل حزبي بل اقتصرت على استعارة فكرة الدولة الإسلاميّة وتأصيلها فقهيًّا هذه المرة وبشكل أشد وضوحًا مما فعله العلماء والفقهاء المشاركون في تأسيس حزب الدعوة [2]. وفي حين كانت المرجعيّة الدينيّة في الحوزة (السيّد محسن الحكيم، السيّد أبو القاسم الخوئي والسيّد محمود الشاهرودي) قد أسهمت في تعقيد حركة حزب الدعوة، وأبعدت من تمون عليهم من المؤسّسين والملتحقين عن التنظيم... كان السيّد محمد باقر الصدر، أحد المؤسّسين وأهمّ المنظرين، قد وصل إلى تحد كبير عندما قرر بناءً على مؤهلاته العلميّة، التصدي للشأن المرجعي. وقد وجد نظام المرجعيّة مناقضًا أو منافيًا للتأطير الحزبي... فآثر المرجعيّة

على الحزبيّة، ما أسس لمستوى من الخلاف الشديد بينه وبين عدد من رفاق الطريق الحزبي... ما يعني أن المرجعيّة والعقل والتراث الحوزوي الذي تعبر عنه المرجعيّة يحتكم إليها، على أساس خبرتها العلميّة المستمرة والمتراكمة لا على أساس زعامتها السياسيّة لأتباعها، لا يستحضر أطروحة أو سلوكًا أو مشروعًا أو نموذجًا ماضويًّا سلفيًّا قابلًا في وعيه لأن يتحول إلى حاضر أو مستقبل بعد عرضه على المستجدات المعرفيّة أو عرضها عليه.

بعد التغيير الذي حصل في العراق عام 2003 وبروز المرجعيّة القوي والوازن في العمليّة السياسيّة العراقيّة المعقدة جدًا، وتمايز السلوك المرجعي عن الجماعات السياسيّة الدينيّة وغيرها، بعزوفه عن التدخل في شأن الدولة وتفاصيلها من موقع الإلزام إلى موقع الإرشاد، والتوجيه والجهوزيّة الدائمة للاعتراض السري والعلني على الخلل... كان حزب الدعوة قد استفاد من تجربته القاسية مع إيران وتعرضه لمحاولات تفكيك واستتباع، فاستحضر وطنيته العراقيّة وعروبة الانتماء، من دون أن تخلو صفوفه وأفكاره تمامًا من تأثيرات ومؤثرات إيرانيّة أدت إلى انشقاقات لصالح الطرف الإيراني. كذلك استفاد من تجربته في المنافي فأصبح أقرب إلى المشروع الوطني مع ميل واضح إلى الليبراليّة. ومن مشاهداته ومعاينته ومعاناته من انسدادات التجربة في إيران وإيرانيتها التي يحلو لها أن تستتبع أقوامًا آخرين، فتستفزهم حتى يروا في المكوّنات المختلفة كما في العراق – أو لبنان – شرطًا لا يمكن تخطيه على طريق بناء الدولة القويّة الجامعة التي تبنى بالشراكة ونكتشف في كل من مكوّنات الاجتماع السياسي والأهلي الوطني شرطًا لها... وهكذا تحول حزب الدعوة إلى شبه حزب وطني مدني يعلن بحذر مذهبي دولة المواطنة ويبني علاقاته بالآخرين على أساس سياسي وطني... وإن كانت النكسة التي قد تأتي من تعقيدات العمليّة السياسيّة في العراق، محتملة دائمًا في إطار الحزب وغيره. وقد لجأ الحزب بذرائعيّة حزبيّة إلى ظل المرجعيّة التي لا تقول بولاية الفقيه على الأمة بل لولاية الأمة على نفسها، وتجاهر بأن التعدد السياسي قائم في الحالة الشيعيّة كغيرها وليس ذلك عيبًا بل العيب في طريقة إدارته... هذا بصرف النظر عن مدى دقة حزب الدعوة أو قدرته على الالتزام بمفردات هذا التوجه وتفاصيله من خلال شراكته في مؤسّسات السلطة. هذه الدقة حتى الآن ومن خلال التجربة في رئاسة الوزارة العراقيّة ما زالت الأدلة عليها قليلة وضعيفة. ولا يستبعد العالمون ببواطن الأمور

أن يضطر الحزب الحاكم في العراق إلى العودة مذعنًا ومصغيًا ومنفذًا للإملاءات الإيرانيّة إذا ما بقي التوجه الأميركي متوافقًا مع التوجه الإيراني على احترام كل منهما لمصالح الآخر في العراق وغيره والانسحاب له على أساس متفاهم عليه ومن دون إخلاء عام. هذا مع ملاحظة أن الأميركان يميلون إلى التساهل مع إيران في فواتيرها الإقليميّة لصالح التفاهم الأعمق على المشروع النووي من أجل أمن اسرائيل، أساس المصالح الأميركيّة في المنطقة.

وقد كان الشهيد السيّد محمد باقر الحكيم عائدًا إلى العراق من طهران معلنًا –وهو من المبكرين في الانتماء والخروج من حزب الدعوة– أن المطلوب والمقبول في العراق هو دولة مدنيّة ديمقراطيّة تعدديّة جامعة تحترم الإسلام وبقيّة الأديان.

عودًا على بدء... لو دقّقنا في شكل العمامة التي اعتبرتها محددًا لي كطالب علم شيعي حوزوي ونجفي، مصرًا على هذا النعت الأخير كتركيز لمميزات أو فوارق للنجف عن قم التي خبرتُها من داخلها أيضًا... أو عن بعض قم، التي لا يقل فيها عدد الفقهاء الذين يميزون بين الدين والدولة عن غيرهم... لو دقّقنا لوجدنا فرقًا كبيرًا ودالًا، وهو أن عددًا كبيرًا من العمائم الإيرانيّة أو القميّة تختلف عن العمة النجفيّة... كما هو مختلف، لمن يدقّق أسلوب اللباس الديني النجفي عن القمي! هل هذه أشكال محايدة؟ هي أشكال، ولكن من قال: إن الشكل أجنبي تمامًا عن المضمون؟... إن لكل شكل وظيفة تختلف عن وظيفة شكل آخر... تأتي من علاقته بالمضمون.

لقد كان همي من هذا السرد الطويل أن أقول: بأننا لا نعاني في الحيز الإسلامي الشيعي الإمامي من سلفيّة صافية صالحة أو معكرة أو محرّفة... فكريّة أو جهاديّة... متسالمة أو متحاربة أو محاربة... ولكن السياسة ألزمتنا بمسلكيّة لا تقل خطورة عن السلفيات السياسيّة الأخرى... وهي في طريقها إلى تعميم هذه المسلكيّة، بحيث يمكن أن نصل إلى معضلة لن يكون حلها أقل إعضالًا منها... أليست هذه هي حالنا جميعًا؟

بعد الحادي عشر من أيلول سمعت كلامًا كثيرًا عن منفذي العمليّة وعن القاعدة وبن لادن، ومن رجال كثر في الصفوف الأولى في حزب الله... سمعت إعجابًا شديدًا وافتتانًا قويًّا وغيرة، وظل الحديث يتكرر حتى حدثت حرب تموز 2006 م بين الحزب وإسرائيل فتراجع الحديث ولكنه لم يغب تمامًا.

هذه السيرة التي تراكمت مكوّناتها على مدى تاريخ قريب... تصلح نهاية الحرب الأولى الكونيّة لأن تسمى بدايتها الأشد وضوحًا... ألم تعرضنا (هذه السيرة) لأن ننشغل ونشتغل على رد التهمة عن ديننا بأنه ينتج العنف والإرهاب ويلغي الآخر، كل آخر، حتى القريب في المذهب الآخر، أو المختلف في المذهب الواحد... ويهبط بالتنوع من الاختلاف وحيويته إلى الخلاف والفصال والشقاق، وتنزيل الدين على السياسة أو تنزيل السياسة على الدين إضرارًا بكل منهما... مع دواع دينيّة واجتماعيّة أكيدة لحفظ الدولة بالدين وحفظ الدين بالدولة، من خلال إقامة كل منهما على نصابه وحيزه التواصلي المفتوح.

ختامًا لا أريد أن أنفي السلفيّة نفيًا باتًا من المشهد الشيعي... هناك سلوك سلفي يحيل على أهل البيت... ولكن الإحالة خلافيّة وغير إلزاميّة بسبب التعدديّة المرجعيّة... ولذا فإن السلوك السلفي هو مزاج أو أمزجة مختلفة ولا يمكن جمعها في تعريف واحد.

حواشي

1- تليت ملخصة في ندوة من ندوات الجنادريّة في الرياض عام 2011.

2- معلوم أن أدلة الخميني على ضرورة الدولة الدينيّة أو الإسلاميّة هي أدلّة العقل التي ينتقل بعد اطمئنانه إلى دلالتها إلى المرويّات في صددها على قلّتها ويعتبرها مؤيدات.

الشيعة والسنّة بين التماهي والاندماج

استبشر الشيعة في كل مكان بالثورة في إيران ونجاحها ودولتها، انتظروها واستقبلوها وواكبوها في إنجازاتها والتحديات التي واجهتها بحب وقلق عليها وعليهم، من دون أن يكونوا بدعًا في ذلك. فقد كان العرب والمسلمون وأهل الدنيا جميعًا (الناس) مستبشرين على قلق ما، بهذه الثورة وهذه التجربة، ولكن ذلك لم يمنع أحداً من أن يحتمل تعقيدًا ما في مسيرة هذه التجربة وأطروحاتها وتداعياتها... على المستوى السني كانت حرب العراق - إيران مثلًا، مناسبة لطرح السؤال عن شيعيّة الثورة والدولة الإيرانيّة، وكثيرون من أهل السنّة، من أهل السياسة العامة أو أهل الحركات السياسيّة والإسلاميّة، امتدادًا إلى سنة كثر في الحركات القوميّة، كثيرون ذهبوا من شيعيّة إيران إلى سنيّة العراق، أي انهم اعتبروا سنيّة العراق ممثلة في نظامه القومي البعثي، مستهدفة، حتى أن الحدود قد ضاعت تمامًا بين الاتجاه القومي العربي مؤسّس الصدام مع الاسلام الحركي، والايديولوجي أيضًا، وبين الاحزاب الإسلاميّة السنيّة التي تضررت. وكان ذلك في تقديري ما عجّل في تأسيس حالات جبهويّة جديدة مثل (المؤتمر الإسلامي). وبقي كثيرون من السنّة، مستقلين وحركيين، على موقفهم وتجاوزهم للبعد الإيراني والبعد الشيعي في الثورة الإسلاميّة الجامعة، من دون أن يخلو ولاؤهم أو تأييدهم أو تفهمهم لإيران من ملاحظات ومؤاخذات... في المقابل كان هناك أسئلة وصلت إلى حد الاعتراض أو الخلاف أو التمايز لدى كثيرين من الشيعة إزاء الثورة والدولة الإيرانيّة، خاصة على أيقاع شعار تصدير الثورة، والذي تجسد في حركات شيعيّة في أقطار عربيّة عديدة، من المملكة العربيّة السعوديّة إلى الكويت إلى البحرين إلى لبنان وغيرها، ما جعل عدداً كبيرًا من الشيعة المعنيين والمهتمين، من

علماء ومفكرين وسياسيين، يتحسسون الخطر عل خصوصياتهم الوطنيّة، ويرفعون أصواتهم بالاعتراض الهادئ أو الحاد أحياناً، ولعلّ ذلك كان هو الكامن أو الباعث على تداول الحديث عن الشيعة العرب أو الشيعة في البلاد العربيّة امتدادًا إلى ما أصله الشيخ محمد مهدي شمس الدين من ولاية الأمة على نفسها فصالًا منهجيًّا مع مترتبات ولاية الفقيه ومشروع الدولة الإسلاميّة التي طرحت شيعيًّا في أكثر من قطر عربي. فلقد طرح الشيخ شمس الدين منسجمًا مع كثير من مواقع شيعيّة فاعلة و تاريخ شيعي معروف، مسألة اندماج الشيعة في أوطانهم وأقوامهم. ومع تطور الاحداث، من غزو العراق للكويت إلى التغيير في سلوك وخطاب حزب الله في لبنان، من الاستنفار الايديولوجي المذهبي على لكنة إيرانيّة، إلى التوجه الوطني اللبناني حفظًا لوجود الحزب وتأسيسًا لمسار وطني حافظ للمقاومة مكنها من انجاز التحرير، متجليًا عمليًّا في مسيرة اندماج من خلال الدخول في الدولة بعد الدخول العريض في الاجتماع السياسي اللبناني. وهذا مما يطمئن، وإن لم تكن الطمأنينة عميقة لدى الذين يعلمون بأن اللكنة الإيرانيّة في لسان حزب الله قد تحولت إلى لكنة في الأعماق جعلت شعار الدولة الإسلاميّة أقرب إلى التأجيل في برنامج الحزب وخطابه منه إلى الإسقاط لصالح الكيان والاندماج الوطني والدولة الوطنيّة.

هذا لا يعني أن كل الإشكالات قد انحلت. ولكن بعض التعقيدات المهمة المتبقية، لا يمكن أن تحجب التطور النوعي الذي حصل، كما أن هذا التطور لا يقلل من قيمة ما تبقى من المظاهر والتعقيدات والسلوكيّات والرغبات التي يعبر عنها بأشكال مختلفة. ومن هذه التعقيدات التي يصعب حلها أو يصعب حلها جزئيًّا، ويمكن تخفيفها أو تلطيفها، تعقيد التماهي: تماهي حزب الله أولًا، ومن حوله تيار شيعي أهلي أو سياسي، مع إيران، مع الشيعيّة الإيرانيّة الطبيعيّة، الممتدة طبيعيًّا إلى شيعيّة سياسيّة في أكثر من مكان، وطبيعيّة هذه الشيعيّة ليست نصابًا كاملًا للإقرار بها وترتيب الأثر عليها، وإنما هي داع إلى تفهمها وعلاجها من خلال مشروعات وطنيّة جامعة، إلى ذلك، فإن ارتفاع منسوب الوطنيّة الإيرانيّة يمكن أن يشكّل، وقد شكّل فعلًا، مدخلًا لانفتاح إيراني على المسألة الوطنيّة في أقطار عدة، ولعلّ ذلك هو ما شكّل خلفيّة تحسين العلاقات مع السعوديّة والكويت والبحرين ولبنان وغيرها من الدول العربيّة من مصر إلى المغرب، خاصة بعد زوال العائق بفسخ المشاركة بين الدول العربيّة والنظام

العراقي بعد احتلال الكويت وانعطاف الشيعة فيها إلى الاندماج والمشاركة المميزة في مقاومة المحتل العراقي، ما كانت ثمرته الطبيعيّة انفتاحًا من الحكم السعودي على شيعة المملكة مقابل انفتاح هؤلاء على الدولة وعودتهم بقرار من السلطة إلى بلادهم مهجوسين بضرورة الاندماج منخرطين في مسيرة الإصلاح، مقبولين من قبل أطراف فكريّة وفقهيّة تقليديّة آثرت الانفتاح والحوار على الانغلاق والإقصاء، وفي البحرين كان للعهد الجديد، عهد الملك حمد بن عيسى، ومن خلال توجه وطني جامع، مبادرات جامعة تمثلت في الميثاق الوطني الذي صوت عليه الجميع بالإجماع 2002 والذي ترتبت عليه حالة دستوريّة أقل مما كان مطلوبًا قياسًا على الدستور سابقًا (الانتفاضة كما تسمى) وأقل ميلًا إلى توسيع نطاق الديمقراطيّة. وعاد الجميع إلى البحرين ليمارسوا لونًا مركبًا من الوصل والقطع مع الدولة التي اختارت الاسلوب ذاته في التعاطي مع المعارضة، ما يعني أن تطبيعًا متفقًا عليه وعلى تنميته الدائمة، قد أخذ يسود في هذا البلد... وأهمّ ما يعبر عن هذا الواقع هو الجدل السائد بين أهل البحرين جميعًا وداخل الأطراف التي قاطعت الانتخابات البرلمانيّة سابقًا حول جدوى المشاركة وأضرار المقاطعة. وقبل أيام قام ملك البحرين بزيارة إلى موقع قيادي ديني شيعي كبير حيث التقى مجموعة من القيادات الشيعيّة وتسلم منها لائحة بمطالب ذات أفق وطني وإيقاع شيعي.

توسيعًا وترسيخًا للحوار أمام الاستحقاقات الآتية خلال ذلك، كانت إيران وبإملاء من مصلحتها في البحرين، تلحّ على تمايزها عن الذين يطرحون يافطتها غطاء لحركاتهم الاعتراضية المتوترة في البحرين. وذلك من خلال القنوات الدبلوماسيّة والمظاهر العلنيّة لعمق العلاقة بين الدولتين، ما قد يعني أن الحدة التي تظهر في اعتراضات بعض القوى البحرينيّة الشيعيّة على الدولة البحرينيّة، ليست مستوردة أو مشتقة من الخطاب الإيراني الرسمي، وفي الأسابيع الأخيرة ظهر ذلك جليًّا اثر المظاهرات (الولائيّة) التي دعا اليها عدد من القيادات الدينيّة في البحرين، احتجاجًا على رسم كاريكاتوري للسيّد خامنئي في احدى الصحف، حيث تم التواصل بين المسؤولين في الدولتين، وتأكيد الاحترام المتبادل... أما انفتاح الثقافة والدبلوماسيّة الإيرانيّة على ألوان الطيف السياسي والطائفي اللبناني فقد اتسع إلى حد أنه أثر إيجابيًّا في نظام علائق حزب الله بالآخرين ثقافيًّا وسياسيًّا... وإذا ما كانت العلاقات المعمقة بين إيران وحركة أمل

قد أسهمت في الانتقال من ماضي العلاقة المتوترة بين الحركة وحزب الله إلى الحاضر والمستقبل وشجعت بذلك خطابًا شيعيًّا حادًا من دون فصال كامل مع الأطراف الأخرى، فإن انعطاف إيران نحو حركة أمل إنما كان تأمينًا على التوجه الوطني لحركة أمل كما أسسه الإمام الصدر. وإن كان أداء أمل على موجبه قد اختلف كثيرًا عن التأسيس الصدري. وهذا آخر ما تهتم به إيران بل لعلها ترغب فيه.

إذن فإشكاليّة الشيعة السياسيّة، وخطر اختزال الشيعة في إيران، وخطر اختزال إيران في الشيعة، قد تكون في طريقها إلى الحل، من دون ضرورة لتوهم إنجاز هذا الحل سريعًا أو تمامًا، لأنه يبقى رهنًا بالتطورات الشيعيّة وبأوضاع الأطياف الوطنيّة والعربيّة والإسلاميّة الأخرى. وهنا يحلو لنا أن نطرح السؤال: أليس هناك داع قوي وعميق وملحّ لأن يعمد السنّة في البلاد العربيّة، على المستوى الأهلي وعلى مستوى الإسلام السياسي الحركي، من حماس إلى الجهاد إلى الجماعة الإسلاميّة في لبنان، إلى الأخوان في مصر وغيرها، أن يعمدوا إلى رفع الشبهة التي تدخلهم، ولو شكليًّا، في سياق التطرف والمتطرفين... أن يعمدوا إلى معالجة خطابهم الذي يظهرهم من دون أن يكونوا واقعًا، وكأنهم قد تماهوا مع النظام العراقي وخطابه القومي الملغوم والملتبس، بناء على كونه ممثلًا للسنّة؟ أليس هناك من مجال للاعتراض على الاحتلال الأميركي للعراق، من دون الوقوع في هذه الشبهة؟ أو ليس ذلك أفضل للعراق، باعتبار انه قد يشكّل مناخًا لمشاركة سنيّة عربيّة في الشأن العراقي، استشاريّة، تتعدى مشاركة المقاومة التي آلت إلى الارهاب، والإسلاميّة والوطنيّة اللتين آلتا إلى مذهبيّة حادة؟، أليس مسلكًا من هذا النوع هو الأقدر على تأسيس حوار مع الفرقاء العراقيين، من الشيعة إلى الأكراد، من أجل تسوية تحفظ الجميع في العراق بالعراق، وتحفظ العراق في الجميع بالجميع، وتحفظنا جميعًا في أوطاننا وأدياننا؟. أليس ذلك أجدى من مخاطر التماهي الذي يشجع التماهي المضاد والمضيع للمكوّن الإسلامي وللدور الوطني؟

2006/3/4

الشيعة والولاء الوطني

عندما لا تريد الدولة في أي بلد عربي، أو لا تستطيع أن تجمع مكوّناتها المتعددة إثنيًّا أو دينيًّا، من خلال الالتزام بكونها دولة جامعة لهذه المكوّنات، وحرصها على التحسين الدائم لتمثيلها بقوانين انتخابيّة تتيح المزيد من حريّة الاختيار على أساس المواطنة، وتوسيعها لمجالات المشاركة في الإدارة على أساس الكفاءة والنزاهة الفرديّة، فإنها تدفع هذه المكوّنات، أو التي تهمش منها، نحو العزلة والفصال معها ومع المكوّنات الاخرى المرجحة أو المقدمة عليها، وتشجعها على إقصاء أو تعطيل المتغير الثقافي الاجتماعي بالثوابت الطبيعيّة أو البيولوجيّة، ثم ترجيح الجامع السلالي، أو العصبي الديني أو المذهبي، على الجامع الوطني والقانوني، وتمترسًا في الهويّة الضيقة والقاتلة، أمام ممانعة الهويّة الواسعة أو المركبة، عن استيعابها وحمايتها ماديًّا ومعنويًّا.

لا شك أن هذا خلل في سلوك أي جماعة، وهو لا يحقق لها ما تريده من امان حقيقي وفعاليّة مجزية لكنه يترتب على خطأ أكبر، هو خطأ الدولة في تعريفها وتعرفها لذاتها اودورها.

وبذلك تدفع الدولة جماعاتها إلى الاستقواء عليها والتملص من الولاء لها، ما يؤدي إلى جعل الحراك الاجتماعي والسياسي في أماكن مختلفة (لبنان مثلًا) منحصرًا في تبادل الخسائر بين الدولة والمجتمع، كما بين الجماعات الوطنيّة.

وقد يصل الضيق بالجماعة الوطنيّة المهمشة إلى البحث عن وسائل الاستقواء على وضعها ودولتها في الخارج. وهذا الخارج ليس واحدًا، وقد يكون الجامع معه إسلاميًّا أو مسيحيًّا، إذا ما كان نصاب النزاع مسيحيًّا إسلاميًّا، وقد يكون قوميًّا عربيًّا، إذا

ما كان الصراع سياسيًّا، كالذي يفتعل بين فترة واخرى، بين الكيانيّة الوطنيّة اللبنانيّة، وبين الانتماء العربي، أي في لحظات الخلط بين العروبة والإسلام، أو الخلط بين العروبة وبين المشروع القومي، الذي لا يتوقف عند حدود الكيانات والدول الوطنيّة، ويعتبرها مصطنعة ومؤقتة وعابرة. أو الخلط بين الوطنيّة أو الكيانيّة والقطيعة أو الانعزال. وقد يكون الاستقواء بالخارج قائمًا على أساس الجامع المذهبي، كما هو مفترض، ولا يكفي فيه الانطباع العام، بين الشيعة في البلاد العربيّة وبين إيران... على أن النفي كما الاثبات، يحتاج إلى أدلة، ولا يمكن المرور ببساطة على مشاهد لبنانيّة لها مثيلاتها في عدد من البلاد العربيّة التي توجد فيها نسبة من الشيعة، هذه المشاهد تشير إلى أن الولاء الديني المذهبي، يصل أو يفضي أو يلتبس بلون من الولاء السياسي العابر للوطن والوطنيّة.

وفي العادة أن هذا السلوك، تدخل عليه أسباب اضافيّة، كما في حال الشيعة العرب مع إيران. ومن الأمثلة على ذلك في لبنان، أن الاحتضان العربي له قد تراجع مع الاحتلال الإسرائيلي وبقائه في الجنوب والبقاع الغربي لمدة قاربت عقدين من السنين، وإن كانت هذه الحالات. قد تبدلت جزئيًّا اثناء وبعد اجتياحي عام 1993 وعام 1996، حيث كان هناك موقف عربي داعم للبنان وأهل الجنوب والدولة والمقاومة، شجع المقاومة على تطوير خطابها وأدائها وتلطيف وصفها المذهبي، الذي اختزلت نفسها فيه لأسباب، منها أن الأحزاب والطوائف الأخرى لم تشارك في المقاومة بحيث تجعل صفتها الوطنيّة ناجزة بل ومع تقدم حزب الله على طريق المقاومة، عادت الأطراف المشاركة جزئيًّا لتغيب تمامًا. هذا مع العلم أن المشاركة الوطنيّة العامة والشيعيّة أو الجنوبيّة خصوصًا مع المقاومة الفلسطينيّة، كانت قد جعلت الفضاء الوطني جامعًا للجميع من دون أن يخلو الواقع من تعقيدات وإشكالات كثيرة وخطيرة أحيانًا، خاصة عندما التبست هذه المشاركة بالشراكة مع المقاومة الفلسطينيّة في الحرب الأهليّة في لبنان... هذا وهناك مِن أهل الرأي والاطلاع من يؤكد بأن اختزال المقاومة في الشيعة ثم في حزب الله من الشيعة كان مشروعًا متفقًا عليه بين أطراف غير لبنانيّة وبين حزب الله؛ وبهذا يفسر الكثيرون الحروب المعلنة والسرّية التي جرت، من حرب المخيمات إلى حرب حركة أمل – حزب الله، بعد إلزام التيارات اليساريّة والقوميّة بالكفّ عن المقاومة.

لقد كان مفهومًا، وإن كان غير مقبول بداية لدى البعض، أن دخول إيران على الخط اللبناني ومن خلال القناة الشيعيّة والمقاومة، بناء على ما تأسست عليه إيران الثورة ودولتها من خطاب المواجهة مع الاحتلال الصهيوني لفلسطين، وبناء على تصور إيراني لمصالح إيران الوطنيّة، التي تتوسل أي ظرف لتحقيقها، من دون مانع من أن يكون شريك إيران في المقاومة إن أراد، واعيًا لخصوصياته وموقعه الوطني، بحيث لا يتحول إلى مجرد أداة في يد الخارج الذي يدعمه، فيصبح الداخل خارجًا والخارج داخلًا... وقد بدا حزب الله أحيانًا نازعًا نحو التكافؤ مع الداعم الإيراني له، بعد الطائف، مع الدخول الأول لحزب الله في بنية الدولة اللبنانيّة (مجلس النواب) عام 1992، ومع إنجاز نمط من العلائق السياسيّة، الحواريّة أو السجاليّة، مع الأطراف السياسيّة اللبنانيّة، وعلى أساس سياسي خالص.

وقد أثمر هذا المسار لبننة للحزب والمقاومة في حدود، آلت إلى لون من تعريب المقاومة بالتقارب بينها وبين العمق العربي للبنان، ومن دون حصريّة سوريّة، ما دفع السيّد نصرالله أن يهدي النصر أو التحرير، في خطاب له بعد أيام من الانسحاب الاسرائيلي، في مدينة بنت جبيل الحدوديّة، إلى كل اللبنانيين والعرب والمسلمين دولًا وشعوبًا وأحزابًا، وظهر من جميع العرب والمسلمين لون من القبول بالهديّة وشكر الذين أهدوها... وإن كانت حاجات إيرانيّة لحضور ونفوذ إقليمي وظيفي تعود دائمًا لتربك هذ المسار وتشدّه إلى خارج حدوده.

اذن فالحدود تضيق من دون أن تلغى بين الوطني والعربي، وعندما يشبع اللبناني من لبنانيته يصبح ولاؤه للبنان كثيفًا يتسع عربيًّا وإقليميًّا. أما إذا أضعف هذا الولاء فإن الضعف يظهر عليه أو فيه عبورًا للوطن إلى نصاب من الولاء للخارج، تتعاظم جاذبيته مع تناقص الجاذبيّة الوطنيّة... أو ضعف التفاهمات الوطنيّة بين مكوّنات الاجتماع السياسي الوطني أو بين أطراف الطبقة السياسيّة.

واذا ما كان لا بد من المكاشفة فيما يعود إلى مسألة الشيعة وإيران، فإن الأمانة والموضوعيّة تقتضيان التوكيد بأنه ليس هناك اجماع شيعي لبناني دائم على ايران أو غيرها، وليس هناك اجماع غير شيعي ضد ايران أو غيرها. وان كان هناك شبه اجماع شيعي على ايران الآن سنة 2006 فإنه يمكن القول بأن هذا الاجماع غير ممتنع على الخرق؛ ولكن الذين يمكن أن يخرقوه علنًا ممتنعون عن ذلك لأنهم عقلاء ويخافون أن

يصب الحب في طاحونة أهل الفتنة، أو يؤدي إلى إيذائهم وإخراجهم من جماعتهم؛ وهو ما كانت هناك علامات دالّة عليه في سلوك السائد الشيعي مع أهل الاعتراض والمساءلة. إلى ذلك فإن لبنان يعيش حالة اصطفاف طائفي؛ وإن كانت أشد ظهورًا من الماضي، إلّا أن مآلها إلى الحوار وإن تفجّرت.. وهذه الحالة ربما كانت قد اسهمت في بروز انطباع عربي غير مدقّق بأن الولاء الشيعي ينصرف إلى ايران، علمًا بأنه قد تحقق اجماع شيعي ووطني على المقاومة على مدى سنوات قبل التحرير، من دون أن يستبعد المجمعون حصة الطرف الايراني الداعم من حساب اجماعهم. مع التوكيد بأن هذا الاجماع قد حصل متزامنًا مع التحرر النسبي للمقاومة وحزب الله من الاستنفار الايديولوجي، الإسلامي والشيعي، ذي اللكنة أو النكهة الإيرانيّة، من دون أن يدخل في ذهن الشيعة الذين يعترضون أحيانًا، وربما كثيرًا، على كثير من الأداء الايراني في لبنان وأن يتحولوا إلى اعداء لإيران، وإن كانت إيران تعاديهم، لأنهم لا يخلطون بين التعارض الذي يقتضي الاعتراض، وبين التناقض الذي يقتضي النقض.

ان مصطلح شيعي هو مصطلح ديني أي هو فقهي في النهاية. وهذا يعني ضرورة وضع المسألة في إطار المرجعيّة الفقهيّة الشيعيّة، التي يمكن التحايل سياسيًّا عليها وفي حدود جزئيّة وليس دائمًا. وفي حالنا، فإن الدولة المدعى الولاء لها في مقابل الولاء الوطني، أي الدولة الإيرانيّة، هي دولة دينيّة شيعيّة، أي أن المنظومة الفقهيّة هي التي تحكمها. وفي المنظومة الفقهيّة الشيعيّة تفريق حاسم وجدي بين الموضوعات والأحكام؛ أي أن المعرفة بالموضوعات وتعيينها لترتيب الأحكام عليها، هي شأن المكلفين؛ أي أن المسألة الوطنيّة اللبنانيّة أو الكويتيّة أو البحرينيّة، هي شأن المواطن، لا شأن الفقيه أو الحاكم الديني، فالمكلف هو الذي يقدر الأمور لأنها مجال خبرته، بينما خبرة الفقيه تنحصر في الأحكام؛ وهذا هو نصاب المرجعيّة. فليس من شأن الفقيه أن يحكم بأن ما في الكأس خمرة، أو أن العلاقة بين الشيعي اللبناني ودولته يجب أن تقوم على القطيعة وعدم الولاء، بل شأن الفقيه أن يقول أن الخمرة حرام. وإن الرضا بالجور حرام، أما أن ما في الكأس خمرة أو ماء، أو أن هذه الدولة جائرة وتستحق المعارضة فهذا ليس شأن الفقيه الايراني والعربي، وانما هو شأن الجماعة الوطنيّة، من دون أن يعني ذلك صحة اختزالها في بعض منها؛ أي أن الموقف الشيعي الوطني أو اللاوطني هو خيار أفراد الشيعة. غاية الأمر أنه

يكون صائبًا مرة وخاطئًا مرة أخرى... وفي كل الأحوال يجب البحث وطنيًا عن أسباب الصواب، وعن مسوغات الخطأ التي لا تسوّغ واقعًا ولكنها تقتضي العلاج لا الشتيمة أو التهمة.

واذا ما كان النقص في الولاء الوطني هو واقع في الحالة الشيعيّة اللبنانيّة مثلًا، فهل هذا يتناسب مع ما بذل من جهود في المقاومة والتحرير؟ علمًا بأن العدو والاحتلال هما من أشد أسباب التجزئة العربيّة والوطنيّة، ما يعني أن مقاومتها لا بد أن تنطلق من منظور وحدوي وتؤدي إلى مزيد من الوحدة التي لا يناسبها إلّا الولاء الوطني الحقيقي والعميق لو تركت وشأنها. أما أن هناك، أحيانًا، وربما أحيانًا كثيرة، شعارات من طرف شيعي ما في بلد أو أكثر، تقفز فوق الكيان الوطني، وترحل إلى ايران، فهذا أمر يستدعي تفهمًا؛ وعلاجه يقوم على أساس انه خطأ ولا يخلو من خطورة... ومن دون تعميم أو اطلاق... ويقتضي أن يبقى الحضن العربي متسعًا وحاضنًا للأطراف العربيّة الشيعيّة أو السنيّة والمسيحيّة بما هي مكوّنات وطنيّة؛ كل منها شرط للآخر ومجموعها شرط للوطن العراقي أو اللبناني أو السعودي أو الكويتي الخ... ومجموع هذه الأوطان معافاة ومتحاورة ونازعة إلى الاندماج والوحدة على أساس التعدد والاختلاف التكاملي... مجموعها هو شرط العافية العربيّة والتضامن العربي من أجل نهوض عربي لا يمكن أن يتمّ إلّا من خلال حالات نهوض وطنيّة عديدة ومتواصلة.

كلمة أخيرة صريحة ومركّزة... أعطونا أيها القلقون على الولاء الشيعي العربي الذاهب إلى خارج الوطن... ونحن معكم قلقون... أعطونا مشروعًا عربيًّا للبنان مثلًا... هادئًا وواقعيًّا وجامعًا، وعارفًا بالشأن الشيعي. ومن مستلزمات هذا المشروع تنشيط عوامل اندماج الشيعة اللبنانيين في مشروع وطني لبناني تعددي ديمقراطي عربي، لا تقوم عروبته بالضرورة على العداء لإيران مقابل قيام مذهبيته على الولاء لإيران وحدها، من دون غيرها، بل ضد غيرها.

الاندماج والدستور من الثورة الدستوريّة إلى حرب لبنان

مراعاة التحولات في الزمان والمكان والانسان، كانت وما تزال تملي على فقهاء المسلمين من شتى المذاهب، أن يعيدوا قراءة المدارك الفقهيّة والمباني، في اتجاه الملاءمة، مع الإصرار على الحفاظ على القدر الضروري من القيود الذاتيّة، التي تمنع من أن تتحول أي عمليّة تجديد أو تحديث إلى الفوضى وفقدان الدليل. هذا المسلك الحافظ للدين والتدين والاجتماع، كان وما يزال يرقى لدى العلماء والقادة السياسيين من أهل الصلاح، إلى مستوى اعتبار الوحدة بين أهل المذاهب الإسلاميّة احتبارًا لعقيدة التوحيد، ما جعلهم ويجعلهم يفتحون حدود انتمائهم المذهبي على المذاهب الاخرى وأهلها، من دون مراوغة أو أوهام... إذن فالأصل التوحيدي ومعياريّة الشريعة في المصلحة العامة ومقتضياتها في التطوير والتغيير والمعاصرة، كل ذلك شكّل نصابًا وحدويا، حرص علماء الشيعة، ممثلين لجمهورهم، على أن يتخذوه مكانا لهم ومكانة... من هنا كان دعم أنصار الحركة الدستوريّة في النجف الأشرف على مفصل القرن الماضي، للحركة الدستوريّة في الدولة العثمانيّة، وفي مركزها تركيا. وبعد إعلان الدستور في الآستانة صيف 1908 اعتبر الدستوريون من علماء النجف ذلك انتصارًا لهم على أنصار الاستبداد، ما جعل هؤلاء ينصرفون إلى شؤونهم الدينيّة المحض وينسحبون من الحياة السياسيّة، فيما التفّ علماء النجف الكبار حول أستاذ الحوزة ومرجعها الشيخ محمد كاظم الخراساني (1911م) الذي رد على استفتاء العلماء الايرانيين بقوله: «إن قوانين المجلس المذكور (أي المجلس النيابي المنتخب بمقتضى الدستور الجديد) مقدسة ومحترمة وهي فرض على جميع المسلمين الخ». وقد وقع هذه الفتوى الرسالة عشرة

من كبار مجتهدي النجف وأساتذتها. واستقوى العلماء الدستوريون الشيعة بإعلان الدستور في تركيا، بعدما لاحظوا أن الشاه القاجاري بدأ يظهر ميلا إلى التفلت من التزامه بالدستور، وفي هذا المجال كان للشيخ الخراساني رسالتان، واحدة إلى الشاه محمد علي القاجاري تدينه على تنكره للدستور، واخرى إلى السلطان محمد رشاد العثماني، تمحضه الولاء والتأييد لإعلانه الالتزام بالدستور وتعتبره فيما يخص ذلك مرجعها بعيدًا عن الحساسيات المذهبيّة والعنصريّة، وتجاوزًا لكل التراث الجارح من الصراعات والحروب، منذ بداية الدولة الصفويّة مترافقة مع التوجه العثماني نحو المشرق. في رسالته إلى الشاه القاجاري يقول الشيخ الخراساني: «يا منكر الدين ويا أيها الضال، والذي لا نستطيع أن نخاطبك بلقب الشاه، كان المرحوم والدك قد أعطى الدستور ليرفع الظلم والتصرفات غير القانونيّة عن الشعب الذي كان في ظلام دامس قرونا عديدة، حيث انه لا يوجد في (المشروطة) شيء يخالف الدين. وكنا ننتظر شجرة الدستور أن تثمر السعادة للشعب المظلوم، وان يحفظ هذا الدستور بعد جلوسك على العرش. وعلى هذا الأساس اعترفنا لك بولاية العهد الدستوريّة، ولكنك منذ اليوم الأوّل الذي تبوأت فيه العرش وضعت تحت قدميك جميع الوعود والأيمان، وعملت بجميع الحيل ضد (المشروطة)... إعمل معروفًا ولو مرة في حياتك، بأن تعطي الحريّة للشعب المظلوم! إنك أنت، ومعك المجتهدون المرتزقة، عندما تدعون مخالفة (المشروطة) للشرع الشريف، انما تتجاهلون الحقيقة الدينيّة الأساس، التي تقضي بأن تكون العدالة واجبة حتى في الأمور الجزئيّة».

اما الرسالة إلى السلطان العثماني محمد رشاد والتي وقعها مع الشيخ الخراساني المجتهد الشيخ عبد الله المازندراني عام 1909 فقد أرسلت منها ثلاث صور اضافيّة للصدر الأعظم ومجلس النواب العثماني (مبعوثان) ومشيخة الاسلام؛ ونصها: «الحضرة العليّة المباركة حضرة الأقدس خليفتنا خلد الله سلطانه: قسما بالواحد الاحد جلت عظمته، وبخاتم الأنبياء عليه صلواته وتحياته، وبحقيقة الشرع والدين الحنيف، بعد أن رأينا الشيطان استولى بالغواية على شاه إيران، الذي نقض العهد والأيمان واستخف بالقرآن، وهتك بيوت الله المعظمة، وقتل النفوس المحترمة، وما أصغى لمواعظنا الشافية، ولم تكن له أذن واعية، أعلنا بحكم الله تعالى فيه، وحرمنا إطاعته لمن يناصبه ويدانيه، وحولنا الرجاء نحو سلطان الاسلام على الإطلاق، المتفضل على العموم على كافة

الآفاق بإعلان القانون الأساسي والمشروطيّة، القائد بالمداومة عليه، خصوصًا بعد انطماس آثار الاستبداد، وعقد الاخوة والاتحاد، والمساواة بين الفقير والغني ومساعدة المظلوم على الظالم الشقي. والآن بلغنا أن بعض الناس، تداخلهم الخناس فأعماهم وأصمهم، ونفث الشيطان على لسانهم بكلمة حق يريدون بها ترويج باطلهم، بأنا نبطل الشرع!... وليت شعري فهل يمكن قيام الأحكام الشرعيّة بغير المشروطة؟ وهل يمكن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلا بقطع عرق الاستبداد؟ ومتى عارض القانون الأساسي الأحكام الشرعيّة؟ وفي أي مادة عارض الصوم والصلاة والحج والزكاة؟ ومتى أوجب غير المشروع وبدل أصول الدين والفروع؟!... فنأمل من سلطان الاسلام -دامت إفاضاته وبركاته- عدم الإصغاء لكافة هؤلاء، فانهم أما أعداء أو جهلاء. وهذه الملة الإسلاميّة التي هي محل نظر الدول الاجنبيّة، يجب على الذات المقدسة حفظها ورفعها بعد حفظها؛ وذلك باتفاق الكلمة وحقن دماء الأمة، وخصوصًا في العاصمة (يسلم بأنها الأستانة العثمانيّة) فانها بيضة الاسلام، وبها قامت دعائم شريعة سيّد الأنام، وتستوجب بذلك خالص الدعوات الخيريّة تحت القبة المنورة (ضريح الإمام علي «ع») الحيدريّة... وان شاء الله بإعزازكم لهذه الملة الشريفة يندمل قلب الشريعة المقروح من أفعال محمد علي شاه، وسوف يرى ما جنته يداه (وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون... الداعي لدوام الدولة العليّة، علماء الفرقة الجعفريّة) مجلة العرفان 1909/8/17.

والتفّ الاتحاديون على الدستور وخنقوه، وقوض الشاه القاجاري كل الآمال، فانتفض الدستوريون في النجف وقرروا الجهاد من أجل استعادة الديمقراطيّة، وعسكروا في ظاهر النجف بقيادة الشيخ الخراساني الذي فاجأته الوفاة، فتفرق الأنصار، واستراح المستبدون، ريثما سقطوا تباعًا بعد سنوات معدودة.

الدستور والميثاق قبل الطائف

بناء على ما يعتقده علماء الشيعة من أساس توحيدي وحدوي لعلمهم وعملهم، تستمر تجلياتهم الوحدويّة على أساس الأولويات المحكومة بالعقيدة والشريعة القاضية بالتطور والتطوير والتغيير الموصول بالجذور والأصول...

لقد أصرّ المؤتمر السوري الذي انعقد سنة 1919 – 1920 على بقاء بلاد الشام

كلها تحت راية الملك فيصل، فأرسلت الحكومة السوريّة منشورًا إلى جميع المناطق تعلن فيه موقفها من تأييد جبل عامل وصيدا تأييدًا إجماعيا. فشن الاحتلال الفرنسي حملة اعتقال، وعمد إلى حمل أهل صيدا وجبل عامل على توقيع عرائض تستنكر ملكيّة فيصل، ولكن أحدًا من السكان لم يوقع، وقال مدير ناحية النبطيّة: «ان الحصول على التواقيع غير ممكن للروح السائدة في البلاد من التعلق بالملك فيصل وبالوحدة» ويذكر الشيخ احمد رضا أن لجنة الاستفتاء الأميركيّة (كينغ كراين) التي جاءت إلى صيدا سنة 1919 وافاها إلى صيدا وفد من مئة شخص يمثلون الشيعة مطالبين بالوحدة ورفض الانتداب. وحين قابلهم الحاكم العسكري (شاربنتيه) وقال: إن الحكومة الفرنسيّة تحب الشيعة وتميل إليهم، ومتى تقرر المصير وأصبحت فرنسا هي الدولة المنتدبة لسوريا، فان الشيعة ستنالهم حقوقهم وزيادة... فقال له الشيخ احمد رضا: «ان علماء الاجتماع قرروا أن على الحاكم واجبا، وعلى المحكوم واجبًا آخر... فإعطاء المحكومين حقوقهم والعدل بينهم مما يجب على الحكومة. فقال: وهل تظنون أن الشام تعطي الشيعة حقوقها؟ فقلنا: وما الذي يمنع من ذلك؟ ثم قال: لمن تدعون في مساجدكم؟ قلنا: اننا ندعو لملك العرب حسين. قال: وكيف تقولون برئاسة الملك حسين الدينيّة وهو سني وأنتم شيعة؟ قلنا: لأنه قد حاز الشروط من حيث كونه قرشيا هاشميا، ولا يمنع من خلافته كونه سنيا».

وكان الانتداب وتأسيس الكيان اللبناني على أطروحته والبدء بتشكيل الدولة ومؤسّساتها، واحتدم الجدل، قبولا ورفضا، أو رفضا ثم قبولا، من دون أن يكون هناك فارق نوعي في الرفض والقبول، بين سني وشيعي، أو بين جمهور الفريقين، مع تداخل ملحوظ، حتى بين المواقف المسيحيّة والمواقف الإسلاميّة؛ أي أن الانقسام لم يكن ثابتًا دائما، ولم يكن شاملًا... وانهمك الشيعة وعلماؤهم في لبنان بالتعاطي مع الكيان والدولة، موالاة ومعارضة، صوابًا وخطأ، وفي كل حال طموحًا نحو الأفضل، وعلى نصاب وحدوي إسلامي وطني لم يلبث أن تبلور نزوعًا أصيلا نحو الوحدة الوطنيّة. ومن الشواهد الشريفة على هذا المنحى الوحدوي التوحيدي ما يذكره السيّد محسن الأمين في أعيان الشيعة (المجلد العاشر) حيث يقول: «أصدر الفرنسيون قانون الطوائف بما لا يوافق مصلحة المسلمين ويخالف نص الشرع الإسلامي، فعارض في ذلك جملة من علماء دمشق وبالغوا في المعارضة فأوقف القانون. وأصدر الفرنسيون

بلاغًا بأن وقفه يشمل السنيين من المسلمين، فقدمت بذلك احتجاجًا للمفوضيّة الفرنسيّة باللغتين العربيّة والفرنسيّة قام الفرنسيون له وقعدوا ونشرته الصحف» وهذا نص الاحتجاج: «الى فخامة المفوض السامي في بيروت... بواسطة المندوب العام في الجمهوريّة السوريّة... لقد سمعتم الاحتجاجات الصاخبة التي قام بها المسلمون عموما، على القرار ذي الرقم 60 المسمى بقانون الطوائف وعلى تعديله ذي الرقم 164 الصادرين عن المفوضيّة العلي،ا لأنهما مناقضان مناقضة صريحة لتعاليم دينهم وأحكام شريعتهم التي نص على احترامها صك الانتداب... ولم نكن نحن المسلمين الشيعة بأقل استنكارًا لهذا القرار الذي يسيء إلى حرمة الأديان السماويّة كافة، لأننا من أشد أبناء الشريعة المحمديّة تمسكًا بتقاليدها وحرصًا على تعاليمها، ولذلك استغربنا أشد الاستغراب ما جاء في خطاب فخامتكم في الراديو من تفريقكم بين طوائف المسلمين، هذا التفريق الذي ينكره المسلمون أجمع ونستغرب قصركم توقيف مفعول القرار على الطائفة السنيّة وحدها واستثناءكم بقيّة المسلمين من ذلك... فأنا بصفتي الرئيس الروحي للطائفة الإسلاميّة الشيعيّة في سوريا ولبنان أرجو فخامتكم أن تحيطوا علما باستنكار المسلمين الشيعة عامة لهذا القرار وهذه التفرقة بين المسلمين».

وقامت دولة الاستقلال في لبنان على شراكة بين الجميع، وكان المؤسّسون في منتهى الواقعيّة عندما راعوا التكوين الطائفي للاجتماع اللبناني، ما جعلهم يجمعون في الصيغة اللبنانيّة بين البعد الميثاقي الكاشف والمطابق للتكوين وبين الدستور الذي يشكّل إطارًا يتطور من خلاله الميثاق نحو صيغة معاصرة؛ فكان توزيع الرئاسات بين الطوائف ميثاقيا، أتاح في البدايات نمطًا من الحراك تمثل في اندفاعة الشيخ محمد الجسر مثلًا إلى الترشح لرئاسة الجمهوريّة، وان كان هناك من يرى أن الفرنسيين كانوا وراء ذلك، لأنهم يريدون إميل إده رئيسا، ولكن بقوة أقل... إلى رئاسة الجسر نفسه للمجلس النيابي ورئاسة جورج زوين كذلك إلى سنة 1946 عندما ترأس مجلس النواب حبيب أبي شهلا وتم التعويض بجعل صبري حمادة نائبًا لرئيس الوزراء ووزيرًا للداخليّة، فاشتبك الشأن الميثاقي مع الشأن الدستوري الذي لاحظ التعدد الطائفي، وقرر أن يجعل الادارة والوزارة محاصصة بين الطوائف، على شيء من العدل وشيء من الجور، ونسب متغيرة من فترة إلى اخرى، وعلى أمل بأن يتطور المجتمع والعقل السياسي اللبناني إلى إلغاء الطائفيّة، التي ما تزال تزداد رسوخًا بالخطأ والخطل والمراوغة. وقدم النواب الشيعة عادل

عسيران ورشيد بيضون وكاظم الخليل استقالتهم من مجلس النواب في ما بدا وكأنه احتجاج على عدم إنصاف الشيعة في التشكيل الوزاري (منصب واحد) ما التفت اليه احمد الأسعد في جلسة الثقة وأدرك خطورته فقدم مداخلة أعقبت جدلا انتهى برفض الاستقالة... وفي مداخلته اعتبر الأسعد أن الشيعة يشعرون بالإنصاف لأنهم ممثلون بالرئيس رياض الصلح والوزير حمادة، مدللا بذلك على قناعة إسلاميّة شيعيّة وطنيّة لبنانيّة بالتوحيد والوحدة، ومؤهلة لمزيد من الرسوخ إذا ما توفر لها حكام مثل رياض الصلح... قال الأسعد: «لا أريد أن أعتقد أن حضرات الزملاء قد أقدموا على الاستقالة لأسباب تتعلق بتشكيل الحكومة الجديدة، التي قابلها الرأي العام بالرضى والارتياح، ولا أريد أن أعتقد أيضا أنهم أقدموا على الاستقالة لأسباب تتعلق بحرمان الطائفة الشيعيّة من مركزين في هذه الوزارة، لسببين: أولهما ترى الطائفة الشيعيّة انها ممثلة خير تمثيل بشخصي دولة رئيس الوزارة ومعالي وزير الداخليّة، وثانيا أن حضرة الزملاء قد ألقوا علينا درسًا ليس بالبعيد، من حيث مثلهم العليا، في عدم التمسك بالطائفيّة، وطالما أنهم جاهدوا ويجاهدون في سبيل الاستقلال... فأعتقد أن استقالتهم غير مشبعة درسًا ولذلك أقترح على مجلسكم الكريم أن يرفض هذه الاستقالة» وبعد تلاوة كتاب الاستقالة رفضت بالإجماع.

إن هذا النزوع الأصيل والواعي إلى الاندماج الإسلامي والعربي والوطني اللبناني، يؤشر على وعي عميق بالهويّة المركبة، التي لا يلغي أي بعد فيها البعد الآخر، ولا يسمح الوعي للظروف والمعطيات أن تقلب سلم الأولويات. و هكذا تستمر الواقعيّة الإسلاميّة الشيعيّة ضمانة للشيعة وللوطن، حيث يضمنون الوطن ويضمنهم الوطن.

ونصل إلى إحدى اللحظات الحرجة التي كان فيها الموقف الإسلامي الشيعي الوطني من خلال الإمام موسى الصدر استباقًا للطائف وإعادة اكتشاف للمعنى المسيحي والماروني خصوصا، في معنى لبنان، واكتشاف المسيحيين لمسؤوليتهم عن هذا المعنى الذي يتكامل بالمعنى الإسلامي للبنان، أو لا يكون ولا يكون لبنان. فبعد سنة من بداية الحرب التي طالت لتغير النظام اللبناني، وعادت فرسّخته لأنها كشفت رسوخه من دون أن تلغي ضرورة التغيير الحكيم والمتروي والذي ينطلق من ضرورة بقاء لبنان بخصائصه التي تبرر وجوده... أعلن الإمام الصدر (جريدة المحرر) انه لا يمانع في تكريس الرئاسة لماروني بنص مكتوب، أي تحويل ذلك من مادة ميثاقيّة إلى مادة دستوريّة...

وبعد أن عارض قرار العزل والادارة المدنيّة خوفًا على وحدة لبنان، جاء كلامه هذا دليلا آخر على انه يؤثر الوحدة الوطنيّة والتنازل في سبيلها على أي مكسب فئوي، حزبي أو طائفي. ورد على الموقف أقطاب في مجموعة عرمون فقال الرئيس صائب سلام: إن مثل هذا التكريس ليس واردًا ولا هو مقبول. وأضاف سلام: تقطع يدي ولا أوقع على تكريس خطي بأن تكون الرئاسة لطائفة ما. وفي 1976/8/10 أصدر الإمام الصدر بيانا قال فيه: إن الطائفة الإسلاميّة الشيعيّة كانت وستظل طليعة البذل والعطاء والتضحية والصمود مهما حاولت الإذاعات الجاحدة والصحف الحاقدة أن تتنكر وتشوه... علما بأنه لم يحظ قائد وطني بإجماع اليمين المتطرف واليسار المتطرف، اللبناني والعربي ضده، كما حظي الإمام الصدر... وظل خط الاعتدال الذي عاد وساد وأنقذ لبنان، ميالا إلى تفهم الإمام الصدر من موقع الاختلاف أو الاتفاق، لأنه يلتقي معه في ضرورة الحفاظ على لبنان العربي الواحد النهائي كوطن لكل أبنائه.

سنّة وشيعة
حكاية للمنامة... لا للنوم

في بلد إسلامي كبير حجمًا وموقعًا ودورًا (المملكة العربيّة السعوديّة)، قامت معارضة ذات بعد طائفي (شيعي) بسبب المعاناة من التهميش والاستبعاد لعقود من عمر الدولة التي تأسست في الحرب الأولى. وبتأثيرات داخليّة وخارجيّة وبدءًا من العام 1979، تجاوزت هذه المعارضة اعتراضها المكبوت أو المعبر عنه أحيانا بخوف شديد، إلى المجاهرة، وخصوصًا من مواقع تمركزها في الخارج، وصولا إلى التنديد الذي لم يلبث أن تطور إلى عمل ودعوة إلى قلب الأوضاع جذريا، بدل الاقتصار على المطالبة بالانصاف... ثم تفجر الوضع وتم اللجوء إلى عمليات عسكريّة تفجيريّة مختلفة الاحجام ضد مؤسّسات الدولة.

وفي لحظة وصول المعارضة التي استقر معظم قياداتها وكوادرها في الخارج إلى قناعة بأن تعاونها ضد السلطة في بلدها مع طرف خارجي لن يكون محكوما إلّا بمصالح هذا الطرف حصرا، انتبهت إلى أن المتوقع والمنطقي قياسًا على تجارب أخرى هو أن الطرف الخارجي المناصر للحركة ضد دولتها، سيتحول إلى خيار التفاهم والمسالمة مع هذه الدولة تحقيقًا للمصالح الوطنيّة المشتركة، ما يعرض الحركة إلى فقدان الغطاء المستعار والانكشاف الكامل. وسارعت الحركة إلى التدقيق في حساباتها، عندما بدأت تظهر علامات التحول المتوقع في التعاطي السلبي من سلطات الطرف الخارجي مع فعاليات الحركة وتحرك قياداتها وكوادرها. وعندما انفتح باب الدولة في البلد المعني على التواصل انفتحت المعارضة على الدولة وتبين أن كلا من الدولة والمعارضة قد شرع في فهم الآخر

فهما مختلفا. إلى ذلك فإن التحديات والحوادث الإقليميّة والدوليّة والتحولات العميقة في وعي وسلوك الحركات الثوريّة اقنعت المعارضة بضرورة توطين أطروحتها والعودة إلى الداخل بالتفاهم مع السلطة. وحدثت المصالحة والعفو العام والعودة، وبادرت الدولة إلى الانصاف البطيء الذي يتحمل الاعتراض والنقد من دون العودة إلى الصراع.

وأخذت المعارضة من الداخل، وعلى أساس الوعي والايمان بصوابيّة وجدوى وضرورة الاعتدال والحوار والمراكمة الهادئة لعمليات الاصلاح والحركة المطلبيّة... أخذت تقدم خطابًا وطنيًّا فسيحًا متحررًا نسبيا من ذاكرة السلبيات وعلى أساس التعامل المنهجي والاخلاقي مع التعدد ومع تمييز الدولة بين مكوّنات الاجتماع الوطني (الطوائف) الذي له تاريخ معقد ولكنه ليس محكوماً بأن يبقى اسير هذا التاريخ إذا ما تعاون الجميع على تحسين ظروف وشروط الحاضر والمستقبل بعيدًا عن العقد التاريخيّة. ولقد أثّر ذلك في تغيير خطاب الدولة نحو الاطر الشعبيّة المهمشة التي تشك الدولة بولائها، وأصبحت الدولة معنيّة أكثر بدورها الجامع واشد وعيا بضرورة اعادة تأسيس الوحدة الوطنيّة من أجل مواجهة التحديات التي تطال الجميع «الدولة والمجتمع» ولا ضمانة في مواجهتها إلّا في جهود الجميع. وامتد تأثير هذا المنحى إلى القوى الشعبيّة والمؤسّسات الفكريّة والدينيّة وكل ما يتصل بتشكيل الفضاء العام للدولة وسلطاتها.

الى ذلك ومع ذلك ومتأثرًا بذلك إلى حد ما، تحرك الحوار سبيلا إلى الاصلاح ليبلغ مساحات تتعدى المعارضة التي تأسست على الاحتجاج ضد التمييز الطائفي، لتصل إلى الوسط السياسي والديني الذي اعتاد على انتاج الدولة وسلطاتها وإداراتها بشكل شبه حصري، بعد الانتباه إلى أن التعدد هو حال تشمل جميع مستويات الاجتماع الوطني؛ اذ لا واحد بشكل مطلق في أي اجتماع بشري، وان الوحدة في كثير من مظاهرها لا تخفي ولا تمنع الاختلاف. وتشكّلت ورشة وطنيّة واسعة وناشطة لم تخل صفوفها من تطرف في النزوع الاصلاحي ومن عناد ومكابرة في مقابله، واشتغلت هذه الورشة حوارًا يوميا من دون خطوط حمر. ومن خلال الدولة والمؤسّسات الأهليّة والاعلام والثقافة اشتغلت على تظهير وترسيخ وتعميم خيار ووعي المواطنة نصابًا جامعًا لجميع الانتماءات والمشارب والحساسيات، مع تعديل في نظرة كل فئة أو طائفة إلى ذاتها والى الآخر، وتحرير المساحات المشتركة في الدين والسياسة والقيم، وضبط الاختلاف لمنعه من أن يتحول إلى خلاف يؤول إلى الصراع المباشر أو غير

المباشر. هذا مع اعادة نظر في مسألة الأقليّة والأكثريّة على طريق الشراكة وتحويل العدد إلى معنى وطني تعتصم من خلاله الأقليّة بالأكثريّة وتزيد الأكثريّة به ضمانات اعتصامها الذاتي.

إذن فالمسار الحواري على أساس وطني من شأنه أن يرقى بالجماعة الشيعيّة أو السنيّة مثلًا إلى مستوى وطني تصبح فيه الأقليّة تكليف الأكثريّة وكذلك العكس، من دون تسرع أو تباطؤ ومن دون تأجيل المستحق من المطالب المشروعة والممكنة، أو تعجيل المؤجل، ويصبح الوعي الوطني لدى الأقليّة أو الأكثريّة ضامنا لصاحب المطلب المشروع حتى لا يتحول نضاله إلى شقاوة وطنيّة أو مغامرة أو مخاطرة أو مقامرة تزيد الشقة وتعقد الامور وتعيد الوعي الفئوي بذريعة الخطر إلى عصبيّة متوترة ونابذة... ومن الدولة العربيّة التي تتعرض لتطورات تعقد مسيرتها من دون أن تقطعها، بل ومن شأنها أن تعمق الرؤية الإصلاحيّة وتوسع ورشتها... اتاني خبر يقول إن مسؤولًا كبيرًا فيها كان يتكلم في لقاء عن مقتضيات الامن الوطني، وبعدما تذوق حلاوة المصالحة واكتشاف الآخر المعترض وأسباب الاعتراض... قال المسؤول ما مضمونه: إنه لا يجوز أن نطمئن بشكل مطلق إلى حال الوحدة في جماعة معينة على أساس الجامع الايديولوجي، لأن هذه الوحدة قد تنفجر بعنف أكثر من انفجارات الجماعات المختلفة ايديولوجيا عن الجماعة الغالبة أو الحاكمة، ما يعني أن الخلاف الفكري أو الديني أو المذهبي ليس كافيا لاعتبار أن العداوة والفصال أمر راسخ ونهائي.

هذا وقد عاشت دولة خليجيّة هي سلطنة عمان تجربة مرة، اذ انفصلت فيها مجموعة على أساس عقيدة ثوريّة يساريّة ومارست عنفًا معروفًا ضد الدولة، فتبين أن الانشقاق على أساس عقائدي سياسي عن الجماعة الأم يؤسس لعداوة وقطيعة أعمق من الاختلاف المذهبي، لأن التناقض في هذه الحال يصبح في وعي المجموعة المنشقة أساسيا وتناحريا ولا يتمّ حله إلّا بالغاء احد الطرفين للآخر تماما... ودخلت ايران في عهد الشاه أمنيا وسياسيا وعسكريا على الخط مناصرة للدولة، وان كانت في الأساس معادية لها، كما لم تعدم المعارضة مناصرة لها من الدولة والجماعات السياسيّة العربيّة القوميّة واليساريّة في الكفاح المسلح ومستلزماته. ولكن التجربة المرة اشعرت الدولة والجماعة المنشقة بأن الحائط مسدود ولابد من المصالحة والمصارحة والحوار وتأسيس شراكة في بناء الوطن والمجتمع الوطني، أي الاصلاح من خلال اتاحة مساحة

اضافيّة من الحريّة والعدالة الاجتماعيّة «الخبز والمعرفة»، ومن دون تسرع أو بطء، ومع الاستعداد لتفهم التسرع أو التباطؤ أو البطء إذا ما حصل... وعمدت الدولة إلى ادخال قيادات الحركة المسلحة وكوادرها في إدارة الدولة، وادخال قواعدها تدريجًا وفي حدود الامكان المتفاهم عليها ضمنا في دورة العمل والانتاج الوطني. واستقرت الدولة واستقر المجتمع بنسبة مجزية، من خلال المشاركة التي قد لا تكون تامة أو كافية ولكنها بدأت وبدأ معها الوعي الوطني يتصاعد مع تصاعد الحوار داخل المجتمع وبين الدولة والمجتمع.

هاتان الحكايتان معروفتان للقاصي والداني، وهناك كثيرون من الاطراف المعنيّة في مجراهما ومن غيرها، يعرفون من تفاصيلهما وعمومياتهما أكثر مني، وثمة كثيرون يستعيدونهما نقدًا وتأييدًا ورجاء وشكا. غير اني آت إلى المسألة والى المنامة من لبنان الذي كنت أقدم مثاله ما بعد الطائف نموذجًا لالتئام اطراف المتعدد بعد الانقسام والصراع الطويل، مفضيا إلى القول بأن هذا المثال لا يأتي من خيال ولا من خصوصيّة لبنانيّة؛ والدليل ما حصل في المنامة على مفصل الميثاق والمصالحة والمصارحة التي بلغت ذروتها حتى تلاشت مساحة المحرمات في القول والتعبير عن الاعتراض، ما جعلني وجعل الكثيرين من المراقبين المحبين والمنتظرين للخيرات الآتية في المسيرة البحرينيّة، يحملون البحرين عبء صوغ رؤية اجتماعيّة ثقافيّة نهضويّة للخليج عموما، استنادًا للموروث الثقافي البحريني الممتاز وللتعدديّة البحرينيّة التي لم تتعامل بالمكبوت أو المسكوت عنه، وان كان القول قد بلغ يوما من الايام درجة من السخونة التي اشعلت نارا، ما كانت لتشتعل لولا أن صقيعًا أدى إلى تجاهل عوامل السخونة... والمنامة التي لا يتصل مشهدها اليومي الآن بأعماق الصيغة الميثاقيّة التي نقلتها من حال إلى حال، بحاجة ماسة، من أجلها ومن أجل العرب جميعًا والمسلمين جميعا، أن تستعيد برودتها باعتدال على أن تكون البرودة عامة وليست مقتصرة على طرف من الاطراف.

الوسط البحرينيّة
2005/7/21

الشيعة ولبنان:
الدولة العادلة الجامعة شرط للوطن، وليست شرطًا عليه

ان **مسألة الشيعة** والدولة أو الدولة والشيعة - عامة - هي مسألة إشكاليّة، كما هي مسألة الاسلام والدولة، والدين والدولة، أي دين والدولة، أي دولة، قديمة أو حديثة، استبداديّة أو ديمقراطيّة، دينيّة أو علمانيّة...الخ. واشكاليتها لا تحتمل التبسيط والاطلاق والتعميم، مع أو ضد، وهي بالتالي مرشحة للاستمرار، جدلا وحوارا، خلافًا وتوافقا، رفضًا أو رضا، كما هي مرشحة لكل الاشكاليات الاصليّة في السياسة والاجتماع والثقافة، التي تضارع في ديمومتها الاسئلة الفلسفيّة الأولى، والتي في ديمومتها تلك تستمر أواليات الفكر والحياة والابداع والتطور في العمل، ما يعني أن اقفالها على اطروحات جاهزة ونهائيّة ومغلقة وحرفيّة، مدعاة للتيبس والعقم وانعدام الجدوى، ومقدمة لانكسارات وانهيارات تطال الاعماق في الفكر والسلوك والفن والعمران.

ان المستجد، في هذا المتحول الراهن، المفضي إلى متحولات لم يظهر من علاماتها سوى السالب حتى الآن، فيما اطروحاتها الموجبة ما تزال احتمالات غامضة - المستجد هو اتجاه هذه الاشكاليّة إلى الرسو على نصاب منهجي اشد تركيبا، رغم كل مظاهر الوحدانيّة والاحاديّة في الرؤية التي تبزغ هنا وهناك وهنالك، حاملة على وجهها وفي اعماقها اسباب ازمتها وانسدادها. وسوف يكون ذلك النصاب المنهجي المركب ضروريا لتعاد على أساسه قراءة الماضي دون أن تكون مظاهر هذا الوعي ومفرداته وصفة ملزمة، بل تكون مكوّناته الموضوعيّة الداخليّة مساحة مشتركة للحريّة في تحصيله والتعبير عنه تعبيرًا مفتوحًا باستمرار على التكامل والنقد، حتى النقض.

هذا الوعي للحاضر، إذا ما تم تحصيله وتكوينه بعافية، يشكّل شرطًا مؤاتيا لاستشراف المستقبل بكل احتمالاته، وفي الأساس منها الاحتمال بان لا تفلح أي جماعة، مهما تكن تملك من ذاكرة ومكوّنات ذاتيّة، في قراءة شخصيتها وتاريخها وحاضرها وغدها على نص خطي واحد ونسق واحد، لان لمراحل التاريخ نهايات لا تقفل المرحلة على نفسها بالكامل، ولكنها لا تدعها مفتوحة على كل الاعتبارات.

وشيعيا على سبيل المثال، اصبح من المنطقي أن يتساءل الشيعي: إلى أي مدى تبقى الظروف والمعطيات التاريخيّة للعصر الاموي والعباسي والمملوكي والعثماني والفاطمي والاستعماري حتى، صالحة وحدها لقراءة الحدث أو المسار أو المسيرة الشيعيّة؟ كيف يمكن لشيعي أن يقرأ عاشوراء مثلًا على فرضيّة يزيد بن معاوية والحكم الاموي فقط؟ والاسئلة الآن وفي الغد، في اوطان الشيعة والمشكلات والحلول، والعلاقات والتناقضات، والتحديات والخلافات، اصبحت عابرة للتاريخ الخاص، وتتجه إلى عمومية إسلاميّة أو عربيّة أو مشرقيّة أو عالميّة، لا تلغي الخصوصيات ولكنها تفتحها على افق اهم منها وابعد مدى.

ان ذلك يفضي إلى قراءة اخرى مدقّقة، للمباني الفقهيّة والعقيديّة، باتجاه استيلاد أحكام فرعيّة مطابقة لاصولها، ولكن ملامحها وسماتها المستجدة أكثر أهليّة لملاءمة المستجد في شؤون المعرفة والحياة والاجتماع والسياسة، خاصة وانه، في المجال الشيعي، بعيدًا عن استحقاقات السلطة بمعناها المباشر، اخذ الفقه منحى من الجدل الذهني اقترب به من الايديولوجيا. هذا بينما الفقه بالأساس شرع وشريعة، بمعنى النهج، الذي ينأى بالأحكام عن أن تكون من السكون بحيث يضطر المضطر من أجل مطابقة الواقع إلى القطع معها، فيخسر التواصل ويعيش قلق الشرعيّة باستمرار، في حين أن هناك اتفاقًا على درجة من العموميّة والمرونة في النص الإسلامي التأسيسي، المصدري، يتيح تطبيق مضمونه، منطوقًا أو مفهوما أو تأويلا، على حالات متعددة ومتغايرة من دون شعور بالتناقض أو الانقطاع أو حتى المخالفة.

ان هذه الحركة في المنهجيات العامة، وفي القراءة الفقهيّة والعقيديّة هي مظنة توفير الوعي اللازم بالإطار والعموميات النظريّة التي حكمت مسيرة التشيّع داخل الدائرة الإسلاميّة (ثقافة وسياسة)، منذ نشأته المرنة وحتى نزوعه إلى التبلور السياسي قديما وحديثا، على جدل لا بد أن يدور حول الصورة المتداولة، لاعادة تشكيل

الصورة الفعليّة بكل ابعادها والوانها وظلالها، من دون أن تكون التلوينات المتعددة المؤائمة للحظتها التاريخيّة، وحتى غير المؤائمة، موضوع تنصل أو ادانة، إلّا لدى الذين يتنصلون من مسؤوليتهم عن كل التاريخ، وينتقون وقائع واحداثًا ومفاصل معينة للقراءة والاستعادة والتبني وبناء الحاضر على الماضي حذو القذة بالقذة والنعل بالنعل – ذهنيا بالطبع وليس الا...

ان الاشكاليّة المشار اليها اعلاه، هي اشكاليّة تاريخيّة، أي أن لها تاريخا، أو تواريخ. تجلياتها ليست واحدة، ومظاهرها وتعبيراتها كانت وما تزال تبدو متشابكة في آلياتها ومعطياتها ومساراتها وثمراتها ومثالاتها، مع ازمنتها وأهل هذه الازمنة، ومعارفها وثقافاتها ومؤشراتها وحساسياتها وأولوياتها ونظمها ومنظومات قيمها.

وهذا التنوع أو هذه المغايرة في المظهر والتعبير والتجلي لاشكاليّة الشيعة والدولة طول التاريخ واختلاف مراحله وحكامه وانظمته واحداثه لا يخرجها من سياقها العام ومن العموميات الإسلاميّة والشيعيّة التي تحكمها، بل يخفف من احتمالات تحويل خصوصياتها ومكوّناتها الظرفيّة إلى ثوابت ايديولوجيّة، تحجب عندما تهيمن، وتقطع عن الآخر، وتضع الذات خارج التاريخ، وتحيل إلى استحالات، وتغطي على الواقع والوقائع والدروس والعبر، وتدفع إلى الاطلاق في تفسير التاريخ ووعي الحاضر ورؤية المستقبل، حيث يتناوب الاسود والابيض، يطردان الجدال والحوار والاسئلة، ولا يبقى مكان لاستثناء أو تلوين أو خصوصيّة مجتمعيّة أو جغرافيّة أو قوميّة أو ثقافيّة، لا في المكان ولا في الزمان ولا في الاوطان أو الجماعات.

اذن، في موقع المنهجيّة العلميّة والواقعيّة والموضوعيّة والعقلانيّة والصدقيّة، يقع القول: بان هناك جماعة شيعيّة ممتدة في التاريخ – إماميّة اثني عشريّة على وجه التحديد – لانها تتعدى بالتشيّع من المناخ العام الذي يتسع لظواهر متعددة إلى حد التعارض، اصلا وفصلا، نشأة ومسارًا وغاية. وهذه الجماعة متواصلة في مواطن الوجود الشيعي الذي كان وبقي، والذي ما زال، مرشحًا للرسوخ والفعالية، أو الانحسار والتراجع والانكفاء، في كل موطن على حدة، أو في كل المواطن، بحسب الاداء الشيعي وبحسب الآفاق التي تنفتح عليها الجماعات الاخرى من اعتراف بالآخر، وميل إلى التكامل معه، أو نبذ له واستبعاد .

ولعلّ ما ذكرناه يكون كافيا لتفسير توافق السلوك الشيعي على عموميات ناظمة في

المواطن المتعددة والمراحل المختلفة، أكان في الثقافة والعلائق والعوائد والتقاليد الشيعيّة، والاستجابات والردود في الظروف القارة وفي المتحولات. ولكن ذلك كله لا يلغي الخصوصيات، خصوصيات كل جماعة على حدة. ما يعني أن هناك شيعيّة وطنيّة، لا تكفي التجزئة السياسيّة الطارئة في تفسير نشأتها، لانها سابقة عليها نشأة وتبلورًا .وربما تكون هذه التجزئة قد اسهمت في المزيد من وضوحها وتمايزها. وهذه الشيعيّة، ولانها وطنيّة تعريفًا ومظهرا، هي في نزوع دائم إلى التماثل أو الاقتراب من محيطها، مؤثرة متأثرة.

اذن هناك جماعة شيعيّة باكستانيّة، وبحرينيّة، وكويتيّة، وعُمانيّة، وإماراتيّة، وأفغانيّة، وهنديّة، ولبنانيّة، وعراقيّة، وباكستانيّة، وتايلانديّة، وإيرانيّة الخ تسهم في بناء اوطانها وتوالي هذه الاوطان، على جدل دائم، كغيرها من الجماعات، وتشارك في الاحداث، سالبها وموجبها، من موقع الاندماج والتواصل الذي لا يلغي التمايز، ولكن لا يدفع به إلى الانفصال والانقطاع، بل يوظفه في حركة الوطن والمواطن كضرورة ديناميّة وحركيّة وابداع ونمو ومعاصرة.

اني ادعي أن هذا الوعي، في غير مستوى، وعلى غير عمق، وغير درجة في الوضوح، كان وما يزال موجودًا لدى الشيعة في كل اماكن وجودهم وحضورهم، وهو إلى مزيد من الوضوح، على تعقيدات بعضها صعب ومؤلم، ولكنه مرشح لان ينتهي إلى سلامة في الرؤية والموقف، كنا نفضل أن ينتهي اليها من دون خسائر فادحة، كالتي نشهدها في البحرين وافغانستان، وتفوق مسؤوليّة النظام فيها مسؤوليّة الشيعة بدرجات، ولكنها لا تعفيهم من ضرورة الانتباه إلى توفير المزيد من اسباب الوقاية والعلاج معا. هذا في حين تنهض تجربة الشيعة في المملكة العربيّة السعوديّة دليلا على امكان سلوك مسلك الحوار الذي يوفر ويقلل من الضرائب ويفتح الآفاق على احتمالات طيبة، بدأت ملامحها السلميّة السليمة تظهر في افق الشيعة في الجزيرة العربيّة، وتحررهم من الخوف على وجودهم ومصيرهم، وتمنحهم الامل لتحقيق كمالات هذا الوجود، بعد أن حرروا الآخر من الخوف منهم، ووضعهم في سياق خارجي غير وطني، وإن كان إسلاميًا وشيعيًا بامتياز، ولكن له طموحاته ووسائله وأوالياته في مخاصماته ومصالحاته، طبقًا لمصالحه المشروعة من دون شك. ولكن مشروعيتها لا تتسع لتسويغ طموحات اخرى تصبح بحجم المطامع المستحيلة وصورتها، عندما تتنكب رؤية الواقع الذي يحكمها ولا تحتكم اليه.

ان ذلك الوعي الشيعي، هو في لبنان الآن على حال من الوضوح الظاهري والغموض الواقعي الذي يبعث على القلق... القلق على الشيعة وغيرهم من الشيعة وغيرهم، ومن الشيعة خصوصًا، نظرًا لما صاروا يتمتعون به من قوة ظاهرة تستدعي عقلًا يوازيها حجمًا ليضبطها ويمنعها من الوقوع في إغراءات المصادرة والإلغاء في المجال الشيعي وفي المجال الوطني.

اذن، فالى أي مدى موضوعي وعلمي وتاريخي وواقعي يجوز لنا أن نتمسك بالرفض تعريفًا اختزاليا، جامعًا مانعًا للجماعة الشيعيّة؟ ودائما، وعلى وتيرة واحدة ونبرة واحدة؟ إلى أي مدى نؤرخ للشيعة في لبنان بالقطع مع الكيان؟ وهل كان الشيعة في وحدويتهم العربيّة أو الإسلاميّة ارادويين يتعرضون، أو يعرضون انفسهم، للانكسار الحتمي ليبقى التاريخ سائرًا من دونهم، ام كانوا واقعيين، براغماتيين بالمعنى الايجابي، أي عمليين، غير مثاليين، بمعنى الانقطاع عن الواقع والتشبث بالمثال المحال؟

هل دخلوا في الكيان مقتنعين؟ وهل وجدوا داخل الكيان اللبناني ما رسخ قناعتهم به؟ هل تمت هذه القناعة على مر الايام؟ وهل لبنانيتهم الآن هي تعبير عن الرضا بتحقيق المطلب، ام انها تطور في لبنانيّة تاريخيّة، يزيدها الانصاف لمعانا وتمظهرا، واحيانا مبالغة، تضعهم على حد الخطر نتيجة الاغترار بالمكسب الذي ليس من الضروري أن يكون ثابتًا بشكل نهائي، بل من الضروري أن تكون اللبنانيّة، انتماء ووعيا ورضا، ثابتة، بحيث تحفظ الوجود، وتشكّل شرطًا ضروريا لتحقيق العدل والانصاف والارباح المشروعة المشاركة على قاعدة الاستقلال والسيادة.

دائما يكون الوطن متاحا، لانه اختيار المواطن. والمواطن لا يشترط على الوطن، وليس الوطن عند المواطن شرطًا ولا مشروطا. أما الدولة العادلة الجامعة فهي شرط للوطن لا عليه. وهي شرط للمواطن وعليه، وهي مشروع لا بد من العمل على اتاحته للجميع، ولا يتيحها للجميع إلّا الجميع، بالمشاركة والتكافؤ وشرط الحريّة .اذن، ومع تباشير الدولة الجامعة التي صارت ضرورة وجود، ودائما كانت ضرورة نهوض، ومع تباشير الوعي اللبناني العام، والوعي الشيعي الخاص، اصبح بامكان الشيعة في لبنان ولزاما عليهم أن ينتقلوا من عهد اثرة الآخر واستئثاره عليهم، واساءة الاثرة، ومن عهد الجزع على ذلك، واساءة الجزع، إلى عهد الرضا والاستقرار والتوازن والاطمئنان والايثار إذا اقتضى الامر. بذلك يعدلون ويلزمون شركاءهم بالعدل. ومن هذه الطمأنينة إلى

سلامة الخط والرؤية والرسو على حال وطني متسق، ينتقلون إلى مشاركة اللبنانيين والعرب جميعًا قلقهم الحضاري المشروع، بعقلانيّة تفتح امامهم الباب على احتمالات وضرورات وامكانات الممانعة، فتعديل المعادلة، في دورة حضاريّة قد يطول مداها وقد يقصر، بحسب ما يعدونه لغدهم من عدة وأسباب القوة العلميّة والتنمويّة، وبحسب ما يُعدّ لهم الآخر المعتدي المتواطيء عليهم من تفجرات لم تعد نذرها خافية على احد

اذن، فليتوحّد الشيعة، على شرط الحريّة للآخر غير الشيعي الذي يبقى شريكًا وحدويًا وإن لم يلتحق بالسائد القوي أو المستقوي. وليبقَ في وعيهم أن أي وحدة على أي مستوى لا تكون مسكونة بهاجس وحدة اوسع، تصبح انفصالا وانفساخًا سرعان ما يؤول إلى مزيد من التفكك والاحتراب على الاوهام، فالسقوط.

وهم يقرأون آيات الوحدة في كتابهم على منظور ايماني انساني (ان هذه امتكم أمّة واحدة وانا ربكم فاعبدون)، ويقرأون اجماع المفسرين بان الأمّة الواحدة لا تحتمل أي نوع من الالغاء أو الاستحواذ، وأن أفقها هو الإنسان بصرف النظر عن الجنس واللون والدين والمذهب.

خريف 1996

من تعبيرات الهويّة: في سلوكيّات الجيل السياسي الشيعي المؤسّس في جنوب لبنان

- 1 -

لم ينقطع الانتداب الفرنسي في لبنان تماما عن العثمانيّة السابقة له، كما لم يكن الاستقلال خلوا تماما من آثار الانتداب، وظلت المراحل المختلفة، من الاستقلال حتى الآن، محكومة بنسبة من الاتصال ونسبة من الانقطاع، ممثلة ومتمثلة في ذلك لسنن التاريخ في الاستتباع، الذي يبقى خاضعًا أو محكوما بالتناقص، على وتائر تزداد سرعة، متناسبة طرديا مع المستجدات المعرفيّة والاجتماعيّة، ومدى استيعابها وتأثيرها في نظم الاجتماع العام، وتتسم بالبطء في المجتمعات التي تتحرك أواليات تطورها أو استقرارها على متغيرات أو مكوّنات في هويتها تشدها إلى مثال ماضوي، غير جاهز دائما للامتثال لمثالات الحاضر. وهذا الأمر يمكن ملاحظته في المجتمعات التي لم تتأمن لها أنصبة حكم وإدارة (دولة) جامعة وحاضنة، تحررها من سكونيّة محدداتها أو روابطها الطبيعيّة، في الجماعة الطائفيّة أو السلاليّة، أو الإثنيّة عموما، من دون أن تلغيها، بل وتبقي على الضروري منها، والذي تعينه مقتضيات الحفاظ على نصاب الجماعة، أثناء تطورها واندماجها في نواظم أعلى أو أوسع منها. من هنا أجدني مضطرا، للتشبث بنعت الشيعيّة للجيل السياسي موضوع البحث. ذلك انه ثابت في التكوين ومحدد للهويّة، يتقدم في وعي الجماعة على غيره، بمقدار ما تقصر النواظم الاخرى عن استقطابها. ولعلنا نتفق، على أن الدولة اللبنانيّة لم تتشكّل حتى الآن على الصورة والمثال. الذي يعيد المكوّن الطائفي أو المذهبي إلى درجة أدنى من الظهور والتداول،

والذي يتقدم دائما على حساب المكوّن الوطني الذي هو في حالة إنجاز دائم، أو هكذا يفترض، وإلّا تعرض إلى التراجع والانكفاء، كما تعرض فعلا، وتقدم عليه في الوعي والسلوك، الناظم المذهبي الطبيعي أو شبه الطبيعي، أي الثابت أو الأشد ثباتا.

إن ذلك لا يعني أن الجيل السياسي الشيعي اللبناني المؤسّس، أي الذي شارك في بدايات الدولة والكيان واستمر إلى الاستقلال وما بعده، لم يشعر بضرورة الحرص على تجديد الاستقلال، بالدولة الوطنيّة والاجتماع الوطني، طبق الموجبات الفكريّة والاجتماعيّة والسياسيّة المستجدة... لم تبرأ ولم تتبرأ أجيالنا السياسيّة من موروثاتها وموروثاتها، ولكن الافكار الجديدة والاحداث المتسارعة والتربية والتجربة أسهمت في تخليص هذه الموروثات من احتمالات السلب... فما عتم هذا الجيل الذي كشف بمواقفه واعتراضاته عن نزوع وحدوي عربي أو سوري أصيل، أن قبل بالدولة الوطنيّة أو القطريّة والكيان، وانهمك في إنجاز الأولى وحماية الثاني، من دون أن يستقيل من همه القومي، وسرعان ما تبدلت لغته، فصار جبل عامل في خطابه هو جنوب لبنان أو لبنان الجنوبي، وصار الشعب اللبناني هو الأمّة اللبنانيّة، وتبادل مصطلحا القوميّة أو الأمة اللبنانيّة والوطنيّة اللبنانيّة المواقع في هذا الخطاب، وصارت العروبة إلزاما باللبنانيّة، واللبنانيّة شرفة على العروبة... وبالإجمال، كانت المتغيرات في الهويّة، تتحرك في وعي الجيل وشرطه السياسي، على قاعدة الثوابت الإسلاميّة العربيّة، حتى اكتسب المتغير الوطني أو القطري ثباته المضارع أو الموازي للثابت الإسلامي أو العربي، وأصبح مسلمة تنتظر أن تصبح العروبة مسلمة وطنيّة لبنانيّة، ليستوي لبنان على حال من التوازن والوفاق والحوار الدائم... ولقد أمكنت الفرصة من تحقيق هذا المبتغى، بعد لأي وبعد حرب جعلت اللبنانيين مضطرين، من أجل البقاء، أن يلتقوا على تسوية، يمكن للسلم الأهلي إذا ترسّخ، أن يحوّلها إلى صيغة أو أطروحة، تتجدد من خلالها صيغة سنة 1943 -الاستقلال- وأطروحتها، ضمانا لاستمرار لبنان ووحدته وأمنه ونهوضه واستقلاله وسيادته وعروبته... يبقى أن الشيعة، وشيعة الجنوب خاصة، قد استشعروا خلال ربع قرن من أواسط الثمانينات، ولأسباب موضوعيّة معروفة، في أنفسهم حالة من القوة والمبالَغ فيها أحيانًا، أكسبتهم حضورًا أقرب إلى طموحهم من الماضي، في جسم الدولة... وهذا ما كان من شأنه أن يرفع منسوب وعيهم بانتمائهم الوطني ودورهم ومعنى وجودهم في الوطن. ولكن المفارقة، أن شعورهم بانتمائهم المذهبي هو

الذي ارتفع، مشوبًا بالإسلاميّة السياسيّة مرة وبالوطنيّة مرة اخرى... وهذا قد يكون دليلًا على أنهم ما زالوا ميالين إلى التمايز أشد من ميلهم إلى الاندماج، ما يعني انهم ما زالوا في دائرة الخطر؛ لأن الميل إلى التمايز يختزن احتمال التلاشي، أو الهامشيّة في أحسن التقادير... إلى هذا الخطر المحتمل انتبه سياسيونا في الجيل المؤسّس، وسارعوا إلى الاندماج والشراكة في الحراك السياسي، مستبعدين مسبقاتهم الايديولوجيّة ومشاعر الحرمان، ساعين إلى بناء وطن ودولة للجميع بالجميع، من دون توهم بإمكان تحقيق العدل الكافي، مع السعي الدائم إلى زيادة نسبة العدل واعتماد الاعتراض والاحتجاج، أسلوبًا لا يقطع بقدر ما يؤكد الشراكة الوطنيّة، ويتراجع عندما يمر الكيان بأزمة كيانيّة أو تمر الأمة بمحنة... واننا إذ نستعيد، قارئين لعموميات النهج الوطني لدى هذا الجيل، في سلوكيّاته، حتى تلك التي تبدو لأول وهلة، وكأنها داخلة في الشخصي أكثر من دخولها في السياسي، في حين أن التدقيق المنهجي ينتهي إلى أن السياسي كامن في كل سلوك شخصي أو عام، كلي أو جزئي... اذ نستعيد نصل إلى السؤال: إلى أي مدى تتواصل أجيالنا السياسيّة، في الحيز الذي يُستحسن أو يلزم فيه التواصل، مع أفكار وقيم وسلوكيّات التأسيس؟ ما أحاوله هو تقديم وصف منقول، ويحتاج إلى تحقيق، ولكنه أبعد من مجرد فرضيّة حول المشهد السالف، مشهد السلف، تاركًا الجواب التفصيلي عن سؤال المشهد الراهن إلى فرصة اخرى.

لعلّ الغالب على سلوك باحثينا في الشأن الشيعي، هو التماس وعي الهويّة في نظام الافكار والحدث المفصلي، ولدى أهل الفكر أولا، أي في النصوص، وما يقتضيه النص من التحقيق في انطباقه أو عدم انطباقه على سلوك صاحبه، أو سلوك الجماعة التي ينتمي اليها أو يمثلها. ومن هنا ظل المرجّح لدى أكثر الباحثين، أن يقدموا نصوص علماء الشيعة، مطلّين احيانا على حركتهم خارج النص، دليلا وشاهدًا على نظرهم المتجدد في محددات هويتهم، التي يُعاد تشكيلها بمقدار ما تستجد ظروف وأفكار تُثير الاسئلة، ما كان واستمر مختلفا، من حقبة إلى اخرى، طوال العهد العثماني مثلاً... حيث كان وعي الدولة وسعتها ونجاحها أو فشلها في زعزعة أو تشويه أو تعقيد وعي الجماعات الدينيّة أو الطائفيّة أو القوميّة بالمشتركات، أو المكوّنات المشتركة في هويتها المركّبة، ودفعها إلى إفقار صورتها في مرآة ذاتها من العناصر الاضافيّة أو العضويّة، التي تسهم في تخفيف ميلها إلى الإنزواء أو الانغلاق أو الاقتصار في المشاركة على مقدار

الضرورة، أو النبذ والانغلاق، وفك شبكة التشارط بين الجماعات المكوّنة للاجتماع العام، على قاعدة الوحدة والتعدد.

وعلى هذا الأساس استبعدت كثيرا السلوكيّات السياسيّة والعامة لأهل السياسة، أو أهل الحرفة السياسيّة، من اهتمام الباحثين عن الوعي الشيعي المتحرك بالهويّة، من دون أن يعني ذلك عدم الإطلالة ولو لماما، على السلوكيّات الشريكة في تلوين الطيف أو المشهد الشيعي. وقد ساعد على هذا الإغفال النسبي، أن الطبقة السياسيّة الشيعيّة، إبان جنينيتها، في أواخر العهد العثماني، وفي مرحلتي ولادتها قبيل الحرب الأولى وبعد الانتداب، كانت طبقة تجريبيّة، لا تصدر عن نظر، ولا تأتي من النص إلا بما هو مكوّن داخلي ومقيم في الذاكرة الشيعيّة المتوارثة. ذلك انها لم تتلق إلّا تعليما تقليديا وأوليا إلى حد كبير ألزمها أو أتاح لها أن تكون في وسط العامة من قاعدتها الشعبيّة، وعلى تماس يومي مع قيمها وردود أفعالها وأحلامها ومخاوفها وجملتها العصبيّة ولغتها الخ. ومن هنا كان تواصلها واتصالها، ما يتيح أو يجيز لنا تعقب تعبيرات وعيها لهويتها، في سلوكيّاتها، لنكتشف أنه لم يكن وعيا حصريا، بل وعيا موصولا أو مشتقًا من الوعي القاعدي العام ومن دون اختزال. لذلك فهي علامات على الحالة الشعبيّة وليست دليلا تاما عليها... وتماميّة الدليل تحتاج إلى جهد مضاعف. من هنا محاولتي، في تقديم أو تجميع مفاتيح لقراءة هذا الوعي في الفكر والسلوك اليومي، في الشأن العام والخاص، في الوطني والجهوي والطائفي والقومي.

لقد قمت بملامسات، على أمل أن تصبح مقاربات موثقة. وربما كان من فوائد هذا المنحى، أنه يخفف من تكرارنا لنصوص (السيّد محسن الأمين والسيّد عبد الحسين شرف الدين والشيخ أحمد رضا والشيخ احمد عارف الزين والشيخ سليمان ظاهر ومحمد جابر آل صفا... والشاعر محمد علي الحوماني مثلًا) كبوابات اجباريّة لقراءة التأسيس الشيعي الوطني اللبناني. اني أتجاوز، إلّا في إشارتين، الجيل الذي يمكن تسميته عثمانيا، (كامل الأسعد وحسين الزين وعبد الله واسماعيل الخليل ونجيب عسيران ويوسف بيضون وفضل الفضل) وان كان قد اتصل لسنوات بمرحلة تأسيس الدولة الوطنيّة أو القطريّة، في ظل الانتداب، واقتصرتُ على الجيل الوسيط، من دون الجيل الثاني الموصول به نشأة وحركة (محمد صفي الدين، رشيد بيضون وعلي بزي، مثلًا)... لخاصيّة في الجيل الوسيط، تأتي من كونه قد نشأ في كنف الدولة العثمانيّة

الآفلة، وواكب الدولة الوطنيّة في مرحلتيها الانتدابيّة والاستقلاليّة، أي انه كان الحيز الأكثر احتشادًا بأسئلة الهويّة، بين مقتضيات التراث وموجبات التحديث، بين ذاكرة الوحدة والجور، وبين التجزئة وأحلام الوحدة والعدل، كما كان قد عايش الانتكاسات والانكفاءات، التي عانتها وعانيناها منها ومعها، منظومة الدول (القطريّة) العربيّة، والتي على مقتضياتها وتداعياتها، تشكّلت حركة تحرر وتحرير عربيّة، كان شقها اللبناني، لأسباب بنيويّة لبنانيّة، أكثر حيويّة وتنوعًا والتقاء على عموميات نظريّة التبست بالاختزالات الايديولوجيّة، فاختزلت هذا الجيل مع أصوله وفروعه، بالاقطاع، الذي لا أنفيه عنهم، ولا عن كمال جنبلاط أيضًا ومثلًا، ولكني أشكّك في أن يكون صالحًا لتفسير كل شيء، إلى اشكاليته المنهجيّة، في كونه تطبيقًا حرفيا لعموميات ماركسيّة أو اقتصاديّة غربيّة، لم يكن بإمكانها، لأسباب واقعيّة تاريخيّة ومعرفيّة، وكان بإمكاننا، أن نلاحظ خصوصيات التكوين الطبقي في تاريخنا ومجتمعاتنا الشرقيّة، العربيّة والإسلاميّة، الأكثر تعقيدا من تعميم أسلوب الانتاج الآسيوي.

ولعلّ بإمكاني أن أعود مثلًا إلى طرح السؤال عن دقة أو مصداقيّة مصطلح الاقطاع بمفهومه المستقر والثابت، قياسًا على حال أوروبا الاقطاعيّة، مع أن الدولة العثمانيّة قد أعطتنا أدلة دامغة على إلغاء الملكيّة بالمصادرات الدائمة مثلًا؟ حتى كان ذلك من أهمّ أسباب التخلف ومن أهمّ نتائجه في الوقت نفسه!!

- 2 -

ان شفاءنا من اللغة اليساريّة التي كانت سائدة بسيادة الاتحاد السوفياتي، وساءت أحوالها بسوء أحواله، جعلنا نعرف وننصف أكثر، ننصف أنفسنا بإنصاف غيرنا، بعدما غرقنا طويلا في أخلاقيّة سياسيّة، وصلت في تزمتها إلى حدود لا أخلاقيّة، أو لا سياسيّة؛ وتحت الماء قرأنا التاريخ... فلما طغى الماء حملنا أنفسنا في الجاريّة، إلى الشاطئ لنقرأ التاريخ على الأرض... ونكتشف أننا ملزمون بالالتفات إلى الوراء، لأن المثال المنشود لا يأتي من فراغ تاريخي، ومن أجل أن تحفظ الجديد لا بد من أن

تسيجه بمقدار من القديم، وإلّا فقدنا الدليل... إن آحادًا محددين ومحدودين من جيلنا السياسي الراهن، يطامنون من مخاوفنا قليلًا وأحيانًا تبقى، ويخففون إحساسنا بالخسارة والفجيعة بأدائهم مع بقاء خوفنا بأن يأتي يوم فنراهم وقد غادروا مواقعهم الوسطيّة إلى عصبيّة مذهبيّة مغلقة ردًا على العصبيات، بدل الإصرار على تقديم المثال على طريقة الأسلاف. لقد كنا ننتظر، شفاء لأوجاعنا وتحقيقًا لرجائنا، أن يتحولوا من فردانيتهم، إلى ظاهرات وطنيّة. متى يستوي الحوار الحي بيننا وبين جيلنا السياسي؟. قد يستوي فنتكامل، وقد لا يستوي فنصبح في خيار بين الذيليّة والتزلم والتزلف، وبين الخروج من السياق ومعاندة السائد وتلقي الخسائر والعقوبات.

في قراءة هادئة لخطاباتهم (الجيل المؤسّس) في مجلس النواب اللبناني، منذ عهد الانتداب إلى الاستقلال وما بعده، نجدها تحكي عن سلوكيّة سياسيّة ذات طابع وطني عام، وقليلة فيها الخصوصيات الفاقعة، (وهذا يصدق على الجميع تقريبا... أحمد الاسعد وعلي نصرت وعبد اللطيف، يوسف ورشيد بيضون، نجيب وعادل عسيران، حسين ويوسف الزين، فضل ومحمد الفضل الخ...) وكانت شبكة علاقاتهم السياسيّة الوطنيّة تمر بمتحداتهم الطائفيّة وتتجاوزها من دون مبالغة أو قطيعة. كان المرحوم الحاج رضا الصلح قائمقاما على صور في أوائل التسعينيات من القرن الماضي (عام 1891 على أرجح الروايات وهو والد المرحوم رياض الصلح) وكانت في صور جماعة من أهل السنّة تمثل مركز قوة محميّة بسلطة الوالي التركي، فتعاون القائمقام الصلح مع الحاج عبد الله يحيى الخليل، أحد زعماء المنطقة، على الحد من نفوذ هذه الجماعة ونجحا في ذلك... وعندما أعيد العمل بالدستور، بعد انقلاب الاتحاديين على السلطان عبد الحميد الثاني، وعمدت السلطة الانقلابيّة إلى تشكيل مجلس المبعوثين (مبعوثان) أي البرلمان الاتحادي عن طريق الانتخاب، كان الجميع في الجنوب ينتظرون أن يكون الحاج عبد الله يحيى الخليل هو المرشح لهذا المنصب، إلى جانب كامل الأسعد، ولكن الخليل اتصل بالحاج رضا الصلح وأبلغه بأنه قرر أن يترك هذا الموقع له، وعندما سمع الوالي التركي بالخبر، قصد الحاج عبد الله ليقنعه بالعودة عن قراره فأبى. وهكذا أصبح الحاج رضا ممثلًا في المجلس من دون منافسة. وعندما خاض عادل عسيران الانتخابات الاعتراضيّة، المشهورة في الجنوب عام 1947 بما حصل فيها من تزوير، وكانت بإشراف كميل شمعون وكمال جنبلاط، وأطلق فيها الرصاص على الشاعر موسى الزين شرارة،

كانت لديه رغبة شديدة في أن يضم المطران بولس المعوشي، مطران صور وقتها والبطريرك لاحقًا، إلى لائحته لتقويتها! ولكن موانع إداريّة كنسيّة حالت دون ذلك، بيد أن اللائحة عادت وضمت المطران بولس الخوري والسيّد صدر الدين شرف الدين نجل الإمام شرف الدين، دليلا على سلوكيّة سياسيّة كانت مدماكًا في عمارة العيش المشترك... وتبلغ الغيرة الوطنيّة والعربيّة بعادل عسيران، أن يقوم بوساطة لتقريب وجهات النظر بين الرئيس جمال عبد الناصر وكميل شمعون، طموحًا إلى تجنيب لبنان مخاطر حلف بغداد، والتداعيات غير المدروسة للحالة الثوريّة التي انتشرت في المنطقة بعد الثورة المصريّة. وفي رواية أحد نواب الشيعة السابقين (محمود عمار)، وكان مقربًا من كميل شمعون، نجح عادل عسيران مع جمال عبد الناصر، الذي بعث رسالة مع محمد المحجوب رئيس الحكومة السودانيّة إلى شمعون يدعوه إلى زيارة مصر، ولكن الخلفيّة السياسيّة لكميل شمعون، أملت عليه المعاندة. وبعدها طلب عادل عسيران من محمود عمار أن يتابع المهمة فرفض شمعون بغضب وقال: لا مجال للقاء بيننا! فعبد الناصر «مشرّق» وأنا «مغرّب» و«مصلحة لبنان والعرب مع الغرب وأميركا». ويروي ناجي علوش أنه رأى احمد الأسعد في دمشق، في قاعة المحاضرات، ينصت، باهتمام إلى ميشيل عفلق محاضِرًا ببرودة جعلت الأسعد ينام في القاعة، ليعود عام 1958 فيتصدى للتوجيهات المناقضة للتوجه العروبي، من دون أن يدخل في نطاق المسؤوليّة عن الأخطاء والاستعجالات القوميّة... ويقف الجميع متشبثين بموجبات العلاقات الطبيعيّة مع سوريا، بعد الفصل الاقتصادي والجمركي بينهما، من دون رياء أو تناقض بين المضمر والمعلن، بين الظاهر والباطن...

وعندما سألتُ عادل عسيران، في جلسة مكاشفة طويلة أواسط الثمانينيات، عن خلفيات الفصل، أكد لي أن النيّة لدى الساعين له، كانت قائمة على إبقاء لبنان بلد خدمات، في حين اختارت سوريا تأسيس اقتصادها على الانتاج رافعة لنهوضها واستقلالها. وعندما سأل عادل عسيران بعض المتحمسين عن صورة لبنان المنشودة أجابوه جوابًا لا أستطيع نقله بلفظة وأقتصر على المعنى... ومعناه: لبنان خمارة وناد للقمار و...!

وأذكر أن النائب حسين الزين، في إحدى جلسات مجلس النواب اللبناني أيام الانتداب، اعترض على تشريع القمار لأضراره الوطنيّة والتنمويّة، فتعرض إلى نوع من

التنكيت والتبكيت من إميل إده... وأُقر المشروع...

كانت أجيالنا السياسيّة، الأسبق، على المفصل العثماني الانتدابي، والانتدابي الاستقلالي، تستحضر الأصول والجذور، في توجيه نزوعها إلى الحداثة والتحديث، من دون أن يخلو وعيها لهذه المسألة من قصور أو تقصير. ولكن المسار العام لم يكن إيجابيا أو سلبيا بالمطلق. كان إشكاليا؛ وليس صحيحًا أن أحمد الأسعد رد على مطالبيه بإنشاء مدرسة في إحدى القرى، بأنه يعلم لهم ولده كامل وكفى! وفي خطاباته في مجلس النواب إلحاح متكرر على ضرورة إنشاء المدارس والطرق بين القرى لتسهيل انطلاق التلامذة وحركتهم، خاصة بعدما قدم مشروعًا أو اقتراحا، يراعي إمكانيات الدولة وحاجات الناس إلى العلم؛ وهو حسب كلام الأسعد، ما يقترب شكلا ومضمونا من مشروع تجميع المدارس الذي أطلقته، ولم ينفذ، حكومة الشباب والوزير نجيب أبو حيدر، أوائل السبعينيات؛ وذلك باختيار مواقع أو قرى ذات مواقع وسطيّة في أقضية الجنوب لإقامة مدارس فيها تستفيد من كل منها مجموعة من القرى القريبة... والمعرفة، سعة وعمقا، شرط الحداثة والتحديث والمعاصرة وإلا تحولت إلى تقليد وتشويه.

في السياسة العربيّة والدوليّة والوطنيّة، كان لديهم نظام أولويات مرنة، يتحركون عليه بصراحة وتوازن. فلم يمنعهم استبداد عبد الحميد (المبالغ فيه) من التعاطف معه عندما أسقطه الاتحاديون، ولم تمنعهم العلامات الأولى على عصبيّة الاتحاديين وعنصريتهم المقيتة، من المراهنة المشروطة على التعاون معهم، ثم عادوا فاكتشفوهم وعارضوهم، من دون شطط، عاملين بمقتضى الضرورات الوطنيّة والإسلاميّة والعربيّة، عندما وقفوا في وجه الغرب ومشروعه الاستلحاقي التجزيئي، إلى جانب السلطنة المتخلفة والجائرة والمتداعية، لما تبقى فيها ومنها، من رمزيّة وحدويّة... وانحازوا إلى فيصل في سوريا بعد خديعة مكماهون، وكانوا من بعد وطنيين لبنانيين من دون تنكر لعروبتهم أو استقالة من وحدويتهم، وعروبيين من دون قفز فوق الوطن والدولة الوطنيّة ومقتضيات المواطنة.

كان رجال الجيل الأول، وامتداداته في الجيل الثاني، يجيدون العزف على الاوتار الشعبيّة، واحيانا يتمادون في العزف حتى ينقطع الوتر. ثم إن بعض القيم تظهر في سلوكهم، استيعابًا للخصم بالعفو أو الاعتذار عن إساءة؛ وقد تصل محاسبة المرتكب من الأزلام إلى حد التخلي عن هؤلاء وانتقالهم إلى ظل زعامة اخرى.

هذه الصورة، توخيتُ فيها الإنصاف، مع ميل لا أخفيه إلى ترجيح الايجابي على السلبي... ولعلّ الوصف، غير الاختزالي، والمناسب في نظري، لهذا الجيل هو أنه جيل متصل متواصل بما ومن حوله... في حين أن المشهد الحالي يفتقر إلى هذا التواصل المجزي.

من هذا الانتماء ذي الطابع التركيبي أو التوليفي والطبيعي، من هذا الشعور غير المأزوم بالهويّة، ومن خلال السعي الجاد والاشكالي إلى التوفيق بين المستويات المتعددة في التكوين الذاتي، دخلت أجيالنا السياسيّة الشيعيّة الجنوبيّة في الدولة، لتؤسس على مقتضيات الحداثة وموجبات الدولة الوطنيّة، ذات الأفق القومي، سلوكًا اندماجيا، يزيد ثوابت الهويّة رسوخًا، ويُشرع نوافذ هذه الهويّة على محددات مستجدة، في المعرفة والحياة والاجتماع، ينهض فيها الآخر، ذاتًا وثقافة وحساسيّة وضرورة حوار وإبداع، شرطًا للهويّة، التي تنكسر إذا لم تبق مفتوحة ورحبة ومركبة وفي حالة إنجاز دائم، شأن المعرفة والتنمية والوطن والدولة...

لقد تأخرت زعامات سياسيّة إسلاميّة كبيرة في الدخول في جسم الدولة اللبنانيّة المستحدثة. بكر رجال من غير الصفوف الأولى... تأخر آل الصلح وكرامي وسلام... ويكر رجال الصف الأول من زعماء الشيعة، والتحقت بهم أطرافهم وأحلامهم تدريجيا في عهدي الانتداب والاستقلال مما أتاح لنا أن نعيد الماضي الشيعي القريب نسبيا إلى الماضي البعيد، لنراه مطابقًا للمعايير الشيعيّة، التي أسسها الأئمة (ع) والعلماء على العلم والمعرفة والاندماج وترجيح العام على الخاص، والدعوة على السلطة... ما يدعونا إلى كسر التعميم والاطلاق الذي يضع الشيعة في نصاب رفضوي مجاني ومدمر في المآل الاخير، لعلّ ذلك يسهم في تصحيح الذاكرة ليتأسس عليها وعي وطني تنتظمه رؤية مستقبليّة، تحضن موقع الشيعة في لبنان المرتجى، ليستمروا في انهماكهم في المشروع الوطني على هدي انتمائهم العربي والإسلامي، ويبقى نزوعهم إلى الاندماج صائنا لاجتماعهم وخطابهم ومصالحهم.

ما أعود إليه وأحاول اعادة تشكيله من مشاهد، هو منقول، ما عاينته ولا عاينته، بل عانيت آثاره وعاينت كثيرًا ممن عاينوه وعانوه. من هنا فإني لم أكن بصدد تكثيف حنين فردي وإشعاله التماسًا لدفء شخصي، ولا أريد أن أسقي الذين أتوا بعدنا ماء هذا الحنين...

لا أريد أن أقول إن الماضي كان جميلا بالدرجة التي يصورها فقدُ المثال الآن، والذي ينشط الوهم الماضوي القريب... لا الماضي البعيد الذي يعني الانتقال إليه استقالة من المعرفة والتاريخ والحياة والمستقبل. لم نكن مع أجيالنا الوطنيّة السالفة، ولسنا مع جيلنا الحالي في نعيم وطني... ولكننا لم نكن في سجن أو جحيم وطني... وان كان ما نحن فيه الآن، ويؤشر عليه الواقع، في طريقنا إلى شبه جحيم أو جحيم... لا وحدنا كشيعة... إذ كل جماعة في لبنان سائرة إلى جحيمها راضية بسير الجماعات الآخرى إلى جحيمها. ماضيك وحاضرك وغدك، ما تنجزه... ولعلنا نكون أكثر انسجاما لو قررنا أن ننجز ذاتنا، وان نعد الورشة اللازمة والكافية والمتضامنة، المتعددة المتحدة، شرطًا لهذا الانجاز... على أن لا نبلغ في تحسسنا للهويّة ووعينا للثابت منها والخاضع للصيرورة، درجة العصاب الذي يدفعنا إلى المبالغة إلى الأمام، إلى أمام الأمام، ليعيدنا بفعل الانسداد، إلى الوراء، إلى وراء الوراء... ومن هنا أجد حكمة مختزنة، في الأداء الهادئ، في المثال السياسي الذي عرضت لبعض ملامحه، والذي سعى لتلطيف حرارة الاحساس بالهويّة، بتدريب نفسه وجماعاته على الالتزام بالمواطنيّة، قانونا وقيما.

- 3 -

ما يمكن ملاحظته، ونقاشه ايضا، هو أن الأجيال الشيعيّة السابقة التي أبدت ميلا واضحًا للاستغراق في وظيفتها السياسيّة، والرضى بها كمجال أمثل لتحقيق الذات والحضور والنهوض بالمقدار المستشعرة أولويته وضرورته وإمكانه، من الشأن الشعبي أو الجهوي أو الوطني. وكان في أساس معداتها للقيام بهذا الدور، ما توفرت عليه فتوفر لها، من وعي تفصيلي ومباشر بمكوّنات المجتمع، الذهنيّة والنفسيّة، وحساسياته، ومعرفة بالفوارق بين الجماعات الأهليّة والبلدات والعائلات والأفراد والأجيال، والشراكة في الذاكرة والعاطفة واللغة اليوميّة وطريقة إظهار المشاعر الجامعة، في الحزن والفرح والعادة والتقليد... وكانوا، إذا ما وقع أحدهم في عادة غير مألوفة أو غير مقبولة، كشرب الخمرة مثلًا، أظهر حرصًا شديدًا على عدم الجهر بها، إلّا البعض، وليس دائما، وان كان الخَلَف فيهم قد اختلف عن السلَف، فاقترف بعضه أو أكثره، انفصالا واستعلاء

بنسبة دهشته بالأشكال المشوّهة للحداثة، من دون المضامين.

واذا كان بين هذه الاجيال، من اختلفت علانيته عن باطنه المشوب بالرغبة في الكيد والوقيعة وعدم الوفاء، فان الأكثريّة كانت تذهب في آليات العمل السياسي، بعيدًا أو عميقا، ثم لا تلبث أن ترجع أو تعود إلى مرجعيتها في نظام القيم السائدة، في التسامح والنسيان والعفو... (كان يوسف الزين مقعدًا عندما توفي أحمد الأسعد فحُمل حملا إلى جنازته في الطيبة، ولو كان الزين توفي قبل الأسعد لتصرف الثاني تصرف الأول لأن له سوابق في هذا المسلك. وقد يكون تصرف نجله كامل الأسعد الإيجابي في وفاة يوسف الزين دليلًا على حالة ملازمة للتكوين في هذه النماذج أو أكثرها).

من هنا أتت انعطافاتهم أو التفافاتهم السريعة على إشكاليات حادة كانت تواجههم في قواعدهم الشعبيّة، الموالية والمعارضة. ولعلّ شهادة الجيل الجديد من سياسيينا، تؤكد ما نحن بصدد إثباته. فالرئيس بري، وهو مسلم له بجاذبيّة شخصيّة تتضاعف عندما تجالسه، خاصة عندما يذهب بعيدًا في ذاكرته الشعبيّة والأدبيّة والسياسيّة ويحكي... وهو يحكي في ما يحكي، أن تربًا له من تبنين، رغّبه بزيارة المرحوم احمد الأسعد، على مقربة زمنيّة من موسم انتخابي، فمضيا اليه ووجداه في طريقه إلى جولة انتخابيّة في بلدة بنت جبيل، فأصر على اصطحابهما في سيارته، ودار حديث طريف لا مجال هنا لتفاصيله. وعندما وصل الموكب إلى البلدة، كان أهاليها رجالا ونساء، مصطفين مستنفرين على جانبي الطريق، ومستعدين لإنزال أشد المضايقات بالزعيم المرشح... قبل التماس مع الجمهور، توقف احمد الاسعد عن السير، واستدعى القبضايات من مرافقيه، وعلى رأسهم سليم محبوبة، من السيارة الثانية، وأفهمهم أن عليهم البقاء في سيارتهم مهما يحصل، وأن لا يترجلوا منها لحمايته إلّا إذا رأوه مطروحًا أرضا. واخترق الصفوف إلى منتصفها، على صدى السباب والشتائم من الرجال والنساء على حدّ سواء، ثم ترجل ووقف في وسط الجمع الهائج قائلا: حسنا، بشرط أن لا يسمع الناس خارج المنطقة أو الجنوب، بأن الجنوبيين يهينون زعيمهم المخطئ معهم بهذا الشكل... هدأ الجمهور وبدأ الحوار... تغير الجو الانتخابي جزئيا.

ومن هذه القماشة العلائقيّة صاغوا كلامهم وخطابهم، فجاء، في الأعم الأغلب، سائغًا وواصلا، قصيرًا غير ممل، ولا يخلو من سرعة خاطر أو بديهة أو ظَرف مقبول والتفاتات ذكيّة وتلميحات وإلماحات وبلاغة مطبوعة، إلى عناية مقبولة بالاستشهادات

من شعر المتنبي وشوقي وبدوي الجبل والجواهري والأخطل الصغير وجبران وغيرهم، فضلا عن موسى الزين شرارة وعبد الحسين العبد الله (الصديقين اللدودين للبعض والعدوين الحميمين للبعض الآخر، مع تبدلات وتبديلات كانت تقع بين وقت وآخر من دون تغيير في أساس موقف الشاعرين من الزعماء وأساليبهم في السياسة والحياة وخاصة في مسألة الحريّة في الرأي والتعبير). والعلاقة الإشكاليّة بالأدباء والشعراء والعلماء والوجهاء، لم تكن تخلو من جمال وحرارة وحيويّة وتعقيدات، وأخطاء وسهولة في العودة عنها... كما لم تكن خطاباتهم تخلو من شعر شعبي وذكريات وأمثال شعبيّة وحكايا وقصص ومفارقات إلى اقتباسات من مفكرين وقيادات عربيّة واجنبيّة، مع لغة عربيّة سلسة أو قليلة اللحن، على قلة محصولهم العلمي النظامي، إلّا بعض الأفراد... أما إذا استشهدوا بآيات القرآن أو الحديث النبوي أو نهج البلاغة، فانهم كانوا يكلفون أنفسهم التدقيق المسبق بها، أو سؤال أهل العلم فيها، ويجاهرون بشعورهم بالحرج، إذا ما لاحظوا وجود عالم أو أديب تحت منبرهم، وربما امتنع بعضهم عن الكلام تهيبًا من العالم العالم، وكانوا غالبًا ما يعتذرون سلفًا أو لاحقًا عن أخطائهم... وكان فيهم أفراد مغرورون يتجاوزون هذه الاعتبارات كلها، ليعود أحاد منهم إلى الصواب طمعًا برضى الناس، أو يستمر أحاد في انفصالهم فيعودون إلى منازلهم خالي الوفاض من الاحترام والتأييد.

كان المال لدى الأجيال السياسيّة الأولى، أو لدى أكثرها، وسيلة للعيش والعمل والوجاهة والسياسة، لا غاية، إلّا بنسبة محدودة، اتسعت لدى عدد محدود من بينهم... وقد كان أكثرهم وارثًا لإقطاعات، اعتنى بها أقل من عنايته بالشأن العام احيانا، أو مساوية لها احيانا، أو أكثر بقليل في حالات عدة. وهنا يطرح الكثير من المراقبين لنظام القيم السياسيّة السائدة الآن، سؤالا، عن عدد السياسيين المحدثين المستعدين لرفض أي إقطاع عثماني أو وطني أو قومي أو طائفي أو مذهبي أو حزبي أو إسلامي أو دولي، أو إخفاء رغبتهم في أي هبة أو منحة أو أعطية أو بخشيش أو مكافأة على لا شيء يستدعيها، من أي جهة... بشرط أو من دون شرط؟ إذن -والجواب شبه معروف-، فالحساب على مشروعيّة أو شرعيّة الملكيات القديمة هو أقرب إلى الكلام الاكاديمي، أو السياسي الخلافي، أي أن سببه الخلاف السياسي لا أكثر، أو الأخلاقي العام، باعتبار أن الآخر شر وباطل، وبقياس متعسف مع الذات، لا يستند إلى أكثر من

مزاجيّة الخصومة، وميل الخصم إلى تبخيس خصمه... علما بأن كثيرين ممن يجهدون في إثبات عدم شرعيّة ملكيات الخصوم القدامى، أو الأصدقاء أو الحلفاء الذين تحولوا إلى خصوم لاحقا، لا تخلو أصولهم وبعض فروعهم من بقايا إقطاعات قديمة، كثيرًا ما اختلفت أطراف الأسرة على حصصها منها واحتكمت إلى الوالي العثماني هنا أو هناك. ولا تخلو ذاكرة أهلنا من ذكريات عن مساع ومجاملات وتنازلات ورجاءات للحصول على إقطاعات عثمانيّة أو منح أو مناصب عثمانيّة أو انتدابيّة أو وطنيّة، وحتى من زعامات دينيّة وأُسر علميّة عريقة وعظيمة ومن دون استثناء حسب ما تشهد به الوثائق المحتَفَظ بها لدى الورثة الذين يعرضونها بواقعيّة ومن دون حرج ويستمتعون بما تبقى من العقارات الواسعة.

غير أن الانسحاب من الحيز السياسي المباشر، جعل التقادم، مرور الزمن، يؤدي دوره كاملا، في تبييض بعض الملكيات، بينما عطل الاستمرار السياسي هذا التقادم في البعض الآخر. لقد كان أكثر زعماء الجيل الأول وبعض الثاني، يلجأ إلى الاستدانة، من فلاحيه ومرابعيه ومناصريه، في حدود ثمن الطحين والبرغل والزيت والسكر والشاي والقهوة ووقود السيارة، والنثريات اللازمة للحاشية والقبضايات من الانصار، من أهل البطالة والفتوة.

كان المرحوم رامز موسى غندور يضمن رخصة التبغ الخاصة بأحمد الأسعد، ويزرعها في أرضه في الطيبة، وكان مع والده وأهله عمومًا عسيراني الهوى. ولطالما سمعته يتحدث عن حالات العسر التي كان يمر بها احمد الاسعد، فيلجأ اليه طالبًا أن يستدين منه، في حدود المئة ليرة. فاذا لاحظ «البيك» سهولة تحصيلها من صَرة السيّدة ميسرة غندور زوجة السيّد رامز، طلب مضاعفتها إلى مئتين، ثمنًا للبنزين والخبز واللبن والشاي كما يصرح الأسعد وبعض الأمور غير ذلك كما يظنّ غندور... وسرعان ما يتحول الدين إلى هبة بإرادة الدائن وعجز المدين. واذا ما ضاقت الامور كثيرا، كان الواحد منهم أو الآحاد، يلجأون إلى المرابين القساة لتعذّر الاستدانة والرهن في المصارف، أو امتناع الزوجة عن التخلي عن بعض مدخراتها الممنوحة لها أيام اليسر، أو المختلسة خفية، أو عن بيع حلْيتها.

لقد كان أكثرهم ينفق من المال الخاص على الشأن العام... والحديث كثير عن حالات عوز وإفلاس وبيع الموروث من دار أو عقار أو أثاث. فان بقي القليل أو

الكثير، استمر الورثة في بيعه، حتى أن ورثة المرحوم محمد الفضل، وجدوا أنفسهم بعد وفاته على الارض من دون ارض لا في النبطيّة ولا في البابليّة حيث كانت تملك الأسرة... ومن دون منزل! ولم تكن فروع أسرة الفضل الاخرى بأحسن حالا من هذا الفرع. ومنذ سنوات كان آل شاهين قد استنفدوا أثمان عقاراتهم في النبطيّة، (600 دونم) وفي فرون (ألف دونم). وكان جدهم الحاج أمين، قد هاجر مبكرًا ومليا ومالكًا إلى المكسيك وعاد منها بثروة اضافيّة كبيرة، تبخرت فيما تبخر.

وترأس عادل عسيران مجلس النواب اللبناني بين عامي 1953 و1959، فتراكم عليه دين بلغ مليونا وستمئة ألف ليرة وقتها! وانتهت عائلة يوسف الزين من ملكيّة 17 مزرعة إلى ملكيّة جزء من أراضي الميذنة وجزء آخر آخذ في التناقص بالبيع في كفررمان. صحيح أن هذه الثروات لم تبدد كلها على العمل السياسي، ولكنها لم تكن لتتبدد لولاه. وفي أي حال، فان السياسة لم تتخذ ذريعة أو فرصة للتنمية السريعة للثروة، بل أعاقتها حتى عن نموها الطبيعي... وهكذا لم يقصر آل الأسعد في بيع املاكهم من (القُصير حتى الطيبة) وغيرها، ووهب كامل بك الاسعد الأول أراضي الأسرة في هونين لأهلها... ما جعلهم يقيمون على الوفاء الطويل له ولورثته، ويحتضنون أخاه عبد اللطيف منفيا أو لاجئا إلى بلدتهم، لأسباب وطنيّة، وماليّة، بعد مصادرة اليهودي الصيداوي اسحق ديوان لأملاك العائلة إثر عجز عن الوفاء بديونها.

هذا من دون أن يمنع ذلك من وجود أشخاص اتخذوا من موقعهم ومن شغلهم في الشأن العام ذريعة ووسيلة للكسب الخاص، من الحلال والحرام والمشبوه، أو أن يتخذ البعض من علاقته بهذا الزعيم أو المتنفذ أو المسؤول طريقًا إلى الاستغلال والإثراء...

ولكن الحاج عبد الله يحيى الخليل، الأساس في آل الخليل، لم يستفد لا هو ولا ذريته من موقعه... بل استفاد آخرون من أبناء عمومته. يتحدث رضا التامر في ذكرياته (1906 – 1954، الطبعة الأولى كانون الثاني 1955، بيروت) عن أحواله آل الأسعد (كامل وعبد اللطيف ومحمود) بعد وفاة كامل الأسعد، وكيف أصبحت أحوالهم: «فقد تراكمت الديون على أفراده (البيت الأسعدي) وصدر قرار الحبس بحق المرحوم خالي عبد اللطيف بك ولكنه هرب إلى هونين، وكذلك صدر نفس القرار بحق ابنه أحمد بك الأسعد، وفر هذا أيضًا إلى مستعمرة التخشيبية الواقعة على الحدود اللبنانيّة الفلسطينيّة. وكذلك صدر قرار بسجن محمود بك الأسعد وولده

محمد بك فتم توقيفهما، ولكن الأول لم يمكث طويلا في السجن وأفرج عنه بسند كفالة مع بعض الوجوه في صيدا ومنهم نجيب بك عسيران، وأما ولده محمد بك فقد بقي مسجونا مدة ثلاثة أشهر؛ وهي المدة التي حددها القانون بحق الذين لا يدفعون ما يترتب عليهم دفعه من ديون» (ص135).

ويضيف: «... وفي هذه الأثناء طُرحت أملاك خالي المرحوم عبد اللطيف بك الأسعد في المزاد العلني وسجلت باسم عبود بك عبد الرزاق الذي كان قد أسلف خالي مبلغًا من المال» (نفس الصفحة).

وعن حال عائلته يقول: «وأوقف أخي رياض... وحُجزت مفروشات منزلنا في تولين، وحجزوا حصانا لأخي بدلا من الضرائب المتوجبة علينا وسجن وكلاؤنا. وكذلك حجزت مفروشات بيت خالي بسبب الضرائب، فكان جميع الأثاث قد جمع في مكان واحد، فما كان من خالي إلا أن قال لي: «إن البيت الذي يُحجز فرشه يجب حرقه» وفعلا فقد أمسك بصفيحة الكاز وأفرغها على المفروشات ثم أشعل النار فيها، فهرب رجال الحكومة وولول الحضور الذين أخذوا يرشقون بالحجارة جباة الضرائب ومأموري الحكومة» (ص170)... يحسن أن نذكر أنه بعد هذه الحوادث أصرّ عبد اللطيف الأسعد على الصمود في وجه الدولة الانتدابيّة... ولكن ساءت حاله الصحيّة وتوفي أوائل الأربعينيات.

المرجعيّة بين السياسة والدين

قبل الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982 كانت هناك مشاركة شيعيّة في المقاومة؛ وهي في جزء منها (حركة المحرومين) سعت إلى التميّز وإلى تأكيد شيعيتها مضمونة بأفق وطني رسمه الإمام موسى الصدر في أفكاره وحركته. بعد الاجتياح أخذت مساحة المقاومة على خريطة الوطن تتوسع شيعيًّا حتى بدا وكأنها أصبحت شأنًا شيعيًّا حصريًّا؛ وهذا ما استجلب بعض النقد. ولكن النقد المشفوع بعدم القدرة أو عدم القرار، خارج الإطار الشيعي، في تصحيح الصورة، لم يؤثر في تصاعد الوهج واعتبار الشيعة طائفة صاعدة بامتياز، مع خوف من الأقربين والأبعدين، من أن يؤدي عدم الدقة في حساب الواقع والاحتمالات المستقبليّة، إلى تحويل هذا الصعود إلى ضرائب وإشكالات مستعصية قد تهدد الوجود الشيعي في لبنان فضلًا عن الصعود.

وكان الكثيرون في لبنان يرون أن الاحتلال الإسرائيلي بتداعياته المختلفة يشكّل تهديدًا لوحدة لبنان؛ ومن هنا فإن من يقاوم ليزيل هذا الاحتلال أو يساهم في إزالته، يهيئ أسباب الوحدة الوطنيّة وضماناتها. وقد كان الالتفاف الشعبي اللبناني الواسع والرسمي حول الجنوب والمقاومة إبان عدوان تموز 1993 ونيسان 1996، أحد مظاهر هذه الوحدة وأحد المؤشرات إلى دور المقاومة وموقعها في الوحدة، وتاليًا إلى دور الشيعة وموقعهم في حماية الكيان اللبناني واجتماعه ودولته وسيادته. هذا التأثير الإيجابي على الوحدة، ينقلب إلى تأثير سلبي إذا لم يترافق مع حال من الوحدة الشيعيّة على قاعدة المقاومة، بمفهومها الشامل؛ لأنها إذا اقتصرت على المستوى العسكري وانحصرت فيه، فإن قوى شيعيّة راسخة ذات فاعليّة كبرى، لا يدخل الشأن العسكري في اختصاصها

أو إمكاناتها أو عشقها الذي يؤثر سلبًا على البصر والبصيرة ويضيق مجال الرؤية... بالإضافة إلى ذلك فإن الوحدة الشيعيّة الضامنة لتأثير المقاومة الوحدوي على لبنان، هي الضامن الأول لاستمرار المقاومة ونموها ورشدها وحصانتها. والوحدة الشيعيّة المتوقعة والمطلوبة على هذا النصاب وبناء على موجبات الوضع الطائفي كأمر واقع لا بد من المداومة على التفكير العميق والعقلاني بتطويره نحو إلغائه بالدولة الديمقراطيّة أو دولة الأفراد لا الطوائف، هي كأي وحدة على أي مستوى من مستويات الاجتماع البشري، كي تتحقق وتثمر يجب أن تكون غير إلغائيّة، لا يلغي طرف مكوّن لها طرفًا مكوّنًا آخر، وإن كان هناك تفاوت في الحجم والقوة والفاعليّة بين الأطراف المكوّنة، شأن أي متعدد طبيعي أو سياسي.

غير أن حال الشيعة في لبنان كما يبدو لا تميل إلى أن تكون استثناء على الحال العربيّة، التي هي استثناء على حال الأمم والشعوب، وحتى الأقطار المتجاورة، في أصقاع الدنيا وعلى مر التاريخ... فالخطر الخارجي يوحد غير العرب. أما العرب فيزيدون على الخطر الخارجي انقسامًا واحترابًا... كذلك الشيعة، لا يوحدهم الخطر ولا الجهاد، بل زاد في انقسامهم ويزيد من دون أن يكون تعدد جماعاتهم المتناحرة أو المتنافسة في أفضل الحالات منسجمًا مع الضرورات الوطنيّة في التعدد على أساس وطني.

ربما لأن كل طرف عربي أو شيعي، يرى أنه الحاكم أو النظام أو القطر أو الحزب أو الفئة المحقة، وأن الآخر ضال لا بد أن يعود عن ضلاله أو يعاد بالقوة أو يلغى من الاعتبار أو الوجود. وعندما كان الشيعة – الأطراف السياسيّة الأساسيّة لدى الشيعة («حزب الله» وحركة أمل تحديدًا) – عندما كانوا يعودون إلى مظهر من مظاهر الوحدة، ليس إلا، كما في الانتخابات النيابيّة منذ 1992، فإن هذه العودة لم تكن تعكس واقعًا حقيقيًّا، ولم تكن نتيجة تطور في عمل آليات الداخل، بل كانت ثمرة قرار إقليمي عربي معني بالصراع؛ مع إسرائيل ومعني بشأن شركائه المباشرين في هذا الصراع، وهو يرى أن الانقسام الشيعي بلحاظ الجنوب والمقاومة، الساحة والفعل، إذا ما تبلور في الاستحقاق النيابي فإنه لا بد أن يؤثر سلبًا على سياق المواجهة واحتمالات الصمود، خصوصًا وأن النهج الإسرائيلي واضح في إصراره على الاستفراد ليفرغ عمليّة السلام من مضمونها الشامل والعادل!

وما من أحد يشك في أن أي انقسام في جبهة المواجهة يؤدي إلى إضعاف جميع الأطراف مقدمة لاستفرادها.

هذا الكلام هو مجرد وصف للحال الانقساميّة في الشيعة اللبنانيين والشيعة عمومًا. ولا أعتقد أن هذه الحال مرشحة لتغيير جزئي أو جذري من خلال المعطيات والموجبات التي تفرزها التطورات على المستويات كافة، الإسلاميّة أو العربيّة أو الوطنيّة اللبنانيّة أو الشيعيّة، لأن الزعزعة العظمى أصابت ركيزتها الأساس وشرطها الوجودي الأول، تكون فيه ومن دونه لا تكون، إلا في حدود تتسع وتضيق تبعًا لمقتضيات ظرفيّة وآنيّة. إن الركيزة الأولى في الوحدة الشيعيّة، التي كانت تاريخًا ثم صارت نزوعًا ثابتًا شيعيًّا، هي المرجعيّة الدينيّة، التي قامت على نظام معين حتى أصبحت نظامًا معينًا أدى إلى نظم الشيعة في إطار جامع جعل الخارج منه إلى إطار سياسي منفصل، يمينًا أو يسارًا، خارج الصدقيّة الشيعيّة رغم مرونتها الفكريّة والفقهيّة ذات النزوع الواضح والمتأصل إلى التسامح والاستيعاب ورفع الظلم والجور بالعدل والاعتدال. ولقائل أن يقول إن نظام المرجعيّة الشيعيّة لا يمنع التعدد فيها... وفعلًا الأمر كذلك؛ وهو الاحتياط الشيعي الأعظم ضد الاستبداد والفرديّة والنمطيّة القاتلة والمركزيّة التي تختزل الأطراف وتلغي المشاركة، وهو المناخ للوحدة التي يدخل في تعريفها التعدد ويعطلها أو يلغيها المفهوم الأحادي، الذي يستوجب القسر والإكراه ويختزن العنف والتطرف. ولأن المرجعيّة الشيعيّة تقوم على نصاب علمي وديني وتتحقق من خلال الانتخاب الطبيعي، فإن الشيعة كانوا يدورون حولها، يصدرون منها ويعودون إليها محكومين بالمعايير نفسها التي تحكمها حصولًا ودوامًا وسلوكًا، أي الكفاءة العلميّة التخصصيّة، المتكاملة بالعلوم المدنيّة، والعلماء المدنيين والخبراء في حقول مختلفة، والتشاوريّة مع المرجعيات الدينيّة الأخرى تحرّيًا لمزيد من الصواب أو تضييق مساحة الخطأ والعفة والزهد والرقابة الشديدة على حركة المال الشرعي في محيطها القرابي أو هيكلياتها الإداريّة. فلم يكونوا (الشيعة) يتعاملون مع المراجع المتعددين تعامل الاتباع السياسيين مع زعماء متناحرين... ولم يكن الشيعة يصنفون أنفسهم بحسب مراجع التقليد الذين يختارونهم سقفًا لعباداتهم ومعاملاتهم.

ونظامنا الفقهي اقتضى أن من يقلد السيّد محسن الحكيم رحمه الله مثلًا لا بد أن يعود في احتياطاته الوجوبيّة – إذا لم يرد العمل بها – إلى السيّد أبو القاسم

الخوئي رحمه الله، لأنه يرى أن السيّد الخوئي هو الأعلم بعد السيّد الحكيم مباشرة، وكذلك كان على من يقلّد السيّد الخوئي بالنسبة إلى السيّد الحكيم... أو غيره، أو غيرهما... وبالمقتضى نفسه كان على أي واحد من المقلدين، غير المجتهدين، أن يهيئ نفسه للانتقال من تقليد الميت أو عدم الجواز، أو التفصيل في ما يجوز البقاء فيه وما لا يجوز، فيصبح حكم أحد المراجع مصدر الشرعيّة في مرجعيّة مرجع آخر. وهذا جدل وحدوي مبني على أن التعدد أمر طبيعي وأن غيره غير طبيعي. والسر في ذلك أن الشيعة لم تكن السلطة شاغلهم. حتى في العراق كان شاغلهم عدل السلطة لا السلطة نفسها، أي ليس الوصول إلى السلطة والاستيلاء عليها هو الهدف، سوى ما جد من توجهات في أواخر الخمسينيات من دون أن تحكم عقل الحوزة العلميّة ومنهجها وتوجهات المرجعيّة... التي كانت باستمرار تعارض من دون أن تقوض، ومن دون أن يكون لديها مانع من أن تساهم معارضتها في تقويض السلطة وتغييرها إذا ما أصرت السلطة على جورها. ولكن الذي استجد في أواخر الثمانينيات كان منعطفًا كبيرًا. فقد توفي الإمام الخميني، بعدما كان أتى من المرجعيّة إلى السياسة (السلطة المباشرة) أو العكس؛ وهو كان حائزًا شروط المرجعيّة العلميّة والدينيّة. ومن هذا الموقع تصدى للشأن الانقلابي... وإذا فرضنا أن ثورته لم تنجح، فإن ذلك لم يكن ليؤثر في مرجعيته كثيرًا. أما في أهليته فلن يؤثر... ولكن الثورة نجحت والدولة الإسلاميّة على يديه وبقيادته تحققت، ما أفسح المجال لجعل المرجعيّة مشوبة بمقدار من السياسة عند الجمهور الشيعي. أما عند أنصار الإمام ومؤيديه، فقد حصلت مطابقة بين السياسة والمرجعيّة، وأصبحت السياسة شرطًا من شروط المرجعيّة. وعلى هذا الأساس تضاعفت جهود أنصار الإمام الخميني من أجل توسيع رقعة تقليده ومرجعيته أو تعميها إن أمكن، بلحاظ أن أهليته السياسيّة مرجح بناء على نظريّة ولاية الفقيه، بل هي ملزمة في نظر من يقول بها وإن كانت في الأساس مجرد فرع فقهي. فقد تعاظمت الجهود بعد وفاة الإمام في تحويلها إلى أصل من أصول العقيدة الشيعيّة التي يعني إنكارها الكفر أو الردة عن الدين أو المذهب مما جعل الوقوف في وجه هذا التوجه أمرًا صعبًا للغاية ومكلفًا بعض الأحيان. وجلّ ما في الأمر إن اعتراضات صدرت من هنا وهناك، همسًا وجهرًا، على الطريقة التي تدار بها المعركة، خصوصًا وأن النشاط في هذا المجال، ترافق مع لغة غير مألوفة في تاريخ

الحركة المرجعيّة. فالتقليل من شأن المراجع الآخرين والتوهين الذي لحق بهم، رأى فيه البعض مؤشرًا على خطر مستقبلي من شأنه أن يزعزع علاقة القاعدة الشيعيّة بمرجعيتها، خصوصًا وأن تغليب البعد السياسي في مسألة المرجعيّة من شأنه أن يقلل من أهمّية الأبعاد الأخرى الأصليّة والأصيلة والمحددة أساسًا لماهيّة المرجعيّة ووظيفتها الجامعة ويهدد بتقويضها من دون أن يكون هناك داع فعلي لهذا التقويض. هذا من دون معاندة في أن ما استجد يقتضي تطويرًا في المرجعيّة يرفعها إلى مستوى المؤسّسة المعاصرة من دون أن تنقطع عن تاريخها، على أن يتمّ ذلك كله على أساس من المستجدات والموجبات والتطورات في الاجتماع العام والمعارف العامة وما تستدعي من تغيير تنظيمي، لا على أساس المقتضيات السياسية العابرة مقطوعة عن حيويات المجتمع وثقافته وعوائده وعلائقه الثابتة.

بعد انتقال الإمام الخميني إلى الملأ الأعلى، تبلور إذن الاتجاه الذي يغلب البعد السياسي في المرجعيّة ويجعله الفيصل في تعيين المرجع، بما يستلزم ذلك من تساهل في الشروط العلميّة... وأصبح هذا الاتجاه هو الغالب معضودًا بالدولة. ولم يكن في إمكان الحوزة العلميّة في قم أن تعدل في هذا المسار الذي استمر يتبلور على حسابها وبعيدًا عنها إلى حد ما، بعدما فقدت الكثير من موقعها، وأصبحت طهران أي السلطة أو السياسة تقاسمها هذا الموقع وتنازعها على ما تبقى لها منه... وأخذت تتحول شيئًا فشيئًا إلى موقع الظهير والمساند، وتحول استقطابها السياسي المرجعي استقطابًا سياسيًّا مشوبًا بآثار باقية من مرجعيّة تاريخيّة. وانسحب المؤهلون للمرجعيّة أو المتصدرون لها إلى منابر درسهم، مقتصرة مرجعيتهم على أطر ضيقة غير قادرة على المنافسة لأنها لا تملك أسبابها... والماليّة منها خصوصًا، لأن ماليّة المرجع لها دور في تثبيت مرجعيته وتوسيعها، لأنها تقوم على العطاءات للمستحقين وللمبلغين (وهؤلاء الأخيرون هم كوادر العمل المرجعي وناشرو المرجعيّة من الطلبة). وقد وضع بعض المفكرين الايرانيين (سروش مثلًا) هذه المسألة في إطار مسألة أخرى، هي مسألة الحوزة الدولة، حيث رأى أن التباسًا حصل على أساس أن الحوزة مكان علمي ومعرفي ينتج علمًا ومعرفة والدولة مكان سياسي ينتج سلطة وتبشيرًا وتسويغًا، فلا يجوز التداخل أو التطابق بين الدولة أو السلطة والحوزة، لأن في ذلك قطعًا للحوزة عن وظيفتها المعرفيّة والتنظيميّة الأهليّة ومصادرة لها من جانب الدولة واختزالًا

للعلمي والمعرفي بالسياسي والحكومي... ودعا إلى إعادة الحوزة إلى موقعها في إنتاج المعرفة.

أما النجف الأشرف كحوزة أم، فقد حوصرت بالنظام العراقي الذي تأسس على نصاب جعله يرى فيها عائقًا، فكان سلوكه معها مطابقًا لسلوك الأنظمة العربيّة الحديثة مع حواضرها العلميّة الإسلاميّة العريقة (مصر والأزهر، تونس والزيتونة، المغرب والقرويون... إلخ) إلى سبب إضافي مذهبي جعل الدولة العراقيّة أشد حذرًا وجعل الحوزة أشد اعتراضًا وأكثر مراقبة لسلوك الدولة التي أتاح لها النظام الحالي أن تشرع في التقويض والنقض... واشتدت قبضة النظام على النجف أواخر عهد السيّد محسن الحكيم واستمرت تشتد بعده في عهد السيّد الخوئي وعلى إيقاع الحرب العراقيّة - الإيرانيّة... ومع رحيل السيّد الخوئي تراجع حرج النظام قليلًا نظرًا إلى أن رحيله أحدث فراغًا لم تكن قوة من أتى بعده، بحيث تسدّ هذا الفراغ بكامله... ثم عادت قبضة النظام لتشتد أكثر متأثرة في ذلك بأمرين: الأول، هو تنفس النظام العراقي سياسيًّا، وخصوصًا في المدى العربي بعد حال النبذ التي عاشها جراء احتلاله الكويت مما مكّنه من استعادة بعض أنفاسه والرجوع إلى سلم أولوياته - ومنها الحوزة - وكسر الوهم بأن الحوزة يمكن أن تستمر... إلى ذلك فإن التنفس السياسي أصبح معه احتمال التنفس الاقتصادي احتمالًا قويًّا فزالت الحاجة إلى دور المرجعيّة في سد النواقص المعيشيّة من خلال الأموال الشرعيّة؛ والأمر الثاني هو المستجدات الدوليّة والإقليميّة التي اقتضت أن يتجه العراق وإيران إلى الإزالة التدريجيّة لآثار الحرب الطويلة بينهما؛ وهذا من شروطه الضمنيّة الكف عن التماس مع الشان الداخلي لكل من البلدين من جانب كل منهما، فكان طبيعيًّا أن تغتنم السلطة العراقيّة هذا المعطى الجديد لتحكم قبضتها على النجف أمنيًّا خوفًا من أن تتنفس النجف وتظهر من جديد. وعندما قتل الشيخ البجنوردي والشيخ الغروي على طريق كربلاء كانت ردود الفعل أقل توترًا من المعتاد والمتوقع. ثم أصبح السيّد السيستاني أسير منزله لا يجرؤ على استقبال زواره لأنه قد يكون بينهم رجل أمن متخف بلباس طالب علم ديني يطلق عليه رصاصة واحدة عن قرب ولا يحتاج إلى الثانية. كذلك فإن السيّد محمد سعيد الحكيم، وبعد عشرات الشهداء من أسرته ورغم نسبة العلماء والمجتهدين العالية منهم، قد عاد إلى منزله وكتبه في النجف. كل ذلك. وغيره جعل الحوزة والمرجعيّة تحتاج إلى مفصل درامي

عظيم جدًا حتى تبدأ من جديد... ترافق هذا الأمر مع مسألة المرجعيّة في قم وغلبة السياسي الديني فيها، كما على العلمي الديني على المستوى الشيعي عمومًا. وهذا نصاب للمسألة أشد تعقيدًا.

***

في العقد الاخير من القرن العشرين، وعلى مدخل القرن الحادي والعشرين، يكون الشيعة قد قطعوا اشواطًا بعيدة في رسم معالم مشروعهم ونظام حياتهم الجديدة، باستبعاد المرجعيّة بمفهومها التاريخي (نائب الامام المجتهد العادل الأعلم - وليس هو بالضرورة الولي الفقيه نظرًا إلى أن المسألة خلافيّة) وبشروطها التقليديّة (كونها تقليديّة لا يعني تماما انفكاكها عن العصر وروحه ومتطلباته ولا يعني كذلك عدم ضرورة عصرنتها فعلا من دون أن يكون ذلك مقتضيا لالغائها)...

وأول علامات المفهوم الجديد، المشروع، واهمها هو ارتفاع درجة التسييس في تعيين المرجع وخفض نسبة المدخليّة الحوزويّة في هذا التعيين. ويمكن أن يستكمل هذا الخفض في اتجاه جعل المرجعيّة شأنا مدنيا، إذا ما توافر للاتجاه الجديد في ايران تحقيق توجهه إلى انتخاب المرجع الرسمي (ولي الفقيه) انتخابًا شعبيا مباشرا؛ وهو توجه يجد اصله وبدايته في احالة المسألة بحسب الدستور الايراني إلى مجلس الخبراء (خبر كان) أي البرلمان الفقهي. هذا لا يعني أن الشيعة مقبلون على فقدان المرجعيّة، لأن هذا التطور يحافظ على ابقاء وضع الفقيه المرجع في نصابه الفقهي والعقيدي، فيبقى الفقه الشيعي والفكر الشيعي والعقيدة الشيعيّة مرجعا. غاية الأمر أن الملمح السياسي يدخل أساسًا إضافيًا مستجدًا في تحديد الواسطة المعرفيّة والعمليّة بين هذه المرجعيّة الثابتة وبين الجمهور.

يمكن القول بتحفظ شديد إن الشيعة ربما كانوا على اهبة الدخول في حال إسلاميّة سنيّة أو مقاربة للحال السنيّة، على فارق لا يجوز انكاره؛ وهو أن الناظم التاريخي للجماعة السنيّة (لاجتماعها على أساس الفقه والعقيدة وأولويّة نظم أمر الأمّة) هو الدولة، سواء في شكلها الخلافي (من الخلافة) أو السلطاني، وحتى الدولة الحديثة القوميّة أو الوطنيّة (القطريّة). وعندما تراجعت المرجعيّة الدينيّة في الازهر (المشيخة والكادر العلمي من حولها) وبالاحرى منذ تأسست مشيخة الازهر على قاعدة ضرورات الدولة السلطانيّة، لم يحصل تطور «درامي» أو «ميلودرامي» في نظام حياة الجماعة

السنيّة أو دينها وعملها (كجماعة سنيّة) سواء في مصر أو في العالم العربي والإسلامي حيث للأزهر موقع ودور مرجعي... والتطور أو التغيّر الذي قد يكون حصل يمكن للمتخصصين استبيانه في حياة الجماعة كجماعة وطنيّة. والمؤشر الذي يمكن التحقق منه هو أن العلم الديني مال مبكرًا إلى الخروج من عهدة رجال الدين والدخول في عهدة العلماء المدنيين، أي أن الشركة في هذا المجال اخذت تتسع مساحتها لمصلحة الجانب المدني، الذي لا يعاني، بموجب نظام الحياة السنيّة، من نقص أو انتقاص في صدقيته، كالذي يعانيه الجانب المدني في المجال العلمي عند الشيعة، نتيجة استقرارهم لأسباب تاريخيّة على حصر الشأن الديني برجال الدين، ما الجأ القطاع المدني من العلماء والمثقفين الشيعة إلى الذهاب إلى اماكن وأطر حضور اخرى (الاحزاب) أو الانفصال من دون الذهاب إلى مكان، أو الالتحاق والذيليّة للمؤسّسة الدينيّة. وهكذا فانه لم يبرز حتى الآن في الوسط الشيعي قطاع مدني علمي اسلامي معترف به وذو صدقيّة أو نفوذ يؤهله أو يشجعه على التصدي لشؤون الإحياء والدعوة بما تتضمن من نقد واضافة... هذه المسألة تستمر في تعقيداتها مع تراجع ملحوظ في المستوى العلمي في الوسط المشيخي الشيعي (إلّا في حدود)... خارج ايران بالطبع. وسبب ذلك أن المعايير والأهليّة العلميّة لم تعد لها الحظوة التي كانت واصبح الحضور والاعتبار مربوطين بالموقع السياسي الحزبي، الذي هو معيار الصدقيّة ومقياسها والمدخل إلى تأمين الدور والفاعليّة والمعاش، في حين تستمر ايران رغم تعقيداتها الخاصة في انتاج علمها وعلمائها الإسلاميين في القطاعين المدني والمشيخي على حد سواء.

وهذا يذكرنا بتفاوت المستويات بين المركز الشيوعي الروسي والاطراف الدوليّة للشيوعيّة الغابرة، ويذكرنا باشكاليّة المركز العثماني والاطراف... ومنذ البداية ومن خلال قراءتنا للتجربة الشيعيّة اللبنانيّة مع الدولة الصفويّة في ايران، كان عندنا طموح ورغبة في أن يتمّ التعامل بين المركز الشيعي المستجد والاطراف الشيعيّة على أساس تكافئي... أي أن تراعى مصلحة الشريك الصغير، لأن مصيره يكون اشد ظلامًا عندما تنهار الشركة أو تخسر. لقد ذهب الشيعة إذًا إلى السياسة؛ وفي لبنان اصبح هذا المنحى غالبا، تراجعت معه فاعليّة الاطر والمؤسّسات القائدة والتي آثرت أن تكون رافعة منهجيّة وعلميّة للمشروع السياسي الوطني وموقع الشيعة فيه (المجلس الشيعي الأعلى) وحوصرت رغم انها لم تحمل مشروعًا خاصًا بها، في حين انقلب الشيعة على

منهج علي بن ابي طالب في تغليبه للعام على الخاص وسحب المشروع الخاص تأمينًا لسلامة سير المشروع العام. وفي السياسة، بمعناها الشرقي والعربي واللبناني، تتراجع المعايير لتسود العصبيّة ضابطًا للايقاع والولاء والحركة والعداء والصداقة والتحالف والتعاون والتقاتل والتصالح والتواطؤ الخ... والشيعة ذاهبون إلى السياسة هذه بمعناها العصبي، الانغلاقي، الالغائي، أي إلى الجماعات والاحزاب والتنظيمات التي تبقى مزروعة بألغام التجزئة لأنها قائمة عليها... وانا لا اسجل عيبًا هنا. فربما كان ذلك، من منظار ما، ارتقاء مدنيا ومعاصرة شيعيّة وحضاريّة. ولكن لا بد أن ينتبه الشيعة إلى أن ذلك يضعهم في سياق مختلف جذريا عن تكوينهم التاريخي، فتصبح شيعيتهم المعهودة والمألوفة غير مسلّحة، ويعرّضون انفسهم لما يتعرض له غيرهم، ويتراجع حقهم في خطاب اعتراضي شيعي، وربما صاروا ملزمين باختيار خطاب آخر على غير لحن وايقاع وجرس ونسق؛ وقد يكون نسق الخطاب الدرزي اللبناني مثاله الملائم، وهو بالجملة خطاب سياسي بالدرجة الأولى، لان الدروز طائفة سياسيّة بامتياز... وهذا يعني أن الخطاب الشيعي المميز بأولويّة الدعوة على السلطة، اصبح مختلفًا بموجب غلبة السياسي على الحراك والعقل الشيعي، ما جعل الأولويّة للسلطة على الدعوة. فلا بد إذاً من ازالة الالتباس في الخطاب الشيعي بين الدعوة والسلطة؛ وازالة الالتباس تتم من خلال فك رباط المطابقة من دون أن يؤدي ذلك إلى التقاتل الحاد في وعي الشيعة وحركتهم بين السلطة والدعوة... ولكن هذه المطابقة الآخذة بالتبلور الآن، على وهم وتعسف، تعد الجماعة الشيعيّة إلى انفجار مدمر من دون فرق بين مركز قديم أو مستجد وبين اطراف نائية أو قريبة. الملاحظ من خلال قراءة العمل الكبير الذي انجزه «مركز دراسات الاهرام» حول الحالة الدينيّة في مصر العام الماضي انه منذ تنظيم الازهر كمؤسّسة رسميّة في إطار الدولة كانت القلة القليلة من مشايخه ملتزمة بمذهب فقهي من المذاهب السنيّة الاربعة، أما الأكثريّة فمعروفة بأن لا مذهب محددًا لها.

1998/10/7

الشيعة الاتحاديّة: مشروع افتراضي

- 1 -

إن الأطر التنظيمية الكبرى، أي التي تتجاوز الأوطان والأقاليم وحتى القارات، قد تكون ضرورة من ضرورات وجود وسلامة وجود وكمالات وجود الأقليات القوميّة أو الدينيّة أو المذهبيّة، الصغيرة أو الكبيرة على السواء، إذا كان مطلوبًا أن تتحول هذه الأقليات إلى مصادر حيويّة، بدل أن تبقى بؤرًا للتوتر؛ أي انها، لن تكون بالضرورة، في حال تنظيمها أو انتظامها، موجهة ضد الأكثريّة في اماكن وجودها، بل أن الخطر على هذه الأكثريّة يأتي في ما يأتي، من الخلل في تعاملها مع الأقليّة أو الأقليات الشريكة لها في وطنها أو دولتها، عندما تتحول الأكثريّة إلى غالبة عن قصد أو بحكم الأمر الواقع، وتتحول الأقليّة إلى مغلوبة بالانعزال والعزل أو بحكم الأمر الواقع كذلك، وتتخلى الأكثريّة عن دور الرعاية للشأن الأقلوي تحت مظلة وطنيّة جامعة، في السياسة والاجتماع والقانون. من هنا قد يصبح تنظيم الأقليّة الوطنيّة لنفسها وطنيا، وإيصال إطارها الوطني الناظم، أو وصله بعمقه الما فوق وطني، عامل تصويب لسلوكها وسلوك الأكثريّة، وخافضًا للتوتر وممهدًا للتكامل من خلال الدمج أو الاندماج الواعي، من دون أي عنف مباشر أو غير مباشر. والكل يعرف الأثر المحمود لمشروع الامام الصدر التنظيمي عبر المجلس الإسلامي الشيعي في لبنان اواخر الستينات، على وعي الشيعة لدورهم وموقعهم الوطني وضرورة ازالة كل المعوقات التي كانت تعمّق الفصل بين حركة الشيعة في الواقع اللبناني، سياسة وعمرانا وعلما وانتاجا، وبين وعيهم لهذا الدور، لرفعه إلى مستوى الضرورة أو الحقيقة المعترف بها

وطنيا، في مشروع لبناني يتخطى اسباب الانقسام والحرب إلى تطوير صيغته المميزة، على موجب الحداثة والأصالة والديمقراطيّة والقانون والعروبة والوطنيّة اللبنانيّة العميقة والجهيرة... والكل يعرف أن مشروع الامام الصدر كان لا يلائمه إلّا السلم الأهلي؛ ومن هنا جاءت الحرب اللبنانيّة عام 1975 محبطة له، وما لبثت هذه الحرب أن تحولت إلى قناة أو معبر للشيعة إلى ما كان الامام الصدر يخطط له سلما، أي حضور الشيعة في الدولة بما يوازي حجمهم ودورهم كمًا. ولعلّ بعض اسباب الخوف على الشيعة في لبنان الآن، لا يأتي من كونهم قد حققوا موقعهم، بل من الاسلوب الذي تحقق به هذا الموقع، والذي كان يمكن أن يكون أجدى لهم وللبنان، لو كان أقل حجما وأكثر عمقا، أي لو كان الوعي الذي يرافقه اعمق من الوعي السائد لدى الشيعة عن انفسهم ولدى الآخرين عنهم.

إن السنّة من المسلمين، في الاقطار الإسلاميّة والعربيّة، وحتى في اقطار مهاجرهم، في أميركا وأوروبا وأوستراليا، لا يرون انفسهم مضطرين إلى اطر عظمى مركزيّة أو جامعة، بل يكتفون بأطر متعددة تهدف إلى ما هو ابعد من حفظ الوجود وسلامته. ذلك لأنهم الأكثريّة العظمى في المسلمين وفي العرب، وهم النظام العربي والإسلامي بصرف النظر عن الخصوصيات السياسيّة هنا وهناك وهنالك، وهم الكتلة البشريّة الإسلاميّة والعربيّة الأعظم، بصرف النظر عن تعدّد حساسياتهم ومذاهبهم واختلاف انظمة مصالحهم احيانًا. وبالتدقيق الميداني نجد أن الأكثريّة الساحقة من الأفراد السنّة لا يعرفون إلى أي مذهب ينتمون... وحتى الأحزاب السنيّة التي تقوم على العصبيّة المذهبيّة كضرورة بنيويّة، تجد نفسها مضطرة لمخالفة فقه مذهبها أو ترك المذهب عندما يتعارض نهجه الفقهي مع مشروعها السياسي. وهم -أهل السنّة- اصحاب الثروة العربيّة والإسلاميّة... وإذا ما كنا نتكلم عن التنظيم فإننا نعني منه الأهلي أو المدني تحديدا، لأن نواظم مثل منظمة المؤتمر الإسلامي وغيرها، إنما هي اطر حكوميّة ذات اختصاص سياسي شبه حصري. وفي حين أن هناك أطرًا وطنيّة وقاريّة، بل كونيّة، تنتظم فيها أقليات إسلاميّة كالاسماعيليّة (البهرة) والاغاخانيّة والقاديانيّة والبهائيّة (بصرف النظر عن مدى الابتعاد عن الاصول الإسلاميّة أو معاداة البعض من هذه الأقليات للإسلام)، إضافة إلى (الشيخيّة) المتفرعة من الشيعة الإماميّة الاثني عشريّة على اختلاف في بعض المباني، والخوجة (الهنود) الإماميّة الاثني عشريّة المنتظمين في

الهند وخارجها على موجبات سلاليّة، واضافة إلى الطرق الصوفيّة باعتبارها انظمة وطنيّة محليّة موصولة بأفق عابر للأوطان والأقاليم والقارات والمذاهب أحيانًا والأديان جزئيًّا... نجد، على المستوى المسيحي مثلًا، أقليّة أو أقليات بروتستانتيّة منتظمة أو منظمة في كنائس، ضمن نظام بروتستانتي عام ومسكوني احيانا، على رغم كون البروتستانتيّة تشكّل أكثريات عظمى في أميركا وبعض الاقطار الاوروبيّة. كذلك فإن طوائف مسيحيّة اخرى أقلويّة، قد أعدت لأتباعها اطرًا مسكونيّة معروفة، ذات أثر ايجابي على حراكها الاندماجي ومشاركتها في مجتمعاتها الوطنيّة. ولم يمنع التقاء الكاثوليك تحت سقف الفاتيكان، من العناية ببعض خصوصيات اوضاعهم في مختلف اماكن انتشارهم، خصوصًا في الأماكن التي يتحوّلون فيها، داخل حدود الدولة الوطنيّة، إلى أقليّة كبيرة أو صغيرة. من هنا ما نجده مثلًا عند الموارنة، وفي لبنان على وجه الخصوص من اصرار مرن على تمييز انفسهم داخل الكثلكة، ومن خلال أطر وهيكليات متعددة المستويات، لا تخرجهم من الإطار الفاتيكاني والبابويّة ولا تختزلهم فيها. وهناك ملمح قومي أو وطني فارق بين أرثوذكسيّة أقباط مصر وبين الأرثوذكس في أثيوبيا.

ولا بد لنا في هذا المجال من الوقوف مليًّا عند المجلس اليهودي العالمي وغيره من الهيكليات المنقرضة أو المستجدة، والتي وجدت (في آخر القرن 19) في الصهيونيّة إطارًا يحمل مشروعها السياسي والديني معا، ما حوّل الأقليّة اليهوديّة من موقعها الطفيلي المكروه إلى موقع يعادل، حجما وتأثيرا، احجام الجماعات الأعظم في العالم اجمع.

هذه الأمثلة لا نوردها بداعي تمثلها في السلب، وإنما بداعي قراءة الظروف التي احاطت بها وألزمتها بالبحث عن ذاتها وحفظ هذه الذات، برفع العدد إلى مستوى المعنى والدور، على أن هناك دائما معنى قبيحًا كما في الصهيونيّة وغيرها، وهناك معانٍ حسنة في امثلة كثيرة. وما كانت هذه الجماعات لتسعى إلى تنظيم عديدها تمهيدًا لتفعيله، لولا انها استشعرت خطرًا على وجودها، في عالم كان ولا يزال منقسما إلى اثنيات مختلفة، تتعرض لحالات من الحوار أو السجال أو الصراع، ولم تقو الأطروحات الأمميّة، كما في التجربة الشيوعيّة، ولا الليبراليّة، على دمج أو صهر هذه الجماعات تماما.

إن الشيعة الإماميّة الاثني عشريّة، هم الأكثريّة الشيعيّة المطلقة، وهم أهل فقه وكلام واجتهاد وتاريخ، لم يتخطوا علم أهل البيت (ع) ومسلكياتهم، فكانت المصلحة العامة

هي الهادي لسلوكهم وهي التي جعلتهم وتجعلهم بل تلزمهم، باستبعاد مشروعاتهم الخاصة وترجيح المشروعات العامة مع عدم التنازل عن اعتراضاتهم عليها، منذ أن حسم علي بن ابي طالب موقعه في جدل الخلافة في اوائل العهد الراشدي بالقول: «لأسلمن ما سلمت امور المسلمين ولم يكن فيها جور إلا عليّ خاصة». من دون أن يحول هذا المنهج دون تهميشهم أو حصارهم في محطات عدة من التاريخ.

لكن نظامهم العقدي التوحيدي والفقهي، كان يمنعهم من الردّ على الاستبعاد أو الاستتباع، ويلزمهم بالرد الطبيعي، الذي لا يتجاوز حد الاعتراض المشروع والمواجهة من خلال الممانعة، على قاعدة تنشيط حراكهم العلمي والثقافي والاجتماعي، الذي لم يؤد إلى الإضرار بهم، بل أسهم في حفظ وجودهم وتأهيلهم للمشاركة المميزة في مفاصل ومنعطفات تاريخيّة في مسير ومسار ومصير العرب والمسلمين، من ثورة العشرين في العراق إلى المقاومة في جنوب لبنان، مثالًا لا حصرًا... ولا بد هنا من التوكيد بأن المعارضة الشيعيّة العراقيّة لم تتعدَّ في معارضتها هذه الثوابت المسلكيّة المتأسسة على اصول نظريّة في الفقه الشيعي الامامي، وأن ما ظهر ويظهر من توترات، تصل أحيانا إلى ممارسات عنيفة ضد النظام العراقي، قد بدأ به هذا النظام، بحيث لا يعدو العنف الشيعي المحدود أكثر من رد فعل محدود على عنف من قبل النظام ومن دون حدود... وهذا ليس مهربًا من توجيه النقد إلى بعض الحركات السياسيّة الشيعيّة العراقيّة، ولكنه نقد في مكان آخر؛ وهو نقد للخلل الذي حصل في رؤيتها وبرامجها وحركتها، من ادراك جلي للباطل في النظام العراقي، مع ادراك أقل جلاء أو خفي أو غير مدقّق للحق الذي تنوي أن تبني صرحه وتقدمه بديلا... مع غياب اكبر للتدقيق في ما يتحمله وضع العراق من مشروعات مذهبيّة مخلة بوظيفته الوحدويّة التي كانت مبرر وجوده منذ قامت الدولة الصفويّة الشيعيّة في ايران وتوجه العثمانيون السنّة نحو المشرق، واشتبكوا جميعًا في العراق، ولم تفلح فترات الغلبة الصفويّة، في أن تغير في واقع العراق الذي يتعدى رغبات جماعاته وأعماقها، إلى خارطة دوليّة، لعلّ المساس بها يعني تغييرًا جذريا لا يقوى العالم والمنطقة على احتماله، ولعلّ هذا ما يفسر بقاء النظام العراقي حتى الآن، والذي لن تقدم الادارة الأميركيّة على تغييره، إلا إذا اطمأنت إلى انه لن يؤدي إلى دولة كرديّة تزعزع تركيا، ودولة شيعيّة تشكّل معبرًا يصل بين ايران وبلاد الشام، ويضع الايرانيين الشيعة عمليًّا على حدود فلسطين، فضلًا عن إحاطته

بالخليج وأرضه ونفطه وأهله.

هذا في حين أن الشيعة في لبنان كانوا اسرع وأكثر وعيا لموقعهم ودورهم، فانطلقت التجربة الشيعيّة في لبنان، مستفيدة في مرحلة الانتداب والدولة الوطنيّة والاستقلال، من تجربتها في ظل الدولة العثمانيّة، في تجنب المغامرة أو المخاطرة أو المقامرة بوجودها... فقبل الشيعة بالدولة الوطنيّة اللبنانيّة، بصرف النظر عن حجم نصيبهم في فرصها، من دون مزايلة لمشاعرهم الوحدويّة، وعلى نيّة الاندماج في الكيان والصبر على الحرمان، إلى أن نما وعيهم وعلمهم وكفاءاتهم في مختلف المجالات، وزالت الالتباسات من ذهن الآخرين حول هويتهم. فوفروا لأنفسهم استمراريّة في النمو الذاتي وفي توسيع نصيبهم أو مساحة شراكتهم في شؤون الدولة والاجتماع اللبناني... إلى أن اكتمل انكشاف المشروعات السياسيّة القوميّة عام 1967 بالنكسة، بعدما كانت الدولة الوطنيّة اللبنانيّة كما غيرها من الدول الوطنيّة قد أخذت تتكشف عن اشكاليات تتصل منهجيا بمشروع التحديث الوطني أو العربي، الذي يتخطّى الأديان والطوائف والسلالات نظريا في الدساتير، من دون أن يكون لذلك مصداقه المطابق في الواقع... وإن كانت هذه المفارقة في لبنان، قد تم الانتباه اليها بفضل وعي المؤسّسين للبنان والاستقلال اللبناني على مقتضى الميثاق الذي كان حاكما للدستور وكاشفًا لمكوّنات الاجتماع اللبناني في العمق. من هنا أخذ الشيعة يسلكون مسلكين متقابلين ولكنهما متكاملان.

– 2 –

وجد الشيعة في قبولهم بالكيان اللبناني واعتبار لبنان وطنا نهائيا، مدخلًا وضمانا لوجودهم ومصالحهم في لبنان، ووجدوا في حركتهم الشيعيّة المتعددة الألوان والأطر، مدخلًا للاسهام في حفظ هذا الكيان. إذن فقد حملوا مشروعًا وطنيًّا على رافعة شيعيّة، وحملوا مشروعًا شيعيا على رافعة وطنيّة، ومن هنا قاموا وأنجزوا التحرير وفتحوا خطابهم على الجميع، من دون أن يعني ذلك انهم مبرأون من الاخطاء، أو أن حركتهم بكل تلاوينها، لا تعاني من خلل أو ضعف أو التباس في وطنيتها

العامة. لكن كل المؤشرات تقول إنهم في اتجاه الاستقرار على وطنيّة لبنانيّة اندماجيّة وعاقلة في عروبتها وإسلاميتها وشيعيتها. وهم يقرّون ضمنا وعلنا أنهم ما زالوا أمام التحدي وإن كانوا قد أخذوا يستجيبون له بواقعيّة وعقلانيّة أكثر من الماضي... أعني تحدي الاندماج في اوطانهم وأقوامهم حسب الصيغة المؤصلة، التي اخترعها لهم الإمام الراحل الشيخ محمد مهدي شمس الدين، من دون أن يقصرها عليهم بل كان يصر على وعيها لدى الشيعة في البلاد العربيّة والإسلاميّة، والعمل على جعلها مسارًا منطلقًا من قرار مدروس ومنسجم مع مرجعيتهم الفكريّة والفقهيّة والتاريخيّة.

لقد كان الامام شمس الدين ومن قبله الامام السيّد موسى الصدر الذي يعتبر المؤسّس في المرحلة التالية للاستقلال لهذا النهج، بعدما كان أمثال السيّد محسن الأمين والشيخ أحمد رضا والشيخ أحمد عارف الزين قد أسهموا إسهاما ملحوظًا في التأسيس لوعي الشيعة لموقعهم في الدولة الوطنيّة اللبنانيّة منذ تأسيسها في ظل الانتداب، من دون أن يتنصلوا من وحدويتهم الواقعيّة مع العرب ومع سوريا خصوصا... كان الامام شمس الدين يلح على الشيعة في لبنان وخارجه أن لا يلحوا على التمايز عن غيرهم من أهل الاديان والمذاهب، لان التمايز هو مقدمة التلاشي، وأنهم في حال وجودهم وقبولهم بالمشاركة وسعيهم الدائم لتحقيقها بالموالاة والمعارضة معا، يكونون فاعلين ويشكّلون ضرورة من ضرورات الاجتماع الوطني. أما إذا انفصلوا أو مالوا إلى التمايز والتقابل الحاد مع الآخرين، فإن إلغاءهم أو تهميشهم يدمرهم من دون أن يدمر الاجتماع العام، الذي يمكن أن يواصل نموه وحياته من دون مشاركتهم بصرف النظر عن حجمها، في شؤونه العامة. والخسارة الاكيدة التي تترتب على غيابهم لا تمنع غيرهم من الاستمرار والنمو... اذن ففكرة أو مقولة الاندماج ترى في الشيعة شرطًا للآخرين، وترى في الآخرين شرطًا للشيعة، ما يعني انه لا بد من تسييد نزوع الاندماج في الحالة الشيعيّة، حفظًا للوجود الشيعي بالمشاركة وحفظًا للمشاركة بالشيعة.

اننا لا نغامر إذا ما قلنا إن مشروعًا اندماجيا بهذه الواقعيّة الوطنيّة والحضاريّة يمكن انجازه مجزأ، أي في بلد دون بلد، أو في بلد بعد بلد، ولا بد له أن يستند إلى مسلك فقهي شيعي يسوّغه ويدعمه ويعممه مع مراعاة خصوصيّة كل بلد، التي تتدخل حتى في تعيين مواعيد العمل والانجاز وطرائق الوصول اليه والأطر المحليّة التي تحمله؛

أي انه لا بد من الارتقاء بمشروع الاندماج إلى مستوى نظري ليدخله في نظام العقل الشيعي العملي... من هنا فإن الشيعة ربما كانوا بحاجة إلى إطار عالمي ناظم لهم علميا وثقافيا واجتماعيا وتربويا وتنمويا. يتركب من مجموع الاطر التي يشكّلونها في اوطانهم، متطابقة مع خصوصياتهم الوطنيّة وأوضاعهم وتاريخهم وذاكرتهم وعلاقاتهم بالجماعات الوطنيّة الاخرى. هذا مع ضرورة التركيز على الجهد النظري العميق والمنهجي الجريء، في مسألة التفريق بين الخاص والعام، ليصبح العام حافظًا وضابطًا للخاص، ويصبح الخاص اختبارًا ومحكًا ومصداقًا للعام، حذرًا من خلط المختلف بالمختلف، أو وضع المثيل في موقع المباين لمثيله، وحتى لا يكون هناك حجة لأمميّة إسلاميّة شموليّة تهمل الشؤون الوطنيّة أو الإقليميّة أو القوميّة، أو وطنيّة إسلاميّة تقف على الضد من هموم المسلمين في العالم، ومع الانتباه إلى خصوصيّة إيران التي تجعلها خارج المشروع مباشرة من دون ضرورة لأن توضع أو تضع نفسها في وجهه.

ذلك يفرضه كون العولمة الجارية، تهدف في ما تهدف، أو هي في سياق ضمني أو قهري، يهدف أو قد يؤدي إلى تفكيك النواظم العظمى والدنيا، من الدين إلى القوميّة إلى الوطنيّة إلى الدولة والأسرة الخ، ما يعني انه لا بد من اعتراض طريق العولمة في هذا الصعيد بنواظم تمنع الشتات وتحول دون تحويل البشر إلى أفراد في نظام الاستهلاك المعولم والمهيمن عليه من طرف واحد غالب. في المشروع الشيعي المقترح، تدخل المسألة السياسيّة من دون اختزال له فيها، لانه مشروع ينبغي أن يتجاوز السياسة... أي لا يتخطاها ولا يقف عندها... إذن فالإطار المنشود أو المقترح، هو إطار غير حزبي، وليس لأبنيته الفرعيّة شكل أو نظام واحد، أي انه نظام للمتعدد الشيعي، لا يستثني المجموعات أو الجماعات الشيعيّة المتكونة على معطيات تقليديّة ثقافيّة أو اجتماعيّة مختلفة، أي انه ليس مشروع تحديث، وانما هو مشروع تجديد لشروط الجماعات الشيعيّة وعملها ونشاطها، يهدف إلى نظم الشيعة بمركزيّة غير ضاغطة ومن دون مصادرة، أي بكل تنوعاتهم، من خلال توسيع المشترك الحركي والمعرفي والحياتي، على أساس العقيدة المشتركة والتاريخ المشترك والفقه الجامع... وضبط الاختلاف والسعي الدائم لتضييق مساحته برفق وروية، ومن دون إلغاء أو إقصاء.

لقد استجدت أمور ومعطيات على الساحة الإسلاميّة والعربيّة والدوليّة، تستدعي قراءة دقيقة، لتعيين مؤشرات المستقبل ومسارات الجماعات القوميّة والدينيّة

والثقافيّة... ومنها الجماعة الشيعيّة، وخصوصًا الجماعة الشيعيّة. فمن الثورة الإسلاميّة في إيران إلى ما أعقبها من صحوة إسلاميّة مشوشة، إلى سقوط الاتحاد السوفياتي، إلى حكم البعث في العراق، إلى التراجع العربي والإسلامي في كل المجالات، من النكبة إلى النكسات المتتالية، إلى أحداث 11 أيلول والرغبة الأميركيّة الجامحة في الاستيلاء من خلال اعادة حساب الفوارق بين الجماعات المكوّنة للاجتماع الديني والقومي والوطني، من اجل استخدامها في التفجيرات الدوريّة، منعًا لإنجاز أي مشروع تنموي ناجع، إلى استمرار العرب والمسلمين في الركون إلى فكرة أو هوّامة المؤامرة وعدم البحث عن اخطائهم ومسؤوليتهم عن تخلفهم وهزائمهم... إلى تظهير الشيعة كعائق في وجه العولمة... بعد هذا كله، وبعد تجربة الشيعة اثناء الاحتلال في الكويت كشاهد ايجابي على الوطنيّة الشيعيّة، وتجربة الشيعة في البحرين حيث عادوا في النهاية إلى السياق الوطني مع أول فسحة ديمقراطيّة احدثتها السلطة في بنيتها، وبعد تجربة الشيعة الأكثر دلالة ومصداقيّة في المملكة العربيّة السعوديّة، ما أدّى إلى أمان شيعي في مقابل أمان الدولة من الشيعة... بعد هذا كله أصبح من اللازم فتح الوعي الشيعي في كل مكان على الشيعة عموما لدراسة التجارب وإعادة توثيقها واستخلاص دروسها... أي أن المطلوب هو تكوين وعي شيعي عام يحترم الحدود الكيانيّة ولا يتجاهلها، بل يتعامل معها بسلاسة تحت سقف القانون والقيم والمصالح المشتركة، ويقوم على معرفة الشيعة بذاتهم وأوطانهم وشركائهم في الوطن، تمهيدًا لتفعيل نظريّة الاندماج التي تحول دون الانحلال أو الانفصال الذي يعقبه انحلال من نوع آخر.

هذا الكلام كان من المفروض أن لا يكون جديدا، لان موجبات قوله كانت موجودة بدرجات مختلفة من القوة والوضوح. إلّا أن هناك مستجدًا جعل قوله أشد إلحاحًا وقوة؛ وهو مستجد شيعي ذو صفة تحويليّة متناغمة مع المتغيرات التي أوردناها سابقا... ويتركز في أن المرجعيّة الفقهيّة الشيعيّة المركزيّة، بدأت تتأثر بتطور الاوضاع في الاقطار العربيّة، بعد القصور عن تحرير فلسطين كحصان لعربة الوحدة، وبعد القصور البالغ في تحقيق الوحدة، الموصول بقصور منهجي في المشروع القومي، إلى أن عجل العراق بتشتيت الحوزة العلميّة في النجف ومحاصرة المرجعيّة وقطعها عن اعماقها وامتداداتها، في اللحظة التي قامت فيها الثورة الإسلاميّة ودولتها في إيران،

على فكرة ولاية الفقيه، التي كان من الممكن، على تقدير النجاح في تعميمها، أن تعيد انتاج المرجعيّة على مركزيّة أشد من الماضي، أو مغايرة تمامًا لما حدث في الماضي من الحفاظ على تعدد المرجعيّة وعدم مصادرة الأطراف بالحوزة الأم ومرجعياتها. لكن ولاية الفقيه عادت لتتراجع أمام توجه وطني إيراني أخذ يتبلور تحت سقف خطاب اسلامي وطني إيراني، منذ حرب الخليج الأولى، ليتبلور نهائيا بعد حرب الخليج الثانية؛ ويأتي الاتجاه الاصلاحي أوضح تعبيرًا عنه من التيار المحافظ الذي لا يعاديه في العمق، برغم خطابه الإسلامي ذي اللحن الأممي، وفي ظل امتداد الكلام الايراني عن الديمقراطيّة الدينيّة وإخضاع تعيين الولي الفقيه للانتخاب الشعبي، أي للشروط الوطنيّة الإيرانيّة. ومع كلام بعض الذين عملوا على توثيق وتعميم فكرة ولاية الفقيه، عن ضرورة تحويلها إلى نظارة الفقيه، اصبح متاحًا للتعدد المرجعي أن يبقى على حاله اتجاهًا غالبًا ويزداد قوة ورسوخًا، ومعه انفتحت رغبة المجتهدين وغيرهم في أقطار الوجود الشيعي خارج المركز الايراني، الذي لم يتمركز، على المبادرة إلى تأسيس مرجعيات طرفيّة أي وطنيّة (مرجعيّة السيّد محمد حسين فضل الله التي استقرت شعبيًّا على الرغم من محاصرتها والقسوة عليها)... ما من شأنه أن يعدنا بتعدد شيعي مقبول وملائم لروح العصر، ولكنه يحتاج إلى إطار جامع حتى لا يتحول إلى فوضى لا تحمد عقباها... بشرط الحفاظ على شرط الحريّة.

وهذا الأمر يناسبه إطار اتحادي. مع هيكليّة جامعة لمجمل الكفاءات والحساسيات والتجارب والخبرات والمناشئ الاجتماعيّة، يدخل فيها العلماء في مختلف الحقول والمثقفون والوجهاء ورجال المال والاعمال والادارة ومؤسّسات المجتمع الأهلي والمدني والسياسيون، شرط أن لا يضخوا محمولاتهم الحزبيّة إلى الهيكل، وشرط الحفاظ على التكافؤ، بعيدًا عن اغراءات العدد أو الثروة أو الدولة، ما من شأنه أن يجعل الطرف الأكثر عددًا والأغنى والمتحقق في دولة تامة التكوين (إيران مثلًا) طرفًا ميالًا إلى تحقيق الغلبة والاحتواء، بما يعني ذلك من اعادة انتاج للاشكاليات الشيعيّة التي كان من المنتظر للثورة الإيرانيّة أن تحل بعضها وان تمنع من نمو البعض وفي الأقل أن لا تكون معبرًا لإنتاج اشكاليات اضافيّة كما حصل... على أن حفظ موقع إيران، بأسلوب يختلف عن أسلوب حفظ موقع روسيا في المنظومة الاشتراكيّة (الترويس) يبقى أمرًا مطلوبًا ومقبولًا وربما ارتقى إلى مستوى الضرورة التي يجب الحيلولة دون

تحويلها إلى ضرر أو ضرار تطبيقًا للقاعدة الفقهيّة المشهورة.

ولا بد من تخصيص قطاع الشباب والمرأة بمساحة تناسب حجمهما وفعاليتهما ومستقبليتهما الوازنة، ولا بد من اشعار الاجيال العارفة والفتيّة، بمسؤوليتها الإسلاميّة والشيعيّة والوطنيّة، أي نقلها من صعيد التلقي والاذعان، الذي صار مستحيلا، إلى صعيد الفعل والمشاركة في الرؤية والرأي.

اما المدخل، فهو مؤتمر ينعقد في مكان مدقّق فيه من قبل لجنة تحضيريّة قادرة على التفاهم والتحول إلى ورشة غير مغلقة ترفع مجمل اوراقها إلى مؤتمر موسع يسوده النقاش المفتوح والديمقراطيّة التي تمثل احتياطًا من الوقوع في الاختزال الحزبي من دون أن تعادي الاطر الحزبيّة أو تستبعدها أن لم تستبعد نفسها.

إذا ما كان الجميع، في الشرق وفي الغرب، باقين على تعددهم في المستوى الديني والطائفي وغيره من المستويات، برغم كل الدعاوى المخالفة للواقع أو المموهة لهذا الواقع، فإن تحدينا هو أن نكون طائفة معاصرة تسهم في تطوير وتغيير مجتمعات الطوائف وصولًا إلى الغاء الطائفيّة في موعدها، ومن دون عدوان على الطوائف كمتحدات دينيّة اجتماعيّة لا تلد الطائفيّة إلّا في حالات الفراغ السياسي والفكري وضعف الدول عن جمع مكوّناتها.

ختاما لا بد من التنبيه إلى الهزة التي لم تكن مفاجئة وأصابت المركزيّة المرجعيّة أو المرجعيّة المركزيّة الشيعيّة التي لم تكن في يوم من الايام واحديّة أو أوحديّة، من شأنها أن تعيد هذه المرجعيّة إلى سابق عهدها في الاستقلال النسبي الوافي أو التام لمرجعيات الاطراف عن المركز الحوزوي في العراق ثم في إيران، كما انها تشكّل فرصة للتقدم على طريق التعدد الطبيعي والمتكامل والمحكوم بمنهجيّة فقهيّة تفصل بين الموضوعات والأحكام، فتتيح تأسيس المرجعيّة في الفتيا على الخصوصيات المميزة لمكان عن مكان وزمان عن زمان، من دون الغاء للجامع أو للمبنى الفقهي العام. على أن هذه التعدديّة المتضمنة لمؤشرات ديمقراطيّة، قد تؤول إلى استشعار المساواة، من دون التوقف الكافي عند المعايير وخصوصًا معيار الأهليّة العلميّة للمرجعيّة، ما يعني أننا قد نكون، أو نحن فعلًا الآن، أمام دعاوى مرجعيّة مركزيّة وطرفيّة لا تتوافر فيها الشروط العلميّة وحتى المسلكيّة للمرجعيّة. وهذا ما يجعل أمر تدبر النظام الشيعي العام أمرًا ملحًا تفاديا للفوضى التي ترافق عمليّة التحول من الواحد إلى المتعدد عادة، وتفاديا

لخطر تحول انتاج المرجعيّة بناء على الطلب السياسي الحزبي أو الفئوي، أي قلب الأمر من المعهود في إمكان انتاج المرجعيّة للسياسة إلى إنتاج السياسة للمرجعيّة، ما يؤدي إلى فراغ مرجعي في الأطراف (لبنان والخليج وباكستان والهند وأفغانستان، الخ) مع فراغ ما في الحوزة النجفيّة يتأتى من اهتمام مدروس وهادف بتشجيع وتمويل مرجعيات فاقدة للأهليّة وغير قادرة على الاستقطاب الشعبي بحيث تتوجه القواعد المؤمنة الباحثة عن سند فقهي لممارساتها إلى المرجعيّة المعتمدة رسميًّا في إيران.

حواشي

1- محاضرة ألقيت في لندن بدعوة من مؤسّسة الإمام الخوئي في حزيران عام 2002.

الحاضر المتصل - الأولويّات

- 1 -

الآيات القرآنيّة التي تذكر وتدعو إلى التذكر في قراءة الأحداث والتحولات والسنن في الكون والإنسان والتاريخ والاجتماع البشري، في إطار حركة النبوة والحركات المضادة لها، تكاد تغطي المساحة الأوسع من النصوص القرآنيّة المجيدة.

يكشف ذلك أهمّية الذاكرة لدى المتكلم الديني والمتلقي... خاصة وان ذاكرة الأول تقوم عليها المساحة الأوسع والأعمق من ذاكرة الثاني.

وما ذاك إلّا لأن الذاكرة من مكوّنات الوعي والثقافة والموقف والخبرة، وهي مصدر الإحساس بالتواصل، وتشكّل شرطًا ضروريًّا لوعي الحاضر واستشراف المستقبل. هذا إذا ما استوت على نصابها العلمي المدقّق، ولم تعترها أعراض التضخم الذي يشكّل أعلى أشكال القطيعة وأقساها... إن الذاكرة المضخمة تحول الماضي إلى مهجر ومغترب؛ والداعية الحقيقي لا يتذكر الماضي ليسجن نفسه فيه أو يستهلكه أو يعيش عليه، بل ليتحرر به ويضيف اليه.

الماضي هو مجال الذاكرة ومادتها، كل الماضي، الموجب منه وما يختزن من حكمة، والسالب وما يتضمن من عبرة. ولكن الحكمة تفوت والعبرة تمتنع، إذا ما تم التعامل مع الماضي طولًا وعرضًا، بل لا بد من الاختيار على مساحة مشتركة مع الآخرين، وخيارات خاصة بين فرد وآخر وجماعة وأخرى تؤدي إلى إغناء المشترك، وتوسيعه باستمرار...

ويدخل الذوق الخاص والظرف الخاص والتجربة والاهتمام في تحديد الخيارات. على

أنه لا بد من التواضع على اختيارات عامة نبني عليها ذاكرتنا المشتركة، تدخل فيها احداث ومواقف وحركات وأفراد وجماعات يتمّ تحديدها على ضوء نظام الأفكار والقيم التي ننتمي اليها ونهتم بإنمائها ونطل من خلالها على أفكار وقيم أخرى. إن في الطليعة من الأفراد الذين نتصل بهم همًا واهتمامًا، ونشعر أن سيرتهم تتعدى بمدلولاتها أشخاصهم وتتحول إلى ماضٍ نستحضره أو نستقبله باستمرار... في طليعتهم الأنبياء والأئمة والصالحون في تاريخ الأمم. والسلف من علمائنا في علمهم وعملهم وتكييفهم الواعي وتكيفهم الحكيم مع ظروفهم الاجتماعيّة والسياسيّة والحياتيّة، نكتشف مشتركات بينهم تأتي من وحدة العقيدة والثقافة والغاية... من شأنها أن تستعاد لتشكّل مشتركًا بيننا وبينهم؛ وتبقى الاضافة ضرورة تقتضيها المستجدات في حياتنا والتحديات التي تواجهنا. وهذا أمر بذلت جهدًا من أجل استجلائه وبسطه واستبطانه، خصوصًا سيرة الأقرب عهدًا الينا من علمائنا في هذا القرن الذي شهد تقلبات وانقلابات وتحولات نحن مدعوون إلى قراءتها وقراءة كيفيّة تعاطي علمائنا معها.

وفي الأساس من هذه السيرة صورة علمائنا في عيون جمهورهم من البسطاء والفقراء أو من النخبة وفي التوازن بين هؤلاء وهؤلاء... بين الأميين والمتعلمين، بين الأصيلين والمستغربين، بين الأغنياء والفقراء، بين أهل الطاعة وأهل المعصية، بين أهل السلطة والمجتمع الأهلي... علّنا بذلك نجد مدخلًا لقراءة دورنا الحالي وتعقيداته من أجل تحديده طبقًا للتطورات الحاصلة في الحياة والثقافة بيننا وحولنا.

إننا نعيش مفصلًا سياسيًّا وثقافيًّا شائكًا، من شأنه إذا لم نواجهه بذاكرة سياسيّة موصولة بأصولها أن يربكنا اداءً وفكرًا وتوجهًا وسلوكًا وعلاقات مع الآخرين من أهلنا وشركائنا في أوطاننا. إن إعادة بناء الذاكرة السياسيّة الآن، لا تقل أهمّية عن بناء الذاكرة العمليّة والسلوكيّة، خاصة وأن ماضينا السياسي هو إنجاز أجيال متعاقبة في ظروف متعددة، ونحن ملزمون بكشف خط التواصل داخله حتى لا ننقطع عنه فنواجه حاضرنا ومستقبلنا من دون دليل أو مرشد... لن أدخل مؤرخًا.. وإن كنت محتاطًا بإلماحة تاريخيّة مكثفة إذا اقتضى الأمر واتسع الوقت.. وعلى أي حال فإني حاولت استكشاف ثوابت سياسيّة في مسيرة المسلمين الشيعة الإماميّة دون غيرها من فرق الشيعة التي أرى لزامًا علينا أن نتمايز عنها خطابًا وذاكرة تاريخيّة حتى لا نحمل ما لا نحتمل.. ولا يضاف الينا تراث آخر يأتي من غيرنا ومن خارج نهجنا الذي تأسس

وقام واستمر على علم أئمتنا وأخلاقهم ومعاييرهم في مصلحة الأمة وأهل الإيمان والإنسان... فكانوا باستمرار دعاة يؤثرون الدعوة على السلطة إذا ما كانت السلطة مشوبة باحتمال قيامها على حساب الدعوة... لأن الدعوة في المحصلة الأخيرة، هي سلطة... ولكنها سلطة من نوع آخر... هو النوع الذي يقع في مدى مقاصد الدين وغاياته.

في حركة المسلمين الشيعة اللبنانيين أولوليات إنسانيّة وإسلاميّة ووطنيّة؛ والشيعيّة ليست أمرًا مغايرًا لأي منها، بل هي حاضرة فيها جميعًا. وفي نظام القيم الشيعيّة أولويات منها: أولويّة الداخل على الخارج، والوحدة على التجزئة والدين على الطائفة والمذهب على ما دونه. وفي الأساس هناك أولويّة للعدالة على ما سواها. ومن هنا تفاقم إحساس المسلمين الشيعة بالظلم عندما يقع عليهم، وفهمهم له وانحيازهم للمظلومين عندما يقع الظلم على غيرهم، ومن هنا كانوا طلاب إنصاف لا افتئات أو استئثار، ومن هنا حذرهم واحتياطهم من أن يؤدي وصولهم إلى بعض ما طلبوا من حقوق، إلى استشعارهم القوة ودفعهم للمبالغة في الطلب. غير انهم يظلون محكومين بنهجهم الذي جنبهم اساءة الجزع على ما فقدوا وإساءة الأثرة بما نالوا.

ومن أولويات الشيعة، الموصولة بعقيدتهم، المتصلة بذاكرتهم البعيدة والقريبة: الدولة، فاجرة جائرة أو عادلة. لا يدخلون في قيمها إن جارت ولا يخرجون من فكرتها... وإن عدلت رضوا حتى لو تأخر عن موعده نصيبهم في العدل... طالما أن القطار على السكة... أما موعد الوصول فليس هو الأهم، بل الأهمّ أن يكون القطار والاتجاه سليمين وتبقى الدرب سالكة...وهم عندما يجد الجد، يتنازلون عن الخاص أو يؤجلونه من أجل أن يمر العام ويستمر... وعلى حد الكفر أو البغي أو النكث عندهم، من يشق الصفوف، أو يستأثر بالفيء أو يروع وطنًا بمواطنيه، أومواطنًا في وطنه. ومتى ما ظهر من بعضهم ما ينافي أو يتنافى، فإنهم سرعان ما يعودون إلى أولوياتهم، ويعيدون الخارج منها إليها. فإن لم يعد امتنعوا عليه، ولاء واداء، حتى يعود أو يصبح نكرًا... ولا ينتظرون حتى يعود الشاذ من غيرهم ليعودوا.

إن بإمكان أي شيعي أن يحفظ هذا الكلام عن ظهر قلب ويحمله ويبشر به، واقفًا أو قاعدًا على ركام البيوت وأشلاء الضحايا، أو مختبئًا وراء الجدران والثقوب، ناويًا أو مرهصًا أو هاجسًا بالمزيد من الخراب والتخريب والانغلاق والنبذ والاحتزال والمصادرة

والقمع واللعب على حبال الكلام والصمت، على إيقاع السوط والصوت... وعلى التباس الظاهر بالباطن، والمضمر بالمعلن، والدين بالسياسة والوطن بالمزرعة.

لذا فإن الركون إلى الأولويّات وترتيبها وتراتبها، لا يكفي، بل لا بد من المزيد من الحذر والاحتياط من الإفراط في الطمأنينة إلى صوابيّة النهج... لا بد من النقد الدائم حتى لا يستعمل الحق تعسفًا في ما يلابسه أو يشبهه من باطل؛ وما من مظلوم في التاريخ بالغ في مظلوميته حتى العقدة، إلّا وقع في ظلم آخر، لنفسه قبل غيره.

قليلًا ما حظيت هذه الأولويات بتكييف نظري، يكشف ما في حركتها من تراكم في وعي الشيعة لدورهم، وآفاق التطور التي ينفتح هذا الدور عليها. هذا لا يعني انها كانت تأتي من فراغ نظري أو مصدري. والحال أن الشيعة مشدودون إلى سياق تاريخي متصل الحلقات، ميالون إلى عصرنة هذا السياق، كلما ارتسم في الأفق متحول يستدعي اضافة أو إعادة تشكيل في الفكر والرؤية والسلوك. ولكنهم لم يكونوا مشغولين بحسابات نظريّة قدر انشغالهم واشتغالهم على حفظ وجودهم وملاءمته مع السويّة العامة، دون خروج من الذات أو عليها. وبإمكاننا أن نعثر هنا أو هناك، وفي فترات زمنيّة مختلفة، على عناصر تكييف نظري للشأن الشيعي والأولويات الشيعيّة، مع المستجد في المعرفة والحياة والاجتماع والسياسة... من السيّد محسن الأمين والسيّد عبد الحسين شرف الدين – أواخر القرن الماضي حتى أوائل هذا القرن – إلى الشيخ أحمد رضا والشيخ أحمد عارف الزين وغيرهما... إلى إطلالات محدودة لعلماء ووجهاء وزعماء شاركوا في التأسيس وواكبوا الاستقلال اللبناني ودولته بإشكالياتها، موزعين هنا وهناك، على محاور سياسيّة مختلفة، دون أن تكون الشيعيّة إطارًا تنظيميًّا صارمًا لاجتماعهم على موقف سياسي... وإن كانوا في منعطفات معينة – في الخمسينات مثلًا – قد مالوا إلى الاتفاق بأكثريتهم تحت سقف شيعي، موصول بسقف اسلامي، موصول بسقف وطني، موصول بسقف عربي... ما جعل الشيعيّة تلوينًا متسقًا على الموقف الوطني العام في لبنان.

لقد بلغ التكييف النظري للأولويات الشيعيّة في لبنان أشده على يد الإمام موسى الصدر متصلًا بما ومن سبقه من أوائل القرن حتى أواخر الخمسينات وبالغًا به درجة عالية من النضج والوضوح... تكمن وراءها أسباب عدة منها: كفاءة الرجل وسعة أفقه، واستواء الأصالة والحداثة في معارفه واسلوبه على نصاب تكاملي؛ ومنها تعاطيه

مع الشأن اللبناني، والشيعي خاصة من مسافة موضوعيّة أتاحت له استجماع أفكاره ورؤاه، بعيدًا عن ضغط المشاهد الجارحة في محطات الصراع الطائفي والمذهبي والفئوي والسياسي؛ ومنها الارتفاع الملحوظ في درجة الأهليّة الشيعيّة للانخراط التام والواعي في مشروع الوطن اللبناني والدولة اللبنانيّة بفاعليّة أكثر وقناعة أعمق؛ ومنها انكشاف حركة التحديث اليساري الذي قام على أطروحة كسولة للاجتماع اللبناني ومكوّناته ومسار تطوره وآليات هذاالتطور ونهاياته المتوقعة، فاقترح للبنان مشروعًا أو مشاريع، تعبر إلى المستحيل، على خرائب الواقع والفكر والتاريخ... ومنها الإعاقة التي استبدت بجسم اليمين اللبناني وعقله فاستمرت رؤيته تزداد تقزمًا وقصورًا كلما ازداد الواقع اللبناني تطورًا ونموًا وتعقيدًا... ما آذن بالبحث الشيعي عن أطروحة أخرى، أكثر انسجامًا مع المكوّن العقيدي والفقهي، الذي يأبى اختزال الشيعة بالرفض، ويضعهم في تاريخ المعارضة الإسلاميّة، التي هي مشروع لا ينقض بنيان المجتمع ولا بنيان الدولة وفكرتها، أيًّا كانت الدولة، بل يتطلع إلى تصحيح المسارات على الأصول التي في أساسها التوحيد ومعادلة الوحدة، والعدل الذي يكتمل به التوحيد... وكان طبيعيًّا أن تكون الأطروحة المرتجاة على بينة من ملامح الحاضر وعلاماته ومؤشراته، وعلى قدر من سلامة التصور لمثال المستقبل المنشود، بموجباته وعوائق تحققه.

لقد كان مائزًا للإمام الصدر أن الأطروحة التي رتب عناصرها لم تبق شأنًا محصورًا به، بل دفعها إلى رحاب مؤسّسة المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، مرسيًّا بذلك علاقة واضحة وسليمة بين الطرف الشيعي في لبنان والمركز الشيعي المرجعي في العراق، دون إشعار للمركز أو الطرف بالإنفصال، وعلى رضا أسهم السيّد الصدر في تحقيقه لدى المركز بخصوصيّة الطرف.

هذا التأسيس أو هذا الترسيخ، أتى تتويجًا لنمط علاقة تاريخيّة بين المركز الشيعي والأطراف الشيعيّة، وكان ضروريًّا على أبواب مرحلة اصبحت فيها الاتصالات ميسورة وواسعة، مما كان يحمل احتمال تماهي الاطراف مع المركز، بما يعني ذلك من ضياع الخصوصيات، والمماهاة النظريّة والعمليّة غير الدقيقة بين المختلفات من قطر إلى قطر ومن حال إلى حال... ولولا هذا الترسيخ، لكانت حجة الكثيرين من ذوي الشأن من الشيعة في لبنان، ضعيفة أمام نزوع تيارات شيعيّة جديدة إلى المركزيّة الشيعيّة الصارمة، في الربع الأخير من هذا القرن، الذي ظهرت فيه مرجعيّة تعدت

المألوف في حركة المرجعيات الشيعيّة، باتجاه عالميّة غيبت الخاص من حركة العام أو صادرته، فأعقب ذلك متاعب وانفجارات أخيرها وليس آخرها... الشاشان... وهذا ما جعل الانفجار الشيعي الشيعي ينتهي بحد ما، لا نقلل من حجمه وفداحته، من الخسائر... ولكنه انتهى، لعله انتهى. وهنا يرى البعض أن الانفجار والاحتراب الشيعي – الشيعي بين حركة أمل وحزب الله في لبنان إنما كان بفعل تغليب الأممي أو العابر للحدود الوطنيّة، إسلاميًّا أو شيعيًّا، على مقتضى الحاجة الإيرانيّة إلى مقويات في الصراع من أجل تحقيق المصالح الوطنيّة... وقد حصلت التسوية بعد الدمّ والخراب مقدمة لغلبة تامة للخارجي (الإيراني) على المحلي أو الوطني ما أسّس لإلغاء بالاستيلاء على الوطن مباشرة ومداورة وبفعل القوة والمال.

إن تأسيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، كان إيذانًا وإعلانًا بدخول الشيعة عصر المؤسّسات، على أساس أن المؤسّسة لم تعد شأن الدولة وحدها، بل أصبحت من شأن المجتمع الأهلي أيضًا، ووسيلته الأمثل للمشاركة. ولم يعد عنوان المعارضة كافيًا لتسويغ غيابها أو إهمالها. لأنها أصبحت ضرورة حياة ووجود وإنتاج واستمرار، ومكانًا شبه حصري لمراكمة الخبرات والمهارات التي تتعاطى مع الشأن العام.

وقد جاء هذا التأسيس دخولًا شيعيًّا في الوطن والدولة والاجتماع اللبناني، بشكل نهائي ومضمون، يتجاوز مرحلة المشاركة في الفعل الوطني، موضوعيًّا، إلى مستوى الوعي بالوطن وبالفعل... ولولا ذلك لكان تغييب الإمام الصدر على مدى سبعة عشر عامًا كفيلًا بالانقطاع عن هذا المسار... ولكن المؤسّسة نهضت ضمانة للاستمرار، وإن كانت قد اصيبت بما أصيبت به مؤسّسات مماثلة وغير مماثلة من آثار التعطيل بفعل الحرب اللبنانيّة، وتعرضت إلى التهميش وبناء الحالات الموازية المسكونة بهاجس إلغاء المجلس أو اختصاره أو احتوائه... ولكن المجلس ما زال حاضرًا في المفاصل والمفترقات، حافظًا للنهج، الذي عاد ليكتمل إطارًا عامًّا ومفردات، على أساس ماكشفته الاحداث واقتضته التطورات، التي أعقبت تغييب السيّد المؤسّس، لتأخذ حيزها المناسب في عقل وفكر واهتمام وسلوك رئيسه العالِم المفكر الشيخ محمد مهدي شمس الدين، الذي يواصل ويضيف، ويفتح أمام أطروحة التأسيس آفاق التطابق مع المثال اللبناني المنشود، ويزيد على ذلك ما يقوم به من تأصيل فقهي للخيارات والمسارات، ينأى بها عن مجال الجدل العصبوي السهل، الذي تستبد به مثيرات السلب في الذاكرة الشيعيّة فتؤججه،

ومنبهات الغلو في المستقبل الشيعي، فتحد من قدرته على التبصر بعواقب المبالغة والشطط... شأن الراكب المنبت...

إن المتتبع لحركة المجلس المتمثلة في جانب كبير منها في الحركة الفكريّة والحراك العملي لرئيسه وفريق عمله، وفي مستوى العلائق التي نسجها مع الأطراف اللبنانيّة كافة، في الدولة والسياسة العامة والدين والثقافة، لا يسعه إلّا أن يرى إلى المجلس كيف يواصل خطه في توظيف العنوان المذهبي في المشروع الوطني، الذي لا يشكّل مانعًا، بل يشكّل حافزًا إضافيًّا على العناية بخصوصيات المذهب وأهله، كمتحد اجتماعي، بهدف تأهيلها، وعيًا وسعيًا، لبلوغ القدر الشافي من التناسق والتساوق مع العام الوطني، خاصة وان تجربة إهمال الخصوصيات لدى سائر الطوائف والقفز فوقها، قد أدى إلى انتهائها أمانة في أيد غير أمينة، دفعتها في لبنان، إلى الانفجار بمن فيها وعليها وحولها من أفكار وقيم بشر... ولعلّ بوسع القريبين من يوميات الشيخ شمس الدين، أن يشهدوا أنهم يقرأون في خطابه الداخلي اليومي النهايات المنطقيّة لأفكاره وتصوراته ويسمعون منه كلامًا تفسيريًّا يذهب إلى أبعد وأعمق مما يجاهر به، ويبين ويفصل المجمل من رؤاه، والجد في إرادته بناء العلاقة المبدئيّة، على رؤية وطنيّة، مع كل الأطراف والتشكيلات والرموز والفاعليات والزعامات... من هنا يصل هؤلاء القريبيون في حركتهم وعلاقاتهم وكلامهم، إلى مناطق في لبنان تصل اليها الطائفة بشرًا وجماعة ومتحدًا... ولا تصل اليها الطائفيّة خطابًا ونوايا أو غرائز. ويتواطأ الشيخ شمس الدين مع فريق عمله تواطؤًا على الخير، يستمد مشروعيته من إيمان منفتح، ووطنيّة مفتوحة على منهجيّة الحوار، الذي لا ينقطع في مواسم المصارعة و الملاكمة والمناكفة. وانه للافت ومؤسف وذو دلالة... أن مواقع في الدولة وفي مؤسّسات المجتمع الأهلي، ذات شأن في مواقعها وطوائفها، تثمن عاليا هذا النهج وذاك الخطاب التوحيدي، وتمجد اصحابه... ولكنها في لحظة ما، تكشف انها لم تقرأ فيه، في وطنيته وعروبته واسلاميته وايمانيته، إلّا السلب، الذي هو مسافة ما بين القول والقائل من جهة، وبين المسار المذهبي للجماعة التي يمثلها، ولا ترى فيه ايجابًا يصل إلى حد الوصف الكامل، أو المؤهل للاكتمال، لمشروع وطن ودولة، تأتلف فيه وله وعليه المختلفات، دون أن يلغي بعضها بعضا، بالعنف المستور أو المفضوح، بالعنف والعنف المضاد، بالدورة العنفيّة، بين عقد وعقد من الزمان، وخراب وخراب، في الوطن وأهله وارضه وعمرانه... ولا تجد نفسها معنيّة، بكبح جماح

اندفاعاتها، المذهبيّة، لتدخل فيما يدعو الدين والعلم والحياة والطبيعة والكرامة والسياسة إلى الدخول فيه... وتترك المتورطين بالايمان بالوطن ودولة المؤسّسات والكفاءات، دولة التمثيل الكامل، غير المنقوص، وغير المصادر، لجميع المواطنين، بصفتهم افرادًا في وطن، ورعايا لدولة، تتركهم في موقع التنازع على جلدهم وحدهم واحلامهم وتطلعاتهم، وتشارك في استهلاك خطابهم بالمجاملات غير المجدية.

– 2 –

الأولويات الشيعيّة في لبنان: من الانسجام نحو الاندماج

في حركة المسلمين الشيعة اللبنانيين، علامات عفويّة واضحة، تكاد توهم في كثير من الاحيان، أن الموقف الشيعي في مفاصل محددة، هو انفعال شيعي، أكثر مما هو عقل شيعي أو مسار شيعي، محكوم بثوابت ومحددات.

ربما يعود السبب في ذلك إلى الحالة الأقلويّة، التي يتعمق الشعور بها عندما يضعف أو يتراجع الاتجاه الوطني، فتصبح حركة الأقليات، كل الأقليات، اقرب ظاهرًا إلى المزاجيّة، بينما تكون الأكثريات المحليّة، أو المتصلة بعمق مماثل يؤمن لها الشعور الأكثري (السنّة مثلًا)، تكون مرتاحة إلى نصاب تاريخي لا تدخله ولا تداخله السخونة، حتى في المنعطفات الحارة، ما يجنبها كثيرًا من الخسائر، ويحافظ على استحقاقها أو نصيبها من المكاسب، ويجعلها تعفي نفسها من الحساب على ما فعلت أو قصرت، وهذا وان كان الآخرون يحسدونها عليه، إلّا أن المآل الذي يؤول اليه ليس ايجابيا في المطلق؛ وما الثمن الباهظ الذي دفعته الأكثريات اللبنانيّة، أو المعتزة بمشاعر الأكثريّة، إلّا نتيجة تاريخيّة لمغالاتها في الطمأنينة إلى صوابها واستوائها على الجادة (الموارنة مثلًا). ولكن النظر الفاحص المدقّق، المنصف الناقد، لا بد أن يكشف أو يكتشف أن في حركة المسلمين الشيعة اللبنانيين، سلم أولويات، لا يقوم بشكل واضح على مسبقات نظريّة ولكنه قائم وممتد في طول التاريخ وعرضه، كما أشرنا سابقًا.

أواخر القرن الماضي، تفاقم وعي الشيعة في لبنان، بما كانوا يشكونه باستمرار من جور عثماني لم يقع عليهم وحدهم، بل وقع على كل الجماعات في كل أطراف السلطنة ولم يوفر المركز التركي... فإلى أين ذهب الشيعة في شكواهم؟

ذهبوا إلى هنا وهناك وهنالك، حيث منابر الرفض والإحتجاج على هذا الجور والإعداد والاستعداد للخلاص منه، بصيغ ومشروعات توفرت في بعضها نيات حسنة مشوبة بانفعال، وخالطت بعضها نيات سيئة.

ذهب الشيعة إلى التشكيلات والأطر التنظيميّة التي كانت تتمتع بدرجة أعلى من السلامة في البنية والتوجه، على جدل بينهم حول الجائز والمحظور، والصواب والخطأ، كالجدل الذي كان دائرًا في صفوف الطوائف الاخرى، ما يعني أنهم لم يكن لديهم معتقد سياسي أو مسلك سياسي خاص بهم ومعمّم على جميع كتلهم ومشاربهم وأشخاصهم.

وفي لحظة ما، لاحظ الشيعة مع غيرهم، أن هناك مشروعًا غربيًا لإسقاط الدولة العثمانيّة، وتجزئة واقتسام أطرافها وممتلكاتها. فأجروا حساباتهم بالدقة المتاحة وقرروا الانسجام مع الموقف الإسلامي والعربي العام، بالتفريق المنهجي بين الجور العثماني الماثل والجور الغربي العتيد. بين الصراع في الداخل – مع المختلف – والصراع مع الخارج المعتدي، فأظهروا سلبيّة تجاه التغيير بأفكار وأدوات ومشروعات وتصورات من خارج واقعهم، لأن ذلك جور في ذاته وسوف يترتب عليه جور أشدّ من جور العثمانيين، خاصة وأنه يطرح التجزئة صيغة والانتداب (الإستعمار) مآلًا. هذا فضلًا عن منافاته للمسلّمات الإسلاميّة في السياسة والعقيدة والإجتماع. كان ذلك تأكيدًا آخر لوحدويتهم ولتفريقهم بين الخصم والعدو، مع الإبقاء على احتمال أن ترتفع الخصومة إلى مستوى العداوة إذا ما اختار الخصم أن يرفعها، واحتمال أن تهبط العداوة إلى مستوى الخصومة – الإختلاف – إذا ما أراد العدو ذلك وحقق شروطًا موضوعيّة للتغيير (لا يمكن قياس فرنسا غورو ودي جوفنيل أو غي موليه بفرنسا ديغول وشيراك)... ويبقى هناك مستوى من العداء يبقى مفتوحًا لا يملك إلا سقفًا واحدًا ولا يمكن إحداث شروط موضوعيّة للتبديل فيه، رغم كل ما يتخلل مسيرته ومساره من إنحناءات تمليها ضرورات تاريخيّة في لحظات عابرة، قد تطول ولكنها لا تبدل الآخر، العدو، فيتغير الموضوع كليًّا، لا شروطه فقط...

ولعلّ أسطع مثال على ذلك في التاريخ الإحتلال (الفرنجي) الذي لم تتبدّل العلاقة والرؤية مع الغرب إلا بخروجه، وإن كانت عادت لتتركب على ظروف عدائيّة مختلفة، أصبحت الآن بعد انتهاء الاستعمار القديم، قائمة على معطيات أشدّ تعقيدًا ومثال آخر على التبدّل في الموضوع هو الاجتياح المغولي الذي انتهى بتبدل العقل المغولي الذي عاد عن عدوانيته واندمج في عقل المنطقة ونظمها الاجتماعيّة والفكريّة ودياناتها... والمثال الذي نعيشه الآن للعداوة التامة هو اسرائيل والصهيونيّة... وهناك أصحاب نيّة حسنة يعدون الأجيال بتبديل في موقفهم من اليهود إذا ما برئوا من الصهيونيّة نهجًا وسلوكًا، وهناك متفائلون بإمكان ذلك، كما أن هناك متشائمين، يرون التبدل الموضوعي المطلوب هو زوال اسرائيل لتعود العلاقة مع اليهود إلى نصابها الإيماني والإنساني والحضاري المنشود...

إن الشيعة في لبنان عندما يصرّون، في النهج والسلوك، على التفريق بين الخصومة والعداوة، ويضعون ذلك في رأس أولوياتهم، إنما يطابقون الطبيعي في نظام الكون والانسان والحياة، ويطابقون في الأساس المسلمات الدينيّة عامة والإسلاميّة خاصة. وعلى ذلك قامت أولوياتهم، الثابتة منها والمستجدة، ما حكم مسيرتهم من أوائل القرن حتى هذه اللحظة، وما يبدو أنه سوف يبقى حاكمًا لهذه المسيرة في المستقبل، وبصورة أوضح، لأن وعيهم لهذا النظام الفكري والسياسي والاجتماعي قد تأصّل على خط فكري وفقهي هو الأبرز في حياة الأئمة والصالحين من علماء الشيعة والمسلمين عامة.

عندما أمسكت جمعية الإتحاد والترقي، التي اضمرت التتريك وعملت له وبه، بزمام السلطة في الدولة العثمانيّة، كانت مقدمات الحرب الكونيّة الأولى تترادف وتتبلور... وأخذ الشريف حسين بن علي، من الحجاز يبلور مشروعًا عربيًّا لدولة عربيّة موحدة هو رأسها ومكة عاصمتها، تقوم على حساب الدولة العثمانيّة أو على أنقاضها، وعلى سواعد التحالف الغربي وبريطانيا فيه بصورة خاصة.

وبالمناسبة، فإننا نميل إلى تفهّم الشريف حسين، كما نميل إلى تخطئته، آخذين في الإعتبار أن مشروعه لم يصل إلى هذا الحد من التعارض والتناقض مع السلطنة، ومع الإطار الوحدوي، المنطوي دون شك على قدر كبير من المظالم وعلى نهج من الاستحواذ المتأتّي من نزعة عنصريّة طورانيّة، ومن عوامل الفساد والإنحراف التي انتشرت في جسم السلطنة وعقلها، ووصلت مع الاتحاديين إلى ذروة مظاهرها المرضيّة المدمرة...

وكان يمكن لمشروع الشريف أن يكون أكثر التصاقًا أو قربًا من أحلام وتطلعات العرب لو كان قائمًا على معطيات وآليات الداخل، غير مذعن في المشروع الغربي، الذي كان يتجه إلى هدم القائم من بنية وحدويّة من دون أن يكون في احتماله أن يتيح المجال لأي مستوى وحدوي آخر، ولو بين يديه وأمام عينيه. ذلك ما جعل الشيعة، على محبتهم للشريف حسين، التي ظهرت في غير مناسبة، لا يندفعون في تأييدهم لمشروعه الاستقلالي، أو الإنفصالي بتعبير أدقّ، ملتزمين بالأساس الذي بنوا عليه، من قطع مع الغرب في مفصل يستدعي القطع، لأن الوصل يعني الإستلحاق الكامل.

وكانت الحرب الأولى، وفي غضونها انتقل مشروع الشريف من الإعداد والإستعداد إلى المواجهة... وسقطت الدولة العثمانيّة، وسعى الشريف إلى تثبيت الأمر الواقع. عندئذ ظنَّ ونجله فيصل، أنه ما زال لديهما هامش ليعملا عليه، فاتجه فيصل إلى دمشق ليحكم منها بلاد الشام مجتمعة موحدة، أو الحصة الفرنسيّة منها، لبنان وسوريّة الحاليين. ولكن الفرنسيين مع الإنكليز، كانوا يحملون مشروعًا أشدّ إيغالًا في التجزئة... وانعقدت الصفقة بين الإنكليز والفرنسيين، حيث غضّ الانكليز النظر عن الفرنسيين وهم يتجهون عسكريًّا لإنجاز المشروع التجزيئي الفرنسي نسبيًّا، حاصرًا حاله في دولتين في قطرين هما سوريّة (بحدودها الحاليّة) ولبنان الكبير.

وهنا عاد الشيعة في لبنان ليؤكدوا الوحدة لديهم، مع لحاظ المستجدّ في شأنها وإمكاناتها واحتمالاتها وأفقها. فبعدما وقفوا مع فيصل ودولته، وأرسلوا له من مؤتمر الحجير كتابًا بالبيعة ملكًا عليهم وعلى سوريّة بحدودها الطبيعيّة (سوريّة ولبنان وفلسطين والأردن) مؤكدين أن جبل عامل جزء لا يتجزأ منها، رافضين في الحجير وفي ردّهم على لجنة (كنغ كراين) ما لوّح لهم به الفرنسيون من دويلة شيعيّة في جبل عامل، قائمة على أساس توظيف الخصوصيات الشيعيّة سياسيًّا... بعد ذلك عادوا لقبول فكرة لبنان الكبير، وقد دار جدل فيما بينهم، بين القبول والرفض: القبول على أساس الضرورة والرفض على أساس الخوف مما يخبئه الفرنسيون في الإستلحاق على أساس الانتداب من نيات الجور والتهميش... ولكنهم كانوا من الواقعيّة بحيث قبلوا بلبنان الكبير وطنًا وبدولته تحت الانتداب دولة لم يدخروا وسعًا في تسديدها ليتابعوا هذا القبول بعد الاستقلال وتعميقه، وليجدوا في الشراكة الوطنيّة في مواجهة الانتداب وبناء دولة الاستقلال، مجالًا لتأكيد وحدويتهم اللبنانيّة، دون أن يتنكروا لعروبتهم.

أما دولة الاستقلال فلم تلحظ واقعهم وحجمهم بما يكفي، رغم مشاركتهم الواضحة في راشيا وفي مجلس النواب (كان عادل عسيران مع الدولة السجينة في راشيا وصبري حمادة يواصل المسيرة في مجلس النواب). ولكن ذلك لم يمنعهم من الإنخراط في المشروع وتشكيلاته ومؤسّساته... وفي الحركة السياسيّة كانوا يتحركون لبنانيًّا، في التحالفات التي تلتئم أو تتفكك على أساس وطني، وفي المعارضة التي تتركب ثم تنحلّ، ثم تعود لتتركب على أساس وطني من دون إلغاء للهمّ الشيعي في كل الحالات... كانوا مع بشارة الخوري ورياض الصلح معترفين معتزّين بالتأسيس والتوثيق، وعندما عارضوا جزئيًّا عارضوا كما عارض الآخرون، في الطوائف والمذاهب والكتل السياسيّة، وعندما جدّد لبشارة الخوري كانوا في عداد المعارضين للتجديد، عندما قصّر وتخلى عنه اللبنانيون لمؤاخذات لهم عليه، وأخذ هذا التخلي طابع الإجماع عندما انعقد مؤتمر الكتلة الدستوريّة (كتلة بشارة الخوري) في دير القمر وطالب بإسقاط الشيخ بشارة، وتخلى عنه ميشال شيحا، قريبه وأحد المساهمين الكبار في إرساء فكر الاستقلال ودولته ونظامه... انسجم الشيعة مع الموقف العام، وشاركوا الجبهة التي انتخبت كميل شمعون رئيسًا للجمهوريّة، وعارض بعضهم (علي بزي) مساندًا حميد فرنجيّة بناء على رؤية انكشف فيما بعد صوابها.

وكانت مشاركتهم في انتخاب كميل شمعون على أساس ما انتخبه الآخرون بناء عليه، من عروبة كان فتاها الأغرّ، ثم ما لبث أن انقلب عليها فانقلبوا عليه وكانوا في طليعة من واجهوه عام 1958، بناء على موقفهم القاطع مع حلف بغداد الذي كان أحد دعاته والمبشّرين به، رغم أن العراق وإيران كانا من الدول المؤسّسة فيه، وهما ما هما بالنسبة إلى الشيعة في العالم وهجًا وتواصلًا... ولم تنجح علاقتهم بإيران وعلاقة كميل شمعون بحاكمها محمد رضا شاه في تليين موقفهم؛ وما زال الجميع يتذكرون مقاطعة الشيعة لشاه إيران عندما حلّ ضيفًا على الرئيس كميل شمعون في لبنان، وارتباك العدد المحدود من نوابهم الذين استقبلوه ولم يفلحوا بجعل الشيعة يحتفون به... ومن لم ينخرط من زعماء الشيعة في مواجهة كميل شمعون عام 1958 لم يظهر تبعيّة أو ولاءً له أو لنهجه وإنما كان أكثر اعتدالًا ووسطيّة خوفًا على الدولة من السقوط... وغني عن البيان أن الشيعة في تلك اللحظة كانوا على انسجام تام مع الموقف الوطني العام والموقف الإسلامي العام، في جو المد الناصري الذي كان حريصًا على التعامل

مع لبنان بدقة وحذر، خاصة بعد مجازفة عبد الحميد السراج وتوريطه لدولة الوحدة في أحداث 1958 في لبنان. وعاد الأمر لاحقًا مع رئاسة فؤاد شهاب ليستقرّ على احترام خصوصيات لبنان واعتبار التيار الوحدوي فيه عاملًا يدعم دولة الوحدة من دون أن يؤدي ذلك إلى الانخراط المباشر في مشروعها بالضرورة؛ فكان الشيعة متوازنين في شيعيتهم وإسلاميتهم وعروبتهم ولبنانيتهم، في هذا الجوّ المتوازن الذي كان توّجه شمعون محاولة للإخلال فيه... فاضطرب الوضع قليلًا ثم عاد إلى سياقه من التوازن على أساس التفهم والتفاهم «ولبنان الواحد» (شعارات الرئيس صائب سلام) التي استنبطها مما شهده من أحداث... هذا اللبنان الذي يضطرب في لحظة، تطول وتقصر، ثم يستوي على نصابه الجامع لجميع جماعاته وأطرافه، التي يكون بعضها في لحظة ما، ذاهبًا في استقطاب المغالبة ثم لا يلبث أن ينتظم في السياق العام الغالب... ولم يكن الشيعة في كل هذه الأدوار، في أدوار المغالبة أو الإستواء أو الإنتظام، بدعًا لا في السلب ولا في الإيجاب... وكانوا، وينبغي أن يبقوا، في أخطائهم وصوابهم كالآخرين.لقد توهّموا وربما يتوهّمون، أن الخارج الذي تربطهم به رابطة ما، قد يسعفهم بتغيير المعادلة لصالحهم، فيعقدون معه شراكة ما، ثم لا يلبث أن ينكشف لهم أن هذه الشراكة وأن هذا التغيير النسبي المنشود لن يتمّ إلا على حساب الوطن والدولة والمجتمع الواحد، حيث تكون خسارتهم أشدّ فداحة، فيعودون إلى استنكافهم، إلى وعيهم الوطني، إلى آليات الداخل لتعمل على قوانينها وسياقها، مؤثرين الصبر على الخسارة في رحاب الوطن والدولة الوطنيّة على الربح المشكوك فيه الذي يضعهم في رصيد آخر له حساباته وآلياته، وإن كانت الخسائر تترتّب دائمًا وبنِسب مختلفة على النقلة المتسرّعة من سياق الاندماج إلى إغراءات الغلبة.

بعد عهد كميل شمعون وجد الشيعة كما وجد اللبنانيون في الشهابيّة معبرًا حديثًا إلى دولة المؤسّسات الضامنة للعدل الاجتماعي والتكافؤ بين إرادات واستعدادات اللبنانيين كافة، فتقدموا، وجهاء وزعماء وعلماء وكفاءات ورجال أعمال وجمهورًا، إلى المفصل الشهابي ليشاركوا في ترسيخ فكرة الدولة والحياة العامة ومؤسسات المجتمع ودورة الإنتاج والبناء.

ولكن الشهابيّة راهنت على ما حققته للمرة الأولى في مسيرة النظام العربي من مدّ الديمقراطيّة نظريًّا وعمليًّا إلى المجال الاجتماعي، واتكلت عليها لترسيخ شرعيتها

وتحصينها. وفي حين ضربت المواقع التقليديّة لأمراء السياسة (مواقع الإعاقة وموانع التحديث) أسهمت في إبقاء الساحة السياسيّة خالية للقوى المتضررة من الوحدة العربيّة وعبد الناصر ودولة المؤسّسات، المستاءة من التناغم بين فؤاد شهاب وجمال عبد الناصر، ذاك التناغم الذي أتاح للصيغة اللبنانيّة أن تسلم وأتاح لدولة الوحدة أن تطمئن إلى خاصرتها الأمنيّة. وقد حاول أحد الأحزاب، متناغمًا مع التوجه العربي المعادي، التقويض (الحزب السوري القومي في محاولته الانقلابيّة على فؤاد شهاب)، وفشل؛ وكان فشله حجة للأجهزة في مصادرة المسيرة الشهابيّة، فانقسم الشيعة كما انقسم الآخرون، لكن الذين ابتعدوا عن فؤاد شهاب (المحاصر) والنهج الشهابي، لم يذهبوا إلى الحلف الثلاثي الذي تشكّل من خصوم فؤاد شهاب (الكتلة الوطنيّة وحزب الوطنيين الاحرار ومن حزب الكتائب الذي أتاح له فؤاد شهاب في تجربته تجديد شباب الطبقة السياسيّة المارونيّة أن يندفع من خلال الانتخابات النيابيّة إلى الحلبة السياسيّة بقوة تزيد كثيرًا عن حجمه الفعلي ولا يتناسب الدور الذي أتاحته له مع توجهه العصبي).

إذن فقناعات الشيعة بالأولويات الوطنيّة لم تتبدل... بل زادت رسوخًا ووضوحًا. بين هذا وذاك... كان الشيعة قد هاجروا واغتربوا، ولم يغتربوا. ضاق بهم الوطن والدولة العثمانيّة، ولم يضيقوا بالوطن. ضاقت بهم دولة الانتداب، ولم يضيقوا بالوطن، وضاقت بهم دولة الاستقلال ولم يضيقوا بالوطن والدولة... ذهبوا إلى المهاجر... باحثين عن البُلغة، فتوفرت لبعضهم ضروريات العيش، ولم تزد، وتوفرت لبعضهم الثروة، فانقطع الفقراء عن الوطن الأم، انقطعت بهم إمكاناتهم، انقطعت أبصارهم عن الوطن ولم تنقطع بصيرتهم، ولو تيسّر لهم من يعيدهم لعادوا، من أقاصي إفريقيا والأميركيتين.

أما الذين أثروا فلم ينقطعوا، لا بصرًا ولا بصيرة، لا جسدًا ولا روحًا، لا ذاكرة ولا شوقًا ولا حلمًا.

وعاد أكثرهم بأموالهم أو أكثرها، ليستثمروها ويثمروها في لبنان... وكانوا باستمرار متواصلين مع الأهل خيرًا وإحسانًا، استصلاحًا للأرض وعمرانا... وفي العقد الأخير تبدلت عليهم الظروف، ودخلت اسرائيل في سياق التضييق عليهم في افريقيا، فلم يختاروا المهاجر الأوروبيّة وطنًا لأموالهم وتأسيس مصالحهم، بل آثروا العودة إلى الوطن،

رغم ما يوصف به رأس المال من جبن وتردد وعدم ميل إلى المغامرة وعدم العمل إلا في شروط أمنيّة كاملة في آفاق مفتوحة. ومن أقام منهم في أوروبا، كانت إقامته وما تزال عابرة، في انتظار أن يكتمل بناء الدولة ليتحول انتقاله الجزئي إلى الوطن انتقالًا كليًّا ونهائيًّا، عندما تعود دورة الإنتاج ومشروعات التنمية إلى الحركة على وضوح واستقرار يجنبهم المحاذير... وهم يؤكدون، لأسباب تاريخيّة كامنة في عقل المال الشيعي وحركته الفرديّة، أن الدولة هي ضمانتهم، ما يعني أنهم، وهم يتطلعون إلى بناء الدولة القويّة الحافظة لاجتماعهم والضامنة لمستقبلهم، يشترطون عليها ضمنًا أن تكون دولة الجميع، حتى تكون مؤهلة للحفظ والضمان، لا أن تكون دولتهم حصرًا أو دولة غيرهم حصرًا، لأنها لن تكون دولة، ولن يكون نهوض أو نمو أو انتاج أو استقرار أواستثمار وطني ولا أجنبي ما لم تستو الدولة على سياقها الوطني الجامع. هذا ولا بدّ من التنبّه إلى أن هناك قوى سياسيّة شيعيّة ناهضة وغامضة فيما يعود إلى قناعاتها التامة بالكيان؛ وهي قوى متنامية قوةً وعددًا، تتربّص بالمستقبل وتنتظر المزيد من قصور الدولة الذي تساعد عليه،مستفيدة من الفراغ السياسي الشيعي العام الذي عجزت حركة أمل عن ملئه أو تراجعت عن طموحها المبالغ فيه إلى ذلك، لاستقطاب القوى الشيعيّة الفاعلة بالترغيب والترهيب الذي يأتي من الجهة الشعبيّة مرة بالتوكيد على استهداف كل الشيعة، ويأتي من أخطاء عربيّة ولبنانيّة ومن نيات سيئة لدى البعض.

هذا، ولعله من مسلمات التاريخ السياسي، في لبنان الحديث، أن الشيعة كانوا، قبل الحرب التي عممت الفقر والحرمان، وحصرت الثروة وحدّت من تداولها وفتحت الأبواب على مصاريعها لرأس المال الوطني، هربًا من العنف والمصادرة والتعطيل... واقفلت الأبواب أمام رأس المال العربي والأجنبي... كان الشيعة هم المساحة الأوسع في رقعة الفقر والحرمان اللبناني، ما جعل الحركة المطلبيّة والنقابيّة منجذبة إليهم عاملة عليهم، وجعلهم ساحة ومادة لتوحيد حركة الكادحين وتفتيح عيونهم وآذانهم على واقعهم ومطاليبهم في الحياة والسياسة والمشاركة، مما كان مقدرًا له أن يكون رافعة من روافع النهوض اللبناني لولا أن الحرب عاملت الجميع بقطع السياق وتوجيه القوى اللبنانيّة الحيّة في اتجاه آخر.(يذكر الجميع هنا حركة مزارعي التبغ في الجنوب والتي كان كاتب هذه السطور أحد الفاعلين فيها باعتباره مزارعًا ابن مزارعين – كانون الأول 1972).

ومما يسجل للشيعة في هذا الصدد دخول الإمام الصدر على الحركة المطلبيّة الشيعيّة لاستقطابها، ورفع الوصاية اليساريّة الحصريّة عليها منعًا لتوظيفها في مشروع تقويض الدولة وإبقاءً لها في إطار المعارضة المطلبيّة التي لا تمس الأصول الوطنيّة وإنما تعالج الفروع بمنهجيّة واقعيّة وعقلانيّة تستبعد العنف.

دفعتهم حالهم هذه إلى الحرب اللبنانيّة، على وعي بحالهم وغفلة عما يراد لهم. استقطبهم الخطاب الحامل لعناوين مطاليبهم، ولم يقفوا كثيرًا عند احتمالات المراوغة والإلتفاف والنكوص والإنكفاء ومبادلة المطلب العام بالمكسب الخاص، الذي وصل في خصوصيته إلى حدود الإثراء غير المشروع لواجهات الجماعات وقياداتها... ولم يلبث الإمام الصدر بعد مرحلة من مراحل الحرب أن يتداخل في مسارها حاملًا مشروع السلم الذي أسس له هيئات وطنيّة، وبادر إليه في أكثر من مناسبة وأثيرت الشبهات حول مبادراته لينكشف فيما بعد أنها لو أخذت فرصتها لكانت وفرت الكثير من الدماء والكرامات.

وعلى طريق العروبة وفلسطين باشروا بدفع الأثمان مبكرين مختارين، منذ هاجم صادق الحمزة وحفنة من المجاهدين معه إحدى مستعمرات الجليل بالتنسيق مع المجاهدين في الداخل واستولوا على سلاح المستوطنين، إلى دورهم السياسي والشعبي واللوجستي والقتالي طوال الأربعينيات، واستشهاد محمد زغيب؛ واستقبال اللاجئين الفلسطينيين وإدخالهم في دورة الحياة والاجتماع والإنتاج في جبل عامل، إلى انخراطهم الكامل في المقاومة بعد نكسة 1967 بعيدًا عن الحساسيات القطريّة.

وفي أواسط السبعينيات جاهر الإمام موسى الصدر بصيغة تنظيميّة لبنانيّة للمقاومة، وسمى طلائعها (أفواج المقاومة اللبنانيّة). لم يسمها إسلاميّة ولا وطنيّة لأنه أرادها مشروعًا مفتوحًا على سعة الوطن والمواطنين، لا يعاني من عقدة الانقسام والقسمة، ولا يقسم الشأن الوطني العام حصصًا على الطوائف والأحزاب والمناطق والجماعات ولا يربطه بإيحاء خارجي، حتى لو كان هذا الإيحاء سليمًا، بل يدخل الإيحاء السليم في آليات الرؤية الوطنيّة ليوظفه في مسيرة الوحدة الوطنيّة ويجنّبه الدخول في جدل الانقسام والتوظيف الفئوي.

أراد بذلك أن يتيح مجالًا لبنانيًا للإسهام في عمليّة التحرير، من قناعة بأن المجال الأضيق، الطائفي أو المذهبي أو الحزبي، أو الجنوبي، لا يصل إلى التحرير، بل إلى مزيد

من الإرتهان لشعارات وهواجس تتعارض مع إرادة التحرير وفعله.

هذا المجال الذي ما يزال المخلصون من اللبنانيين طامحين إلى تحقيقه، يكون إطارًا يلوّن المقاومة بألوان لبنان كلها، بألوان قوس قزح اللبناني، حذرًا من أن يكون اللون المقاوم الواحد مقدمة لطبع لبنان، أو الطموح إلى طبعه باللون الواحد، الذي لا يمكن أن يطبعه، فتكون النتيجة أن المقاومة التي من شأنها أن توحّد، تفضي إلى التجزئة على تقدير الإنتصار. وإذا لم تنتصر تحولت إلى مادة تحاسب على أساسها الطائفة أو الفئة التي انتجتها، شكلًا ومضمونًا، ويكون ذلك لونًا آخر من ألوان التجزية... تصبح المقاومة في النهاية ارتكابًا، حتى لو كان سخاؤها بالدم لا يعادله سخاء، إذا لم تر إلى الأفق كيف يتسع ويضيق تبعًا للنتائج والمسارات التي تتحرك على أرض متحركة.

ولم يكن طموح الشيعة أن يُستأثر عليهم بالشأن المقاوم أو يستأثروا بالمقدار الأوسع من المقاومة إبان الاجتياح الاسرائيلي عام 1982 وبعده... ولعلّ هذا الانحصار النسبي القائم هو ما ينغص على كثير من المعنيين منهم فرحهم بالمقاومة ويثير عددًا من المخاوف لديهم.

عندما غيّب الإمام الصدر عام 1978 كانت قناعته قد بلغت العمق بأن الصيغة اللبنانيّة للمقاومة لا بد من تحويلها إلى أمر واقع وملموس. كانت بالأساس ضرورة وطنيّة وعربيّة وفلسطينيّة ذاك التناغم الذي، وثم بين 1975 – 1978 أصبحت ضرورة قصوى... لأن جهات كثيرة قررت أن تتواصل مع اسرائيل بعد كمب دافيد على الخصوص، وكان لا بد من سحب المقاومة الفلسطينيّة من على كتف الجليل شمال فلسطين... ولكن من يسحبها؟ لقد كان مطلوبًا من الشيعة أن يتخذوا القرار وينفذوه، ولكن الإمام الصدر وجد في ذلك تعرية للشيعة من دمهم وتاريخهم وشرفهم. ورغم شكواه من التفاصيل ومن الممارسات القاتلة، عض على جرحه، وأبى، ذاك التناغم الذي فلم يلبث أن دفع الثمن تغييبًا مستمرًا حتى الآن...

كان قراره في لحظة تغييبه استكمال طرح المقاومة اللبنانيّة لجعلها الواجهة الأولى في المواجهة، ردًا على الطلب بالحجة الدامغة... ولكن!!

الى ذلك، كان الشيعة مع العرب، إلى جانب عبد الناصر، في أحزاب الوحدة، وجمهورهم في جمهورها. وفي وفاة عبد الناصر، خرجوا مثل المصريين، وكأنهم ضيعوا دليلهم. كانوا معه من أجل الوحدة، لا من أجل غيرها... وعقيدتهم الوحدويّة جعلتهم

يراجعون تاريخهم بعيدًا عن الحساسيّة المذهبيّة وبعيدًا عن ذكريات الاساءة والظلم. وفي وعي مثقفيهم صورة طيبة لعماد الدين زنكي ونور الدين محمود وصلاح الدين الذين وحدوا وحرروا... على أن وحدويتهم لم تفتح ثغرة في جدار لبنانيتهم تدخل منها تأثيرات الخارج، حتى الشيعي، لتتداخل مع قوانين ومعطيات الداخل فتؤثر على توجههم الوطني سلبيًّا.

إن من كانت هذه حاله، وكان هذا تكوينه، وكانت هذه ذاكرته، وكانت هذه أحلامه وأشواقه، وكان هذا دمه وعقله وقلبه، وكان هذا جسده الذي يلامس مكوّناته وشروطه الطبيعيّة، لا يخرج من جلده... لا يجد له خيارًا مجديًا ومنسجمًا إلا الاندماج في مجتمعه الوطني ودولته الوطنيّة، والإبتعاد عن هواجس الإمتياز والتمايز والتمييز، حفاظًا على الوطن من التشظي، وعلى الدولة من السقوط. ومن يحاول إعاقة سعيه إلى ذلك فإنه يقطعه عن ذاته ووعيه وذاكرته.

وإذا كان الشيعة في لبنان، لم تتح لهم الظروف التاريخيّة، أن يسهموا بكامل إرادتهم وقدرتهم في التأسيس للبنان الوطن والدولة، فإنهم كانوا ميّالين بصدق واندفاع لأن يبذلوا كل ما في وسعهم، ومن دون حساب، في استكمال عمليّة البناء وترميم ما خربته الحرب في البنيان السياسي والإجتماعي والثقافي والإداري والتنموي، من موقع الشراكة الكاملة، غير المشروط إلّا بشروط الوطن الواحد السيّد الذي لا تقوم سيادته إلّا على سيادة التكافؤ والتكامل بين بنيه وجماعاته، الحر الذي تتجسد حريته في حريّة هذه الجماعات، التي من مجموع حرياتها المنتظمة في سياق ديمقراطي عاقل وهادف وعادل، تتكون حريّة الوطن وتضمن سلامته. من موقع العروبة كانتماء ثقافي ومن موقع الإيمان الابراهيمي الكبير، ومن موقع الاسلام الجامع، ومن موقع التشيّع نهجًا يفضي إلى الفضاءات الرحبة... لا شعبة متمايزة... بلى تتمايز في مسلكيتها الوطنيّة الجامعة والمقدامة... لأن ذلك مجد يحسن بالشرفاء أن يسعوا اليه... قد يتعثّر أو يتكسّر هذا المسار ولكنه لا يلبث أن يعود ويسود، ويبقى المرجو أن لا تكثر الخسائر في التفاصيل جراء فهم شيعي غير مطابق لوعي الشيعة لذاتهم... هذا الوعي الذي يمكن تشويهه عمدًا أو خطأً بالتعصيب، ولكنه محكوم بالعودة إلى نصابه الثابت، والى استقطاب الاندماج والتناغم والانسجام والوفاق والإختلاف الطبيعي والتكاملي... بدل الشقاق والتمايز والفصال حذرًا من التلاشي؛ وكل ذلك مشروط بعدم وقوع

المكوّنات الأخرى في إغراء العزل والإقصاء، وإخضاع المعنى الوطني للحجم العددي، والعناية أو الإعجاب بالنمو العضلي مع إهمال النمو العقلي، والبحث عن الحصص بدلًا من مشروع النهوض الذي لا ينجز إلّا بالشراكة في الربيع العربي بذورًا ونباتًا وزهرًا وثمرًا ومحصولًا.

هوامش

1 - من أبرز رجال الشيعة الذين دخلوا في عضويّة جميعة الاتحاد والترقي عند تأسيسها لما توخوه فيها، وفيما أعلنته من توجه نحو العرب على قاعدة المساواة والعدالة: الشيخ أحمد رضا والشيخ سليمان ظاهر والشيخ محمد جابر آل صفا وغيرهم، وانسحبوا من الجمعيّة جميعًا مع الذين انسحبوا عندما تكشفت النوايا الطورانيّة وانكشف للعرب أن الجمعيّة تركيّة لا عثمانيّة وأن العناصر غير التركيّة يجب أن تذاب وتصهر في البودقة الطورانيّة.

2- وأحيل إلى المحاكمة في الديوان العرفي من الشيعة: المشايخ أحمد عارف الزين ومحمد جابر آل صفا وأحمد رضا وسليمان ظاهر، ومعهم: راشد عسيران وعبد الكريم واسماعيل الخليل وحسن علامة ومحمد سعيد بزي ومحمود الحاج علي ويوسف الحاج علي... والعلامة الشيخ عبد الكريم الزين... وأحيل إلى المحاكمة مع إخوانهم من الطوائف الأخرى: رضا بك ورياض الصلح، محي الدين الجوهري، حسين الجوهري، وبهيج وتوفيق الجوهري، والمفتي بهاء الدين الزين ومراد غلميّة واسكندر شديد ونصر عودة.

3- وفي المنتدى الأدبي انتظم عبد الكريم الخليل إلى جانب يوسف حيدر ورضا الصلح ورشيد رضا وحسين حيدر ونخلة وندرة المطران.

4- وفي الجمعيّة القحطانيّة: كان عبد الكريم الخليل مع عبد الحميد الزهراوي الحلبي، وعزيز علي المصري.

5- وفي مؤتمر باريس عام 1913 كان سليم علي سلام واسكندر عمون وجميل مردم وشارل دباس مع عبد الكريم الخليل الذي وقّع باسم الأحزاب العربيّة اتفاقًا مع طلعت باشا رئيس جمعيّة الإتحاد والترقي.

6- «وهكذا وقفت الحركة العربيّة وقوفًا تامًا في أوائل الحرب، وحلّ العرب جمعياتهم وأحزابهم السياسيّة وتنادوا من مصر إلى عدن بتوحيد الصفوف والانضواء تحت لواء الخلافة ومناصرة السلطنة حيث كانوا يخشون انحلال الدولة ووقوع بلادهم تحت نير الاستعمار الأجنبي»، تاريخ جبل عامل - محمد جابر آل صفا.

7- «أراد جمال باشا أن يطبق قرار جمعيته بضرب العرب بالعرب فيثير المسلم على

المسيحي... فاستحضر لديه بعض زعماء جبل عامل وأبلغهم بواسطة محمد جمال قائد القوى العسكريّة في لبنان أن يكونوا على استعداد لمهاجمة الشوف ودير القمر وما يتبعها وأوهمهم أن لبنان يتمخض بثورة ضد المسلمين يغذيها الأجانب، واختص عبد اللطيف بك الأسعد بقيادة الحملة على لبنان الجنوبي وجبل الشوف». وأدرك عبد اللطيف الأسعد الغاية، قال الأسعد: «فتظاهرت بالطاعة وطلبت أمرًا خطيًّا يجيز لي الدفاع والهجوم فتبسم رضا باشا وعلم أن الحيلة لم تجز علي فطوي الحديث»، تاريخ جبل عامل - محمد جابر آل صفا.

8- «لمس المسلمون لدى عدد من مفكري الغرب وصحفييه وساسته تنديدًا بالإسلام وتحفزًا للإجهاز عليه ما جعلهم تحت وطأة الأحداث يتحفزون إلى إحكام الأواصر بين العثمانيّة والاسلام والى تحويل النظر نحو الأفكار والشعارات التي توحد جميع الشعوب الإسلاميّة في الاتجاه الذي يحرّر بلادهم ويعزز نهضتهم ويحشدهم للوقوف صفًا واحدًا في وجه الغزو الأوروبي والخطر الاستعماري الذي بات يهدّد الشرق بكل ما فيه من شعوب وطوائف ودول.» ومن هنا كانت فكرة الجامعة الإسلاميّة واندفاع الإمام الشيخ محمد عبده إلى القول «بأن المحافظة على الدولة العليّة العثمانيّة ثالثة العقائد بعد الإيمان بالله ورسوله (ص)»، (للبحث عن تاريخنا في لبنان - الشيخ علي الزين).

المؤتمر التبليغي الإسلامي الشيعي الأول

كان تنظيم النشاط التبليغي - تعميم الوعي الفقهي وتعميق العقيدة - في المساحة الإسلاميّة الشيعيّة في لبنان من المقاصد التي تأسس عليها المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، ولكن الحرب الأهليّة مع مقدماتها الإقليميّة، أربكت المؤسّسات التبليغيّة لدى الأسر الروحيّة اللبنانيّة، فتراجعت طموحات المجلس لحساب هموم أخرى.

ثم انتهت الحرب، ودخلت المنطقة في تسوية، ما اقتضى الارتقاء إلى مستوى التحديات من ترسيخ السلم الأهلي وحفظه، إلى مواجهة أخطار التسوية، باستنهاض إرادة الممانعة وتعميم قيمها وأفكارها. وهي مسألة ثقافيّة أولًا، والنشاط التبليغي نشاط ثقافي يطلّ على المدى المشترك بين العقيدة والمجتمع، بين الشريعة والمكلفين، منه واليه يتحرك المبلّغ - رجل الدين عمومًا - على عدة وعتاد تدخل فيه المعرفة والإيمان والإحساس بالدور والارتقاء بالأداء إلى مستوى المستجدّ من الشؤون والشجون، واستشراف المستقبل بذاكرة حيّة ونقيّة، ووعي الحاضر والإدارة الفاعلة والبصيرة المفتوحة.

ومن علامات الراهن الذي نعانيه والغد الذي ننتظره، تراجع الإيديولوجيات التي قامت على نقض الدين، واهتزاز الإيديولوجيات التي استبعدته، وطابع المغامرة في اندفاعات الجماعات الدينيّة التي تحمل مشروعات مرصودة بأكثر سلبيات المشروعات المندحرة.

وبين هذا وذاك، ينكشف أن الدين، والسماوي والتوحيدي منه على التعيين، يفيض في سعة انتشاره المتجدّد عن الحيّز الذي تحصر تلك الجماعات نفسها ودينها فيه، وأنه

ثابت في تكوين البشريّة، غير مرهون بنجاحات الأحزاب الدينيّة وإخفاقاتها.

وهنا تتبلور حدود المجال الرحب للمؤسّسات الدينيّة الأهليّة، المنبثقة عن المجتمع الأهلي، الممثلة لطموحاته، الحاضنة لتنوعاته من دون اختزال، والملتزمة النظام العام في أقطارها من منظور فقهي واقعي، مما يجعلها الأكثر أهليّة لإرساء النشاط التبليغي على النصاب الرسالي الذي يزيل الالتباس بين الثابت والمتغيّر، بين الطموح الديني والمشروع السياسي، من دون محافاة للسياسة أو الوقوع في ذرائعيتها، وكذلك لإزالة الالتباس بين خصوصيّة الجماعات السياسيّة وعموميّة الشأن الديني وخطابه، بين الثقافة الدينيّة ذات الأفق الواسع والثقافة الفئويّة المقطوعة عن أصولها والموصولة بنظم معرفيّة مغايرة.

إن المستجد في مهمة المبلغ الديني هو أنها باتت تتعاطى مع تعقيدين: أولهما أن الهجمة على الدين أصبحت على يقين بثباته وديمومته فلا بدّ من تشويهه باختزاله في نماذج مشوهة وتجاوزه بأنظمة جديدة للقيم والمصالح. والثاني هو نزوع الحركات الدينيّة والإسلاميّة السياسيّة منها خصوصًا، بعدما استشعرت القوة إلى المصادرة وتعميم أفكارها التي تضع العقيدة والثقافة وعلائق الحياة في مسار المشروع السياسي واختياراته واختباراته الحادة.

هذا في العام، وعندنا في لبنان معطيات تجعل الاهتمام بالنشاط التبليغي في صلب عمليّة إعادة بناء المجتمع على السالم من بنيته والضروري من مقتضيات حاضره وغده. ولبنان مدعو إلى تجديد دوره في اغتنام الحريّة التي تتيحها حال التنوع فيه وتمنع قمع الإبداع والتجديد، ليقدم مثالًا في السلم الداخلي يحقق شرطًا موضوعيًّا للتعاطي مع استحقاقات التسوية، بعدما قدم مثالًا سلبيًّا في تحويل التنوعات المتنافسة إلى تضادات متصارعة في حرب طالت ونالت من كفاءاته وأهليّة أطرافه ومصالحهم. وللتبليغ الديني دور في هذا المجال، وخصوصًا بعدما حاول المحتربون أن يسوّغوا حروبهم بتنوّع الإنتماءات والحساسيات الدينيّة.

الى ذلك، فإن المسلمين الشيعة في لبنان، معنيون ومدعوون إلى مواصلة النهج الاندماجي الذي يحافظ على خصوصيّة مضبوطة في سياق وطني عام، خصوصًا أنهم الآن يتعرّضون لمحاولة استتباع، تحققت لها بعض الشروط الملائمة في الأزمة الاقتصاديّة والمعيشيّة والاحتلال وضرورات المقاومة. ما أغرى أطرافًا شيعيّة بتوظيفهم في مشروع قد لا تنالهم منه إلا سلبياته. ويدخل الدين والمذهب والمظلوميّة والثوريّة الشيعيّة عوامل

مساعدة لإرادة المصادرة والاحتواء.

إن إعادة تشكيل المثال الشيعي في لبنان ما زالت ممكنة ومطلوبة، على أساس السلم ومتطلباته، بعدما أنتجت الحرب مثالًا شيعيًّا على مقاس آلياتها ومحمولاتها السالبة. والمثال الشيعي له وظيفة تتعدّى لبنان إلى أقطار أخرى، تحكمها تنوعات وظروف سياسيّة معقدة، والمثال اللبناني يجنبها المقامرة وطلب الإنصاف من طرق لا تؤدي إلا إلى المزيد من الخسائر والمظالم والتهميش.

إن إعادة تشكيل منظومة التوجهات الشيعيّة والسلوكيّات على يد المبلّغين هي ضمان لاستواء الشيعة في لبنان على مسار إيماني عقلاني يمكّنهم من الاستمرار في تحقيق تطلعاتهم المشروعة من دون أن يكون مشوبًا باستعجال أو مبالغة أو انقطاع عن الواقع والتاريخ، أو واقعًا في احتمال أن يكون على حساب الوطن لا لحسابه.

وهذا ليس شأن الأفراد منفردين بل منتظمين في إطار يوحد السوية والخطاب والسلوك والرؤية وينمّي الخبرات والمواهب.

على هذه المعطيات والطموحات، انعقد المؤتمر التبليغي الأول في 16–18 كانون الثاني 1996، في كنف المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، وبتوجيه ورعاية من رئيسه سماحة الإمام محمد مهدي شمس الدين. والهاجس هو الوصول بالنشاط التبليغي والمعنيين به من رجال الدين إلى مستوى المؤسّسة التي تستند إلى شرعيّة تخوّلها الإشراف على هذا الحقل بهدف ضبطه وتطويره وتخليصه مما يترصّده من عصبيات فئويّة تضعه في غير سياقه، ليواكب المهمات المطروحة بدرجة أعلى من الأهليّة والمسؤوليّة، تناسب موقع العقيدة في وعي المسلمين الشيعة وأهمّية النظم في حياتهم، ودور الشيعة كناظم لحركتهم وعلاقتهم بجماعتهم والجماعات الشريكة لهم في الدين والإيمان والوطن والمصير.

إشكاليّة الديني والسياسي في لبنان: المثال الشيعي

كان مؤتمر «الحجير» عام 1920 من هذا القرن، آخر محطة لحركة الديني ورجال الدين الشيعة في الشأن العام، والسياسي منه خاصة، في الفترة الفاصلة بين سقوط الدولة العثمانيّة وقيام دولة الاستقلال. فما هي إشكاليات هذه الحركة؟

لقد انعقد المؤتمر ليناهض فصل جبل عامل عن سوريا في سياق تأسيس لبنان الكبير، وكانت الزعامة الدينيّة الشيعيّة هي الحاملة لخطاب المؤتمر الوحدوي، إلى الملك فيصل في دمشق. وكان كامل بك الأسعد وسائر رجال السياسة في ذلك العهد مهتمين بميلهم إلى مشروع الانتداب، مما اضطره للالتحاق بالمؤتمر والتظاهر بالموافقة على أطروحاته، مراهنًا على أن الطريق مسدودة، وتوجهات الانتداب غالبة؛ وهو الذي أعلن قيام لبنان الكبير للوفد الشيعي الذي رافقه إلى اللقاء مع «غورو»، ولكن هذا الوفد بقي خارج غرفة المباحثات، فاعترض العلماء من أعضائه. ولكن المسألة كانت فوق إرادتهم ونفوذهم المتراجع، ما شكّل علامة في مفصل، بين تقليد منعته قيود العثمانيين وضعفهم، والتواطؤ الغربي عليهم من أن يستكمل مسيرته عل طريق العصر، وبين حداثة قاطعة مع الماضي العثماني مبنية على أطروحة لا تتيح للتابع أن يتجاوز آليات التطورالمسموح به والخروج عل التبعيّة.

إن السياسي الشيعي، على مرّ القرن الماضي، كان يرى إلى عمق البعد الديني في تكوين الشيعة، ما أضاف إلى رمزيّة رجال الدين نفوذًا جعل السياسي بين خيارين: فإما أن يأتي من تسلسل ديني، من عائلة علميّة، تفتحه نافذة لها على العصر والسلطة وتكون مصدر شرعيته ودرعه الحامي (حال آل الزين)، وإما أن يطلّ من موقع السلطة

والوجاهة والغنى، بالمصاهرة أو الصداقة، أو بهما، على عائلة دينيّة أخرى، يعقد معها حلفًا يؤمن تبادل النفوذ والمصالح (حال آل الأسعد مع بعض الأسر العلميّة الدينيّة المعروفة).

وكان الانتداب، وحصلت ممانعات في وجهه من قبل الديني، استمرت حتى أواسط الثلاثينات ثم توقفت، ليعود كبار العلماء إلى مواقعهم في الكتاب والمحراب، ساحتهم المجتمع الأهلي وشغلهم العقائد والقيم، مع إطلالة بين حين وآخر على شؤون الدولة والمجتمع نقدًا أو تبريرًا، موزعين على أقطاب السياسة المدنيّة، مناصرين أو محازبين. مع ملاحظة أن عددًا منهم قد انسحب انسحابًا كاملًا من هذا الميدان.

وفي لحظة، خطر في بال البعض منهم، أن ينخرطوا بشكل غير مباشر في السياسة، فدفع السيّد عبد الحسين شرف الدين بأحد أبنائه إلى الانتخابات النيابيّة وشاركه في معركته، ضد آل الأسعد، كما اندفع السيّد حسن الأمين نجل السيّد محسن إلى هذه الحلبة متأخرًا قليلًا عام 1960 بعد فاة والده 1952.

ربما كان ذلك وعيًا جديدًا لموقع الدولة الحديثة ودورها ومجالات النشاط التي تتيحها، وتأسيسًا لموقع الشيعة فيها، مما نقع على جهد تنظيري له في كتابات الشيخ أحمد رضا والشيخ أحمد عارف الزين، اللذين حاولا أن يتدبرا فهمًا لماهيّة النقلة وطبيعة المرحلة، تمهيدًا للانسجام مع معطياتها ومقتضياتها.

كانت الفترة من أوائل الاستقلال إلى أواسط الستينات، شاهدة على ضمور الديني وتبعيته للسياسي. وشهدت هذه الفترة إقبالا على طلب العلم في النجف من أبناء العلماء وأحفادهم، حفاظًا على التراث، ومن أبناء الفلاحين بحثًا عن تحقيق الذات دينيًا ودنيويًا. وكان منصب القضاء قد بدأ يلمع، واستحدث منصب الإفتاء الذي يؤمن وجاهة وراتبًا بدون عمل، كما تأمنت منطقة لمن لا يصلون هي رتبة مدرّس ديني غير ملزم بالتدريس. وكان ذلك كله شَبكًا جديدًا للديني بالسياسي صاحب النفوذ الذي يؤمن الوظيفة مقابل الولاء الشخصي وحماية ولاء من يمون عليه من أهل الضيعة أو العيلة.

في هذه الأثناء، كان السيّد موسى الصدر – بعد وفاة السيّد الأمين (1952) والسيّد شرف الدين (1957) – قد أتى إلى لبنان، ليؤسس جديدًا، على قاعدة ما اكتشفه من ارتباكات وانكشافات التحديث في الدولة والمجتمع المدني والأحزاب

خصوصًا، فاقترب من المواقع السياسيّة، ما عمّق معرفته بالإشكالات، وجعله يستعيد الطموح إلى المواءمة بين الديني والسياسي والسعي إلى ذلك عبر فلش علاقاته في كل الاتجاهات، منتهيًا إلى تأسيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، على مضمر سياسي يفسره جزئيًّا معارضة القوى التقليديّة له، مفضيًا من كل ذلك، إلى شكل أعلى تسييسًا في غضون النكسة والمقاومة والحرب وتفاقم المسألة الإجتماعيّة، ونموّ الكفاءات والإمكانات الشيعيّة بما لا يتناسب مع موقعهم في بنية الدولة وقرارها... فأسّس حركة المحرومين. وظلّت هذه الانعطافة، تنمو وتتراجع إلى أن حققت طموحها في الدخول العريض في بنية الدولة، على حساب قوى قديمة، استتبعت بعض أفرادها (آل الزين وعسيران)، إلى جانب نماذج يساريّة، كانت تعاديها بشدة. ولحق الجميع بحركة «أمل» إلى المجلس النيابي. ثم انتصرت الثورة الإسلاميّة في إيران (1979) فحظيت لدى الشيعة بقبول عام، لم يكن هو المطلوب بالضبط، إلى أن كان الاجتياح الاسرائيلي عام (1982)، مناسبة لتحقيق المطلوب، عبر الشراكة في المقاومة، التي أسّس عليها بعض الشيعة «حزب الله» على طموح سياسي إسلامي شيعي، وميل إلى موازاة «أمل» على الساحة الحركيّة الشيعيّة، وحقّق بعضًا من ذلك، بدخوله البرلمان، متطلعًا إلى الوزارة والإدارة، مرتبًا حركته السياسيّة على هذا الأساس، وفي الوسط بين المعارضة والموالاة.

أكد «حزب الله» منذ البداية دور رجال الدين في مشروعه، ثم عاد ليغلب المعايير السياسيّة في تحديد المواقع، حتى أمسى رجال الدين المتقدمون في هيكليّة الحزب يتقدمون على أساس الأهليّة السياسيّة لا العلميّة من دون أن يعني ذلك أنهم فاقدون لهذه الأهليّة دائمًا، ولكنها لا تدخل في ميدان المفاضلة. وهذا ما يفسر تلك العلاقة الإشكاليّة بين الحزب وعدد من كبار العلماء المناصرين للحزب والذين تختلف رؤيتهم جزئيًّا عن رؤيته ولا يشفع مستواهم العلمي وتراثهم العملي لهم.

أما إشكاليّة حركة «أمل» مع الديني فهي إلى حلّ قد لا يكون تامًا، لأنها اختارت السياسة والسياسي إطارًا وتعريفًا وبطريقة ذرائعيّة قليلة العناية بالقيم العلائقيّة الأهليّة (بوليتيكا) وأبقت على الديني في حدود الثقافة والخلفيّة وحفظ اللحمة في مواجهة الآخر الملتحم على دين أو مذهب أو إطار تنظيمي، مع رغبة شديدة في جعل المتعاطفين من رجال الدين على أساس مصلحي، ملحقين مذعنين ومعرّضين للعقوبة

إذا أخطأوا التقدير.

إنه مناخ محكوم بالالتباس والتداخل الذرائعي، يوهم بالانقسام الحصري للشيعة أو يوقع الأطراف الشيعيّة المتقابلة، في المشهد الراهن، في وهم كونها اختزالًا للكتلة الشيعيّة واقتسامها، في حين أن المستجدات في السياسة والاجتماع والأسئلة التي تطرحها على الديني والسياسي، قد آذنت بحالة شيعيّة واسعة خارج هذا الاستقطاب، التقليدي منه والمستجد. هذه الحالة لها أسئلة مختلفة وهي تتطلّع إلى الخروج من التراث السجالي إلى منهجيّة لا تتجاوز الشيعي، ولكنها أيضًا تستعيد دلالة مفصل عام 1943، الاستقلالي الميثاقي المشطوب أو الحاضر جزئيًّا في الذاكرة الشيعيّة، من دون أن تضطر إلى شطب مفصل «الحجير» أو تضخيمه، على أساس أن مؤتمر الحجير والاستقلال محطتان تتكاملان ولا تتناقضان وإن اختلفتا في العمق.

الشيعة والدولة في لبنان

– 1 –

فترة التأسيس في الانتداب والاستقلال (1922-1947م)

لم يمتنع الشيعة في لبنان عن الدخول في الدولة الحديثة، ولم يكونوافي ذلك مقطوعين عن تراثهم، ولا بدعًا في الشيعة أو المسلمين. غاية الأمر انهم كانوا معدودين في الأكثريّة الإسلاميّة في الدولة العثمانيّة – الموصولة زمنيًّا بالدولة الحديثة – من دون أن تنالهم نِعم الأكثريّة، أو بعض النِعم التي نالت الأقليات المسيحيّة، كنظام الملل الذي أتاح لهذه الأقليات أن تنظم أمرها طبقًا لخصوصياتها فظلّ الشيعة شركاء الغُرم للجميع، محرومين من الغُنم، يشكون ولا يتورّطون في خيانة. في العراق مثلًا، قاموا بثورة العشرين دعمًا للدولة المنهارة في وجه الغرب، ودفعوا الثمن حرمانًا، في عهد الاحتلال حيث استندوا إلى موقف شرعي من دولته فلم يقبلوا على وظائفها تأسيًا لمسلك في المعارضة الوطنيّة. وفي عهد الاستقلال كانت هناك مسوغات وطنيّة لاستمرار نسبي في هذا المسلك في مقابل جور الدولة وتبعيتها، في حين لم تكن الإيجابيّة السنّية النسبيّة ذات مردود إيجابي واضح على أهل السنّة، وبقيت النِعم محصورة في عشائر الحكّام أو فخذ من أفخاذها حتى الآن.

لم يكن الشيعة في لبنان، في دولة الاستقلال، يملكون ما يعدل من هذا الواقع الموروث بسرعة، في حين كان السنّة وما يزالون يستندون إلى عمق سنّي، عربي إسلامي يشدّ أزرهم. فالكتلة البشريّة والنظام والثروة العربيّة والإسلاميّة، سنّية، والفواصل التي تمنع التواصل والتناصر قليلة، ولدى الدولة اللبنانيّة حاجة إلى تثمير سنّة لبنان، عربيًّا واسلاميًّا، سياسيًّا واقتصاديًّا.

والمسيحيون، بحكم محدوديّة التجانس بينهم وبين مكوّنات الدولة العثمانيّة ومكوّناتها، وجدوا أنفسهم نسبيًّا في السياق الغربي، على شيء من التجانس وشيء من القلق والممانعة، أحيانًا بحساسيّة عروبيّة أو كيانيّة لبنانيّة شكّلت مقدمة لنشأة الكيان. وقد مكّنهم ذلك من فرض بعض شروطهم – مثال القائمقاميتين والمتصرفيّة – في لحظة ضعف الدولة العثمانيّة، وتفشّي النزوع داخلها – في المركز والأطراف – نحو التحديث على المثال الغربي، ما جعل الدولة تعنى بالرأي العام الغربي فتزداد استفادة المسيحيين من ذلك، فعوضوا عن تهميشهم بتأهيل أنفسهم للمستقبل، هذا التأهيل الذي تسارعت وتيرته إبان الانتداب بما أتاحه من فرص. فتمّ لهم اكتساب المزيد من المهارات، للمشاركة القويّة في بناء الدولة الوطنيّة، التي كانت حيزًا مناسبًا لأهل المدينة، السنّة، الموصولين تراثًا وعلائق بأهل المدينة العربيّة، ليأتلفوا ويتنافسوا ويتصارعوا أحيانًا، على الدولة في ساحتها الإداريّة والسياسيّة، مع القادمين اليها من انفتاح على المدينة العربيّة والغربيّة من المسيحيين، في حين كان الشيعة، في الأرياف، مزوّدين بمخزون من الذكاء والإرادة، يتوافدون على المدينة مسبوقين مضطرين إلى مضاعفة الجهد ليدخلوا في نظامها وخيراتها بعد النكبة عام 1948 حيث كانت حيفا مقصدهم إلا القليل منهم.

لقد قامت دولة الاستقلال على ميثاق لطّف من حدّة علاقة المسيحيين بالعرب والمسلمين بالعرب، على أمل أن تتحقق الدولة العادلة التي تساوي بين أطرافها وتضع حدًّا لإغراءات العودة إلى التحصن بالجماعة الخاصة على حساب المجتمع العام، وحدًّا لنزعة الإستقواء بالخارج على الداخل. وبقي هناك وعي عربي لموقع المسيحيين ودورهم متوافق مع موقف غربي على نسبة من الثبات، ظهر في موقف عبد الناصر من الكيان اللبناني في عهد الوحدة، وظهر في ميثاق الطائف وما سبقه من مبادرات عربيّة، على جدل يسير.

أما العمق الشيعي، الذي يمكن الاستناد اليه في تعديل المواقع، فإنه في سوريا ضئيل، وفي العراق مفصول وممنوع بالقطريّة العراقيّة ذات الخطاب القومي المراوغ، وفي السعوديّة أقليّة شيعيّة كانت ممنوعة من التواصل بينها، إلى أن ارتقى وعي الدولة أخيرًا إلى مراجعة مواقفها وارتقى وعي الشيعة فيها، من ضمن الوعي الشيعي العام، إلى ضرورة الاندماج بالمجتمعات الوطنيّة على أساس القبول بالدولة وموالاتها ومعارضتها طبق معايير لا تمسّ بالفكرة الأساس. وما يقال عن الشيعة في السعوديّة يقال عن شيعة البحرين، حيث

أن الانفجار الأخير، أدّى إلى إقناع الشيعة والدولة بالحوار وقراءة التجربة السعوديّة بأناة ورويّة[1]. أما الأقليّة الشيعيّة في عمان والإمارات والكويت فهي كانت مندمجة أو إلى اندماج الآن... ولكنها، هذه الأقليات، لا تشكّل عمقًا فاعلًا إلا في حدود...

وتبقى إيران وعمقها أذربيجان وأفغانستان وباكستان والهند، حيث الأقليات الشيعيّة الكبيرة، وهي، إيران، مفصولة بالفاصل القومي، إلى الجغرافي، هذا الفاصل الذي حاول الشيعة مع الدولة الصفويّة وفي فترة أحمد باشا الجزار، خصوصًا، أن يتجاوزوه إلى العام الشيعي، فحملوا طموحاتهم إلى الدولة الصفويّة، التي خيّبت آمالهم، وأعادتهم إلى وعيهم الوطني وضرورة النهوض من خلاله وتجاوز الصعوبات... وقد أضيف إلى الفاصل القومي سلوك الأسرة البهلويّة، رضا شاه وولده محمد رضا، الذي تبلور عداءً سافرًا للعرب ودعمًا سافرًا لإسرائيل، وعلاقات مع أحزاب لبنانيّة ذات صبغة طائفيّة مسيحيّة حادة.

هكذا إذن وجد الشيعة أنفسهم مع بداية الدولة الحديثة في لبنان، أمام خيار مركب، فكان عليهم أن يظهروا مزيدًا من القبول بالدولة، تمثل في دخولهم المبكر في مؤسّساتها، السياسيّة والاداريّة (المحاكم الشرعيّة مثلًا، المنطقة الأشد حساسيّة من غيرها)، كما كان عليهم أن يثبتوا جدارتهم بهذا الدخول ولاءً وكفاءة، فانخرطوا في الدفاع عن الدولة والوطن، في الداخل والخارج، على خطأ مرة وصواب مرة، كما انخرطوا في عمليّة البناء، وظلّوا في سياقهم العربي والإسلامي والشيعي، متواصلين مع الهموم الوحدويّة، مقتنعين بالدولة القطريّة وبالوطن والشراكة، على شعور بأنهم أصبحوا أكثريّة بين الأكثريات، ما جعل شعورهم الأقلوي على طريق التراجع، متناسبًا في سرعة تراجعه مع مقدار عناية الدولة بهم وقبولها لهم والأبواب التي تفتحها لإشراكهم. هذه الأبواب اتسعت منذ الاستقلال، على بطء شديد، ما لبث أخيرًا أن انقلب إلى تسارع شديد واندفاعات لا بدّ من حسابها بدقة وواقعيّة ورؤية بعيدة المدى.

وهنا نجد أنفسنا، معنيين بالتأريخ لهذا المسار والمسيرة وتعرجاتها، لتأكيدها وتهذيب أدائها في الراهن والمستقبل، والتأكيد على أنها ليست بدعًا، ولا تأتي إلا من انسجام مع المعتقد، وأنها استمرار لقناعة راسخة، كان الوعي بها قائمًا دائمًا، ولكنه، لأسباب داخليّة وخارجيّة، كان يمنع من التعبير عن نفسه.

- 2 -

المشاركة في المؤسّسات (1922-1948)

دخلنا في إشكالات الشأن الشيعي في لبنان لنقول: إن هذا الشأن لا يصحّ أن يختزل بقبول الدولة الحديثة أو رفضها، ولا بالحرمان والمطالبة برفعه، على أهمّية ذلك، ولا بالمكتسبات التي تحققت للشيعة في العقد الأخير، بين أواسط الثمانينات وأواسط التسعينات، وما ترصدها من إشكاليات. ونثبت بدايةً أن الشيعة دخلوا في الدولة موزعين على المعارضة والموالاة، شأن الطوائف الأخرى.

والآن، نحاول الانتقال من الانطباع والتحليل، إلى الرصد والاستنتاج، مقدمة لتعامل أكثر واقعيّة مع الشأن الطائفي، من دون مجافاة للواقع اللبناني، المحكوم نشأة وتطورًا، بسياق داخلي يفجّره الإصرار على قطعه أو تغييره بأدوات وأفكار من خارجه.

لقد كانت وظيفة الانتداب الفرنسي تكوين دولة حديثة على ظاهر المثال الغربي، فتشكّلت تحت عينيه وعلى يديه مؤسّساتها، واستمرت في الاستقلال على نفس الأسس، التي لم تمسّ بتغيير إلا في حدود ما اقتضته التطورات والحاجات المستجدة[2].

إن هذه المؤسّسات هي مساحات الاختبار، لا تدخل فيها الجماعة إذا كانت ثقافتها مانعة لها من ذلك. وفي المثال الشيعي، نفترض ونرى أن ثقافة القبول قد نمت إلى حدود أنست الشيعة مرارات الحقبة العثمانيّة، ما يعني أن الذاكرة المثقلة بالسلب، قد آذنت بانقطاع، وقد اتضح أن الخصوصيّة الشيعيّة تضع الشيعة في خط المعارضة، لا في خط القطيعة والإنعزال.

سوف نرصد المشاركة الشيعيّة في عدد من الأدوار التشريعيّة والتنفيذيّة، في مجالس وحكومات الانتداب الأولى والعهد الاستقلالي الأول، لنرصد، لاحقًا، الخطاب الشيعي في المؤسّسات، والمشاركة الشيعيّة في المؤسّسة الأشد حساسيّة (القضاء الشرعي) تأكيدًا لهذه الخلاصات.

المجالس النيابيّة

أ- مجلس نواب لبنان الكبير (24-5-1922 / 13-1-1925)، عدد النواب الشيعة 5 من 30 نائبًا وهم: فضل الفضل، نجيب عسيران، يوسف الزين، أحمد الحسيني، ابراهيم حيدر.

ب- المجلس الثاني (13-1-1925)، عدد النواب الشيعة أيضًا 5 من 30 نائبًا هم: عبد اللطيف الأسعد، يوسف الزين، صبحي حيدر، صبري حماده، نجيب عسيران.

ج - مجلس الشيوخ (24-5-1925)، عدد الأعضاء الشيعة 3 من 16 عضوًا وهم: حسين الزين، فضل الفضل، ابراهيم حيدر، وحلّ محلّه أحمد الحسيني... ثم اندمج المجلسان فأصبح عدد الشيعة 8 من 46.

د - المجلس الرابع (15-7-1929). عدد الأعضاء الشيعة 8 من 30 نائبًا منتخبًا وتمّ تعيين ثلاثة آخرين والمنتخبون هم: يوسف الزين، نجيب عسيران، عبد اللطيف الأسعد، صبحي حيدر، صبري حمادة. والمعيّنون هم: فضل الفضل، علي نصرت الأسعد، أحمد الحسيني.

ملاحظات

- نسبة السدس استمرت محفوظة طوال العهود ثم تمّ تعديلها في اتفاق الطائف.

ولم نعثر في محاضر المجلس على أي كلام حولها، بينما نجد كلامًا شيعيًّا حول نسبة المشاركة الشيعيّة في الحكومات المتعاقبة. الأسماء تكاد تكون محصورة في عدد محدود من العائلات لأسباب منها: استمراريّة الوجاهة والزعامة في الأصل والفرع، عدم بروز كفاءات علميّة جديدة، القدرة الماليّة اللازمة للإنفاق اليومي ومصارفات الإنتخاب.

- اقتصار التمثيل الشيعي على الجنوب 5\3 والبقاع 5\2 وسوف يتمّ تعديل ذلك في مرحلة الاستقلال بتمثيل لشيعة بيروت (رشيد بيضون) والجبل (أحمد الحسيني).

هـ- المجلس الاستقلالي الأول 21-9-1943

عدد النواب الشيعة 9 من 55 نائبًا هم: أحمد الحسيني، عادل عسيران، رشيد بيضون، محمد الفضل، علي العبد الله، أحمد الأسعد، كاظم الخليل، صبري حماده، ابراهيم حيدر.

و- المجلس الاستقلالي الثاني 25-5-1947

عدد النواب الشيعة 10 من 55 نائبًا وهم: أحمد الحسيني، رشيد بيضون (انتقل من الجنوب إلى بيروت)، يوسف الزين، أحمد الأسعد، محمد صفي الدين، محمد الفضل، عادل عسيران، محمد علي غطيمي، صبري حماده، ابراهيم حيدر.

ملاحظات

- ظلّت المقاعد النيابيّة محصورة في أسماء وعائلات (الزين - الأسعد - الفضل - حيدر - حماده - عسيران) واستجدّ عليها محمد صفي الدين محام من عائلة كبيرة، محمد علي غطيمي من بلدة تبنين التي سيكون لها في المجالس اللاحقة مقعد ثابت على لائحة أحمد الأسعد، وكامل الأسعد بعده. غطيمي محام أيضًا، كاظم الخليل ابن عائلة موازية في الزعامة والملكيّة لآل الأسعد ولها علاقات قربى بآل الزين وعلاقات مصاهرة بآل عسيران. والده اسماعيل كان له دور في أوائل القرن إلى العهد الدستوري وإن كان دور عمّه عبد الله أهمّ. وكان قد استجدّ قبلها رشيد بيضون في الجنوب متحدرًا من عائلة وجيهة على شيء من الغنى ولأبيه الحاج محمد شأن في بيروت... ومن هنا كان انتقاله إلى مقعد الشيعة في بيروت بعد وفاة والده.

الحكومات

أ- الحكومة الدستوريّة الأولى (31-5-1926) برئاسة أوغست أديب. حصة الشيعة وزير واحد من سبعة وزراء (وزارة الزراعة)، وهو علي نصرت الأسعد.

ب- الحكومة الثانية (5-5-1927) برئاسة بشارة الخوري. حصة الشيعة وزير واحد من سبعة وزراء (أشغال عامة) أحمد الحسيني.

ج- الحكومة الثالثة (15-1-1928) برئاسة بشارة الخوري، ثلاثيّة من دون شيعة.

د- الحكومة الرابعة (10-8-1928) برئاسة حبيب باشا السعد. حصة الشيعة وزير واحد من خمسة وزراء (ماليّة) صبحي حيدر.

هـ- الحكومة الخامسة (10-5-1929) برئاسة بشارة الخوري، ثلاثيّة من دون شيعة.

ملاحظات

- في ثلاث من خمس حكومات انتدابيّة تمثّل الشيعة بالأسماء عينها حصرًا (علي نصرت الأسعد، أحمد الحسيني وصبحي حيدر).

- النسبة الشيعيّة في الوزارات تردّدت بين الثبات على واحد والإلغاء في مفاصل معينة تكرّرت في عهود الاستقلال، ما سبّب احتجاجات شيعيّة لم تؤدِ إلى حجب الثقة بالكامل.

- كانت الحقائب المعطاة للشيعة من الدرجة الأولى والثانية (أشغال، ماليّة، زراعة).

حكومات العهد الاستقلالي الأول

أ- الحكومة الاستقلاليّة الأولى (25-9-1943) برئاسة رياض الصلح. حصة الشيعة وزير واحد من ستة وزراء (إعاشة وتجارة وصناعة واقتصاد وطني) عادل عسيران.

ب- الحكومة الثانية (3-7-1944) برئاسة رياض الصلح. حصة الشيعة وزير واحد من ستة وزراء (تجارة وصناعة وبرق وبريد وهاتف) محمد الفضل.

ج- الحكومة الثالثة (9-1-1945) برئاسة عبد الحميد كرامي. حصة الشيعة وزير واحد من ستة وزراء (أشغال عامة وصحة وإسعاف عام) أحمد الأسعد.

د- الحكومة الرابعة (22-1-1945) برئاسة سامي الصلح. حصة الشيعة وزير واحد من ثمانية وزراء (دفاع وزراعة) أحمد الأسعد.

هـ- الحكومة الخامسة (22-5-1946) برئاسة سعدي المنلا. حصة الشيعة وزير واحد من ثمانية وزراء (عدليّة) أحمد الحسيني.

و- الحكومة السادسة (14-12-1946) برئاسة رياض الصلح. حصة الشيعة وزير واحد من ستة وزراء (الداخليّة مع نيابة رئيس الوزراء) صبري حمادة.

ملاحظة

- كان صبري حمادة في هذه الفترة متحمسًا لعبد الحميد كرامي ضد رياض الصلح، فردّ الصلح بتأييد حبيب أبي شهلا في رئاسة مجلس النواب. ونجح أبي شهلا، فكانت نيابة رئيس مجلس الوزراء تعويضًا على الشيعة. وقد قبلها صبري حمادة، ولكن ردّ بمشروع قانون إلى مجلس النواب اقترح فيه إلغاء الطائفيّة في الإنتخابات!.

ز- الحكومة السابعة (7-4-1947) برئاسة رياض الصلح. حصة الشيعة وزير واحد من ثمانية وزراء (عدليّة) أحمد الحسيني.

ح- الحكومة الثامنة (26-7-1948) برئاسة رياض الصلح. حصة الشيعة وزير واحد من ثمانية وزراء (أشغال عامة) عادل عسيران.

ملاحظة

ما زالت المقاعد الوزاريّة منحصرة في نفس العائلات، والأشخاص تقريبًا (عادل عسيران - محمد الفضل - أحمد الأسعد - أحمد الحسيني - صبري حمدة). ما ننتهي

اليه أن الوضع الشيعي والحراك والأداء في المجلس النيابي والحكومة... كل ذلك كان متماثلاً في عمومياته مع الحركة العامة، مختلف في تفاصيله وخصوصياته المتحدرة من خصوصيّة الظرف الشيعي ومن تاريخ محدد، والآيلة إلى تطوّر مرهون بالتطور الشيعي وتطور بنية الدولة واتساعها لجميع أطرافها، على نصاب من التكافؤ... ما يزال طموحًا.

- 3 -

قراءة في الخطاب السياسي الرسمي

أ- في عهد الانتداب

هل القبول الشيعي الواسع بلبنان الوطن والدولة جديد؟ هل هو من معطيات توسع الحضور الشيعي في جسم الدولة؟

لا شك أن لتلك المعطيات أثرًا في تعميم القبول وترسيخه، كما أن للقوى المستجدة (حركة المحرومين، المقاومة) دوراً، ما جعل تحقيق الرغبة الشيعيّة بالإنصاف استحقاقًا ناجزًا، ثبّته دستوريًّا اتفاق الطائف.

إن عموميّة هذا القبول والجهر به، ربما يكونان جديدين، ولكن نشأته تزامنت مع تشكّل الكيان ودولته.

كان التشكّل والقبول به ورفضه إشكاليًّا. وإذا ما كانت إشكاليّة التشكّل قد انحلّت، فإن إشكاليات الاختزال والرفض إلى حلّ كذلك، ليستوي الجميع على حالة وطنيّة تتسامت فيها الأدوار وتتوازن الحقوق والواجبات.

لقد كان القبول الإسلامي عامة، والشيعي خاصة، المتزامن مع التاسيس، قائمًا على القناعة بأن الوطن والمواطنة خير مطلق، وأن مصلحة طرف من الأطراف لاحقة وشرط لاكتمال الولاء، ما يعني أن المستجد هو تطور في الذي كان، وأن الطبقة السياسيّة الشيعيّة التي شاركت في التأسيس وحمل القيم الوطنيّة وتعميقها، هي ذات فضل لا ينكر؛ وإن كان أداؤها مشوبًا بالإرباك، فعذرها أن الحالة الشيعيّة بموروثها العثماني، لم تكن مؤاتية لأداء أفضل.

بعدما رصدنا في عجالة دخول الشيعة مؤسّسات الدولة، نرصد هنا في عجالة،

خطابهم الموسوم بالشكوى من الإهمال، كدليل على القبول. وفي هذا السياق يقع انسحاب نواب الجنوب من إحدى الجلسات عام 1937 احتجاجًا وبحثًا عن موقع أفضل في جسم الدولة التي صارت أطروحة محمولة على عاتقهم أيضًا.

إن الطبقة السياسيّة الشيعيّة التي واكبت التأسيس والاستقلال، كانت ذات شرعيّة تمثيليّة لا بد من التسليم بها وإن ظلّ نقدها جائزًا، وهي عندما ترتقي في خطابها إلى مستوى التعبير بـ«الأمة اللبنانيّة»، كما هو ثابت في الوثائق، وتخفّف من استعمال مصطلح «جبل عامل» بمخزونه العاطفي الخاص، في اللحظة السياسيّة، وتلحّ على مصطلح «الجنوب اللبناني» ويصرح أحد أقطابها - أحمد الأسعد - في جلسة برلمانيّة: «نريد لبنانًا عربيًّا مستقلًا استقلالًا صحيحًا متمتعًا بكافة حقوقه في الحريّة والصلاحيات» ينكشف أن هناك إيمانًا نهائيًّا بلبنان وطنًا نهائيًّا، لا يقوم بالضرورة على قطع الذاكرة العربيّة.

لا نقول هذا تبرئة. فتلك الطبقة كان فيها قصور وتقصير، ولكنه لم يكن بالحجم الذي تناهى الينا من كلام الخصوم وأدبيات اليسار. صحيح أنها في كثير من السجالات قد غابت أو غُيّبت، ولكنها في سجالات اخرى كانت عالية النبرة في فهمها لدور الدولة وطلب الإنصاف، وفي المفاصل أظهرت اتزانًا لم يمنع من التطرف في هذه الوجهة أو تلك أحيانًا، شأن الجميع، ويشهد لها سلوكها بأنها كانت على مقدار من العفة جعل أكثر رجالها يخسرون الطارف والتليد على شغلهم في الشأن العام.

إن النصوص (المرتجلة) التي تحفل بها الوثائق الرسميّة تظهر وعي هذه الطبقة بما يجري حولها، كما تظهر ثقافتها ومعرفتها بالنوابض الشعبيّة، ما لا نرى له مثيلًا في سلالاتها وغيرها، إلا في بعض النماذج المستجدة. ومع ذلك كان أداؤها في صراعاتها الداخليّة مشوبًا بسلبيات عدة، يحلو للبعض أن يبالغ فيها، ويرد البعض بإنكارها.

في وثائق البيانات الوزاريّة

تشكّلت في لبنان في العهد الدستوري من 13-5-1926 إلى 18-3-1943 خمس عشرة حكومة اشترك الشيعة في مناقشات ثمان منها. وانحصرت المناقشة تقريبًا في نواب الجنوب، ما عدا عبارة بسيطة لابراهيم حيدر، وإضافة جزئيّة من صبري حمادة احتجاجًا على خلوّ الحكومة الثالثة من التمثيل الشيعي.

موضوعات المناقشة

الحكومة الأولى: (حسين الزين: سحب مشروع إباحة القمار). الثالثة (يوسف الزين: خلو الوزارة من الشيعة؛ عدم وجود مركز للشيعة في مديريات الوزارات؛ حرمان الشيعة من الوظائف الكبرى؛ خلو مركز العاصمة والملحقات من المأمورين الشيعة؛ عدم مساواة الشيعة في اشتراط الشهادة والامتحان للوظائف الدنيا – صبري حمادة: احتجّ على الإهمال وانسحب – عبد اللطيف الأسعد: رفع الظلم عن الشيعة) السادسة (يوسف الزين: طالب بمراعاة العدد والموقع والإنتاج في التقسيم الاداري معترضًا على بقاء النبطيّة ناحية بينما أصبحت زغرتا مركز قضاء؛ المطالبة بوجود محكمة في بنت جبيل؛ المطالبة بإلغاء ضريبة الطابو؛ تعزيز التعليم الرسمي، وأيّد كسر احتكار زراعة التبغ، فضل الفضل: سؤال حول بقاء النبطيّة ناحية أصغر من قضاء). العاشرة (أحمد الأسعد: جرّ مياه شبعا إلى قرى مرجعيون وبنت جبيل؛ حقّ الشيعة في وظائف الدولة؛ تعبيد الطرق؛ إنشاء مدارس ابتدائيّة في القرى الكبيرة؛ إصلاح قرى الاصطياف في الجنوب؛ إنشاء مدرسة ومختبر زراعي؛ تعديل المساحات المرخص بها لزراعة التبغ وإعادة النظر في أسعاره). الحادية عشر (يوسف الزين: تمكين المزارع من زراعة أرضه ورفع وصاية الريجي عنه). الثانية عشر (كاظم الخليل: كشف الخطة الضريبيّة للحكومة، والتصريح عن المصالح المشتركة ومردودها على صندوق الخزينة) الثالثة عشرة (رشيد بيضون: ذكّر بخروج نواب الجنوب احتجاجًا عام 1937 والمذكرة التي رُفعت إلى رئيس الجمهوريّة – إميل إده– المطالب ووعد رئيس الحكومة القاطع – وقتها – بتنفيذ المطالب؛ طالب بتطبيق الدستور في تمثيل الطوائف بعدل في الوظائف والوزارة).

إذن لم يكونوا رافضين أو عاطلين عن العمل. كانوا قابلين يعكسون قبولًا شعبيًّا مشوبًا بمرارة الإهمال طامحًا للإنصاف.

ب– في العهد الاستقلالي الأول

في ثلاث من الحكومات الاستقلاليّة الأولى اشترك نواب الشيعة في نقاش البيانات الوزاريّة، واستقال ثلاثة منهم احتجاجًا على تمثيل الشيعة بوزير واحد، وانسحبوا من الجلسة ولم تقبل استقالتهم وهم (عادل عسيران، رشيد بيضون وكاظم

الخليل) 14-12-1946. وكان لافتًا عدم اشتراكهم في مناقشة بيان الحكومة الثامنة التي تشكّلت بعد احتلال فلسطين، وقدم فيها كميل شمعون مداخلة طويلة غاضبة حول التقصير ومخاطر الاحتلال، معرضًا برياض الصلح الذي ردّ مطوّلًا.

أعادت المداخلات الشيعيّة التركيز على الحرمان الشيعي والجنوبي، وأظهرت توزعًا على الموالاة والمعارضة وسجالًا شيعيًّا لم يخلُ من المبالغة أو المزايدة في الشأن الشيعي والوطني عمومًا. ارتقى الخطاب الشيعي إلى مستوى الاستقلال، واستحقاقاته، كمشروع في حال انجاز، وقارب إشكالات الانتقال من الانتداب إلى بناء دولة الاستقلال ودورها، وعكس شعورًا تامًا بالإنتماء والمسؤوليّة الوطنيّة، وطموحًا إلى تمثيل أوسع من الطائفة أو المنطقة – أي تمثيل «الأمة» – كما في تعابير عديدة لكاظم الخليل وأحمد الأسعد ورشيد بيضون الخ، فصارت المطالب ذات أفق وطني، وتأثر الخطاب بجدل الموالاة والمعارضة فارتفعت درجة التسييس فيه. وهنا ظهر النواب الشيعة رجال دولة جادين في بنائها وحساب المسافات بين مؤسّساتها والفواصل بين سلطاتها، وفي تحسين أدائها، معطين الأولويّة لهذه القضايا، واضعين مطالب الشيعة الخاصة في الدرجة الثانية من الأهمّية. وفي هذا المجال نقرأ لعادل عسيران – مثلًا – مداخلة مميزة ختمها بالكلام حول فكرة الدولة ونشأتها وشرعيتها ووظيفتها وعلاقتها بالمجتمع الأهلي. والصورة المرتجاة لها في لبنان وعلاقة الإدارة بالهيئة السياسيّة، ومعاييرها وشروطها.

موضوعات النقاش يمكن إجمالها بما يلي

1- الاستقلال: (اقدس وظيفة هي المحافظة على استقلال لبنان و كيانه الحاضر) (نريد لبنانًا عربيًّا مستقلًا استقلالًا صحيحًا) أحمد الأسعد. (استقلال لبنان ثمرة اعتراف لبنان بعروبته وإعراضه عن فينيقيته) (الأمة تسمو ببصرها إلى الاستقلال الصحيح الذي تنجم عنه الجرأة في القول والحزم في العمل) رشيد بيضون. (نحن هنا في جمهوريّة مستقلة ذات كيان وسيادة) عادل عسيران. (في تشرين تضافرت قوى الأمة بمجموعها فلا فضل لأحد على الآخر) كاظم الخليل.

2- العدل والإنماء المتوازن: (العدل أساس الملك، والجنوب محروم من كل حق) (العدالة تقتضي أن يعيش الفقراء كغيرهم) (رفع مستوى المناطق المحرومة صحيًّا وتربويًّا وعمرانيًّا لتعادل بقيّة المناطق اللبنانيّة) (كيف يمكن أن يكون الاستقلال سليمًا والبون

شاسع بين أجزاء الوطن من الجهة العلميّة أو الاجتماعيّة أو السياسيّة) رشيد بيضون.

3- الحريات: (إطلاق سراح المعتقلين السياسيين بسبب تقارير كاذبة، وهم ديمقراطيون أصحاء لا علاقة لهم بدولة أجنبيّة) رشيد بيضون. (أين حريّة النشر من عنايتكم بتحطيم الأقلام الحرّة) كاظم الخليل.

4- الأمن والقضاء: (اضطرابات وتقتيل في حوادث بشرّي وزغرتا و 27 نيسان تدلّ على ضعف الدولة، فاستهتر الناس بالقوانين واحتقروا الأنظمة والدساتير) رشيد بيضون. (أين هيبة الحكم في حوادث الجنوب والشمال والعجز عن تنفيذ القوانين بحق المجرمين) (أين هو التنظيم القضائي من حالة القضاء وتدخّل السياسة التي أفسدت على القاضي عقله وقلبه) كاظم الخليل. (قضاء موروث من الماضي. استقلال القضاء ورفع الوصاية السياسيّة عنه. القضاة أصبحوا آلة للمآرب السياسيّة) عادل عسيران.

5- الانتخابات: (الهيئة السياسيّة لم تأتِ عن طريق الانتخابات الحرّة) (طعنت هيئات دينيّة وقادة رأي في الانتخابات التي أشرفت عليها الحكومة بشخص كميل شمعون وكمال جنبلاط... تزوير) عادل عسيران. (تعديل قانون الانتخاب، فلا إقطاعيّة جامحة ولا استبداد طليق، وتخليص عمليّة الانتخاب من بقايا المفوض السامي... الإحصاء العام مقدمة لتعديل القانون وتحقيق الديمقراطيّة) رشيد بيضون.

6- الإدارة: (لماذا تبقى الإدارة بيد الهيئة السياسيّة الحاكمة؟ عدم مراعاة الكفاءة في التعيين والترقي. لجنة اخصائيين للتنظيم وصرف غير الصالحين، تحديد مسؤوليّة الوحدات الإداريّة، ضرورة خضوع وزارة الماليّة للتفتيش) عادل عسيران. (أين هو الإصلاح الإداري والفوضى مستحكمة؟) كاظم الخليل. (إصلاح ملاك الموظفين ورفع مستوى معيشتهم) أحمد الأسعد (الموظفون الإكفاء حرمتهم المحسوبيات من الترقي) رشيد بيضون.

7- قضايا أخرى: (الريجي وجورها) رشيد بيضون. (الحكومة والمجلس متعاقدان اتفقتا على التعامل بشروط معلومة، بالثقة وعدمها يرتكزان على الشروط المتعلقة بأماني الأمة وخدمة الوطن) أحمد الأسعد. (المهاجرون يستصرخون ولا مجيب) رشيد بيضون. (شجب المطالبة بإلغاء الطائفيّة قبل إنصاف الطوائف) رشيد بيضون. (هل يجوزللبنان أن يبني نظامه المالي على الضرائب المباشرة فقط؟) عادل عسيران. (ماذا فعلت الحكومة بالاتفاقيات التي تعطل السيادة القوميّة؟ الاتفاق المالي... المصالح

المشتركة مع فرنسا) (أين مكافحة الغلاء؟ أين حقوق العامل وتنظيم العمل؟ هل وضعتم برنامجًا للتعليم لكافة المعاهد توحيدًا للثقافة والتربية القوميّة.؟ هل جعلتم التعليم الابتدائي إجباريًّا وعزّزتم التعليم الصناعي والزراعي؟) كاظم الخليل.

- 4 -
خطاب الفقهاء

يعاني الخطاب الثوري الشيعي، كأي خطاب ثوري، تباعدًا بين سقفه الرفضي وحركة التاريخ والواقع. فهو غير مطابق، يلزم صاحبه بقيم مطلقة تضعه خارج التاريخ؛ فإن مسّها عمليًّا بتعديل ما، تعرّض لتهمة الانحراف. يضع العدل المطلق هدفًا، ثم ينخرط في الواقع فيجد العدل المتاح نسبيًّا. يلزم نفسه بالصعب أو المحال ويشتغل بالممكن، فيتعرّض للشك والمساءلة.

أهل هذا الخطاب يقرأون التاريخ الشيعي مختزلًا بالرفض، الذي يتعدّى الحاكم الجائر، إلى الآخر المختلف. والتاريخ الشيعي أشدّ تركيبًا من هذا التبسيط، والشيعي الذي يعفي نفسه من الاشتغال بالشأن العام، يعفيها من حلّ هذا الإشكال... أما العضويون فيدخلون في الواقع مزوّدين بالمسوّغ الفقهي التاريخي من دون أن يهبطوا بخطابهم وسلوكهم إلى الذرائعيّة المبتذلة.

هذه المسافة بين الخطاب والواقع في لبنان، توازنت في خطاب السيّد موسى الصدر، ففاجأت الخطابين: المتعالي الذي ينكسر مع الريح أو الرغبة، والتبريري الذي يتحلّل من القيم، فيبيع ويشتري من دون روادع. التوازن الصدري حلقة من سيرة متصلة بزمن الأئمة (ع)، وفي كنف الصدر استوى على منهجيّة معاصرة فبدا وكأنه تأسيس.

ومن المحطات الموصولة بالذاكرة القريبة، خطاب علماء الشيعة الكبار في لبنان في المفصل بين سقوط الدولة العثمانيّة من جهة، وحركة الشريف حسين (الدولة العربيّة) ونجله فيصل، والدولة القطريّة تحت الانتداب، ثم الدولة القطريّة المستقلة، من جهة ثانية.

لعلّ حركة السيّد عبد الحسين شرف الدين ونصوصه تشكّل الشاهد الأكثر دلالة على موقف الفقهاء، لأنه كان الأشد انخراطًا ومتابعة للتفاصيل. ونتابعه في هذه الورقة لنقرأ حركيّة الموقف والخطاب الشيعي من خلاله.

يلتقي السيّد شرف الدين بالحسين في الحجاز فيرتاح اليه: «وكانت لنا مع جلالته اجتماعات خاصة في بيته وأخرى عامة» وفي الوداع: «ودّعنا مكة والقلب يهفو اليها ولوعًا بمليكها مكبرًا لأياديه...» ويؤكد قيادته: «وكان للملك حسين مساع خالدة عرفها له التاريخ، فإن أصاب العرب حظ من الحظوظ فإنما يكون ذلك ثمرة جهاده». هذه بداية القبول والرضا والحماسة، ما تبلور مع فيصل الذي استقبله السيّد في بيروت عائدًا من مؤتمر الصلح في 30-4-1919 بقوله: «أهنيك يا ابن رسول الله بلسان أمتك العربيّة، باسم الكافة من شيعتك المنتظرين لدولتك... الذين طوقوا بالبيعة أعناقهم». وتقرأ هنا خطابًا سياسيًّا ولائيًّا مع مسوّغه الإيديولوجي: ابن رسول الله، والشيعة والبيعة على الدولة، وما كان التشيّع وحده المبرر، والمؤرخون يؤكدون أن الأسرة الهاشميّة كانت شيعيّة الولاء سنيّة المذهب. وما كان هذا الرضا لأن مشروع الحسين وفيصل هو دولة دينيّة بل دولة قوميّة حديثة (ملكيّة دستوريّة) حسب تعبير السيّد نفسه، ويؤكد ذلك أن لهجة السيّد بقيت على حالها مع حبيب باشا السعد المسيحي رئيس وزراء لبنان تحت الانتداب ثم رئيس جمهوريته.

يخطب السيّد في الحجير 24-4-1920 «ان هذا المؤتمر يرفض الحماية والوصاية ويأبى إلا الاستقلال المعتمر تاج فيصل العربي» ويبلغ فيصلًا مقررات المؤتمر في 8-5-1920 «إرفع تحيّة شيعتك... العاقدين نيّة القربة على مبايعتك...» يرتفع بالبيعة إلى مستوى العبادة ويؤكد في رسالة في 20-6-1930 «فيصل الأمة... أؤكد بيعتك... فقل تُسمَع ومُر تُطَع». يرتب على البيعة لوازمها في الطاعة.

وتوقف المشروع، أعاد الحلفاء إنتاجه على قياس مصالحهم المتعارضة والمتصالحة على حساب الأصدقاء، واستحدثت إمارة شرقي الأردن ثم المملكة من بعد لعبد الله أخي فيصل والذي جعل ملكًا على العراق، فتوجه نظر الناس وذوو الشأن من الشيعة إلى الزعماء المحليين الذين سارعوا إلى القبول بالدولة القطريّة تحت الانتداب بعدما يئسوا من تحقيق الدولة القوميّة. ومع الناس والوجهاء والعلماء اتجه نظر السيّد شرف الدين إلى كامل الأسعد مواليًا. وفي رسالة منه إلى الأسعد يقول: «زعيم عامل وبدره الكامل... سبحان من خصّك بالرأي وحلاّك بالأخلاق... وإن لك عندنا عهدًا لا يخفر... ولا نرضى إن غضبت ولا نقطن إن ظعنت»، (12 ذي العقدة 1337 هـ).

ويتولى حبيب باشا السعد رئاسة الوزارة فيكتب له السيّد: «ما أشوقني اليك وما أسعد

لبنان بإسناد مقاليد الحكم إليك... فإنك من أولئك الصفوة والقدوة... أما الجنوب... فلم تمتد اليه يد ببناء؛ ولعلّ يدك الكريمة تسرع اليه». والسعد ليس هاشميًّا ولا شيعيًّا، ما يعني أن رضا السيّد به حاكمًا هو قبول بالدولة الحديثة. ويبدو أن السعد أبدى جدارة في الحكم فكتب له السيّد عندما صار رئيسًا للجمهوريّة في 4-2-1934 «فقد صدقت فراستي فيك؛ وهذه يا صاحب الفخامة ثقة مطلقة لا يُمحض مثلها إلا لمثلك». هنالك أمل لم يتحقق تمامًا، وقصرت الدولة مع الجنوب فلم تحمه ولم ترعه فكانت مجزرة حولا على يد الصهاينة عام 1949 فكتب السيّد إلى الرئيس بشارة الخوري مؤكدًا دوره في الاستقلال وحكمته في القيادة ولكن «إن لم يكن من قدرة على الحماية أفليس من طاقة على الرعاية» ويبلغ الغضب ذروته بعد الحملة العسكريّة على عشائر الهرمل فيكتب إلى الرئيس: «ألا ترون أن إعمار المدارس والمستشفيات يغني عن إعمار السجون والقبور». إننا لا نجد في كلام السيّد فارقًا عن أي كلام سياسي مدني مسؤول اللهم إلّا ذلك الصدق والعمق في الموالاة والاعتراض. ويدخل مع أحمد الأسعد في تفاصيل المطالب الشيعيّة (الخالدة): الوظائف، الليطاني، المدرسة الرسميّة، الطرق، الصحة، إصلاح المحاكم الشرعيّة... وفي رسالة إلى الأسعد كانون الأول 1941 يقول السيّد: «وقد جاء دورك بإجماع الكلمة عليك... فانهض» ويعده أن يكون ظهيرًا له في حركته وعمله.

إنه خطاب ديني واضح في قبول الدولة المدنيّة، يعكس واقعيّة شيعيّة غير مستجدة، بل هي ترقى في التراث إلى مستوى الأصل.

يذكر الشيخ أحمد رضا حديثًا دار بينه وبين شاربنتيه حاكم صيدا العسكري الفرنسي، قال الحاكم: «وكيف تقولون برئاسة الملك حسين الدينيّة وهو سنّي وأنتم شيعة؟ قلنا لأنه حاز الشروط من حيث كونه قرشيًّا هاشميًّا ولا يمنع من خلافته كونه سنيًّا».

هوامش

السيّد عبد الحسين شرف الدين

1 - مع الشريف حسين – أثناء حج السيّد إلى مكة المكرمة: و«كان للملك حسين قبل هذه السنة وبعدها مساع خالدة عرفها له التاريخ وسجّلها نواة لنهضته، فإن أصاب

العرب بعدها حظ من الحظوظ فإنما يكون ذلك ثمرة لجهاده وصدى لصوته... وكان احترامه لنا ذا مظاهر مختلفة... أمر بوضع بروتوكول لاستقبالنا... فزارنا باسم جلالته وزير الخارجيّة وقاضي القضاة في جماعة من الحاشية الملكيّة. وفي مكة يقول السيّد: نتفيًّا ظلال ملكه الذي كنا وكان المخلصون من أحرار العرب نتمنى أن يمتدّ فيشمل الجزيرة كلها... وكانت لنا مع جلالته اجتماعات خاصة في بيته وأخرى عامة حمدنا له فيها خلقه الرفيع... واحتفى بنا في مأدبة أقامها على شرفنا في الثكنة العسكريّة... ودعنا مكة والقلب يهفو اليها... ولوعًا بمليكها مكبرًا أياديه نابضًا بشكرها».

2- مع الملك فيصل: «أهنيك يابن رسول الله بلسان أمتك العربيّة... باسم الكافة من شيعتك المنتظرين لدولتك، المتأهلين لاستئناف الجهاد بقيادتك... أهنيك باسم مواليك من إخواني العامليين الذين طوقوا بالبيعة أعناقهم... وضعت أمتك على محجة الكمال وأشرفت بها على بلوغ الاستقلال».

بمناسبة عودة فيصل من مؤتمر الصلح في لندن – 30 نيسان 1919 – وفي الحجير في 24 نيسان 1920: «إن هذا المؤتمر يرفض الحماية والوصاية ويأبى إلا الاستقلال التام الناجز المعتمر تاج فيصل العربي».

وباسم وفد الحجير في دمشق في 8 أيار 1920: «أتقدم بتحيّة جبل عامل وولائه للملك المفدى... أرفع تحيّة شيعتك المتمسكين بالعروة الوثقى من ولايتك العاقدين نيّة القربة على مبايعتك بيعة قائمة مستمرة حتى بلوغ الهدف».

3- مع الملك عبد الله: «والآن وقد أظهر الله أمركم وجلا للعرب أنكم القادة أخيرًا كما كنتم القادة أولًا». نيسان 1948.

4- مع فيصل الثاني ملك العراق، أرسل برقيّة إثر اعتداء السلطة العراقيّة على المقامات المقدّسة والشعب لرفضه دخول الدولة في الأحلاف المشبوهة: «وقوف العرب في صف والعراق في صف تناقض صارخ مع رسالة الحسين وفيصل وغازي، فكن لشعبك يا ولدي كما كان لشعبه أخوك عبد الناصر».

5- مع كامل الأسعد: «زعيم عامل وبدره الكامل، وفقه الله لأداء حقك، وسبحان من خصّك بالرأي وحلاّك بالأخلاق... وإن لك عندنا عهدًا لا يخفر، لا نرضى إن غضبت ولا نقطن إن ظعنت».

6- مع حبيب باشا السعد بمناسبة توليه رئاسة الوزارة في 19 تشرين الثاني 1928

م: «ما أشوقني إليك، وما أسعد لبنان بإسناد الحكم إلى شخصك! وأنت شخصه الناهض وقلبه النابض، لست رئيس وزارته، ولكن رأسها المفكر، وما أوفر حظّ الخاصة والعامة بتسلّمك مركز القيادة! فإنك من أولئك الصفوة والقدوة، وهؤلاء الأمل والرجاء، فتعهّد هذه الأرض الطيبة، أما الجنوب فقسمه الأوفى، إن مرابعه يباب، لم تمتد إليه يد بناء، ولعلّ يدك الكريمة تسرع إليه».

ثم بمناسبة تسلّمه رئاسة الجمهوريّة في 24-2-1934: «ما أسعد لبنان إذ ألقى إليك مقاليده! فقد صدقت فراستي فيك... وهذه يا صاحب الفخامة ثقة مطلقة لا يمحض مثلها إلا لمثلك، والسلام عليك تحمل الرسالة وتؤدي الأمانة».

7- مع الشيخ بشارة الخوري عام 1949 إثر الاعتداء الصهيوني على «حولا» في الجنوب: «وحين حققت له أسمى الآمال وعرجت به إلى بدء ذروة الاستقلال فنادى بك قائدًا حكيمًا ورئيسًا زعيمًا... فإن لم يكن من قدرة على الحماية أفليس من طاقة على الرعاية؟».

8- مع أحمد الأسعد في 24 كانون الأول 1941: «وقد جاء دورك في هذا الدور، بإجماع الكلمة عليك، وحانت فرصتك بتوجه الشعب إليك، فانهض ببلادك، وقد احتشد عندنا بالأمس جمعها، تعهد إليكم بانتزاع حقها... وإذا رأيتم أن أكون ظهيركم فيه...».

مذكرته التي سلّمها للجنة الاستفتاء الأميركيّة (كنغ كراين) في 5 شوال 1337 إثر اجتماع عقده والشيخ حسين مغنيّة زعيم العلماء الشيعة وحكيمهم مع اللجنة في صور: «سلام عليكم شعبًا صدح رئيسه بمبادئ الحريّة وتحيّة لكم تقرنون العمل بالقول. أما بعد فإنني أؤكد البحث الذي أدرته وأخي حجة الاسلام الشيخ حسين مغنيّة معكم لدينا في صور، وأسجل في هذه الوثيقة خلاصة الرأي الذي أدلينا به عشيّة الإجتماع، منعًا لكل لبس لدى المترجم ودفعًا لأي تقوّل من الذين يحرّفون الكلم عن مواضعه وإليكم ذلك في هذه البنود:

أولا: لا نرضى بغير استقلال سوريا التام الناجز بحدودها الطبيعيّة التي تضمّ قسميها الجنوبي (فلسطين) والشمالي (لبنان) وكل ما يعرف ببرّ الشام، دون حماية أو وصاية.

ثانيًا: تكون الدولة ملكيّة ذات عدالة ومساواة يستوي فيها جميع الناس كافة في

الحقوق والواجبات.

ثالثًا: الأمير فيصل بن الحسين هو مرشح العرب الطبيعي لملك سوريّة، لما له من جهاد في سبيل القضيّة العربيّة ومن عبقريّة سياسيّة وخلقيّة تؤهلانه لتسلّم هذا العرش»، (السيّد عبد الحسين شرف الدين – بغية الراغبين).

ومع شاه إيران يقول السيّد جعفر شرف الدين: «قبل أن يمرض السيّد (والده السيّد عبد الحسين) مرضه الأخير بأيام، زار لبنان شاه إيران[3]، ولدى وصوله إلى بيروت أرسل وفدًا من حاشيته إلى مدينة صور، يرجو السيّد أن يزور الأمبراطور، وقيل له إن الغاية من الزيارة تأييد الشيعة وتعزيز الطائفة لأن الشاه هو الملك الشيعي الوحيد بين الملوك والرؤساء. ولكن السيّد أدرك أن الهدف الأول تدعيم مركز الشاه في العالم الإسلامي وبخاصة إيران، بعد أن ضعف بسبب حلف بغداد، فقال للوفد: إني أبرأ إلى الله من كل من يمتّ إلى الاستعمار وحلف بغداد بسبب كائنًا من كان! فقال الوفد: إن الإمبراطور يريد أن يقدم مساعدة ماليّة كبرى لكليتكم الجعفريّة، فأجاب السيّد بأن الأمر يعود إلى الدين والمبدأ لا إلى المال والحكّام ولا إلى التشيّع والتسنّن».

– 5 –

بعد الممانعة: العلماء في المؤسّسات

كيف تدبّر الشيعة في لبنان أمر محذوراتهم الفقهيّة، في تعاملهم مع مؤسّسة القضاء الشرعي التي أنشأها الانتداب وورثها الاستقلال؟

في الفقه الشيعي شروط على القاضي، تبدأ من سلامة الحواس والأعصاب، وتنتهي إلى العدالة والاجتهاد، شرطين يضيّقان دائرة الخطأ المحتمل ويرفعان مسؤوليته إن وقع. وما ترشح إلى وعي الجمهور الشيعي جعلهم ينفرون من القاضي، ويخففون من سلبيتهم تجاهه إذا كان مجتهدًا عادلًا. وقد كان سلوك النفور من منصب القضاء قائمًا طوال العهدين الأموي والعباسي. وإن كانوا قد اقتربوا، في العصر العباسي خصوصًا، من دائرة السلطة في الوزارة والكتابة وإمارة الحج وغيرها، اللهم إلا في الفاصلين الشيعيين بين القرنين الرابع والخامس الهجريين، مركزيًّا في العهد البويهي وطرفيًّا في الدولة الحمدانيّة، حين تولى بعض علماء الشيعة منصب القضاء.

والفاصل الثاني الأطول كان فاصل الدولة الصفويّة في إيران اعتبارًا من أوائل القرن الخامس عشر الميلادي، أما في العهود العثمانيّة فيقول السيّد محسن الأمين: «كانت الحكومة تعيّن القضاة من الشيعة في مقاطعات جبل عامل الثماني باسم (نائب) أيام حكم العشار، وقد عيّن الشيخ سعيد الحرّ الجبعي نائبًا على جبع بمرسوم من عبد الله باشا في سنة 1240 هجريّة، وكذلك ولده الشيخ حسن والشيخ مغنيّة في تبنين والشيخ علي شرارة في هونين».

وفي عهد الجزار كان السيّد محمد الأمين مفتيًا – منصب الإفتاء كان أدقّ وأعلى من منصب القضاء قبل أن يصبح الإفتاء تشريفيًّا – بعده كان ولده علي ثم حفيده محمد مفتيين، ونالوا على ذلك إقطاعات من العثمانيين (الصوانة وشقراء). وكان السيّد علي ابراهيم مفتيًا في صيدا في زمن السيّد محمد الأمين، والحانيني المتوفى 1035 هجريّة تولى الإفتاء في عهد فخر الدين.

في عهد الانتداب، بدا الجدار مسدودًا أول الأمر، ثم حدثت ثغرة ظلّت تتسع حتى الآن، حتى زالت كل المحاذير. وكان هناك من عاند في البداية واستمر في عناده، كالسيّد حسن محمود الأمين، الذي حمل اليه وزير العدليّة أحمد الحسيني، أواسط الأربعينيات مرسوم تعيينه رئيسًا للاستئناف الجعفري فأبى، وقال: «عرش لنان لا أرضاه لي عرشًا / لا وعلياك وهو يُرجى ويُخشى» وكان هناك من عاند ثم لان.

يروي السيّد محسن الأمين: «عزم الفرنسيون على إحداث منصب رئيس العلماء في سوريا ولبنان معًا، وقرّروا تعييني لهذا المنصب». رفض السيّد وساطة عبد اللطيف الأسعد ويوسف الزين، بعدما التقيا السيّد عبد الحسين شرف الدين والشيخ حسين مغنيّة حاملين لهما ذلك العرض فرفضاه، ثم نقلا العرض إلى السيّد الأمين ثانية فكرّر رفضه.

تأسس القضاء والإفتاء ودخل العلماء، فمن الذي دخل؟ إن قراءة أوليّة للأسماء تكشف أن الممانعة لم تكن نهائيّة، وأن الأسر العلميّة العريقة قد استأثرت بالنصيب الأوفر من المناصب – وقد كانت الأشد ممانعة – وظلّت كذلك إلى زمن قريب، لتعود فتصبح شريكًا مميزًا للآخرين.

وانتهى الأمر بالجمهور الشيعي إلى القبول بصاحب المنصب وتبجيله والتساهل في الشروط والمؤهلات إلى الحدّ الذي بلغ الذروة منذ عقدين من الزمان متزامنًا أو مسببًا عن إلحاق الدين الرسمي بالسياسة والزعامة ومن دون هوامش هذه المرة...

إذن، فقد عاد العلماء الذين عاندوا الانتداب إلى المشاركة في حيز هو الأشد حساسيّة. ولا تفسير لذلك إلا أنهم قبلوا الدولة، قبولًا ترسّخ في العهد الاستقلالي ليصبح نهائيًا في العقد الأخير من عمر الدولة المدنيّة وبعدها، وهذا ثبتٌ تقريبي، بأسماء القضاة والمفتين في فترة الانتداب وبعدها، يركز على المتحدرين من عوائل علميّة ولا يتعداهم إلى غيرهم إلا لضرورة.

القضاة: الشيخ منير عسيران (رئيسًا). السيّد محمد ابراهيم، الشيخ يوسف الفقيه (رئيسًا). السيّد محمد علي ابراهيم، السيّد نور شرف الدين (في حياة عمه السيّد عبد الحسين)، السيّد عبد الله شرف الدين (نجل السيّد عبد الحسين)، السيّد محمد باقر الأمين (في حياة والده السيّد محسن)، السيّد عبد الكريم نور الدين، الشيخ حبيب مغنيّة، الشيخ علي مغنيّة، الشيخ محمد جواد مغنيّة (رئيسًا)، الشيخ محمد رضا الزين، الشيخ محمد حسين الزين، الشيخ عبد الله نعمة، الشيخ عبد الله محمد علي طعمة (رئيسًا)، الشيخ حسين الخطيب (رئيسًا)، الشيخ عبد الحسين نعمة، السيّد محمد حسن يوسف مكي، السيّد هاشم معروف الحسيني، السيّد علي فضل الله، الشيخ علي مهدي شمس الدين، السيّد أحمد شوقي الأمين، السيّد محمد حسن الأمين، الشيخ محمد أحمد مغنيّة.

ملاحظة

لم يقتصر دخول هذه الأسر على القضاء بل تعدّاه إلى القضاء المدني كذلك، ومن الأمثلة (حسن وعبد المطلب الأمين، نجلا السيّد محسن) زيد الزين (نجل الشيخ أحمد عارف)، عبد الله مغنيّة، محمد علي صادق (نجل الشيخ عبد الحسين)، عدنان نعمة، محمد مكي وعفيف شمس الدين، الخ.

المفتون: الشيخ حسن صادق، الشيخ جعفر الصادق، الشيخ عبد الحسين صادق، الشيخ علي العبد الله وولده الشيخ حسين، الشيخ عبد الحسين العبد الله، السيّد محمد جواد شرف الدين (في حياة والده السيّد عبد الحسين)، السيّد محمد علي الأمين، السيّد حسين الحسيني، الشيخ عبد الحليم الزين، السيّد عباس أبو الحسن، الشيخ محمد عسيران. «أوجبت المادة السادسة من صك الانتداب الصادر بتاريخ 22-7-1922 احترام أنظمة الأحوال الشخصيّة والمصالح الدينيّة، وتأكيدًا لهذا الاحترام أنشئت

محاكم مذهبيّة في بلاد العلويين بالقرار 623 تاريخ 19-9-1922 ومحاكم مذهبيّة درزيّة بالقرار 2582 تاريخ 19-9-1929 الذي نصّ على صلاحيّة المحاكم المختصة في النظر بقضايا الأحوال الشخصيّة مقتصرًا تطبيق أحكامه على غير المسلمين بسبب احتجاج الطوائف الإسلاميّة عليه، وفي 16-7-1962 صدر القانون المتعلق بتنظيم القضاء الشرعي السنّي والجعفري (عبدو يونس – الأحوال الشخصيّة في التشريع والتطبيق – بيروت 1966. ص 52 – 53).

- 6 -

الاعتراف بالآخر

أدّعي أن الماضي القريب للشيعة مع الدولة في لبنان، يرقى تاريخيًّا إلى العهد الراشدي، حين تأسس على أولويّة العام على الخاص، الأمة على الفرقة، والوطن على الفئة، ما كان تفريعًا على أولويّة الدولة كناظم وحافظ. أما المجتمع فقد رآه المرسخون للتشيّع مفتوحًا (مدنيًّا في مصطلحنا الحديث)، ليس ضروريًّا أن تطابق فيه السياسة العقيدة، شرط عدم تقويض النظام العام. ومن هنا آثروا وحدته على كمالات وجودهم، ما دام هذا الوجود محفوظًا. وإلا أصبحوا كغيرهم من الجماعات في المجتمعات التعدديّة، معذورين في ردّ العدوان.

على هذه الفرضيّة الثابتة، نقرأ علاقة الشيعة بالدولة الحديثة، ونجد أن علاقتهم بالمجتمع التعدّدي مماثلة، والمجتمع أولى بالقبول، على تعقيدات تأتي من الاضطراب في سياسة الدولة، فتدفع الخلاف إلى الصراع وتوهّم إمكان حلّه بالعنف. فإذا بلغت المواجهة مستوى حرجًا، عاد العقلاء إلى خطاب الوحدة والحوار وإعادة ترميم المشتركات وتحريرها.

إجمالًا هناك آخران لبنانيان في وعي المسلم الشيعي هما: المسلم الآخر والمسيحي. وفي الظرف المستقر يمكن استبيان الصورة العلائقيّة بين الأطراف، لكن الامتحان هو الذي يكشف الثوابت والضوابط.

ونحن هنا قارئون مواقف بعض كبار علماء الشيعة في امتحان الانتداب وخريطة نواياه التجزيئيّة، لنراها متصلة بالخطاب الديني الشيعي أثناء الحرب الأخيرة وبعدها،

خاصة في نموذجه الأمثل لدى السيّد موسى الصدر.

يقول السيّد محسن الأمين: «أصدر الفرنسيون قانون الطوائف، بما لا يوافق مصلحة المسلمين، فعارض في ذلك جملة من علماء دمشق فأوقف القانون، وأصدر الفرنسيون بلاغًا بأن وقفه يشمل السنّيين من المسلمين، فقدمت بذلك احتجاجًا للمفوضيّة الفرنسيّة: ... استغرب تفريقكم بين طوائف المسلمين، الذي ينكره المسلمون أجمع».

من دمشق، والسيّد الأمين، المرجع الشيعي، اختارها سكنًا، والشيعة فيها لا يتجاوزون الثلاثة آلاف، ولكنه باعتراف الجميع كان مرجعها، سنّتها وشيعتها. يقول الأمين: «أصدرت الحكومة السوريّة في عهد الاستقلال قرارًا بأن للسنّيين كذا من المقاعد النيابيّة وللأقليات كذا، ودخلت الشيعة في الأقليات، فقدمت للحكومة كتابًا بأن الشيعة تعتبر المسلمين طائفة واحدة فجعلت الحكومة المقاعد النيابيّة للسنّة والشيعة على السواء».

وقبل «الحجير» أثارت الاشاعات الفرنسيّة العصبيّة الدينيّة. عن هدفها يقول السيّد عبد الحسين شرف الدين: «... أن تدفع الشعب إلى أن يعلن عن نفسه عدم الكفاية لما ينشده من التحرّر، فجهزت المسيحيين بالأسلحة، ثم تغافلت عن الثوار (الشيعة) تغافلًا اضطر المصلحين أن يطالبوا بإيقاف الثوار عند حدّ، فانقاد من انقاد إلى الغرور ومضوا يؤذون المواطنين نهبًا وقتلًا وتجريحًا».

ويروي عن مؤتمر الحجير: «ثم أقسمت اليمين وأخذتها على العلماء والزعماء والوجوه أن تتضامن على حفظ الأمن والحرص على سلامة النصارى بوجه خاص. وأحضرت بعدئذ رؤوس الثوار كصادق حمزة وأدهم خنجر ومحمود الأحمد وأمرتهم أن يكفوا عما هم فيه وهدّدتهم الخ...» ويلاحظ أن المسلمين اغتروا «بحصانة موقعهم وقوة أسلحتهم. ثم كان لذيول الإفرنسيين مسعى حثيث في إثارة الفتنة والنعرة الطائفيّة، فحدث لسبب ذلك فتنة في عين إبل انجلت عن مئة قتيل ونيّف من أهل تلك البلدة (موارنة). وكان استياؤنا بهذه الكارثة عظيمًا. أزعجنا مظهرها الفوضوي البربري بقسوته التي لا تبيحها شريعة، وأزعجنا أنها أساءت إلى خطتنا في الحجير في تأمين النصارى وسائر الأقليات».

وعن الأثر السياسي لهذه الفتنة يقول: «وقد كانت هذه الكارثة من العراقيل التي عاقتنا عن الوصول إلى غايتنا من الاستقلال والتحرر».

ما أشبه الليلة بالبارحة، مقدمات ونتائج، اندفاعًا إلى التفسيخ وعودة إلى الائتلاف، إلغاء للآخر وعودة إلى الاعتراف، استدعاء للخارج على تصدعات الداخل وعودة بعد الخسارة المشتركة إلى ترميم الداخل لتخفيف قبضة الخارج... وما أشبه أهل الإيمان والوطنيّة ببعضهم البعض!! المهم أن لا يأتي الغد مشابهًا للبارحات من ليالينا السود.

هوامش

يقول الشيخ محمد تقي الفقيه: «وعلماء الشيعة يعتقدون أن عهد علي (ع) كان يحمل صورة طبق الأصل عن الاسلام، على عهد رسول الله (ص) فإن الاسلام دين يأمن كل واحد في ظل حكمه، ما دام لا يعلن حربًا مسلحة ضده وإن كان خصمًا في واقع أمره. ويضيف عن علي: تولى أمور المسلمين سبع سنين ولم يقتل شخصًا على الظنة أو يحبسه على التهمة، ولم يحاكم شخصًا لأنه سبّه أو عارضه، وقاد ثلاث حروب دفاعيّة، لم يحاكم بعدها أحدًا ممن وقف ضده، ولم يعتقل أحدًا أو يصادر أمواله أو يهدّم بيته أو يتبع فارًا».

أ – السيّد محسن الأمين

1- أصدر الفرنسيون قانون الطوائف بما لا يوافق مصلحة المسلمين ويخالف نصّ الشرع الإسلامي، فعارض في ذلك جملة من علماء دمشق وبالغوا في المعارضة فأوقف القانون، وأصدر الفرنسيون بلاغًا بأن وقفه يشمل السنّيين من المسلمين، فقدمت بذلك احتجاجًا للمفوضيّة الفرنسيّة باللغتين العربيّة والفرنسيّة، قام الفرنسيون له وقعدوا ونشرته الصحف.

جاء في الاحتجاج: «استغربنا أشد الاستغراب ما جاء في خطاب فخامتكم في الراديو من تفريقكم بين طوائف المسلمين، هذا التفريق الذي ينكره المسلمون أجمع».

2- «أصدرت الحكومة السوريّة في عهد الاستقلال قرارًا في الانتخابات النيابيّة، بأن للمسلمين السنّيين كذا من المقاعد في المجلس النيابي، وسائر الطوائف كذا. وللأقليات كذا، وبموجب ذلك دخلت الشيعة في الأقليات، فقدمت للحكومة كتابًا بأن الشيعة تعتبر المسلمين طائفة واحدة، ولا تريد الافتراق عن إخوانها السنّيين، فكان لذلك الوقع

الحسن عند الوطنيين. وقررت الحكومة بأن المسلمين طائفة واحدة، لا فرق بين سنّيهم وشيعيهم، وأن هذه المقاعد المعيّنة للمسلمين في جميع أنحاء الدولة السوريّة هي للسنّيين والشيعيين على السواء»، (أعيان الشيعة المجلد العاشر الجزء الأربعون).

3- وفي السوابق ينقل السيّد الأمين عن الدكتور شاكر الخوري في كتابه «مجمع المسارات» كلامًا عن دور وطني للشيخ عبد الله نعمة. يقول الخوري: «إنه في حادثة الستين التي كانت بين الدروز والنصارى سنة 1860 أنه عمل معروفًا مع النصارى لا يقدّر». ويفصل السيّد الأمين في ذلك فيقول عن الشيخ عبد الله نعمة، مرجع الشيعة وقتها: «أوى جماعة منهم (النصارى) في داره وأكرمهم. ولكن أهالي الشوف لما علموا بوجودهم في جبع هجموا عليها ودخلوا دار الشيخ عبد الله نعمة وفتكوا بمن التجأ اليها ونهبوا داره، ولما جاء فؤاد باشا من استانبول لقمع هذه الفتنة، وعمل مجلسًا فوق العادة، وكان علي بك الأسعد، أمير جبل عامل، من أعضائه وجاء علي بك إلى دمشق مع ألف خيال من رجاله، جاء الشيخ عبد الله إلى دمشق يطالب بمنهوباته، ودخل مجلس فؤاد باشا، وفيه علي بك، فأجله علي بك كثيرًا وعرّف به فؤاد باشا، إلا أنه لم يرجع له شيئًا من منهوباته». ويعود الدكتور الخوري إلى التفصيل فيقول: «إن مشايخ المتاولة عملت كل معروف مع النصارى، وكانوا يصرفون من أموالهم الخاصة عليهم، فلذلك يلزم أن تكون النصارى مدينة بالمعروف والجميل ولا ينسوا حسين بك الأمين والشيخ فضل وولده حسن بك والشيخ علي الحر والشيخ عبد الله نعمة من جباع، ولا أولادهم إلى من يأتي من نسلهم فيما بعد» وعن الشيخ علي الحر يضيف «ومن أعماله أنه آوى جمعًا غفيرًا من النصارى في داره، في حادثة الستين وحماهم وأكرمهم وقام بما يجب لهم»، (السيّد محسن الأمين – أعيان الشيعة – المجلد الثامن).

ب – السيّد عبد الحسين شرف الدين

1- اشيع أن أولياء الفرنسيين يتجاوزون الحدود الإسلاميّة المقدسة، وربما تناولت أيديهم بعض الأعراض... وما أدري أكان ذلك واقعًا أم كان زورًا؟ ولكن الذي كان من أثر تلك الإشاعات أن فارت العصبيّة الدينيّة، واستيقظت النخوة العربيّة، فاضطرب حبل الأمن، وانتشرت الفوضى في البلاد، ووجدت سياسة الاستعمار في هذه الشقة

التي غذتها فكريًّا، طريقها المؤدي إلى مأربها من التفريق في هذه الفترة الصعبة. ذلك أنها قصدت أن تجلو نقطة الضعف في هذا الشعب الناهض لكرامته واستقلاله، وتدفعه إلى أن يعلن عن نفسه عدم الكفاية لما ينشده من التحرر والانعتاق، فجهزت المسيحيين بالأسلحة، بدعوى تمكينهم من حماية حوزتهم، ثم تغافلت عن الثوار، تغافلًا اضطر المصلحين من هذه الأمة أن يطالبوا الحكومة بإيقاف الثوار عند حدّ، فماذا فعلت الحكومة؟

إنها بذلت السلاح للمسلمين أيضًا بحجة أنها تدع لهم تأديب العصاة ومطاردتهم، ولكن الحقيقة التي رمت اليها من وراء ذلك، أن يثوروا بالنصارى ليتسع الفتق ويثبت ما قصدت اليه من التدليل على عدم كفايتنا للاستقلال، فتقيم حكمها عندئذ على قاعدة هذا التدليل، كما أقام أمثالها حكمهم على قاعدة مثله... وكان النمامون النفعيون من أذناب الفرنسيين، أثناء ذلك، يثيرون حماسة الفتيان العرب من جهة أخرى ويطمعونهم ويغرونهم بمواطنيهم ليتلاقى طرفًا الحيلة الإستعماريّة ويبرم أمر التدبير.

وكان لهؤلاء الإقطاعيين المذبذبين شأن في هذا العصيان، كما كان لهم شأن في السعاية بالمخلصين، يلبسون منها وجوهًا صفيقة عديدة. فهم معنا بوجه ولسان ومع الفرنسيين بوجه ولسان آخرين، ومع الأمير فيصل بوجه ولسان غير هذين... وبهذا الدسّ الذي طبعوا عليه أذكوا حماسة المتحمسين واستغلوا بساطتهم، فانقاد من انقاد للغرور، وأمعنوا يؤذون المواطنين نهبًا وقتلًا وتجريحًا. وكنا ممن أعذر وأبلى بلاءً حسنًا في النصح للثائرين بالتزام السكينة وإيثار الهدوء لنعمل في جوّ صالح للعمل، غير أن الفتنة قد استجمعت عناصرها وهبّت ريحها تنذر بالحرب وتنفخ بوادرها في أطراف البلاد، فكان ما كان من نزوات شوشت الأمن، وأشغلت الأفكار بأخبار الغزوات والوقائع التي كانت تقع من ناس موقع البشرى والإيناس وتقع من آخرين موقع الهمّ والبؤس... وكنا أثناء ذلك، بمعزل عن هذا، منصرفين إلى جهادنا بناء على الخطة السلميّة التي رأيناها لنجاح قضيتنا».

2- في مؤتمر الحجير: « ثم وقفت في ذلك الجمع المشهود وتكلمت في الأزمة ووسائل تفريجها، ووقفت وقفة خاصة عند هذه الفوضى التي تهدّد الأمن، وأثبت أن الفوضى لن تكون إلا من العراقيل التي تخذل قضيتنا، وتدلّ على عدم كفايتنا لما نطلبه ثم أقسمت اليمين وأخذتها على العلماء والزعماء والوجوه أن نتضامن على حفظ

الأمن وإقرار الهدوء والحرص على سلامة النصارى بوجه خاص. وأحضرت بعدئذ، رؤوس الثوار كصادق حمزة وأدهم خنجر ومحمود الأحمد ونصحت لهم وأمرتهم أن يكفّوا عما هم فيه، بل هدّدتهم إن لم يكفّوا بالعقوبة والمصادرة».

3- الطائفيّة أثناء غيابه منفيًّا: «وقد تطورت في غيابنا الأحداث في جبل عامل وساءت الأحوال، فذر الإفرنسيون على الجرح الملح بأن حركوا النعرة الطائفيّة وزوّدوها بالسلاح من جهة وأظهروا عجزهم إزاء العصيان المدني الشامل الذي تحصّن به العامليون من جهة أخرى، وكان غرضهم من ذلك ما كنا نخشاه من سوء المنقلب، وإظهارنا أمام الدول مظهر من لا يستطيع إدارة نفسه إدارة مستقلة. وقد اغترّ المسلحون بحصانة موقعهم وبقوة أسلحتهم فابتدروا من مكامنهم منطلقين بالعداوة والمجاهدة بالاعتداء، وكانت هذه حركة استفزازيّة، قابلها الفتيان العامليون بالاستياء والحفيظة. ثم كان لذيول الإفرنسيين مسعى خبيث في إثارة الفتنة والنعرة الطائفيّة، فحدث بسبب ذلك فتنة في عن إبل انجلت عن مئة قتيل ونيف من أهل البلدة.... وكان استياؤنا بهذه الكارثة عظيمًا، أزعجنا مظهرها الفوضوي البربري بقسوته التي لا تبيحها شريعة، وأزعجنا بأنها أساءت إلى خطتنا التي أعلنّاها في الحجير من المحافظة على الأمن والمبالغة في تأمين النصارى وسائر الأقليات، وهذه هي خطة فيصل». (السيّد عبد الحسين شرف الدين – بغية الراغبين).

ومن نصّ خطابه في الحجير: «يا فتيان الحميّة المغاوير؟ الدين النصيحة! ألا أدلّكم على أمر إن فعلتموه انتصرتم، فوتوا على الدخيل الغاصب برباطة الجأش فرصته، وأخمدوا بالصبر الجميل فتنته، فإنه والله ما استعدى فريقًا على فريق إلا ليثير الفتنة الطائفيّة، ويشعل الحرب الأهليّة، حتى إذا صدق زعمه، وتحقق حلمه، استقرّ في البلاد بدعوى حماية الأقليات.... ألا وإن النصارى إخوانكم في الخلق وفي الوطن وفي المصير، فأحبوا لهم ما تحبونه لأنفسكم، وحافظوا على أرواحهم وأموالهم كما تحافظون على أرواحكم وأموالكم، وبذلك تحبطون المؤامرة وتخمدون الفتنة».

ج– الشيخ أحمد عارف الزين

«نحن عرب قبل أن نكون مسلمين. إن ترقّي العرب، ووحدة العرب، واستقلال العرب، وحريّة العرب دأبنا وديدننا. ونحن مسلمون دينًا، فخدمة الإسلام وجهتنا

ورائدنا.ا ونحن شيعيون مذهبًا، فتوحيد كلمة الشيعة وتوجيههم للهدف الأسمى ليكونوا عضوًا نافعًا في صميم العالم العربي فالإسلامي من أهمّ مراقينا.

ونحن عامليون، فنودّ أن نصعد بجبل عامل للذروة العليا من العزة والكرامة».

«وهنا نحن منذ إنشائنا العرفان إلى الآن ندعو بالحكمة والموعظة الحسنة، ونجهر بالحق وإن كان مرًّا، ونعرض عن الباطل ولو كان شهدًا، ونبذل جهدنا في جمع كلمة المسلمين والتأليف بينهم، وإزالة الفوارق التي تعترض طريقهم».

«أما في العراق وسوريا، فكان قادة الفكر والرأي ينقسمون إلى فئتين: فئة تقول بالوحدة الإسلاميّة وهي قليلة، وفئة تقول بالوحدة العربيّة ونحن منهم، وكنا ندعو إلى ما سميناه يومذاك بالجامعة الإسلاميّة، ونسميه اليوم بالتقارب بين مذاهب المسلمين».

«بني قومنا بني وطننا، بني جنسنا، من موسوي ومسيحي ومسلم، من سني وشيعي ودرزي ونصيري، من ماروني وأرثوذكسي وبروتستانتي، بني قومنا من أي مذهب كنتم والى أي دين انتسبتم، إنا ندعوكم إلى دين الوطنيّة، إنا نطالبكم بالانضواء تحت علم الوطن المقدس، إنا نقول لكم قد آن طرح رداء الشقاق وثوب الرياء والنفاق لأننا بحاجة ماسة إلى الصراحة التامة، إلى التعارف والتآلف، إلى نبذ التحاسد والتباغض والى الاقتداء بغيرنا من الشعوب والأمم»، (أيوب فهد حميّد – الشيخ أحمد عارف الزين).

حواشي

1- معلومات عن تقارب شيعي – سعودي

تحت هذا العنوان نشرت جريدة الديار اللبنانيّة مقالًا في صفحتها الأولى بتاريخ 13 تشرين الأول 1993 جاء فيه : وردت إلى «الديار» معلومات من مصادر مطلعة تهتمّ بالشأن الإقليمي مفادها أنه أوائل هذا الشهر تحرّك وفد من المعارضة الإسلاميّة الشيعيّة في المملكة العربيّة السعوديّة باتجاه الرياض، وهو مؤلف من ستة من القيادات الأساسيّة في ما كان يسمى بـ«منظمة الثورة الإسلاميّة في الجزيرة العربيّة» – يرت اسمها هذا في مؤتمرها الأخير – تجمعوا من عدة أماكن من أوروبا وأميركا والشرق الأوسط وذهبوا إلى الرياض على أساس أن يجتمعوا إلى الملك فهد بن عبد العزيز، وفوجئوا في اليوم الثاني لوصولهم بأن استدعاهم الملك وعقد معهم اجتماعًا مطوّلًا ساده جوّ من الوضوح والصراحة والودّ، واستعرضت فيه المهمات الوطنيّة في الحاضر والمستقبل وما يمكن أن تساهم فيه المنطقة الشرقيّة في المملكة في هذا المنعطف الدقيق من تاريخها. ورفع الوفد مطالبه للملك الذي وافق عليها ورحّب بها، ومنها :

أ – عودة جميع المنفيين من الخارج بعد تزويدهم بجوازات سفر، حتى لو لم تكن لديهم وثائق ثبوتيّة.

ب- ألا يتعرضوا في المملكة إلى أي ملاحقة أو استجواب.
ج - إعادة جميع الموظفين الشيعة المفصولين من الوظائف العامة ومن شركة أرامكو خصوصًا مع تعويض كل الأضرار التي ترتبت على انقطاعهم عن العمل طوال الفترة السابقة.
د - الترخيص لبناء مساجد وممارسة الشعائر الشيعيّة بحريّة وانضباط.
وكانت المملكة قد أطلقت سراح جميع المعتقلين السياسيين لديها من أعضاء المنظمة التي اشترطت أيضًا أن يطلق المعتقلون الشيعة الآخرون، وخصوصًا أعضاء منظمة حزب الله في السعوديّة وتمت تلبية هذا المطلب بهذا الشرط.

2- «... وهكذا تمكّن الفرنسيون في السنوات الأولى من الانتداب من وضع الأسس والقواعد التي قامت عليها الادارة اللبنانيّة الجديدة، فأعيد أول الأمر، تنظيم الدرك اللبناني... كما أعيد تنظيم فصائل الشرطة في بيروت. وفي آذار 1920 قضى الجنرال غورو بإيجاد نقد خاص بسوريا ولبنان،.. وأدخل «دي كيه» القانون الإنتخابي الذي عمل به حتى مطلع عهد الاستقلال والقوانين العقاريّة... واختار دي كيه من بين خريجي المعاهد الفرنسيّة والكاثوليكيّة في لبنان عددًا من المعاونين، فأوجد منهم أول جهاز اداري للدولة اللبنانيّة... دعا المجلس التمثيلي المنتخب في تلك السنة إلى الانعقاد لسنّ الدستور... وفي 23 أيار 1926 وافقت الجمعيّة التأسيسيّة (المجلس المنتخب) على نصّ دستوري حول «لبنان الكبير» إلى «الجمهوريّة اللبنانيّة»... وبعد أن أبرم دي جوفنيل الدستور، دعا المجلس إلى انتخاب رئيس للجمهوريّة».
«بموجب نص الدستور أوكلت السلطة التشريعيّة إلى مجلسين، مجلس نواب ينتخبه الشعب لمدة أربع سنوات، ومجلس شيوخ يعين رئيس الجمهوريّة سبعة من أعضائه الستة عشر وتكون مدته ست سنوات.
... وفي تشرين الأول 1927 عدّل الدستور للمرة الأولى بإلغاء مجلس الشيوخ.
... وفي نيسان 1929 فجعلت ولاية رئيس الجمهوريّة ست سنوات غير قابلة للتجديد».
«... من الناحية الشكليّة المحض للحكم أصبح لبنان بمجيء 1930 في طريقه لأن يكون دولة حديثة».

3- كانت الزيارة بدعوة من كميل شمعون رئيس الجمهوريّة وقتها بعد نجاح انقلاب الضباط الأحرار في مصر بسنوات وبعد القضاء على حكومة الدكتور مصدق.

اللطائم الحسينيّة وقضايا التقريب

سؤال: ممكن نتعرف على قصة أحداث عاشوراء من فضلك يا أ. هاني؟

السيّد هاني: بعد وفاة معاوية بن أبي سفيان الذي كان قد مهّد لخلافة ولده يزيد بولاية العهد الذي عقده وطلب له البيعة على أساسه، ظهرت لدى المسلمين وفي العراق خاصة وفي الكوفة بشكل أخص مواقف ترفض مبايعة يزيد بن معاوية، نظرًا لسلوكيته الشخصيّة والعامة التي تفارق المتفق عليه من صحيح الشرع، يعني التشكيك في أهليته الدينيّة وكفاءته للحكم.

وقد أرسلت رسائل كثيرة إلى الإمام الحسين في المدينة تدعوه إلى العراق لتبايعه بدلًا من يزيد، فأرسل رسوله ليتحقق من الأمر ويأخذ البيعة له منهم. هذا السفير كان ابن عمه مسلم بن عقيل، وقد وصل إلى الكوفة فعلًا وأجرى اتصالاته وأخذ البيعة. ووصل الخبر إلى يزيد، فولى عبيد الله بن زياد على الكوفة وأمره بمنع إتمام هذا الأمر. فجاء عبيد الله واشتغل على إغراء الناس بالمال وبالمناصب والتهديد، فتراجعوا إلا قلة منهم، وقتل رسول الحسين مع بعض وجهاء الكوفة، ومنهم هاني ابن عروة المذحجي. وكان ذلك في الثامن من شهر ذي الحجة عام 60 للهجرة. في هذه الأثناء، كان الحسين - بناء على ما بلغه - من جو إيجابي من قبل مسلم، قد توجه من الحجاز إلى الكوفة، وفي الطريق (أي في كربلاء) اعترضته كتيبة من جيش ابن زياد الذي شكله في الكوفة بعد وصوله اليها، وكانت هذه الكتيبة بقيادة الحر بن يزيد الرياحي، فاعترضت طريق الحسين ومنعته من الدخول إلى الكوفة. (الحر بن يزيد عاد فاكتشف انه أخطأ، وطلب العذر من الإمام، واستشهد بين يديه لاحقًا).

الإمام الحسين في هذه الحالة لم يكن طالبًا للموت، فطلب من الحر أن يتركه ليذهب إلى مكان يختاره فلا يذهب إلى ابن زياد في الكوفة ولا يرجع إلى المدينة ليكون واحدًا من المسلمين له ما لهم وعليه ما عليهم. فراسل الحر قيادته (أي عمر بن سعد وعبيد الله بن زياد) فأمروه بألا يتركه إلا أن يبايع يزيد. فأبى ذلك، وقال قولته الشهيرة: إلّا وإن الدعيّ ابن الدعيّ، قد ركز بين اثنتين، بين السلة (إبرة النحل) والذلة... وهيهات منا الذلة.

فمنع من دخول الكوفة ومن الرجوع. وحوصر على شط الفرات، ومنع من الماء ومعه الكثير من أهل بيته وعدد من أصحابه الذين استشهد منهم 72 أو 77 في بعض الروايات، وفيهم بعض المسيحيين الذين كانوا قد أسلموا، وفيهم زهير بن القين الذي كان معروفًا ببعده عن الخط العلوي. وفي السابع من شهر محرم ابتدأت المعركة قتالًا بين جيش أقل الروايات تقول انه 15 ألف مقاتل وبين هذه الحفنة من أصحاب الحسين الذين قتلوا جميعًا ما عدا ولده علي بن الحسين زين العابدين الذي كان مريضًا وقتل معهم عدد من الأطفال. ثم أخذ الباقي من النساء والأطفال سبايا إلى الكوفة، ومن الكوفة في هجير الصيف الصحراوي إلى دمشق، حيث وضع رأس الحسين في طشت، وكان يزيد يشرب الخمرة وينكث ثغره بالخيزرانة ويتغنى بشعر لابن الزبعري فيه شماتة، ويختم قوله: «لعبت هاشم بالملك فلا خبر جاء ولا وحي نزل»، وكانت الجثث مع جثة الحسين مقطوعة الرؤوس متروكة على رمال الطف حتى 13 من محرم حيث دفنها بنو أسد.

سؤال: ضد من تتوجه أحداث عاشوراء؟

السيّد هاني: الإمام الحسين في طريقه إلى كربلاء قال: والله ما خرجت اشرًا ولا بطرًا، وإنما خرجت لطلب الإصلاح في أمة جدي. وركز على أن المعروف لا يعمل به والمنكر لا يتناهى عنه. اذن هناك خطأ جسيم إذا اعتبرنا أن الحسين خرج ليصلح بين أطراف أو طرفي المسلمين، بل خرج لإصلاح حال المسلمين ومنع استيلاء السلطة على الدين. فالمشروع الإسلامي هو أن تكون السلطة في خدمة المجتمع المتدين، ولم يكن بعد قد ظهر التمذهب في المجتمع الإسلامي. غاية الأمر انه كان هناك حساسيتان بعد الفتنة بمقتل عثمان. ولم يكن الانقسام عميقًا منذ بداية العهد الراشدي، ولم يكن أئمة المذاهب قد ظهروا، لا المذاهب الكلاميّة ولا المذاهب الفقهيّة. اذن، نهضة الحسين

لم تكن موجهة من طرف ضد طرف آخر، كانت موجهة من المسلمين بقيادة الإمام الحسين ضد السلطة الجائرة، بصرف النظر عن الالتباسات واللحظة التاريخيّة المعقدة وطريقة السلطة في الاستيلاء على عقول الناس وأعصابهم. أما في الوقت الحاضر فنحن نشكو من المظهر العاشورائي الذي يصفُّ الشيعة في مقابل السنّة الذين يصطفون كذلك في مقابل الشيعة ويظهر ذلك أكثر ما يظهر في عاشوراء. نشكو من الشيعة لأنهم يتصرفون بشكل يجعلهم وكأنهم محتكرون للحسين وعاشوراء. ورد الفعل السني المفهوم مبالغ بعض الشيء، فهم يتصرفون وكأنهم غير معنيين، بينما قناعتهم وقناعة الجميع أنهم معنيون بالحسين وأهل البيت، ولا فرق بين مسلم ومسلم في هذه المسألة مهما كان هناك من خلافات فكريّة أو فقهيّة. أهل البيت يجمعون ولا يفرقون. والمسألة في مجملها ليست موجهة ضد أحد، انما هي مناسبة لبناء العلائق الاجتماعيّة على أساس ذاكرة إسلاميّة حيّة تستحضر القيم والأفكار التي بشرت بها الرسالة ودعت اليها، وقاتل الإمام الحسين من أجل حمايتها. ما يعني أن المناسبة هي مناسبة إعادة بناء الوعي في مواجهة المخاطر التي تحيط بنا، وتتركز في فلسطين لتنعكس على كل بقعة من بقاع العالم الإسلامي.

سؤال: هذه الاحداث كما أشعر موجهة لموقف حدث من أهل السنّة.... وأنا أرى أنها تصب في خانة تكريس العداء بين السنّة والشيعة بعكس المستهدف من التقارب بين المذهبين.... ما تقييمكم؟

السيّد هاني: بذاتها لا. ولكن هذه المناسبة تشرب من ماء آخر. تشرب من الروافد السياسيّة، أي من دور الدولة العربيّة والإسلاميّة في التخلي عن دورها في جمع مكوّناتها المختلفة على أساس العدل والوحدة والتنمية والحريّة، وتجد أن استمراريتها مرهونة بالتفريق، فتثير العصبيات في مكان وتثير ردود الفعل في مكان آخر، وتدفع المسلمين إلى استذكار تاريخهم المشترك بذهنيّة تجزيئيّة وعصبيّة وكأنه تاريخ وتاريخ مضاد، ضد الذات لا ضد الآخر. ولا يجوز أن ننسى أن الامويين هم الذين أسسوا هذه المسألة، حيث منعوا الحزن على الحسين وعاقبوا عليه. والمتوكل العباسي كان يعاقب بالقطع ثم بالقتل. لقد كان هذا مما اعطى ذريعة للبويهيين عندما حكموا العراق، ورغم توازنهم لأسباب سلطويّة بين الشيعة والسنّة، أن يسعوا إلى بناء عصبيّة

شيعيّة حولهم من خلال دفع الشيعة إلى المبالغة في الاحتفال في عاشوراء وكأنه شأن شيعي في مقابل السنّة. وأكمل الصفويون هذا المسار بين القرن السادس عشر والسابع عشر الميلادي، وأرسلوا بعثة إلى بلاد القرم، درست كيفيّة احتفال المسيحيين بآلام السيّد المسيح ونقلتها بحرفيتها من السلاسل إلى السيوف إلى السناجق، نقلتها إلى إيران، ومن إيران انتقلت هذه المظاهر في القرن الماضي إلى لبنان والى منطقة النبطيّة تحديدًا، من دون أن تتأثر بها باقي المناطق وأهلها الذين ظلوا يقيمون ذكرى الحسين بشكل هادئ وبمشاركة شعبيّة من كل الأديان والمذاهب، وإن كان الحضور الشيعي أكثر، وامتدت هذه الحالة إلى العاصمة اللبنانيّة بيروت حتى أواسط الستينيات. وبقي الحضور السني يرتفع، مما كان يبشر بخير كثير... إلى أن وقعت الأحداث اللبنانيّة وترافقت في آخرها مع أحداث كثيرة في العالم الإسلامي جعلت العصبيّة المذهبيّة تنهض من جديد، وجعلت كثيرين ينشغلون بالبحث عما يميزهم عن غيرهم من إخوانهم بدل البحث عن المشتركات. ورغم تفاقم هذه المسألة، فإن أهل الاعتدال والفكر المعتدل يزداد عددهم، ويزداد صوتهم قوة، ويفكرون بالمستقبل الوحدوي بشكل هادئ ويعملون على اعادة المسلمين جميعًا إلى أحضان أهل البيت مجتمعين، وإعادة أهل البيت إلى جميع المسلمين، لانهم للجميع. ولا بد من التذكير هنا بأن أحد أسباب بعض سلبيات الاحتفال بعاشوراء سببه إيجابي جدًا. وهو أن عاشوراء استخدمت في الاستنفار العميق في وجه الاحتلال الصهيوني، وكان لها أثر كبير في ذلك كما هو معروف، بدءًا من عاشوراء النبطيّة عام 1982.

ملاحظة: انتقلت المظاهر التي أسسها الصفويون في لحظة الصراع الصفوي-العثماني، والذبح المتبادل للشيعة والسنّة بين الصفويين والعثمانيين، وأنا لست ضد الدولة العثمانيّة، انتقلت إلى العراق، وكان يخف المظهر الحاد فيها عندما يميل الصفويون والعثمانيون إلى التفاهم كما حصل في عهد السلطان سليمان القانوني وفي عهد الوالي مدحت باشا وفي عهد الثورة الدستوريّة في العراق وإيران واستانبول، حيث أقيمت مجالس تعزيّة حسينيّة مشتركة، كما أقيمت صلاة جماعة مشتركة في ظل السعي نحو الديمقراطيّة والتكامل.

سؤال: أ. هاني، هذه الرواية التي تذكرها معقولة، ولو أنك ربما ستقول انها رويت في بعض كتب التاريخ، ولكن إذا كان ما تقول صحيحًا ففيه اتهام لكل الصحابة والتابعين الكرام في زمن يزيد. اذ كيف يعقل أن يذكر يزيد هذا الشعر الكُفري ويسكت عنه هؤلاء الأخيار... أنا أرجو أن تنحى العواطف جانبًا، ويؤخذ الأمر بموضوعيّة.

السيّد هاني: أنا شخصيًّا لا أخترعه. وهذا الكلام موجود في كل مصادرنا الإسلاميّة العامة. وفي الأساس منها تاريخ الطبري الذي يعتبر مصدر الجميع فيما كتب عن حادثة كربلاء. وأكثر من ذلك، فإن المؤرخين يذكرون مثلًا أن يزيد بن معاوية عندما مات أبوه وأصبح خليفة بموجب ولاية العهد، جاءته وفود العرب لتهنئته، فوقفوا على بابه ثلاثة أيام ولم يخرج لهم. وفي اليوم الرابع خرج أشعث أغبر، أي كان في حالة غير طبيعيّة، إذ المعروف انه كان مدمنًا للخمر، وخاطب الناس قائلًا: «ايها الناس على رسلكم، والله ما كنت لأشتغل بطلب علم ولا نهي عن جهل فعلته مع الحسين» كيف نشطبها وهي موجودة في كل المصادر. ألم يبح المدينة لجيشه ثلاثة أيام حتى يقول المؤرخون: ولدت ألف امرأة في المدينة ولا يعرف من أولادهن، ولم يبق فيها كثير أحد إلا قتل. وأمر بأخذ البيعة من الناس على أنهم عبيد ليزيد. وأكمل طريقه من المدينة إلى مكة التي ضربها بالمجانيق وأحرقها. وكان عبد الملك بن مروان حاضرًا وقال قولته الشهيرة: ليت السماء انطبقت على الأرض. والمؤرخون يجمعون على أن يزيد مات في لهوه مع قرده المدلل ميمون. هذا التاريخ الذي بين أيدينا. فماذا نفعل؟ أما الصحابة فلم يكونوا معه. واعترض عليه معترضون أثناء ذلك، وقال أحدهم (قد يكون أبا أيوب الأنصاري) مذكرًا إياه «إن الثغر الذي ينكته لطالما شاهد رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم يقبله». ومعروف موقف الصحابي عبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير وغيرهما كثير. نحن نبرئ الصحابة من هذه الفعلة وأمثالها ومن الرضا بها، وإن كانوا قد سكتوا لاحقًا عليها فإن أهل البيت أيضًا سكتوا لأنهم رجحوا ألا يدخلوا بفتنة تفرق صفوف المسلمين.

سؤال: عندما كان سيّدنا الحسين عليه السلام ورضي الله عنه وأرضاه في طريقه إلى العراق هو وأهل البيت الأطهار لقي الفرزدق فسأله عن أهل العراق فرد عليه الفرزدق إن قلوبهم معك وسيوفهم مع يزيد، فهل لك بتفسير ما قاله الفرزدق، أوليس هذا دليلًا على أن الشيعة خذلوه؟ أرجو أن يتسع صدرك لسؤالي.

السيّد هاني: إذا كان الأخ السائل يوافق على أن الشيعة قد أصبحوا مميزين هكذا عن الآخرين في هذا التاريخ، فنحن نوافق حتى لو كان ذلك ضد التاريخ، لأنه لم يكن قائمًا. الذي خذل الحسين هم المسلمون الذين أصبحوا فيما بعد سنّة وشيعة. ومن المؤسف أن ثورة التوابين التي حصلت بعد مقتل الحسين وقتلت قتلة الحسين، كان على رأسها أصحاب الحسين وقياداتهم التي تزعمت ووجهت حركة الرسائل التي دعت الحسين إلى الكوفة لمبايعته، وعلى رأسهم سليمان من صرد الغزاعي وابن ناجية الفزاري. ففعلًا، الذين خذلوا الحسين هم الذين دعوه، وهذه دعوة أخرى لعدم الاغترار بالكثرة، وتنبيه المسلمين إلى أن أهل الجور والمستعمرين يمكن أن يستغلوا خلودنا إلى الراحة وترددنا في نصرة الحق واختلاف كلمتنا وطموحاتنا وأهدافنا وأمزجتنا وصغار النفوس بيننا الذين يغريهم القليل من المال ورؤساء العشائر والقبائل والأحزاب التجزيئيّة والمستغلين للتعدد المذهبي الثري من أجل إفقار الأمة ومنعها من متابعة سيرها إلى تحقيق العدل والاستقلال والحريّة من خلال رسالتها السامية.

سؤال: أحداث الفتنة كيف كان يمكن تجنبها والتعامل معها من الأطراف الصالحة المشاركة في الأحداث، التي تخشى الله وتتقيه وتدافع عن دينه، أم أن هذه الاحداث كانت لازمة الحدوث بسبب بداية زيادة الفساد وقتها وسكوت الناس على ذلك؟

السيّد هاني: في رأيي إن الفساد بالمعنى الدقيق قد ابتدأ مع هذه الحادثة، تمأسس معها وابتدأ يعمّ، لأسباب عدة، منها الإحباط الذي أصاب المسلمين نتيجة الأحداث من تحول الخلافة إلى كسرويّة، خاصة فيما يخص ولاية العهد، وانعدام المعايير في تعيين الخليفة، هذه المعايير التي كانت قد روعيت في العهد الراشدي، وتحويل الفتوحات إلى امتيازات دنيويّة، إلى حادثة المدينة ومكة ومقتل الحسين، وميل السلطة الفاسدة إلى تعميم الفساد لتبرير نفسها. كنا وما نزال نعاني منه حتى الآن. وعادة يتمّ التجنب في حال كون المجتمع واعيًا لدوره غير مختزل في الدولة، وعندما يعم الفساد والخوف والتجزئة، يستقيل المجتمع من دوره، فيحتاج إلى فدائيين يقدمون

دماءهم وأرواحهم ليؤسسوا الاعتراض والاحتجاج ويسهموا في إسقاط الجائر ولو بعد حين. ونحن نعلم أن معاوية لم يفرق صفوف المسلمين ولم يشق القبائل، على أساس عنصري، ولم يؤسس للحرب بينها فقط، بل امتدت التجزئة بمساعيه إلى البيت الأموي نفسه عندما قسمه إلى سفياني ومرواني، وبعد صلح الحسن معه إيثارًا لسلامة الناس والمسلمين ووحدتهم، يقول المؤرخون السنّة أساسًا، بأن معاوية جمع الناس في مسجد الكوفة وخطب فيهم قائلًا – ما مضمونه – أني لم أقاتلكم على الصلاة والصوم والحج، وانما قاتلتكم لأتأمر عليكم. ألا وإن كل شرط شرطه على الحسن بن عليّ تحت قدميّ هاتين.

والحسن إمام وخليفة للمسلمين –سنّة وشيعة– ولا خلاف على هذه المسألة فيما أعرف، وربما اعتبره البعض خامس الخلفاء الراشدين.

ملاحظة: هذا لا يعني منا الافتئات على الإنجازات الحضاريّة الإسلاميّة في العهد الأموي ولا في العهد العباسي ولا في عهد من العهود. ولكن الحضارة وقائع هي من صنع المسلمين، وعائدها عليهم دون شك.

سؤال: كيف يمكن لنا أن نشيع إخواننا السنّة، أو نرشدهم إلى طريق العترة الطاهرة؟

السيّد هاني: انهم راشدون، ومجمعون على محبة العترة وطهارتها، ولا يفرطون بشيء مما يعود اليها من كرامة وقيمة، إلّا بقدر ما يكون فيهم من جهل أو تجاهل يمكن أن يكون أحد أسبابه: جهلنا أو تجاهلنا. وعلماء المذاهب كافة متفقون على القول بنجاسة من يكره أهل البيت، أي كفره بالمعنى الفقهي. فلا داعي لهذا الكلام الذي لا يرتكز على معرفة الناس. لأنه قد ينفر الناس من أهل البيت على غير قناعتهم. أما تشييع السنّة أو تسنين الشيعة، فهذه أحلام فيها كثير من المرض، وفيها الكثير من اللاواقعيّة. كيف نحول المسلمين إلى مذهب واحد. هذا يحتاج إلى عنف شديد وطويل، ويعقبه عنف دائم. ثم أليس هناك اختلاف بين السنّة كما هناك اختلاف بين الشيعة؟!

وإذا كان كل مختلف يريد من الآخر أن يتبعه من دون حريّة رأي أو تفكير، فهذا إكراه في الدين. بلى، علينا أن نتحاور ونكتشف معًا مشتركاتنا ونوسعها باستمرار، ونضبط خلافاتنا ونحترم اختلافنا، لأن العيب ليس في الاختلاف بل في المختلفين. ثم

ماذا يترتب على أن تكون سنيًّا أو شيعيًّا؟ نفس الأحكام، مع الاعتراف بالآخر كما هو، لا كما نريد له أن يكون. وهل إذا تسنن الشيعة كلهم يسود السلام بين المسلمين وينهضون. أم تنتقل الصراعات إلى صفوفهم؟ وهل يضمن أحد سلامة الشيعة من الصراعات إذا تشيّع السنّة؟ إن كلًّا منا ضرورة للآخر ولسلامة وجوده وحيويته الفكريّة. على كل منا أن يحسّن اسلامه. هذا الكلام ضروري الآن بصورة خاصة كما كان ضروريًّا دائمًا، وإلا فسوف يحكمنا جورج بوش، ولا أعتقد أن خلافاتنا الكلاميّة ولا الفقهيّة تغطي صراعاتنا. انها خلافات علميّة تعني الإسلام والمسلمين، ومن دونها يصبح عقلنا فقيرًا، ودورنا متراجعًا أكثر مما هو متراجع الآن.

سؤال: في الحقيقة إن هذا الظلم والعدوان الذي وقع على أهل بيت الرسول عليه الصلاة والسلام لا يمكن قبوله... وأن هذا العمل الاجرامي جراحه ستبقى إلى يوم القيامة... ولكن نحن نرى وخاصة في بلدنا العراق بأن فئة من الناس وأقصد الشيعة يعتبرون أن استشهاد الامام الحسين هو من تدبير أهل السنّة والجماعة... يعني هكذا يصورونه لأتباعهم ولا يمر يوم إلّا ونسمع عن استشهاد فلان عالم سني وآخرهم شيخ حارث الضاري. ما هي نصيحتك يا أخي لهؤلاء؟

السيّد هاني: أنا ولست وحيدًا، وأنا من المتشبثين بوحدة العراق بكل مكوّناته، ورافعة هذه الوحدة وعمودها الفقري هو الوحدة السنيّة الشيعيّة، التي كانت باستمرار ضمانة الوحدة الوطنيّة العراقيّة في كل العهود، وكان الشعب ينتجها ويتمثلها، ولم تحدث في العراق فتن طائفيّة إلّا بتدبير من الحاكم السلجوقي أو البويهي أو المملوكي أو العثماني أو الصفوي أو القاجاري أو الإنكليزي أو العميل.

وأنا عشت في العراق من بداية الستينيات، ولم أسمع عن فتنة طائفيّة إلّا في حادث واحد ثانوي بين حيين من أحياء بغداد لأسباب غير طائفيّة ذهب ضحيته قتيل واحد، ولم أعرف إن كان سنيًّا أو شيعيًّا.

وأنا أذكّر الأخ السائل بفتوى السيّد محسن الحكيم في حرمة قتال الأكراد، وامتناع الشيعة الذين كانوا يقلدونه عن دفن أولادهم الجنود الموتى في مقابرهم. ولا أعرف أن مرجعًا من مراجع الشيعة أو عالما من علمائهم قد رضي بأي فعل يؤذي السنّة.

وأكثر من ذلك، ونحن الان في ظل مرجعيّة السيّد السيستاني، نرى حكمته وعمق إحساسه بالمسؤوليّة، وقناعته بأن الأكثريّة الشيعيّة في العراق ليس من شأنها أن تتحول

إلى أغلبيّة سياسيّة، لأن الشيعة مختلفون سياسيًّا، وفكريًّا حتى. والمهم أن تكون في العراق دولة ديمقراطيّة تجمع الجميع من دون اعتبار وحيد وحصري للأعداد ومن دون إهمال لها أيضًا في المطلق. أما أنه قتل فلانًا وفلانًا، فهذا كلام يدعو إلى الأسف، وتحدّينا أن نقبل من ينتقدنا ويختلف معنا في أمور، ويتفق معنا على مصلحة العراق. وفي معلوماتي أن العلاقة بين زعماء السنّة والمرجعيّة في النجف على أحسن ما يرام، وهي إلى المزيد إن شاء الله من التفاهم. أما أن فلانًا أو جهازًا أمنيًّا متبقيًا من العهد البائد يحاول أن يثير الفتنة بقتل شيعي هنا وسني هناك، وتخريب مسجد هنا أو هناك... فإن الدين براء من هذه الامور. والمرجعيّة هي بشكل ما لا بد وأن تكون راعية للجميع، وإلا فمشكوك في مرجعيتها. ونحن لا نشك في أن المرجعيّة النجفيّة تشعر بمسؤوليتها عن الجميع. وفي الختام، ايها السائل الكردي الحبيب، المظلوم على مدى عشرات السنوات، أذكرك بما تقولونه في كردستان، بأن كل مسجد فيه حمام، وكل بيت فيه سلة للنفايات. والمرجعيّة المسؤولة عن أمثالكم هي أساس البيت، وهي صالونه الذي يسع الجميع وغرفه الخاصة التي تُفرد للخصوصيات مع بقاء البيت على وحدته.

سؤال: منذ صغري كنت من أشد المؤيدين لقضيّة التقارب بين الشيعة والسنّة، إلا انني فجأة أصبحت من أشد المعارضين لهذه المسألة، وأصبحت من الذين ينتقدون الشيعة ويحاولون إظهار بطلان معتقداتهم... هل تعرف لماذا أخي الفاضل... لأنني فوجئت بأن المذهب الشيعي بدأ ينتشر في فلسطين على يد إخواننا في حركة الجهاد الإسلامي وبأموال حزب الله وطهران طبعًا... هذا الأمر هو ما دفع بعض الكتاب أيضًا إلى تاليف كتب وإلقاء محاضرات تحذر من هذه المسألة.

أناشدك الله أخي أن توضح للإخوة في حزب الله خطورة هذه المسألة، فإن الأمر جد خطير. إياكم أن تظنوا أن السنّة سيصمتون على هذه المسألة، حتما سينفجرون، ولن يخدم هذا الشيعة...

السيّد هاني: المشكلة معي أنني مندمج في الشأن الفلسطيني حتى نخاعي، ومنذ وقت مبكر، ومتعصب للفلسطينيين الذين شاركناهم المر والحلو، وتحملنا معهم أخطاءهم تجاهنا وأخطاءنا تجاههم. ولم نخن أمانة فلسطين. وما من مرة في الوسط الفلسطيني ذكّرني أحد بأنني شيعي، لأن فلسطين تكفينا المؤونة من أن نتذكر أو نشهر مذهبنا في وجه المذاهب الاخرى. وأنا أعرف تفاصيل التفاصيل في حركة

الجهاد وأعضائها، وأعرف انهم سنيون حتى العظم، وكلما ازدادوا تسننًا ازدادوا تفهمًا للشيعة وقربًا منهم، من دون أن يعني ذلك انتقالًا من التسنن إلى التشيّع. وأنا اقول: لا يجوز الدعوة إلى التسنن والتشيّع وكأن المسألة هي انتقال من دين إلى دين آخر، ولكني لا أستطيع أن أمنع أفرادًا وليس لي الحق إذا ما اختار فرد بملء إرادته أن يتحول من مذهب إلى مذهب، خاصة بعد فتوى الأزهر المعروفة عن جواز التعبد بالمذهب الشيعي والعمل به، ولكن بشرط أن لا يتحول الفرد إلى السفاهة والحقد وقلة الأدب تجاه المذهب الذي ينتقل منه ومقدساته، سواء كان سنيًّا أو شيعيًّا. وأنا لست معنيًّا بهذه المسالة بقدر ما أنا معني من موقع الاعتدال والإيمان بالإسلام الواسع بتوسيع المشتركات وإزالة الالتباسات بين المذاهب الإسلاميّة، مع احترام الحد الضروري من الاختلاف الذي يؤدي إلى التكامل والحوار العلمي الدائم. ولكن في هذه المسألة أقر وأعترف بأن حزب الله يتعامل مع الفلسطينيين بما هم فلسطينيون ومن أهل السنّة، من دون طمع بشيء آخر. وأعرف أن الشعب الفلسطيني وكل فصائله من حماس إلى الجهاد إلى فتح إلى الديمقراطيّة إلى الشعبيّة إلى المستقلين إلى أهلنا في فلسطين، جميعًا يقرون بسلامة هذه العلاقة وهذا التوجه، ولهم ملاحظات عليها كما للجميع ملاحظات على كل الأطراف.

هذا لا يعني أن ليس هناك مغرورون ومتسرعون مسلمون يخالفون هذا التوجه الوحدوي وهذا الاحترام لقناعة الآخرين وأفكارهم.

سؤال: اليك هذه الفقرة من كتاب السنّة والشيعة للمرحوم أحسان إلهي ظهير... ألا ترون أن البون الواسع بين أهل السنّة والشيعة إذا وصل الأمر إلى الانتقاد بتحريف القرآن؟

السيّد هاني: روى الكليني عن الحسين بن صباح عمن أخبره قال: قرأ رجل عند أبي عبد الله عليه السلام «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون»، فقال: «ليس هكذا انما هي والمأمونون، فنحن المأمونون» (كتاب الحجة من الكافي، ص 424 ج 1، ط طهران، ص 268 ط الهند).

وروي أيضًا عن أبي جعفر عليه السلام قال: نزل جبريل عليه السلام بهذه الآية هكذا «يا ايها الناس قد جاءكم الرسول بالحق من ربكم في ولاية علي، فآمنوا خيرًا لكم وإن تكفروا بولاية علي فإن لله ما في السماوات والارض» (كتاب الحجة من

الكافي، ص 424 ج 1، ط طهران، ص 267 ط الهند).

فهذه هي الروايات في الولاية ومثلها كثيرة وكثيرة في كتب حديثهم وتفسيرهم وغيرهما، وأما الرواية في الوصاية فهي كما يرويها الكليني عن علي رفعه في قول الله عز وجل «فبأي آلاء ربكما تكذبان أبالنبي أم بالوصي»، نزلت في الرحمن (الكافي في الأصول – باب أن النهمة التي ذكرها الله، ص 217 ج 1. ط طهران). وهناك روايات أخرى في هذا المعنى. فالمقصود انهم يقولون بالتحريف في القرآن لأغراض منها إثبات مسألة الإمامة والولاية التي جعلوها أساس الدين وأصله كما نقلوا عن الرضا انه قام خطيبًا وقال: إن الإمامة أس الإسلام النامي وفرعه السامي، بالإمام تمام الصلاة والزكاة والصيام والحج. (كتاب الحجة من الكافي، باب النوادر، ص 200 ج 1، ط طهران).

وهذا لا يستقيم إلّا بادعاء التغيير والتبديل في القرآن حتى يتمونوا من بناء هذه العقيدة الزائفة عليه.

أنا أشكرك على امتلاك الحقيقة التي جعلتك تقول بزيف العقيدة، وأنا أقول أن عقيدتك التي تختلف جزئيًّا عن عقيدتي (أي في الخصوصيات) ليست زائفة، وأنا أعتبرها حقيقة. وأعتبر أن الحقيقة ليست ملكًا لأحد وحده، وانما موزعة علينا جميعًا، فمن أراد مزيدًا من الحقيقة فما عليه إلا أن يحاور الآخر معترفًا به ومحترمًا له. وحينئذ تتراجع نسبة الباطل والخطأ. وكل ابن آدم خطاء في تصوراتنا وتصديقاتنا جميعًا. هذه مسألة.

المسألة الثانية بأنه ليس عند الشيعة صحيح، وإنما هم يعيدون النظر دائمًا سندًا ومتنًا: أي دراية ورواية بكل أحاديثهم، إلا القليل النادر مما هو متفق على تواتره وصحته. وقد تعاد قراءة الصحيح بشكل مختلف، أي انه يقرأ قراءة نسبيّة غير مطلقة.

والكليني وغيره، إذا دقّقت فإنما نقلوا كل ما وقع تحت أيديهم من موضوعات وضعاف ومراسيل وموثقات ومقبولات وصحيحات... الخ. وعلى العالم أن يستخدم مفاتيحه العلميّة ومنهجيته في قراءة السنّة والمرويات عمومًا لتمييز الصحيح من السقيم أو من الضعيف، ونحن مشغولون بتاريخ الوضع وأسبابه لتنقية موروثنا من دون أن يكون هناك مجال أو مجوز علمي لحذف وإهمال ما لا نقول بصحته، لأنه مخالف للأمانة العلميّة.

ومن جملة ما رواه الكليني ضعيفًا ما يتصل بتحريف القرآن. وأنا أحيلك على كتب عدة، أهمها كتاب «البيان في تفسير القرآن» لمرجع شيعي لم يتفق الشيعة

على عموميّة مرجعيّة أحد كمرجعيته في العصر الحديث، إلّا وهو المرحوم السيّد أبو القاسم الخوئي، وهو كتاب يدرّس في الحوزة العلميّة مقدمة لدراسة التفسير. وأكبر فصوله على الإطلاق مخصص لنفي شبهة التحريف عند من وقع فيها من المسلمين عمومًا ومن دون اتهام لأحد، علمًا بأن هذه الشبهة محصورة في حدود أفراد يعدّون على أصابع اليد الواحدة، من دون فرق بين مذهب ومذهب. نحن نؤمن أن ما بين أيدينا بين الدفتين هو كلام الله بلا زيادة أو نقيصة. أما في التفسير فأنت تعلم أن مناهج العلماء تختلف، وتختلف آراؤهم لاختلاف مبانيهم الفكريّة، وهذا الخلاف لا يقتصر على أي من المساحة الشيعيّة أو السنيّة فقط، وإنما يعمّ الجميع. أما بالنسبة إلى الإمامة، فليس رأيي وحدي بل هو رأي اتجاه قوي ومتنام في الأوساط الشيعيّة هو التفريق بين الإمامة والخلافة.

سؤال: قرأت في موقع الشبكة الشيعيّة العالميّة عجبًا... انكم أهل الشيعة تشككونا في ديننا بأكمله: في الصحابة وأمهات المؤمنين، وفي أصحاب المذاهب الأربعة، وفي أبي هريرة وحتى صلاح الدين لم يسلم منكم، حيث قرأت فصلًا عنه عنوانه: صلاح الدين صالح الصليبيين وبطش بالمسلمين... وكذلك تشككون في كتب السنّة والأحاديث الواردة في البخاري ومسلم وبقيّة الكتب... ماذا بقي من ديننا؟ وهل من تشككونه في دينه سيتشيّع حتمًا، ليس شرطًا انه قد يضل إلى الأبد؟... إن الشيوعيين واليهود لم يشككونا في ديننا.

السيّد هاني: هذا كلام انفعالي. أنا أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدًا رسول الله... والذي يضيف أن عليًّا ولي الله إلى هذه الشهادة في الأذان يبطل آذانه بإجماع فقهاء الشيعة، إذا كان معتقدًا بوجوبها وانها جزء من الآذان. والشيوعي لا يقول بذلك واليهودي لا يقول بذلك. وانا لست مصدومًا من الأخ السائل، بل مصدوم من الصهاينة. ولا أضمر عداء للمسيحيين ولا لليهود إذا كانوا ممن يعادي الصهيونيّة. فلذلك أنا أشهد أني أحب «ناطوري كارتا» وهو يعرف من هم، وأحب المسلمين، من يحبني منهم ومن يكرهني، وأرحم أهل المعاصي من الشيعة والسنّة، وأهل المبالغات، وأعلن أن محطة مثل محطة المستقلة وبعض مواقع الانترنت لا تخدم الشيعة ولا السنّة، بل تضر بالإسلام والمسلمين، لأن هناك أولويات، وهناك آداب للحوار وللخلاف. وأنا أعتز بأن القرن الرابع الهجري الذي كان القرن الأهمّ في ازدهارنا العلمي والفكري تشارك فيه كبار علماء الشيعة والسنّة حتى أن علماءنا الكبار من المفيد إلى المرتضى

إلى الطوسي – حسب اطلاعي – كان نصف تلامذتهم من السنّة ونصف أساتذتهم من السنّة. وأنا عندما ذهبت إلى النجف من لبنان وقررت أن أتثقف أثناء دراستي للحوزة كغيري من طلابها الآلاف، تثقفنا في الإسلام العام على كتب: سيّد قطب ومحمد عبده ومحمد قطب ومحمد الغزالي وعباس محمود العقاد وطه حسين وعبد الله العلايلي... الخ. أسأل الله أن يقلل عدد السفهاء فينا، وأن يحذر علماؤنا ومثقفونا من أن يكونوا في صف السفهاء. ويا أخي، فيّ نقطة ضعف لا استطيع تجاوزها، وهي فلسطين وكل فلسطين. وأهل فلسطين موضع إجماع. فلا تصرفوا جهدكم في الكلام غير المسؤول الذي تقرؤونه هنا وهناك، ولا تردوا عليه بانفعال وكلام غير مسؤول، ولنعترف أن هناك مشاكل وفروقات لا بد من إعادة قراءتها بهدوء ورويّة ومسؤوليّة حتى نقلل منها وحتى لا يكون بأسنا شديدًا بيننا.

سؤال: ما موقف الشرع من الحزن على فقدان الحبيب، وهل نحن أعلم أم الله لأننا نظهر للعالم اننا بلطم خدودنا نحب الحسين رضي الله عنه أكثر من حب الله له؟

السيّد هاني: أنا مسلم شيعي حسيني نسبًا وولاءً، بما هو الولاء للحسين وحبه ولاء للإسلام ولرسول الإسلام وشريعة الإسلام وعقيدة الاسلام، وبما هو ولاء للمسلمين عمومًا. ولا ألطم خدي ولا صدري، وليس في بيتي من يفعل ذلك، لكننا جميعًا نبكي على ما حصل للحسين، على رأس الحسين مرفوعًا على الرمح من العراق إلى الشام، وحوله السبايا يجرّهنّ المنحرفون من بلد إلى بلد، لا لذنب ارتكبوه ولا لمعصية، متاسين برسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم عندما دمعت عينه على ولده وقال قولته الشهيرة: «إن القلب ليحزن، وإن العين لتدمع، ولا نقول إلا ما يرضي الرب. عزيز علينا فراقك يا ابراهيم».

لماذا يؤلمك الجرح، لأن احدى جنبات الجسد قد افترقت عن الآخرى، وكلما زاد الفراق وكان الجرح أوسع وأعمق كان الألم أوجع. ومن لا يألم لمقتل الحسين، فلأي أمر يتألم، وهذا ينسحب على كل ما تحب. الحزن جميل، شرط ألا يتحول إلى اعتراض على قضاء الله من خلال الكلام والممارسة المبالغ فيها. الحزن عظيم، شرط ألا يتحول إلى جزع ويأس وثأر وقتل للذات. إن الحزن الحسيني الهادئ والعميق، وعندما لا يكون الحزن هادئًا لا يكون عميقًا، يجمعنا ويغسل قلوبنا ويعيدنا إلى عواطفنا العميقة

والصحيحة، من دون مبالغة أو تطرف. في نهاية الحزن الحسيني نشعر بالفرح المشروع لأننا عدنا إلى ذاكرتنا النقيّة من أجل مستقبلنا الصعب، وعدنا إلى قيمنا، وعدنا إلى ظل أهل البيت الذي يتسع للجميع، والجميع بحاجة اليه ليبتردوا فيه من هجير هذه الصحراء العربيّة التي تكاد تخلو من آمل، إلى أن نعود إلى ماضينا، نستعين به على مستقبلنا، بدون أن يتحول هذا الماضي إلى مقبرة لا تطلع منها إلا روائح أجسامنا الفانية. نريد الحزن من أجل الفرح... نريد الدنيا من أجل الحياة... ونريد الحياة الدنيا من أجل الآخرة. هذا هو مقتضى توحيدنا الذي لا بد وأن يتجسد في وفاقنا، ولا يمكن أن يتمّ ذلك إلا إذا تخلينا عن مبالغاتنا في السلب والإيجاب معًا... لأن المبالغة حتى في الإيجابيات تنتهي إلى السلب دائمًا. « إن هذا الدين لمتين فأوغلوا فيه برفق، ولا تكونوا كالراكب المنبت، لا ظهرًا أبقى ولا أرضًا قطع». هذا كلام نبوي للمسلمين وجرس إنذار لهم، ألا يتعجلوا – سنّة أو شيعة – وأن لا يطمئنوا طمأنينة مفرطة إلى احتمالات الفتنة والدم الحرام في العراق وفي غيره، بين السنّة والسنّة وبين الشيعة والشيعة، كما بين السنّة والشيعة. والطمأنينة هي أول الخطر، والعقل والدين يقتضيان الاحتياط من الفتنة وقاية حتى لا نصل إلى مرحلة العلاج بالعصب، إذا وقعت الواقعة لا سمح الله. ليسلم المسلمون وليصبحوا جميعهم سنة، المهم ألّا يتحولوا إلى كفار أو محكومين بالكفر من قبل بعضهم البعض.

سؤال: كيف يمكن التحدّث عن تقارب بين أهل السنّة والشيعة وسبّ هؤلاء لأصحاب رسول الله (ص) من أركان عقيدتهم؟

السيّد هاني: أنا لا أريد أن أسب أحدًا، ولكن السباب يعتمل في داخلي ولا أتلفظ به. ويتوجه نحو الذين يسبون، لأنهم يخالفون الله ورسوله وكتابه وسنة نبيه وسلوك أهل البيت عليهم السلام. وهذه مسألة أتتنا من السياسة، وعمرها عمر السياسة، أي عمر تحول الدولة الإسلاميّة إلى سلطة عصبيّة ذميمة تقوم على التفرقة وعلى تصديع نظام القيم والعلائق بين المسلمين. واللهم اشهد بأننا أبرياء من هذا السلوك، وهو إلى مزيد من التراجع، لأن الحواجز تزول بين اجيالنا ويسود التفاهم والاحترام بينهم، ويشعرون بضرورة التواصل والتفاهم في مواجهة الأخطار ولا داعي لإهمال الحذر أو تقليل الخوف من مخاطر قد تأتي لأن هناك من يعمل من أجل أن تأتي. أما من يعتقد بأن

السباب اللعين المنافي للآداب الإسلاميّة هو في بنية عقيدته فإنه باطل ومبطل. وإن كان من يتصرف هذا التصرف السفيه من دون أن يكون بإمكانه أن ينسبه إلى عقيدة أو سيرة لصالح من صلحائنا. إن هذا من إنتاج الدين الموازي، أي إدخال سلوكيّات وأفكار لا علاقة لها بالدين على منظومتنا الدينيّة بسبب الجهل والتجهيل الذي تقوم به السلطة الجائرة لتتحكم بالمسلمين من خلال اختلافهم وتنابزهم بالألقاب ونبذ بعضهم لبعض. ولا يقتصر الأمر على هذه المسألة، فقد دخلت في وعي وسلوك المسلمين أفكار سيئة وخرافات وممارسات تتنافى مع الشرع والعقيدة، وعلى العلماء أن يتفقوا عليها وعلى أسلوب مواجهتها بالمزيد من تبادل المعرفة والحوار بالمحبة والشعور بضرورة تخليص المسلمين من آثامهم وإلا أصبحت دينًا بديلًا للدين.

اسلام أون لاين
حوارات حيّة، القاهرة، 2004/2/29

وثائق

1 - في سبيل وحدة المسلمين، دعوة إلى التوحيد بين السنّة والشيعة

أ- السيّد موسى الصدر - الشيخ حسن خالد

ب- الرئيس صائب سلام - السيّد محمد حسن فضل الله

2- مذكرة المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى

3- توصيات المؤتمر التبليغي الإسلامي الشيعي الأول

4- وثائق نيابيّة من محاضر جلسات مجلس الوزراء اللبناني:
عهد الانتداب - العهد الاستقلالي الأول

5- وثائق تكريس انتخاب السيّد موسى الصدر وسماحة الامام محمد مهدي شمس الدين لرئاسة المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى

1
في سبيل وحدة المسلمين

-أ-

الإمام السيّد موسى الصدر
رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى،
الشيخ حسن خالد
مفتي الجمهوريّة اللبنانيّة

بتاريخ 1/10/1969. أرسل الإمام الصدر رسالة إلى المفتي خالد جاء فيها:

«... وبعد في هذه الأيام العصيبة التي تلف الأمة بالقلق، وبين يدي هذه الأخطار المحدقة التي تجعل المنطقة كلها، حاضرها ومستقبلها، في مضرب الطوفان، تبدو لنا بوضوح أكثر فأكثر حاجة المسلمين الملحة إلى وحدة شاملة متلاحمة لجمع ما تفرّق من صفوفهم وتوحيد ما تبعثر من جهودهم، وذلك حتى تتبين لهم مواقع أقدامهم وتعود الثقة إلى أنفسهم وهم في طريقهم إلى المستقبل وأمام بناء تاريخهم وأداء مسؤولياتهم.

إن جمع الكلمة وتوحيد الطاقات وتنمية الكفاءات، ليس موجبها كونها من أشرف الغايات الدينيّة، ووصيّة نبينا العظيم فحسب، ولكنها أيضًا تتصل بوجودنا وكرامتنا وبمقومات وجود أجيالنا، إنها مسألة حياتيّة.

ووحدة الكلمة هذه لا ينبغي أن تظلّ شعارًا مرفوعًا أو كلمة مكتوبة بل يجب أن تكون ومضة الفكر وخفقة القلب ودرب السلوك، انها البعد الأساسي للمستقبل.

... فالصرح الإسلامي الواحد في الأساس، والأمة الواحدة في العقيدة، والكتاب المبدأ والمنتهى بحاجة إلى وحدة التفاصيل أيضًا».

وتتحدث الرسالة عن المساعي التاريخيّة والحاضرة من أجل توحيد الفقه فيقول الإمام «إن هذه المساعي البناءة بدأت تعطي ثمارها في فتاوى فقهاء المسلمين وتؤكد أننا أصبحنا على مقربة من توحيد الفقه بإذن الله...».

ويتحدث عن ضرورة حشد الجهود من أجل:

«أ- الأهداف الشرعيّة المحض مثل توحيد الأعياد والشعائر الدينيّة وصيغ بعض العبادات كالآذان والجماعة وغيرها...

ب- الأهداف الاجتماعيّة وتبدو صورة هذه الجهود المشتركة في المساعي الرامية إلى مكافحة الأميّة والتشرّد ورعاية الأيتام ورفع مستوى حياة الكادحين...

ج- الأهداف الوطنيّة: وهل هناك ريب في وحدة مشاعرنا الوطنيّة؟

وضرورة الاستعداد التام والتعاون الكامل مع الدول العربيّة الشقيقة لمواجهة العدوان المحتمل في كل لحظة.

وموضوع تحصين الجنوب بصورة خاصة، وكل لبنان بصورة عامة، ليصبح قلعة عليها تتكسّر قرون اسرائيل وتتبدّد مطامعها... كل هذه، أهداف ليس عليها خلاف».

بتاريخ 1969/10/6. ردّ مفتي الجمهوريّة الشيخ حسن خالد بالرسالة التالية:

«... تلقيتُ بمزيد من الاهتمام والتقدير رسالة سماحتكم المتعلقة بالدعوة إلى توحيد المواقف والجهود والأعياد لدى المسلمين كافة في لبنان، خصوصًا وأنها جاءت تحمل بوادر تحقيق كما كنا نأمل من مجلسكم الكريم إثر إنتخابه، بشكل يبدو فيه التجاوب مع ما درجنا عليه منذ القدم من عمل إسلامي ووطني موحّد، في كل الميادين والمناسبات، لتحقيق الأهداف التي دعت اليها مذكرتكم الكريمة، هذا وإن استحداث هيئة رسميّة الآن كمجلسكم الموقر سوف يكون بلا ريب عاملًا مهمًا في ترسيخ هذا العمل الخيّر على أسس من التنظيم الموحد مع المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى الذي أحلنا إليه مذكرتكم الكريمة للدراسة».

منبر ومحراب - دار الحوراء - بيروت ص 218 وما بعدها.

-ب-

دعوة إلى التوحيد بين السنّة والشيعة:

الرئيس صائب سلام والسيّد محمد حسن فضل الله

كانت النيّة لدى علماء الشيعة منذ أوائل الستينيات هي تشكيل مجلس شرعي اسلامي موحد ذي رئاسة دوريّة وحول هذا الموضوع عقدت اجتماعات وتمّت مراسلات منها هذه المراسلة بين دولة الرئيس صائب سلام رحمه الله وبين المرحوم السيّد محمد حسن فضل الله.

بيروت في 1 رمضان 1386 الموافق في 13 كانون الثاني 1966

الى أخواني المسلمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أرى من واجبي أن أطلعكم على فحوى الكتابين المرفقين والمتبادلين بيني وبين سماحة السيّد محمد حسن فضل الله لإشراك أكبر عدد ممكن من المسلمين في الرأي والتفكير بهذا الموضوع الجليل الذي يجول في ضميري منذ زمن بعيد، ويشغل تفكيري باستمرار.

وإذا أتيح لكم أن تتفضلوا بقراءة هذين الكتابين بإمعان، فأنا على تمام اليقين من أن ندائي سيلقى القبول والتأييد لديكم ولدى كل مسلم مخلص لدينه، راغب في تعزيز دنياه.

وبعد أن لقيت ما كنت أتوقعه من تحبيذ اجتماعي عند المجتمعين في دار الفتوى، ومن ارتياح السادة علماء الشيعة ورغبتهم في العمل يدًا واحدة كما ورد في كتاب سماحة السيّد محمد حسن فضل الله، فقد أصبح الأمر يتطلّب المضي في طريق العمل الجدي...

وغاية ما أرجوه الآن هو أن نتمكن بإذن الله، وبالاشتراك مع أهل الفضل من أهل الرأي والعلماء من السنّة والشيعة، من مباشرة البحث في هذا الموضوع الجليل، ودرسه بالجوهر والتفصيل، ووضع الأسس العمليّة للوصول إلى الغاية النبيلة التي وطدنا العزم على تحقيقها، وبلوغ الهدف السامي الذي نصبو اليه، ويهفو له قلب كل مسلم...

والله من وراء القصد، وهو القدير عزّ وجلّ أن يهدينا جميعًا سواء السبيل لما فيه خير الاسلام والمسلمين...

صائب سلام

صورة عن كتاب الرئيس صائب سلام
الى سماحة السيّد محمد حسن فضل الله

صاحب السماحة العلامة الجليل السيّد محمد حسن فضل الله حفظه الله بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

إن ما أعهده في سماحتكم من غيرة دينيّة، وشعور حيّ نحو القضايا الإسلاميّة، كبيرها وصغيرها، وما عرفته في شخصكم عن كثب من مزايا تتحلّون بها، من دين صحيح، وخلق قويم، وعزم دائب، لخدمة الإسلام والمسلمين – مضافًا إلى هذا كله ما علمته منذ أيام عن الإجتماع الذي عقده علماء الشيعة الأجلاء برئاستكم، من أجل إنشاء مجلس شرعي إسلامي شيعي، ووضع قانون له على غرار المرسوم 18 الذي وضع في الماضي لإنشاء مجلس شرعي اسلامي سنّي.

وعطفًا على الأحاديث العديدة التي كانت لي مع سماحتكم، ومع العدد الأكبر من أصدقائي علماء الشيعة الذين أكنّ لهم أصفى المودة وأحتفظ لهم بكامل الاحترام والتقدير، ولما كان موضوع إنشاء المجلس الشرعي الإسلامي الشيعي قد اقترح من قبل علماء الشيعة الأجلاء، توخيًا لأهداف إسلاميّة سامية، في نفس الوقت والزمان الذي تتالت فيه اجتماعات القيادات السنيّة الواعية، فانعقد فيها الاجماع الخيّر وقررت فيما قررت وجوب تعديل المرسوم 18 بما يحقق مصلحة المسلمين العليا. فقد رأيت أن أغتنم هذه الفرصة السانحة، فأتوجّه إلى سماحتكم وأخوانكم العلماء الأجلاء، وقلبي مفعم بالإيمان أني سألقى عندكم ما لقيته من تجاوب صادق في أحاديثنا السابقة، بنفس النداء الذي توجهت به إلى أخواني من أهل السنّة في اجتماعهم التاريخي المنعقد أمس بدار الفتوى.

ويسرّني أن أبادر فأعلم سماحتكم أن هذا النداء الإسلامي الذي صدر من أعماق الضمير، وعلى ضوء الخبرة والتفكير، قد لاقى في اجتماع الأمس آذانًا مصغية، وقلوبًا واعية، فكان له تأييد إجماعي، معزّز بقلوب عامرة بالإيمان عند المجتمعين.

وأما ندائي، كما تعلمون والفرصة قد عرضت، والمناسبة مؤاتية، فهو تجديد ما طالبت سماحتكم به من قبل، كما طالبت به كل مسلم يغار على المسلمين ومصلحة المسلمين العليا: بأن يتوحّد الجهد، فلا يتفرّق ويتضامن العاملون المخلصون فلا يتباعدوا، ونسير جميعًا على هدى رسالة الاسلام، رسالة التوحيد، لنصل برعاية أهل الفضل والفضيلة من

أمثالكم، إلى تلبية رغبات عامة المسلمين، وخاصة الناشئة الإسلاميّة في العصر الذي نعيش فيه، وذلك بتحقيق المصلحة الإسلاميّة العليا، في هذا الوطن الذي نعيش تحت سمائه، فيكون المسلمون – الذين يؤلفون نصف كيانه وأمكاناته، متضامنين، مكفولة مصالحهم، موفورة كرامتهم.

فالناشئة الإسلاميّة في هذا العصر ومعهم كل مسلم واع يحرص على إسلامه، لم تعد تفهم، يا سماحة السيّد الجليل، للتفرقة من معنى بين أهل المذاهب عند المسلمين.

وإذا كان من خلاف في المذاهب فهو في نظر الناشئة الإسلاميّة والواعين من المسلمين ليس بين الشيعة والسنّة فحسب، بل هو بين سائر المذاهب الإسلاميّة من شافعيّة، وحنفيّة، ومالكيّة، وحنبليّة، وهذا، في نظرهم يجب أن ينحصر في النطاق الفقهي فلا يتعداه إلى جمهور المسلمين فيصبح سببًا لتقسيمه سياسيًا واجتماعيًا.

بل إن الناشئة الإسلاميّة الحديثة، والواعين من المسلمين، يرون في بعض هذه الخلافات الخير كل الخير، إذ يجدون فيها سببًا لتنافس العلماء الأجلاء في تفهّم معاني الشرع الشريف بما يتولد من احتكاك الأفكار وتبادل الآراء.

إن الناشئة الإسلاميّة الحديثة وخصوصًا في هذا البلد الذي نعيش فيه، لم تعد تقبل أن يكون المذهب سببًا في تفرقة المسلمين، بل أنها تصرّ ملحةً على أن المسلم سلمٌ أيًّا كان مذهبه، وتأبى أن ترى فرقًا بين سني وشيعي.

تجاه هذا كله، أصبح على قادة الرأي في كافة الميادين، وعلى السادة العلماء بصورة خاصة، واجب ديني، ومقتضى دنيوي، بأن يعالجوا هذا الموضوع بحكمة ورويّة، وهمة ونشاط. فالزمن يمضي مسرعًا، ولم يبقَ من مجال للتباطؤ أو عذر للتخلّف.

هذا ما يجول بخاطري، ويعتلج بأعماق ضميري، منذ زمن بعيد كما تعلمون، وهذا ما أفضيت لكم به مرارًا، يشجعني على مكاشفتكم به اليوم ما أعرفه من تجاوب عندكم أكيد، كما يؤمّلني بإمكان معالجته معالجة فعّالة تصل به إلى غاياته السامية، ظرفٌ جميل عرَض لنا ربما أراده المولى قصدًا ليدفعنا إلى اغتنامه.

وأنا أعلم كما تعلمون، ايها السيّد الجليل، أن هنالك مصاعب جمة، وأن هنالك عقبات كأداء، في سبيل تحقيق ما نصبو وتصبون اليه، ولكن أصحاب الإيمان لم يتخلّوا يومًا عن واجب ولم يتقاعسوا عن تضحية، عندما يكون الهدف هدفًا ساميًا، وتكون مصلحة المسلمين العليا هي المطلب والغاية.

إنني أؤكد لكم أنني مستعد دائمًا لأضع جميع ما أملك من إمكانات، ومن جهد، ومن خبرة، في هذا السبيل، مستلهمًا آية الكتاب الكريم التي تهيب بالمسلمين: «وان هذه

أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون» وفّقنا الله وإياكم لما فيه خير المسلمين وسدّد الله خطاكم وخطانا في الطريق المستقيم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

صائب سلام

بيروت في 4 شعبان 1386 – 1966/11/17

صورة عن كتاب سماحة السيّد محمد حسن فضل الله
الى الرئيس صائب سلام

بسم الله الرحمن الرحيم وله الحمد،

السلام على دولة الرئيس صائب بك سلام ورحمة الله وبركاته، تلوت كتابكم الكريم بإمعان واهتمام وما زادني شيئًا عما أعهده فيكم من الغيرة على الاسلام والمسلمين وحب الخير للناس أجمعين.

وقد أطلعت العديد من السادة العلماء على كتابكم فارتاحوا له إذ وجدوه معبرًا عن رغبة عامة لديهم، قديمة ومستمرة، في العمل يدًا واحدة لما فيه خير المسلمين جميعًا وإن كان هناك ما يشعر بالإنفراد والاستقلال فهو ولا شك نتاج ظروف خارجة عن إرادتنا وإرادتكم، ونسأل المولى سبحانه أن تكون قد انقضت إلى الأبد.

وأحسب أنكم تعرفون، حق المعرفة، أن التجارب المريرة التي مررنا بها عند المطالبة بتأمين العدالة والمساواة في الحقوق والمناصب هي التي سببت هذا الوضع الذي نقاسي منه ما نقاسي نحن وأنتم.

والآن وبعد أن قرر علماء الطائفة الإسلاميّة الشيعيّة ما أعلنوه وقرأتموه بتوقف العمل المجدي على أن يرجع إخواننا السنّة عما كانوا قد استقلوا به من قبل ويرجع علماء الشيعة عما قرروه أخيرًا تمهيدًا للإشتراك معًا على أساس العدل والإنصاف. وفي تقديري أنه لو تمّ ذلك لحققنا النصر على أوسع نطاق وفي كل مجال. أما إذا تمسكت الطائفة السنيّة الكريمة بموقفها السابق فستضطر الطائفة الشيعيّة بدورها إلى التمسك بقرار العلماء الأخير.

هذه هي الحقيقة رسمناها لكم بصدق وإخلاص لتسيروا على ضوئها. ونحن معكم ومع كل مخلص، وقد توخينا الإيجاز لأنكم غير بعيدين عنها ولا هي بجديدة عليكم كما دلّ كتابكم الصريح المخلص.

وهو سبحانه المسؤول أن يوفقنا جميعًا لخدمة الإسلام والمسلمين. والله يحفظكم.

محمد حسن فضل الله

برج البراجنة في 10 شعبان المبارك 1386

- 2 -
لبنان الجديد

مذكرة المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الصادرة عام 1977 م

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر الاجتماع السادس والعشرين

المنعقد بتاريخ 1977/5/11

بناء على قرار الهيئتين الشرعيّة والتنفيذيّة المتخذ في الإجتماع السابع عشر بتاريخ 1977/3/7 بإبقاء جلساتها مفتوحة،

تابعت الهيئتان المذكورتان الجلسة في اجتماع عُقد في الساعة الثانية عشرة ظهر يوم الأربعاء بتاريخ 1977/5/11م. في مركز المجلس في الحازميّة برئاسة سماحة الإمام السيّد موسى الصدر وحضور النائب الأول للرئيس سماحة الشيخ محمد مهدي شمس الدين والنائب الثاني للرئيس الدكتور عدنان حيدر والأعضاء في الهيئة الشرعيّة أصحاب الفضيلة الشيخ عبد الأمير قبلان والشيخ موسى شرارة والسيّد محمد علي الأمين والشيخ محمد نجيب سويدان والأعضاء في الهيئة التنفيذيّة الأساتذة عبد اللطيف الزين، محمود عمار، حسين الحسيني، سميح فياض، محمد علي صادق، زيد الزين ومعين عسيران. وحضر الاجتماع كل من الوزراء والنواب السابقين: الدكتور سليم حيدر، الأساتذة محمد صفي الدين، علي بزي، جعفر شرف الدين، محمد الفضل، سعيد فواز، عبد الكريم الزين وعبد المجيد الزين.

جرت متابعة ودرس ومناقشة ورقة العمل وبالنتيجة تمّ إقرارها بالصيغة المرفقة بهذا المحضر.

الحازميّة في 1977/5/11

ورقة العمل

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الطائفة الإسلاميّة الشيعيّة في لبنان التي تميّزت بكونها من أرسخ دعائم كيانه، والتي ساهمت بصورة فعّالة في نضاله الطويل من أجل استقلاله، والتي بذلت خلال المحنة المأساة كل ما بوسعها لصيانة وحدته وسلامة أراضيه وبقائه ضمن واقعه العربي، ودفعت في هذا السبيل، دونما منّة، من حياة أبنائها وممتلكاتهم ومختلف وسائل عيشهم أبهظ الأثمان، والتي لا تزال مستعدة لبذل أية تضحية مهما عظمت من أجل الوطن المفتدى،

بعد أن انجلت المحنة عن معظم أنحاء لبنان، ومع التشديد على وجوب إجلائها عن كامل أنحاء الجنوب، وازاء ما خلّفته هذه المحنة المأساة من الدمار والتصدع في البنيان والانسان، وفي هيكليّة الدولة، وفي الاقتصاد الوطني، وفي لحمة المجتمع اللبناني، وفي سمعة لبنان الحضاريّة، فضلًا عن عشرات الضحايا الأبرياء من جميع الطوائف والمناطق،

وفي مقابل ما يطرح من الأفكار وما يُتخذ من المواقف، من قبل مختلف الهيئات والتجمعات الطائفيّة والسياسيّة، في سبيل بناء لبنان الجديد وشعورًا بمسؤوليتها التاريخيّة في هذا المنعطف الخطير من حياة لبنان بل المصيري في حياة المنطقة بأسرها وتلبية لواجب المساهمة في إنهاض الوطن والحفاظ على استقلاله وسيادته ووحدة أراضيه وشعبه،

وانسجامًا مع مواقفها الدائمة في خدمة المصلحة العامة تحقيقًا لمطامح الأجيال الصاعدة، تعلن ما يلي:

1 - مهما كانت أسباب المحنة، ومهما كانت العناصر الخارجيّة التي هيأتها ودفعتها وتفاعلت بواسطتها على أرضنا، ومهما كان دور اسرائيل ومن يشدّ أزرها في هذه المؤامرة الضخمة التي حيكت خيوطها في عواصم عديدة قبل أن تنفذ على أرض لبنان، ومهما كان صراع اليمين الدولي واليسار الدولي مباشرة أو بواسطة اليمين واليسار اللبنانيين أو بعضهم مع الفلسطينيين ومهما كانت امتيازات فئة هنا وغبن فئة، ومهما تعاظم عاملا الخوف والغبن عند كلا الفئتين... بكلمة واحدة مهما عددنا لهذه المحنة المأساة من أسباب داخليّة عربيّة ودوليّة يختلف على تحديدها اللبنانيون باختلاف مشاربهم ومصالحهم وانتماءاتهم، يبقى أمر ثابت واضح لا خلاف عليه: هو أن الجسم اللبناني، كان قد فقد مناعته الطبيعيّة وأمسى عرضة لجميع المضاعفات.

2- إن الوطن، بمعناه العميق، ليس أرضاً محددة وحسب، تلتقي عليها طوائف ضمن

مناطق، متعايشة سلميًا في نوع من الحذر والتحاسد والتمويه، بل هو قبل كل شيء مناخ استقرار وطمأنينة وثقة في اخاء حقيقي، وحريّة مسؤولة وطموح إلى بساط العدالة الاجتماعيّة في إطار تكافؤ الفرص للجميع، وفي احترام حضاري للكرامة الانسانيّة.

3- إن واجب الدولة، واجبها الأول، هو إنماء روح المواطنة الصحيح في نفوس المواطنين، بكل ما لديها من وسائل. ومن الفضول القول أن جميع الوسائل الناجعة للوصول إلى هذا الهدف الأسمى هي أصلًا، بحكم طبيعتها، بيد الدولة.

4- إن المآسي في حياة الشعوب الراقيّة بواتق انصهار وتجدّد وتألّق، وليس كثيرًا على الشعب اللبناني، العريق في أصالته، أن يخرج من مأساة العامين الرهيبة وقد انصهر وتجدّد وتألّق، فيعمد إلى تعمير ما تدمّر في بنيانه الاجتماعي، بل إلى تجديد هذا البنيان من أساسه، بما يكفل له وحدة وطنيّة حقيقيّة، لا رياء فيها لا زيف، وحدة يكون هو فيها الوطن الحي، الدائم التجدّد على أرض الوطن.

بعد هذه الملاحظات العامة، التي تعتبرها الطائفة الإسلاميّة الشيعيّة أساسيّة في بناء لبنان الجديد، يهمها أن تؤكد على ما يلي:

أولًا: في هويّة لبنان ونظامه

تجدّد الطائفة الإسلاميّة الشيعيّة إيمانها بلبنان الواحد الموحد:

- وطنًا نهائيًا بحدوده الحاضرة سيّدًا حرًا مستقلًا.
- عربيًا في محيطه وواقعه ومصيره، يلتزم التزامًا كليًا بالقضايا العربيّة المصيريّة، وفي طليعتها قضيّة فلسطين.
- منفتحًا على العالم بأسره يلتزم بقضيّة الانسان لأنها من صلب رسالته الحضاريّة.
- جمهوريّة ديمقراطيّة برلمانيّة، تقوم على احترام الحريات العامة وفي طليعتها حريّة الرأي والمعتقد، وعلى مبدأ فصل السلطات، وعلى العدالة الاجتماعيّة والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين، في نظام اقتصادي حرّ مبرمج، ووفق تخطيط علمي إنمائي شامل لمختلف الطاقات والاحتياجات والنشاطات في جميع المضامير: بلد الكرامة الانسانيّة والطموح الحضاري.

وتشدّد الطائفة الإسلاميّة الشيعيّة على أن هذه الأوصاف ليست كليًا أو جزئيًا، ولا يمكن أن تكون، موضوع مساومة أو تسوية، لأنها ليست عارضة وطارئة وليست مطلبًا من مطالب فئة دون أخرى، بل هي منبثقة من جوهر وجود لبنان، ومن صميم كيانه، ومن رسالته التاريخيّة، ومن آفاق مصيره، ومن طموح أبنائه وتطلعاتهم المستقبليّة.

ثانيًا: فيما لا يمكن القبول به

1- تقسيم لبنان. إن الطائفة ترفض رفضًا تامًا أيّة صورة من صور التقسيم، تحت ستار لا مركزيّة سياسيّة أيًا كانت هيكليتها، وهي على العكس ترحب بأيّة صيغة للامركزيّة الإداريّة التي من شانها تعزيز الحكم المسؤول في المناطق واختصار المعاملات الروتينيّة وتقريب القضاء من المتقاضين وإشراك الهيئات الشعبيّة والبلديّة ومجالس المحافظات في ادارة الشؤون المحليّة.

2- تشويه وجه لبنان الحضاري بتحجيم دوره العربي والدولي، أو بقطعه عن المدى الحضاري الانساني أو بجرّه إلى أي محور سياسي عربي أو دولي، بحيث يتقوقع ويتقزّم، أو يتحيّز ويفقد طابعه المميز.

3- تحجير الصيغة اللبنانيّة بحيث يبقى عامل القلق على المصير عند البعض ذريعة للمحافظة على امتيازات فئويّة، بينما يبقى عامل الغبن عند البعض الآخر بابًا للنزاع، وبحيث يبقى العاملان معًا ثغرتين في الكيان تنفذ منهما المؤامرات على سلامة البلد واستقلاله وسيادته ووحدة أرضه وشعبه.

4- ايّة تسوية بين الفرقاء على حساب الوطن – ولو مؤقتة، وقد علّمتنا التجارب أنه لا يدوم إلّا المؤقت – بحيث لا يسفر الحوار المرتقب عن رغبة صادقة مدعومة بتخطيط شامل لتحديث الدولة في جميع مرافقها. تحديثًا جذريًا، ولحل المشاكل الاجتماعيّة التي تتفاقم، ولإيجاد تكافؤ الفرص للجميع إلى أساس الكفاية والنشاط والإخلاص، في ضوء رؤية مستقبليّة مستمرة التركيز والتحسين.

هذه النقاط الأربع، يهمّ الطائفة الإسلاميّة الشيعيّة أن تشدّد على رفضها جملة وتفصيلًا لأنها شبه قنابل موقوتة، لا بد من أن تؤدي إلى الانفجار عند أول فرصة تسنح.

ثالثًا: في الخطوط الكبرى للإصلاح المنشود

تعي الطائفة الإسلاميّة الشيعيّة، بعمق وشمول، انها ليست وحدها في الوطن لتفرض ما تشاء، وهي، بإنفتاحها على جميع الأفكار الخيرة تطلب بمحبة وإخلاص إلى سائر الطوائف والهيئات السياسيّة أن يبلوروا في أنفسهم هذا الوعي الوطني البنّاء. فلبنان للجميع، لا فضل فيه لأحد على أحد وإذا كان لا بد من تمييز، فالفضل لمن يعطي من مواهبه ونشاطه وإخلاصه، وليس لمن يأخذ من طريق الآخرين على حساب الوطن.

بهذه الروح نطرح الخطوط الكبرى للإصلاح الذي نرتأيه، كورقة عمل في الحوار المرتقب. ونحن، إذ نعلن عن استعدادنا لمناقشة أي بند من هذه البنود ولوضع دراستنا

بتصرّف المسؤولين، نؤكد سلفًا أمرين أساسيين: الأول أن هذه النقاط عامة يحتاج كل منها إلى توضيح وتفصيل من قبل رجال الاختصاص في كل بند، الثاني أننا مستعدون للقبول بأي اقتراح في هذه المجالات تتفق عليه أغلبيّة اللبنانيين.

بنود الاصلاح المفترضة

في السياسة:

أ– إلغاء الطائفيّة السياسيّة في جميع مرافق الحياة العامة.

ب– اعتماد الاستفتاء الشعبي في القضايا المصيريّة.

ج– تشكيل المجلس الاقتصادي الاجتماعي – أو مجلس الشيوخ أو كليهما.

د– تعديل قانون الانتخابات النيابيّة على أساس جعل لبنان كله دائرة انتخابيّة واحدة، واعتماد البطاقة الانتخابيّة وإجراء الانتخابات في يوم واحد... وفي هذا التعديل تحقيق للأغراض التالية: يصبح النائب فعلًا «نائب الأمة جمعاء» حسب المادة 27 من الدستور الحالي. ويصبح نائب كل شبر من لبنان. ويقضي على التزوير والرشوة وما اليهما. ويستغنى عن نقل الناخبين إلى مناطقهم وما يجرّ ذلك من نفقات ومشاكل مخلّة بالامن ويفتح الباب واسعًا للحزبيّة السياسيّة الصحيحة، على أساس مبادئ وليس على أساس مصالح عارضة أو تجمّع اشخاص أو تكتل طائفي بالإضافة إلى مزايا اخرى عديدة.

ولكن أهمّ مزية في هذا التدبير هو أن يشعر النائب أن ناخبيه هم مجموعة الشعب اللبناني وأن منطقته هي كل أرض لبنان فتعتدل سياسته بعيدة عن كل تطرف، وتتسع آفاقه في السعي وراء المشاريع العمرانيّة والإنمائيّة.

إن المحنة التي دامت عامين ودمّرت، بالإضافة إلى المباني ومرافق الحياة الاقتصاديّة، لحمة المجتمع اللبناني، تفرض فرضًا أن يصبح لبنان دائرة انتخابيّة واحدة، وإلا فسنبقى طوائف ومناطق، ويبقى التمزيق في الباطن والتلفيق في الظاهر حائلين أساسيين دون أيّة وحدة وطنيّة حقيقيّة، وبالتالي دون بناء وطن بالمعنى العميق الأصيل الثابت الأركان.

وتمهيدًا لهذه الغاية، والى أن تشمل لبنان بأسره أحزاب وطنيّة، يمكن اعتماد الدائرة الموسعة بحيث لا تقلّ عن نطاق المحافظة.

هـ– إنشاء محكمة عليا من كبار القضاة، متفرغة، جميع أفرادها قضاة، مهمتها مثلثة تقضي:

- بمحاكمة الرؤساء والوزراء.
- بالبتّ في دستوريّة القوانين.
- بالبتّ في الطعون الانتخابيّة.

في الادارة:

اعتماد جميع أساليب العلم والخبرة ومبدأ الفعاليّة ومفهوميّة الإنتاج والمردود واستخدام التكنولوجيا لتحديث الادارة وتطهيرها تدريجيًّا، من العناصر الفاسدة أو العقيمة ورفعها إلى مستوى المسؤوليات الجسام التي تتولاها، وأن يكون تحركها دائمًا في إطار الرؤية والتخطيط وأن تعتمد على تعزيز معهد الادارة ويكون التعيين والترقية معتمدين على عنصري الكفاءة والمهارة فقط.

في الدفاع الوطني والأمن الداخلي:

إعادة بناء الجيش بحيث يصبح سياجًا للوطن وأداة فعالة في إنمائه ومدرسة لإرساء قواعد الوحدة، وتعزيزه بالعدد والعتاد الكفيين، وتحديث وسائل إعداده.

- تعزيز الجيش وزيادة عدده وسلاحه ووضع قانون متطور جديد يتناسب مع تطور الزمن ومتطلبات البلاد.
- إنشاء مجلس قيادة وفقًا للنظم الحديثة.
- تطبيق التجنيد الإلزامي وقانون خدمة العلم.
- إعادة النظر في ملاكات الرتب العسكريّة بحيث يكون عدد العمداء والعقداء والمقدّمين والرواد وسائر الضباط مستوحى من مقتضيات التنظيم العسكري البحت.
- إعادة تنظيم قوى الأمن الداخلي وتعزيزها بالعدد والعتاد والعناصر البشريّة القياديّة الصالحة، بحيث تصبح قادرة على ضبط الأمن ومساعدة العدالة في جميع المناطق.
- حلّ جميع الميليشيات والتنظيمات المسلّحة وتجميع سلاحها.

في الثقافة:

إن المفهوم الصحيح للثقافة هو مفهوم سياسي حضاري غايته الأولى بناء وطن موحّد متماسك متحضّر طامح ومن وسائله إسهام كل فرد في البناء المعنوي للوطن.

ولذلك لا بد من اعتماد وحدة الثقافة الوطنيّة بعد تحديد مضمونها ومعالمها

واتجاهاتها.

أما اللغات والثقافات الاختياريّة الاخرى فانها مرتبطة برغبة المواطن ونتيجة تفاعله مع العالم وشعوبه وهي مع الاحتفاظ بالثقافة الاصيلة الواحدة لتصبح واقعًا متألقًا تتناسب مع رسالة لبنان الحضاريّة في العالم:

- إنشاء وزارة للثقافة.
- إحياء التراث اللبناني.
- تنمية الثقافة الريفيّة.
- إنشاء مركز وطني للمعلومات والمحفوظات. أو بطريقة افضل، متابعة وتعجيل إنشاء مركز الأبحاث العلميّة وعلوم الإنسان الذي قرّرت الأونيسكو إنشاءه في جبيل منذ سنوات، وبذل جميع الجهود لإرساء قواعده وتشييد بنيانه، والإتصال الحثيث بجميع الدول والمؤسّسات الثقافيّة والماليّة في العالم للإسهام في إقامته وتجهيزه وتزويده بكل ما يحتاج اليه.

في التربيّة والتعليم:

إعادة النظر في برامج التعليم، بصورة جذريّة شاملة في مختلف المراحل، بهدف التوحيد والتحديث وتحقيق الفعاليّة التي يتطلّبها التطور العلمي والتكنولوجي وبغية وضع لبنان في موكب العصر الذي يعيشه؛

- إلزاميّة ومجانيّة التعليم حتى نهاية المرحلة المتوسطة
- تعزيز التعليم المهني، والزراعي منه بصورة خاصة وتوزيع معاهده ومدارسه على المناطق اللبنانيّة حسب طبيعة واحتياجات تلك المناطق، وذلك من ضمن خطة شاملة لتطوّر الصناعة والزراعة والتجارة تستشرف احتياجات هذه القطاعات المتزايدة وتمهّد لسدّها بتوجيه مهني سليم للناشئة على ضوء النمو السكاني وبصورة أخص على ضوء تزايد عدد المقبلين على الفروع المهنيّة.
- تعزيز توسيع نطاق الجامعة اللبنانيّة، مع المحافظة على وحدتها، وجعلها قطب التربية والتعليم في لبنان، وإنشاء الكليات التطبيقيّة فيها، وتزويدها بالأساتذة الأكفياء المتفرغين، وتجهيز مكتباتها ومختبراتها تجهيزًا كاملًا، وتسهيل تعاملها بالمستوى اللائق مع كبريات الجامعات في العالم.
- دعم مجلس البحوث العلميّة وتخصيص موازنة له بمستوى مهماته ليصبح عاملًا فعالًا في إنماء الاقتصاد الوطني، وحائلًا دون هجرة الأدمغة من لبنان.
- إنشاء إدارات الإعداد على مختلف المستويات في جميع المناطق.

- إلزاميّة التعليم الديني وتأسيس دار للمعلمين من أجله.

في الإعلام:

الإعلام ليس اخبارًا وحسب. إنه توعية وإرشاد وتوجيه، من هنا أهمّيته إيجابًا وسلبًا، فهو الذي يساهم إلى حدّ بعيد في خلق المواطن الصالح أو في تضليل المواطن الجاهل والمطلوب توحيده توحيدًا كليًّا بدون أي استثناء ومهما كلّف الأمر من مال وجهود ومجابهة. ثم تجهيزه بالعناصر البشريّة الواعية المخلصة وبكل ما يحتاج اليه من آليات وإنشاءات ووسائل اتصال ليصبح صوت لبنان وضميره ومصباحه.

وإنطلاقًا من هذه المبادئ يتحتم اتخاذ التدابير التالية:

- إعادة النظر في تنظيم وزارة الإعلام لإعطائها الحجم الملائم لرسالتها الخطيرة كميّة ونوعيّة والإستعانة بجميع معطيات التكنولوجيا الحديثة في سبيل ذلك.
- توسيع الإذاعة اللبنانيّة فنيًّا ليصل صوتها واضحًا جليًّا إلى جميع أنحاء لبنان بدون استثناء، والى العالم بأسره.
- إلغاء جميع الإذاعات الخاصة التي أفرزتها الحوادث.
- إنشاء مؤسّسة في وزارة الإعلام مهمتها جمع الأخبار وتدوين الاحداث اللبنانيّة والعالميّة وحفظ المستندات والوثائق المتعلقة بهذه الأحداث. وبصورة عامة تجمع وتنسّق وتصنّف وتحفظ كل ما من شأنه أن يفيد الباحثين والمؤرخين في المستقبل. في مختلف المجالات السياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة والإعلاميّة.
- إعلان حريّة الصحافة، حريّة مسؤولة، ضمن الحدود القانونيّة ومراقبة مداخيل الصحافة ومصادر تمويلها وتشجيع اندماج الصحف المرخص لها في وحدات تعاونيّة وإلغاء جميع الصحف غير المرخصة التي أفرزتها الأحداث.
- تطبيق مبدأ للإعلام تلتزم بموجبه السلطات بجعل المواطنين في مجرى الأحداث دائمًا.
- تشجيع النشرات الدوريّة الثقافيّة والعلميّة والتقنيّة.
- إعادة النظر، نتيجة كل ذلك، في قانون المطبوعات.

اجتماعيًّا:

بما أن جميع المشاريع التي تتولاها الدولة على جميع الأصعدة تتوجه إلى الجسم الاجتماعي ككل وتهدف إلى تحسين أوضاع الشعب الماديّة، فمن الضروري اذن أن تكون جميع نشاطات الدولة مبنيّة على ضوء الاحتياجات الاجتماعيّة.

إن ارتقاء الإنسان ورفاهيته وحقّه في حياة كريمة يقتضي:

1 - بأن يتمّ وضع سياسة ديموغرافيّة شاملة بالنسبة للبنانيين وللمقيمين على الأرض البنانيّة وللهجرة الداخليّة والخارجيّة وللطارئين المؤقتين والدائمين حتى لا يخفى مكتوم واحد على أرض لبنان.

2- بأن يتجه التطور الاجتماعي بحيث تتكافأ الفرص أمام الجميع.

3- بأن تتأمن المساواة على مستوى العمل والتربية والثقافة بإعتماد برامج وخطط تؤدي تدريجيًّا إلى لامركزيّة معظم المرافق الوطنيّة.

4- بأن يتمّ وضع سياسة إسكان تسمح لكل مواطن بالحصول على سكن لائق بالإنسان وتمكّنه من امتلاكه في مرحلة لاحقة.

5- بأن يتمّ وضع سياسة اشغال وتسليفات تسمح بتشييد مناطق سكنيّة في المدن والأرياف.

6- بأن يتمّ إنماء المناطق المحرومة وإنشاء مراكز تنمية في جميع المناطق الساحليّة والريفيّة.

7- تعميم الضمانات الاجتماعيّة بحيث تضمّ ضمان الشيخوخة والبطالة والمرض بالنسبة لجميع المواطنين.

8- بأن يرسى بناء التقدم الاجتماعي على أساس من المشاركة الفعليّة بين مختلف قوى الشعب المنتجة وبأن يتأهل العمّال تدريجيًّا للمشاركة في الإدارة الذاتيّة مما يفسح المجال إلى ارتقاء اجتماعي حقيقي وبناء وطني عميق الجذور (إسهام في إدارة المؤسّسات ومشاركة في أرباحها).

9- بأن ترسم سياسة لمكافحة التلوث وحماية الطبيعة والإنسان والثروات الوطنيّة تهدف إلى تأمين مستوى أفضل لحياة المواطن في المستقبل القريب والبعيد.

10 - بأن يتمّ إنشاء مؤسّسات استشفائيّة وصحّية تشمل كافة أنحاء الوطن.

اقتصاديًّا:

للمبادرة الفرديّة والملكيّة الخاصة دور أساسي معترف به، من هنا كان وجوب المحافظة عليهما ضمن الحدود التي لا تسيء إلى المصلحة العامة وعليه يقوم دور الدولة على:

1 - مراقبة وتوجيه المبادرة الفرديّة لضمان تنمية منسجمة للاقتصاد الوطني.

2- تدعيم هيكليّة القطاع العام والعمل باستمرار على إنمائه وتغذيته.

3- إعادة النظر في مجمل النظام الضريبي الحالي.

4- وضع سياسة تكفل التكامل بين الصناعة والتجارة والزراعة.

5- استملاك الدولة لكافة المرافق العامة (الطرق، وسائل النقل، المرافئ، المياه، الكهرباء، الإذاعة والتلفزيون وغيرها) وتحمّل مسؤوليات إدارتها بصورة كاملة.

- 3 -
توصيات المؤتمر الأول للتبليغ

الذي عقدته إدارة التبليغ الديني في المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى خلال الأيام 25 و 26 و 27 شعبان سنة 1416 هجريّة، الموافقة 16 و 17 و 18 كانون الثاني سنة 1996 م.

1 - يؤكد المؤتمر على أن المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى هو الإطار الوحيد المعني والمسؤول عن تنظيم النشاط التبليغي للمسلمين الشيعة اللبنانيين.

2- يوصي المؤتمر بضرورة إيجاد أطر تنظيميّة أعلى للارتقاء بالعمل التبليغي.

3- يوصي المؤتمر بتوسيع نطاق عمله ليشمل الأنشطة التبليغيّة كافة في لبنان وفي بلدان الإغتراب.

4- يوصي المؤتمر بضرورة استحداث المؤسّسات والأنظمة اللازمة للإعداد المتنوع للمبلغين طبقًا لما تقتضيه ضرورات العمل التبليغي.

5- يعتبر المؤتمر المنبر الحسيني وسيلة عظمي في التبليغ الديني ويوصي بتنظيمه ليتمكن من أداء دوره المرجو.

6- يؤكد المؤتمر قناعته بالمنافاة التامة بين التبليغ الديني والإنتظام في الأطر الحزبيّة، ويحذر من اتخاذ التبليغ ذريعة للترويج الحزبي ويرى أن التحزّب من شأنه إلغاء أهليّة التبليغ الذي يهدف أول ما يهدف إلى تعزيز روح الوحدة والجماعة.

7- يرى المؤتمر أن التبليغ الديني لا يقتصر على تعليم العقيدة وفروع الدين، بل يتجاوز ذلك إلى تنمية روح التقوى والورع والوعي بما يحيط بالمجتمع من مخاطر وتحديات.

8- يرى المؤتمر أن تطوّر وسائل الإتصال قد جعل الأسرة والإنسان عامة، والأجيال الفتيّة خاصة عرضة لطوفان من الثقافة الحسيّة والبصريّة التي تعمم قيم اللذة والكسب المادي وتتوسل الجنس والعنف. ويدعو المبلغين إلى التصدّي لهذا الخطر الداهم والعميم الذي يزعزع الأفكار الإيمانيّة والقيم الخلقيّة.

9- إن المؤتمر إذ يدين الإحتلال الاسرائيلي والعدوان اليومي على لبنان، يوجّه تحيّة إكبار وإجلال إلى أهلنا في الجنوب والبقاع الغربي والمقاومة المتمثلة في صمودهم في

قراهم وتشبثهم بأرضهم وفي العمليات الجهاديّة، ويذكر المؤتمر العالم بالقرار رقم 425 وضرورة تنفيذه كاملًا.

10 - يتوجه المؤتمرون إلى شركائهم في الإسلام والإيمان والوطن برجاء العمل الدائب بوحي من القيم الإيمانيّة وفي ظلّها على حفظ وحدة المجتمع اللبناني وترسيخ قيم الاعتدال على قاعدة الحوار المستمر من أجل حفظ السلم الأهلي والتوجه الجاد معًا لإعادة بناء الدولة والمجتمع ومواجهة استحقاقات المستقبل.

11 - يتوجه المؤتمر إلى المسلمين في الوطن العربي والعالم الإسلامي شعوبًا وقيادات دينيّة، فكريّة، وسياسيّة لتجديد وتعميق الاهتمام بقضايانا الإسلاميّة من الوحدة إلى القدس وفلسطين وسائر الأقطار التي تعاني من الظلم والاحتراب الداخلي الذي لا مبرر له ولا يستفيد منه سوى الإعداء.

12 - يستنكر المؤتمر ويدين بشدة النزعة المعادية للإسلام التي تعبّر عنها بين الحين والآخر بعض مراكز صناعة الرأي والتوجيه في العالم الغربي ويدعو إلى الإقلاع عن هذا التعصب الأعمى والمقيت.

- 4 -

وثائق من خطابات النواب الشيعة في مجلس النواب، في عهد الانتداب والعهد الاستقلالي الأول

1- حسين الزين - في مناقشة بيان حكومة بشارة الخوري 1927/5/5

تقول الوزارة في بيانها أنها ستبذل جهدها «لتجعل لمرتادي الجبل نصيبًا وافرًا من راحة وطمأنينة ورفاه فيكون لهم من حسن الإقامة ما يحدو بهم إلى اختيار لبنان مصيفًا طيبًا يعودون اليه عامًا بعد عام»، وبما أن مشروع إباحة القمار مجلبة للتعب والشقاء بالنظر لما يتأتى عنه من الاضرار بالأموال والأنفس فإني أنتهز هذه الفرصة لأطلب من رئيس الوزارة بنوع خاص الذي قدم هذا المشروع إلى البرلمان أن يسحبه وأرجو زملائي أن يؤيدوا طلبي هذا.

(ردّ إميل إدّه وكميل شمعون على هذا الكلام بسخرية.)

2- يوسف الزين - في مناقشة بيان حكومة بشارة الخوري 1928/1/5

كنت ولم أزل من المطالبين بالتوفير في النفقات وإلغاء شكل الحكومة الحاضر من هذه الجمهوريّة الصغيرة لتخفيف عبء الضرائب عن عاتق الشعب اللبناني ليهدأ روعه وينصرف إلى عمله وتطمئن نفسه إلى الاستيطان فينصرف عن الهجرة ولكن أطلب هذا الاقتصاد وعلى شرط أن لا يضرّ بمصلحة الآخرين.

إن عقليّة الأمة وما نشأت عليه قضت للطائفيّة بقسط في الدستور اللبناني ثم تمشت عليه التشكيلات الحكوميّة وفي مقدمتها الوزارات أما وقد عزمت الحكومة على تخفيف عبء النفقات وابتدأت بالوزارة فاختصرت من سبع إلى ثلاث فقد تحتم عليها بعد هذا أن تراعي نصّ الدستور وتحفظ للطوائف حقوقها.

أنا مع ثقتي التامة بهذه الوزارة واحترامي لرجالها الكرام واعتقادي بأنهم من خيرة الرجال العاملين أجد أن في هذه الخطة حيفًا على طائفتي التي أمثّلها في هذا المجلس وهي الطائفة الوحيدة المهضومة الحقوق في الوظائف كلها مع مكانتها النسبيّة في هذه الجمهوريّة. كلكلم يعلم أني لست متعصبًا إنما هذا لا يمنعني من المطالبة بحقوق طائفتي المهضومة لهذا اسمحوا لي أيها السادة أن أقول وأن أبين هذا الحق المهضوم.

1- عدم تمثيل طائفة الشيعة في الوزارة الحاضرة (ولربّ قائل يقول موجود وزير يمثل الطوائف الإسلاميّة ووزير يمثل الطوائف المسيحيّة ووزير يمثل الطوائف الأقليّة)

فأقول لماذا أوجدوا بهذا المجلس طوائف متعددة: أوجدوا المسلم السنّي، وأوجدو المسلم الشيعي، وأوجدوا الدرزي، وكلهم إسلام، كما وأنهم أوجدوا الماروني، أوجدوا الكاثوليكي، أوجدوا الروم، وكلهم (مسيحيين). لماذا أوجدوا محكمتين لمذهبين محكمة تمييز شرعيّة سنّية ومحكمة تمييز شرعيّة جعفريّة. لماذا أوجدوا الدستور ونصّه القائل تُراعى الطائفيّة.

2- عدم وجود مركز في مديريات الوزارات للطائفة الشيعيّة.

3- عدم (إعطاؤها) أي وظيفة كان من الوظائف الرئيسيّة الكبرى التي نؤمل معها حفظ مقامها في الكيان اللبناني فليس لها منها شيء.

4- هذه جميع مراكز العاصمة والملحقات وكل نائب منكم أيها السادة يعلم جميع المأمورين والمأموريات فليدلّني على مأموري الشيعة أين هم؟ مع هذا إني أبيّن لكم بكل وزارة ماذا يوجد وأبتدئ بوزارة الماليّة.

5- هذه وزارة الماليّة مع وفرة عدد مأموريها فهل يوجد للشيعة بدوائرها سوى مأمور واحد وأما في الملحقات فإن نصيبها منها بعض جباة (ويا ليتنا حاصلين على العدد اللازم منهم لبقيّة الطوائف) وليس في الأحد عشر محاسباً الموجودين في المحافظات ولا محاسب واحد شيعي مع أن ثلث أموال المكلف اللبناني يجبى من الشيعة أنفسهم. هذه البوسطة والتلغراف هذه الدوائر العقاريّة هذه الدوائر الاقتصاديّة هذه الجمارك هذه لجان المساحة أتعلمون كم لجنة موجود بالمساحة، أتعلمون كم موظف بهذه اللجان من الطائفة الشيعيّة (لا شيء) حتى ولا كتّاب ولا حجّاب. أهل يا ترى إذا تقدّم كاتب أم حاجب أم تحصيل دار أم ورديان يتعين؟ كلا وألف كلا ولماذا يا ترى؟

6- هذه وزارة الأشغال العموميّة ليس في كبرى وظائفها ولا صغراها غير كاتب واحد بسيط وربما هذا الكاتب ألغوا وظيفته. أتعلمون حتى بالمأموريات المؤقتة مثل المناظرين أو سواهم لا يعطى لهم منها شيء.

7- هذه وزارة الزراعة لا يوجد في دائرتها المركزيّة وفي غيرها موظف واحد شيعي إلا ربما يكون هناك ناطور وموظف واحد صغير في الملحقات.

8- هذه وزارة الصحة خالية بتاتًا من الشيعة مع وجود أطباء (ذوو) شهادات قانونيّة مشهود لهم بالحذاقة.

9- هذه وزارة العدليّة فأي موظف للشيعة في دوائر التمييز أو دوائر الاستئناف أو محاكم البداية أو الصلحيّة أو مجلس الشورى مع وفرة رؤساء هذه الدوائر ووفرة أعضائها ورجالها مع وجود رؤساء محاكم بالملحقات مشهود لهم بالإستقامة والإقتدار.

10- هذه وزارة الداخليّة فليس في مركزها في بيروت موظف البتة وفي الملحقات

ليس بين الأحد عشر محافظًا سوى محافظ واحد وليس في دائرة البوليس غير بضعة نفر في وظائفها الصغيرة لا تتجاوز الدرجة الثالثة ولم يرقّ منهم أحد إلى درجة قومسيير وإذا تقدم أحد لأجل أن يتعين بوليس يقال له لا يوجد محل فارغ ومثلها دائرة الجاندرمة فلم تنل من وظائف الضباط غير مركزين لملازمين ثانويين صار لهم مدة بالخدمة يشهد لهم رؤساؤهم بحسن السيرة والاقتدار ولكن لم يرقّ منهم أحد مع وجود الحق لهم. أهل يوجد أقل وظيفة من نفر الجاندرمة لو تعلمون كم نقاسي الأمرّين لتعيين النفر. راجعوا العدد تجدوا أنه لا يوجد من الطائفة الشيعيّة حتى بأنفار الجاندرمة جزء مما تستحقه بالنسبة لعددها.

لا نطالب بطائفيّة ولا بحقوق طائفيّة ولا بدستور بلاد. نطالب بعدل نطالب بإنصاف نطالب بالمساواة كما هي شعائر دولتنا المنتدبة. نطالب بمراعاة مشاعر طائفة هي ثالثة الطوائف بالبلاد وعليها الغرم ولسواها الغنم.

3- صبري حمادة – في مناقشة بيان حكومة بشارة الخوري 1928/1/5

لما كانت المادة الأولى من صك الانتداب والمادة الخامسة والتسعون من الدستور قائلتين بالطائفيّة ووجوب تمثيلها بالوزارة والوظائف العامة وحيث إن الطائفة الشيعيّة لم تنل حقها من كل هذه الوظائف. واليوم وليس لي أدنى اعتراض على شخصيات الوزراء الثلاثة البارزة، وأحتجّ وأنسحب من هذه الجلسة لعدم وجود وزير شيعي بها طالبًا العدل والمساواة (وانسحب).

4- سؤال فضل الفضل في مناقشة بيان حكومة اميل اده 1929/10/12

ذكر حضرة رئيس الحكومة في بيانه الوزاري أن ضريبة الإعشار قد اثقلت كاهل الفلاح وهو قول حق صريح سيما وأن الضريبة لم تكن عموميّة في أثناء الجمهوريّة اللبنانيّة وهذا ما لا نريده بل كل ما نريد ونطالب به هو إلغاء هذه الضريبة بالقريب العاجل كما ذكرت الحكومة في بيانها فهل هي تحقق هذه الأمنيّة أم لا؟

ثم إنه لقد توالت البرقيات على الحكومة بإنصاف ناحية النبطيّة وجعلها قائمقاميّة بالنظر لأهمّيتها التجاريّة وإتساع منطقتها ووفرة سكانها ولمركزها الجغرافي في البلاد وكل ذلك يجعلنا نتمسك بطلب الأهلين وقرار اللجنة في جعلها قائمقاميّة فهل لحضرة رئيس الحكومة أن يحقق الآمال بجعل هذه الناحية قائمقاميّة كما سبق لها من قبل هذا فأرجو الجواب عليه من الحكومة وأما قضيّة الريجي وهي غاية الشعب الأولى فلا أرى من حاجة للسؤال من حضرة الرئيس عن مصيرها فقد سبق وعده وتصريحه بأنها سائرة

إلى الزوال وغاية ما نتمناه أن يتوفق معاليه للبرّ بوعده وأن يرفع هذا النير الثقيل عن أعناق الشعب. وتفضلوا يا سماحة الرئيس بقبول أرقّ عواطف الاحترام. (الرئيس يعني الشيخ محمد الجسر).

5- أحمد الأسعد في مناقشة حكومة خير الدين الأحدب 1937/3/14

إنه منذ تأسيس الكيان اللبناني والجنوب يعاني الإهمال من كافة الوجوه سواء بزراعته أو تجارته أو معارفه أو طرقاته بكافة المرافق الإصلاحيّة المتوجبة على الحكومات تجاه البلاد لأسباب لا سبيل للبحث عنها الآن ولا ألقي المسؤوليّة بها على غير الظروف.

وكثيرًا ما رجونا طالبين إنصافنا ولم يكن الجواب إلّا أن المصلحة تقضي بأن تقدم طلبات البلاد على لسان نوابها لذلك دخلنا هذا المجلس في عداد نوابه ليرتفع صوت جبل عامل في هذه الندوة النيابيّة وتتقدم اليكم تظلمات الشعب الأمين الوفي.

هل تعلمون يا سادة أن هناك منطقة في جبل عامل تحوي خمس وعشرين قرية تبتدي من بنت جبيل وتنتهي بجديدة مرجعيون يبلغ عدد سكانها ثلاثة وثلاثين ألفًا يكاد مجموعهم يقضي عطشًا لعدم وجود المياه اثناء الصيف لولا نزوحهم عن قراهم إلى الجهات النائية وفي الشتاء يستعينون بماء المستنقعات الملوث ويضطرون لاستعماله.

وان القسم الأكبر من أبناء القرى الجنوبيّة ينشأون أميين في هذا العصر عصر العلم وذلك لفقدان المدارس فيها.

وان الطرقات لا تزال كما كانت منذ عشرات السنين لولا أن يقوم الأهلون بشق بعضها بمجهودهم الخاص بدون مساعدة وهي تتدمر في كل سنة بعامل السيول والأمطار وتذهب أتعاب الأهلين أدراج الرياح ومع هذا فلا يصار إلى تعبيدها أو إذا شاء الحظ يومًا فأسعدنا وقررت لها المبالغ، تمتد بعض الأيدي فتحوّلها إلى جهة ثانية.

والذي أرجوه لإزالة بعض هذا الغبن الفاحش اللاحق ببلادنا فإنني أجمله بما يلي:

1- إتمام مشروع جرّ مياه (شبعا) إلى جبل عامل والذي أشبع درسًا منذ ثلاث سنوات لنؤمن حياة نفوس كثيرة.

2- تنفيذ مضمون المادة السادسة مكررة في المعاهد الفرنسيّة اللبنانيّة التي ضمنت حفظ حق كل طائفة في هذه الجمهوريّة بوظائف الدولة ومنافعها – بإعطاء الطائفة الشيعيّة المهضومة الحق حقها في وظائف الدولة ومنافعها بحسب النسبة إسوة بسواها من الطوائف.

3- تعبيد الطرق المشقوقة، وبصورة خاصة طريق مرجعيون – بنت جبيل – الناقورة لتسهيل المواصلات التي تعود على البلاد وخصوصًا على المزارع بالخير.

4- إنشاء مدارس ابتدائيّة في الجنوب في القرى الكبيرة التي تلحّ الحاجة بإنشاء مدارس فيها.

5- الإهتمام الفعلي بأجراء كافة الاصلاحات اللازمة لقرى الاصطياف في الجنوب، كجزين، جبع، النبطيّة، مرج عيون، تبنين، بنت جبيل، أسوة بسواها من مراكز الاصطياف في المناطق اللبنانيّة.

6- إنشاء مدرسة زراعيّة، ومختبر زراعي في الجنوب حيث تدعو الحاجة الفنيّة إلى ذلك.

7- لما كانت زراعة التبغ هي أهمّ مورد اقتصادي تستفيد منه البلاد فإني أرجو أن يعدل توزيع المساحات المرخص بزرعها على الطرق الزراعيّة بصورة عادلة، وأن تتفضل الحكومة بمساعدتنا من حيث التسعير في هذه السنة بمناسبة هبوط الفرنك.

هذه صورة مصغرة عما يعانيه الجنوب أعرضها أمام أنظاركم بصفتكم ممثلي الأمة اللبنانيّة ومديري دفة حكمها.

انكم ما وجدتم في هذه الندوة ولا جمعتكم مقاعدها إلّا بعد أن مثل كل منكم الطائفة التي ينتسب اليها وبمجموعنا هنا نمثل لبنان، وعموم طوايف لبنان، هذه الطوائف التي عليها يتوقف عزّ لبنان، وراحة لبنان، وهناء لبنان، ولهذا أرى أن الواجب يقضي عليّ وأنا من أبناء الطائفة الشيعيّة التي هي الطائفة الثالثة في لبنان أن أحافظ على حقها وأن أطالب بما هضم من حقوقها بشتى الطرق وبكل المناسبات.

6- رشيد بيضون في مناقشة حكومة عبد الله اليافي في 1939

أيها الزملاء

قام نواب الجنوب في كانون الأول من سنة ١٩٣٧ بادرة لم يسبقهم اليها احد فخرجوا من المجلس معلنين احتجاجهم على هضم حقوق طائفتهم والحيف اللاحق بها وبهم فكان ماكان مما لست أذكره. وقد تمّ الرأي فيما بيننا على تقديم لائحة إلى فخامة رئيس الجمهوريّة بحاجيات الجنوب ومطالب الطائفة الشيعيّة وقد قدمنا اللائحة بوقتها إلى فخامة الرئيس فوعدنا بتحقيق الأمور العمرانيّة منها بأقرب وقت ممكن.

ثم راجعنا الوزارة الأولى التي انبثقت من هذا المجلس بشخص رئيسها فقال: إني لا أمضي مرسومًا بعد اليوم ما لم يكن للطائفة الشيعيّة منه حصة الأسد: ثم جاءت الوزارة الثانية وقالت في بيانها قد اقفلنا باب التعيين إلى حين. وجاءت الوزارة الثالثة وقالت

بصورة شفويّة وبلسان رئيسها أن للطائفة حقوقًا مهضومة يجب تحقيقها فماذا كانت النتيجة؟ كانت أن الطائفة الشيعيّة لم يصبها من الأعمال العمرانيّة شيء ولم تنل من الوزارة الأولى ولا حصة الثعلب وعمدت الوزارة الثانية الي تعيين لا أقل من اربعين شخصيًّا من أنصارها ومحاسبيها بقرارات لم يصب الطائفة إلا مركزان فقط أما الوزارة الرابعة فلم يخرج تصريح رئيسها عن حدّ الكلام.

فأمام هذا الحق الصريح كان يجب على الحكومات أن تنظر بعين الاعتبار إلى كل ما جاء في المادتين المذكورتين ولكنها ويا لأسف ما زالت حتى اليوم في معزل من هذا.

والواجب يستصرخني للمطالبة بحق طائفتي التي هي إحدى طوائف لبنان، ومن دعامات لبنان، والتي كانت في كل الاحوال من أشدّ الطوائف إخلاصًا للبنان.

7- عادل عسيران في مناقشة حكومة رياض الصلح 1944/7/3

وقد تمشّت الإدارة الحكوميّة في البلدان التي تعمل لخير المجموع على خطة إدخال دم جديد من شباب البلاد الراقي إلى المراكز العليا في الإدارة لتتطور نظريات العمل بتاثير النظريات العلميّة الجديدة وبتأثير طريقة التفكير الجديدة التي اكتسبها الموظف الجديد وبذلك نحسن انتظام الآلة وتزداد فعاليتها فنكون أكثر انتاجًا لخدمة المجموع وبالإضافة إلى إعطائهم مراكز عالية تليق بمواهبهم ومعلوماتهم يثبتون حتى سن التقاعد دون أن تتمكن الأهواء السياسيّة والتعصبات الحزبيّة من أن تلعب بمصيرهم.

كل ذلك يجري في الادارات الحكوميّة دون أن يكون للسلطة التنفيذيّة أي دخل في التعيين أو في الترقي أو في التعويض أو في التقاعد أو في التثبيت لتكون الآلة الحكوميّة آلة فنيّة مؤهلة بالسلاح العلمي الصحيح وبالمقدرة الفنيّة التي توصلوا إلى إثباتها بالدرس والإختبار العلمي فتعمل لخدمة الدولة بتحضير المشاريع والقوانين التي يرى رجال السياسة في الدولة مصلحة لوضعها موضع التنفيذ أيًّا كان الحاكم ومهما كان لونه السياسي أو الحزبي.

أما الآلة الحكوميّة في لبنان فقد وضع لها نظام لا يخدم مصلحة لبنان بشيء، فصلاحيات الأدارة كلها بيد الهيئة السياسيّة الحاكمة والهيئات السياسيّة التي حكمت في لبنان لم تخدم مصلحة لبنان على الوجه الذي ينبغي أن تفعل، فضلًا عن أن الوسيلة التي كانت تأتي بها هي غير وسيلة الانتخاب الحرّ، فوضع الصلاحيات الاداريّة بيد الهيئة السياسيّة كان لإشباع الشهوات المتنوعة والرغبات الحزبيّة المتباينة والغايات الشخصيّة المتضاربة والنزعات السياسيّة المتناقضة، أضف إلى ذلك أنه إذا كان لنظام التعيين والترقي والتقاعد بعض الحسنات فإنه لم يطبق بظرف من الظروف ولم تراع

الكفاءة بوقت من الأوقات ولا نظر للمبادئ الإداريّة التي يجب أن يتصف بها المرء. وهكذا نتج عن كل ذلك شلل في الآلة الحكوميّة نشهده في كل دائرة من دوائر الحكومة وإذا عرفتم أنه اقتضى أربعين يومًا لمجاوبة دوائر الماليّة على كتاب كتبته لها وزارة التموين بناء على طلب بعثة سبيرس وبعد تأكيد أكدناه عليها بناءً على تأكيدها يزول العجب من شلل هذه الآلة التي لا تصلح لخدمة دولة تريد أن تعمل لخير المجموع ليكون لها كيان دولي محترم.

ولقد سبق لي أن نوّهت على مسمع من حضراتكم أنني اقترحت بأول مجلس وزراء عقد بعد تولّينا الحكم:

1 - أن تفصل الهيئة السياسيّة عن الهيئة الادارية

2- أن يعين لجنة اخصائيين ولو اقتضى الأمر لأن تكون دوليّة تعيد النظر في هذه الآلة فتصرف المشلولين والذين لا يصلحون للخدمة. وترقي المستحقين وتضع أساسًا صحيحًا للتعويض يتناسب مع عمل كل موظف، وتدخل دمًا جديدًا على أساس الكفاءة وتحدد مسؤوليات الوحدات الإداريّة وتوحّد طريق العمل، وتعيد النظر في القوانين الإداريّة الموضوعة التي أكل الدهر عليها وشرب فتمزق (الغير الصالح) منها وتدخل ما هو ضروري لصلاحها عندئذ فقط يمكن أن نكون حققنا دعامة صحيحة من دعائم استقلالنا وأوصلنا لبنان إلى الحياة كدولة تخدم مصلحة المجموع اللبناني.

8- كاظم الخليل في مناقشة حكومة رياض الصلح 1944/7/3

زملائي الكرام،

مثلت الحكومة الصلحيّة الأولى أمام مجلسكم ببيان وزاري مسهب أقل ما يقال فيه أنه وثيقة استقلاليّة تاريخيّة فريدة من نوعها ضمّت ما بين دفتيها سياسة الحكومة الخارجيّة والسياسة الداخليّة.

رحبنا آنذاك بتلك الوثيقة وأولينا الحكومة ثقتنا الإجماعيّة وثابرنا على تلك الثقة زمنًا غير قصير تاركين لها المجال فسيحًا لتحقيق بيانها الوزاري.

إلا أن الأمر لم يكن كذلك فضلّت الحكومة سواء السبيل وأخذت المحسوبيّة مآخذها في أعمال الدولة حتى أصبح رجال الحكومة أنفسهم يتذمرون والشعب تخيب آماله وأمانيه.

وكنا كلما نبّهنا الحكومة إلى سوء المصير تستّرت وراء تبعات الاستقلال وعهد الانتقال قائلة إن كل حركة تبدو تودي بهذا الاستقلال وتقضي على كل الآمال.

وحرصنا على الاستقلال نفسه من فوضى الادارة. وتحقيقًا لرغبات الرأي العام تنادى نفر من الزملاء وتداولوا الأمر بينهم فقرّ رايهم على تدارك الخطب قبل استفحاله وذلك بطلب دورة استثنائيّة لمناقشة الحكومة.

إلا أن الحكومة أسرعت فاستقالت ثم عادت فشكّلت نفسها مع تعديل جزئي معتقدة إن شكلها الجديد يرفع عنها مسؤوليات عهدها السابق.

إن الحكومة الماثلة أمامكم الآن هي نفسها الحكومة الماضية وإن التعديل الجزئي الذي طرأ عليها لا يبدل شيئًا من سياستها الخارجيّة والداخليّة ولا من أساليبها المتّبعة.

فلا مندوحة لنا إذن من أن نناقش الحكومة الحاضرة سياستها التي تمشت عليها طيلة عشر شهور إن من الوجهة الخارجيّة أو من الوجهة الداخليّة.

9- رشيد بيضون في مناقشة حكومة رياض الصلح 1947/6/7

يتبيّن من البيان الوزاري أن الحكومة عازمة عزمًا أكيدًا على تعديل قانون الانتخابات النيابيّة بجعلها على أساس القضاء وهي بادرة جميلة وخطوة موفقة في سبيل الإصلاح وتخليص البلاد من الفوضى وتخويل الشعب حقه في الانتخابات على شكلها الأتمّ والأحسن، فلا إقطاعيّة جامحة، ولا استبداد طليق، وهو شكل ديموقراطي يتطلع اليه اللبنانيون بحرارة ولهفة لأنهم يودون أن يتمتعوا بحرياتهم فتكون حريّة الناخب وحقوق المنخوب المشروعة مقدسة يحيطها سياج من القانون يجعلها في مأمن من عبث العابثين وتحكّم المتحكّمين، وإن من بوادر الحيف ودلائل العجز أن تظلّ البلاد المستقلة الحرة سائرة في انتخاباتها على السنن الذي اختطه لها المفوض السامي، وليس فينا من يجهل مرامي قرارات المفوضين الفرنسيين ونتائجها الوخيمة التي لا نزال نعاني مضضها حتى اليوم.

ايها الزملاء الكرام،

كنتُ أودّ أن لا تلجأ الحكومة إلى تعديل قانون الانتخابات قبل القيام بإحصاء عام، لأن الإحصاء العام ركن من أركان الحياة الديمقراطيّة وعلى ضوئه يعدل الدستور وقانون الانتخابات.

غير إن البيان الوزاري لم يذكر بصورة جازمة قضيّة الإحصاء العام الذي نطالب به لأنه حق من حقوقنا المشروعة والطريق المعبدة للحياة الدستوريّة الصحيحة.

إن قضيّة الإحصاء قضيّة هامة لا يجوز إغفالها. فحكومة سوريا الشقيقة قد أجرت الإحصاء وقامت بواجبها نحو بلادها ونحن نودّ أن نقف على الأسباب التي دعت إلى تأخير الإحصاء في لبنان بعد أن أعلن عنه مرارًا ووعدنا به كثيرًا.

ألم يقل المفوض السامي في قراره المؤرخ في 31 تموز سنة 1943 وفي المادة الثالثة منه يوم دعا الناخبين إلى انتخاب مجلس النواب ما يأتي:

«سنجري إحصاءً عامًا لأهالي لبنان يجب أن يتمّ في مدة لا تتجاوز السنتين من تاريخ هذا القرار».

ألم تقل حكومة دولة رياض بك الصلح الأولى عام 1943 في بيانها الوزاري ما يأتي:

«من الأمور التي تجب العناية بها لضمان تمثيل شعبي صحيح تمام الصحة أجراء إحصاء عام شامل تشرف عليه هيأة تجمع إلى الكفاءة النزاهة والتجرّد وسنبادر إلى هذا العمل قريبًا».

فأين هذه الوعود وأين هذه القرارات وما هو الباعث على تأخير تنفيذها ما دام الشعب مجمعًا عليها، ومطالبًا بها بشدة وإلحاح، يضاف إلى ذلك أن قوانين العالم توجب إجراء إحصاء عام كل عشر سنوات، فأين نحن من هذا القرار، وقد مضى على الإحصاء في لبنان ما يناهز الخمسة عشر عامًا.

10- أحمد الأسعد في مناقشة حكومة رياض الصلح 1947/6/7

أيها السادة،

لا يسعنا تجاهل الأمر الواقع من أن البلاد بوضع شاذ تعاني ظروفًا استثنائيّة ستؤدي حتمًا إلى ما لا تُحمد عقباه إن لم نتداركها بالحكمة والرويّة اللازمة.

ولست الآن بمعرض بيان اسباب ومسببات هذه الظروف الاستثنائيّة، إذ إني سأحصر كلامي بموضوع الثقة وبموضوع الثقة فقط.

وأختصر القول مهما أمكن الاختصار، بأن الحالة غير خافية على أحد... والفوضى الشاملة في جميع دوائر الحكومة، وكيفيّة سير الحكم في البلاد، هو موضوع حديث الخاص والعام، فلا المجلس ولا الرأي العام بحاجة إلى تشخيص الداء ولا إلى اختراع الدواء الناجع وإن الشعب اللبناني على ما هو عليه من وعي وصبر وأمانة ملّ من سماع العبارات المنمقة والخطب المدبجة وسئم من أن يسمع برامج منظمة ترسم أمامه الأماني الغالية والأحلام الذهبيّة، وسرعان ما تتلاشى هذه الأماني وتتبخر تلك الأحلام.

الدواء هو العمل قبل القول هو تطبيق البرامج الوزاريّة والإخلاص في تطبيقها والتجرد من كل أنانيّة وكل غاية ما خلا مصلحة البلاد العليا وتطبيق العهود المقطوعة في هذا السبيل، وفي هذا السبيل وحده.

إن اقدس واجب تجاه هذا الشعب هو المحافظة على استقلال لبنان وكيانه الحاضر الذي نفديه بالمهج والأرواح ولا يحفظ هذا الاستقلال ولا يبقى هذا الكيان إلّا بالمحافظة على حقوق الشعب ولا تُحفظ حقوق الشعب إلا بالتجرّد والإخلاص والعدل.

حينئذ يجدر بنا أن نقول إنا رجال العهد ورجال الاستقلال إذ ليست العبرة بالحصول على الاستقلال والحريّة فقط بل العبرة بالمحافظة على هذا الاستقلال وهذه الحريّة.

11- عادل عسيران في مناقشة حكومة رياض الصلح 1947/6/7 – 1948/7/26.

رافقت انتخاب المجلس حملات عنيفة من الحكومة التي كانت مشرفة على الانتخاب بشخصي الوزيرين كميل بك شمعون وكمال بك جنبلاط ولقد طعن في الانتخابات من هيئات دينيّة ومن رجال هم قادة للراي العام ولهم قيمتهم الكبيرة وتأثيرهم على سير الفكر وتطوره في لبنان كما وأنه طعن من أعضائه الذين حصل التزوير في مناطقهم الانتخابيّة وأنا، عادل عسيران قد طعنت في الانتخابات التي جرت في منطقة أحمد الأسعد كما أنه طعن في الانتخابات التي جرت في منطقتي.

والخلاصة أن هذا المجلس طعن من كل ناحية طعنًا أجمع الرأي العام اللبناني عليه.

هذا البلد بلد الروح والفكر رغم ضيق مساحته وقلة سكانه كبير في رجاله الذين وزعهم لبثّ روح الفكر والعلم والأدب والاختراع في جميع أقطار العالم لا يجوز أن يوصم مجلسه بأنه مجلس مزوّر.

إن كيان الدولة يقوم على أمن يتوفر للجميع وهذا الأمن لم يذكر في البيان. ولا يستطيع أحد أن يقول إنه قد كان في البلاد أمن، بل العكس كنا نرى مطلق شخص باستطاعته تزويد بضعة أشخاص مأجورين مرتزقة ببضعة بنادق ويسوقهم لضرب فلان وخطف فلان وينشئ بذلك دولة مستقلة ضمن دولة مستقلة.

كيف يجوز أن لا تذكر هذه الأمور في بلد كلبنان يقوم كيانه على العطف العام والتأييد للحريّة العامة لا القوة الغاشمة.

ايها السادة، وأنا داخل اليوم إلى المجلس تلقيت برقيّة فيها عشرات الإمضاءات أظن أن قد ورد مثلها لحضرة رئيس الحكومة والوزراء والمجلس وكثير من النواب. ملخص هذه البرقيّة أن عصابة مؤلفة من عدة أشخاص مسلحين ذهبت إلى بنت جبيل وأطلقت الرصاص على الشاعر موسى الزين شرارة.

هو شاعر أديب يؤمن بحريّة الفكر والقول والعمل ويؤيد فئة معينة ينتمي اليها روحيًّا وادبيًّا وعلميًّا. فكانت النتيجة أن جزاءه إطلاق الرصاص عليه لأنه لا يؤمن بشخص معين وفكرة معينة.

ثم تأتي الحكومة ولا تذكر شيئًا عن الأمن في لبنان.

أنتقل إلى العدل. تعلمون ايها السادة أننا ورثنا قضاء مع ما ورثنا من الماضي. أو بالحري أنه كان لدينا في الحكومة اللبنانيّة قضاء جاء الاستاذ حبيب أبو شهلا ووضع له قانونًا قيمًا في بعض نواحيه نال تأييد المجلس ولقد انتقد هذا القانون عدة مرات. إلا أنه كما قال أحد الزملاء ليست العبرة بالقوانين بل بالتطبيق. لقد عمل بهذا القانون في بعض الأحيان وخرق أحيانًا، فالقضاة ينقلون من مكان إلى مكان دون أخذ رايهم ولا رأي مجلس القضاء الأعلى، ذلك لأنهم لم يقبلوا بتمثيل رواية معينة أوعز لهم بها. لقد طلب القضاة أن يقرر مصيرهم المعنوي وأن تغير حالهم إلى أحسن مما هي عليه، فوعدوا وأُهمل الوعد وهكذا اصبح القضاة آلة للمآرب السياسيّة في البلد ولم يعد لهم حريّة ولا كيان وهم اشخاص يخافون أن ينتقم منهم أصحاب النفوذ فيعزلونهم وهم أصحاب عيال؟ اضف إلى ذلك أنه يوجد بين القضاة كما بين الموظفين عبيد لا يجوز بقاؤهم في هذا الجهاز.

إشارة

المصدر في هذه المداخلات وفي سائر معلوماتنا عن المجلس النيابي في الأدوار التشريعيّة المختلفة هو: الدكتور يوسف قزما الخوري (البيانات الوزارية ومناقشاتها في مجلس النواب) المجلد الأول 1926-1966. مؤسّسة الدراسات اللبنانيّة، ط 1986 – بيروت. وقد حرصنا على نقل هذه الفقرات من دون تصحيح للأخطاء الواقعة فيها التزاماً بما فعله الدكتور يوسف قزما الخوري في المصدر إياه.

- 5 -

وثائق تكريس انتخاب السيّد موسى الصدر وسماحة الامام محمد مهدي شمس الدين لرئاسة المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى

رئاسة مجلس الوزراء

مرسوم رقم ١٢٥٢٩

تكريس انتخاب سماحة رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى ونائبيه

ان رئيس الجمهورية اللبنانية
بناء على الدستور اللبناني
بناء على القانون رقم ٦٧/٧٢ الصادر بتاريخ ١٩ كانون الاول١٩٦٧ وخاصة المادة ٢٣ منه ·
بناء على كتاب رئيس مجلس النواب ، رئيس مجلس الانتخاب الاسلامي الشيعي الاعلى ، رقم ٣١٠١ تاريخ ١٩٦٩/٥/٢٧ المتضمن نتيجة انتخاب رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى ونائبيه والامين العام التي حصلت بتاريخ يوم الخميس في ٢٢ ايار سنة ١٩٦٩
بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء

يرسم ما يأتي :

المادة الاولى – يعتبر سماحة العلامة السيد موسى الصدر رئيسا للمجلس الاسلامي الشيعي الاعلى من تاريخ انتخابه في ٢٢ ايار سنة ١٩٦٩ ·

المادة الثانية – يعتبر سماحة العلامة الشيخ سليمان اليحفوفي نائبا لرئيس الهيئة الشرعية ، والدكتور عدنان حيدر نائبا لرئيس الهيئة التنفيذية ، في المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى ، من تاريخ انتخابهما في ٢٢ ايار سنة ١٩٦٩ ·

المادة الثالثة – ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة ·

بعبدا في ٢١ ايار ١٩٦٩
الامضاء : شارل حلو

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
الامضاء : رشيد كرامي

رئيس مجلس الوزراء
الامضاء : رشيد كرامي

وزارة الداخلية

مرسوم رقم ١٢٥٤٣

الغاء التخطيط المصدق بعرض ٤،٥٠ م (اربعة امتار ونصف) عن الطريق الخاص رقم ٨٧٠ وعن العقار رقم٨٧٨ في منطقة راس بيروت العقارية في مدينة بيروت وتصديق تخطيط جديد

ان رئيس الجمهورية اللبنانية
بناء على الدستور اللبناني
بناء على المرسوم الاشتراعي رقم ٤ تاريخ ٣٠ تشرين الثاني ١٩٥٤ (قانون الاستملاك) وتعديلاته ·
بناء على قرار اللجنة القائمة باعمالمجلس بلدية بيروت رقم ٥٦٢ تاريخ ٢٢ تشرين الاول ١٩٦٨ ·
بناء على اقتراح وزير الداخلية

يرسم ما يأتي :

المادة الاولى – الغي التخطيط المصدق بعرض ٤،٥٠ م (اربعة امتار ونصف) المتفرع من الضفة الشمالية لشارع مدام كوري عن الطريق الخاص رقم ٨٧٠ وعن العقار رقم ٨٧٨ في منطقة رأس بيروت العقارية في مدينة بيروت بين النقطتين (أ) و (ب) وذلك كما هو مبين بالخط الاخضر المتقطع على الخريطة(١) الملحقة بهذا المرسوم المصدق بموجبقرار المجلس البلدي عدد ١٦ تاريخ ١٩٣١/٣/٢٥ ومن وزارة الداخلية بتاريخ ١٩٣١/٤/٤ تحت رقم ٢٧٢٢

وصدق التخطيط المبين بالخط الاحمر المتواصل على نفس الخريطة عند النقطة (أ)·

المادة الثانية – ينشر ويبلغ هذا المرسوم حيث تدعو الحاجة ·

بعبدا في ٢ حزيران ١٩٦٩
الامضاء : شارل حلو

(١) ان الخريطة المذكورة مودعة لدى مجلس بلدية بيروت ·

وثيقة تكريس انتخاب السيّد موسى الصدر

البند ١ – المخصصات والرواتب والاجور وملحقاتها

الفقرة ٤ – رواتب المتعاقدين وملحقاتها ٩٥٠٠٠٠٠/ل.ل
(تسعة ملايين وخمسماية الف ليرة لبنانية) .

المادة ٢ – ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة .

بعبدا في ٢٤ اذار ١٩٩٤
الامضاء : الياس الهراوي

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
الامضاء : رفيق الحريري

رئيس مجلس الوزراء
الامضاء : رفيق الحريري

وزير المالية
الامضاء : رفيق الحريري

مرسوم رقم ٤٩٢٣

تكريس انتخاب رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى ونائبه الاول

ان رئيس الجمهورية
بناء على الدستور

بناء على القانون رقم ٦٧/٧٢ تاريخ ١٩٦٧/١٢/١٩ وتعديلاته ، لا سيما المادة ٢٣ منه (تنظيم شؤون الطائفة الاسلامية الشيعية في لبنان) ،

بناء على نتيجة انتخاب رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى ونائبه الاول الجاري بتاريخ ١٩٩٤/٣/١٨ ،

بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء ،

يرسم ما يأتي :

المادة الاولى – كرس انتخاب سماحة الامام محمد مهدي شمس الدين رئيسا للمجلس الاسلامي الشيعي الاعلى وسماحة العلامة الشيخ عبد الامير قبلان نائبا اول لرئيس المجلس المذكور .

المادة ٢ – ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة .

بعبدا في ٢٤ اذار ١٩٩٤
الامضاء : الياس الهراوي

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
الامضاء : رفيق الحريري

رئيس مجلس الوزراء
الامضاء : رفيق الحريري

وزارة الخارجية

مرسوم رقم ٤٩٢٤

مناقلات في السلك الخارجي

ان رئيس الجمهورية
بناء على الدستور

بناء على المرسوم الاشتراعي رقم ١١٢ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢ (نظام الموظفين) ، لا سيما المادة ٤٣ منه ،

بناء على مشروع القانون الموضوع موضع التنفيذ بموجب المرسوم رقم ١٣٠٦ تاريخ ١٩٧١/٦/١٨ (نظام وزارة الخارجية) ،

بناء على مشروع القانون الموضوع موضع التنفيذ بموجب المرسوم رقم ٢٢٢٠ تاريخ ١٩٧٩/٨/١٨ والقانون رقم ٨٠/١٣ تاريخ ١٩٨٠/٥/١٧ (تعديل بعض احكام نظام وزارة الخارجية) ،

بناء على القانون رقم ٢٤٤ تاريخ ١٩٩٣/٧/١٢ المتضمن تحديد وظائف الملاك الخارجي ،

بناء على اقتراح وزير الخارجية ،

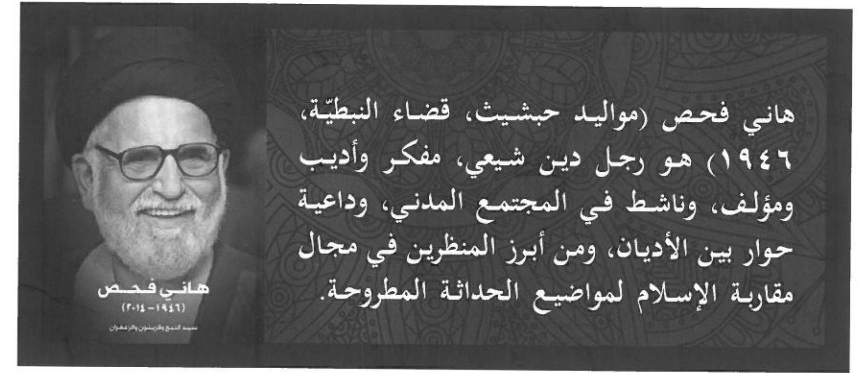
وبعد موافقة هيئة مجلس الخدمة المدنية بقرارها رقم ٢٦١ تاريخ ١٩٩٤/٣/١ ،

وبعد موافقة مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٤/١/١٠ ،

وثيقة تكريس انتخاب سماحة الامام محمد مهدي شمس الدين

فهرس

مقدّمة 7
الشيعة الاثني عشريّة 12
المرجعيّة والثنائيّة في زمن الدولة الإسلامية 32
تذكير بشروط المرجعيّة لدى المسلمين الشيعة 35
الشيعة الإمامية والسلفيّة 38
الشيعة والسنّة بين التماهي والاندماج 50
الشيعة والولاء الوطني 54
الاندماج والدستور من الثورة الدستوريّة إلى حرب لبنان 59
سنّة وشيعة: حكاية للمنامة... لا للنوم 66
الشيعة ولبنان: الدولة العادلة الجامعة شرط للوطن، وليست شرطًا عليه 70
من تعبيرات الهويّة: في سلوكيّات الجيل السياسي الشيعي المؤسّس في جنوب لبنان 76
المرجعيّة بين السياسة والدين 91
الشيعة الاتحاديّة: مشروع افتراضي 100
الحاضر المتصل - الأولويات 111
الأولويات الشيعية في لبنان: من الانسجام نحو الاندماج 134
المؤتمر التبليغي الإسلامي الشيعي الأول 146
إشكالية الديني والسياسي في لبنان: المثال الشيعي 149
الشيعة والدولة في لبنان 153
اللطائم الحسينيّة وقضايا التقريب 181
وثائق 196



الشيعة بين الاجتماع والدولة

تتخطّى قيمة هذا الكتاب المعلومات التاريخيّة في التعريف بـ «الشيعة الاثني عشريّة» وعقيدتهم أو التذكير بموقف التشيُّع الاثني عشري الأصلي، نظرياً وعملياً، من مسألة العلاقة بين السياسة والدين، الدين والدولة، إلى فتح باب المقاربة المنطقيّة والعقلانيّة للعلاقة بين الشيعة والسنّة تماهيًا واندماجًا من الباب الاجتماعي كما العقيدي التأسيسي الجامع في مختلف الدول العربيّة وتحديدًا في لبنان على مرّ التبدّلات الحاكميّة والمحكوميّة. كذلك يقرأ الكتاب الانخراط الشيعي التدريجي في الحكم وصولًا إلى المؤتمر الشيعي التبليغي الأوّل في لبنان، بناء على معطيات ووثائق تاريخية ملحقة في آخر الكتاب.

إنّه قراءة المنفتح على الآخر الذي يقرّ بالاختلافات من دون إهمال المشتركات، ومع الاعتراف بالخطأ والتجاوزات في بعض السلوكيّات، وتتبّع الأولويّات في زمن المتغيّرات، طارحًا إشكاليّة الدين والسياسة والمجتمع، متّخذًا التجربة الشيعية مثالاً، من باب المنطق والفهم واحترام الآخر وقبول التعدّدية كشرط نهضوي في لبنان والعالم العربي.

كلّ هذا ساقه السيد هاني فحص ببلاغته المعهودة في قران فريد بين العقل والإيمان والبيان، نفخ فيه من روحه المتأصّلة في إيمانٍ غير حَصْري ولا [illegible] والمنفتحة في آن واحد على كل حق وخير وجمال «أنّى توجهت ركائبه».